

كِشْفُ الْنَّقَابِ

بِعَنْ

مُخَرَّاتُ مُهَاجَةِ الْأَعْرَابِ

تألِيفُ

جَمَالُ الدِّينِ عَبْدُ اللَّهِ بْرَأْعَمَ الدَّافِكِي

المتوفى ٩٧٥ هـ

اعتنى به وعلمه عليه

مُحَمَّدُ نَصَارٌ



دار الكتب العلمية

أنسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

Title: **Kašf al-niqāb**
'an muhaddarāt Muḥāfiẓ al-'l-rāb'

classification: **Syntax**

Author : 'Abdullah ben Ahmad al-Fākihi
Editor : Maḥmūd Naṣṣār
Publisher : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah
Pages : 232
Year : 2008
Printed in : Lebanon
Edition : 1st



دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

Copyright



All rights reserved
Tous droits réservés



جميع حقوق الملكية© الأدبية والفنية محفوظة
لدار الكتب العلمية ببيروت - لبنان
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو
جزءاً أو تسيجيه على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر
أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Exclusive rights by ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated,
reproduced, distributed in any form or by any means,
or stored in a data base or retrieval system, without the
prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beyrouth - Liban

Toute représentation, édition, traduction ou reproduction
même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite
sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite
et exposerait le contrevenant à des poursuites
judiciaires.

الطبعة الأولى

٢٠٠٨ م - ١٤٢٩ هـ

دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax:+961 5 804813
P.o.Box:11-9424 Beirut-lebanon
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عمرمون ، القبة
مبني دار الكتب العلمية
تلفون: +٩٦١ ٥ ٨٠٤ ٨١٠/١١/١٢
fax: +٩٦١ ٥ ٨٠٤ ٨١٣
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت - لبنان
رياض الصلح - بيروت ١١٠٧ ٢٢٩٠

ISBN 2-7451-3807-3 (10 dig)

ISBN 978-2-7451-3807-1 (13 dig)



9 0 0 0 0

9 782745 138071

<http://www.al-ilmiyah.com>
sales @al-ilmiyah.com
Info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيد المرسلين، سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى أهله وصحابته أجمعين، رحم الله مشايخنا ووالدينا وأمواتنا وأموات المسلمين أجمعين.

كان رسول الله ﷺ أفعى العرب، وكان قومه أرباب البلاغة، فأنزل الله عليه قرآن يتلى إلى يوم الدين، فيه نبأ من قبلنا، وخير من بعدها، وحكم ما بين أيدينا - قال تعالى: «وَنَزَّلْنَا مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ».

تحدى رسول الله ﷺ العرب والجم ب لهذا الكتاب المبين: «إن الوقوف أمام شخصية سيدنا رسول الله ﷺ دراسة وتحليلاً، تحتاج إلى أقلام عديدة، وعقول ذات رؤى سديدة، وفهم صائب»^(۱).

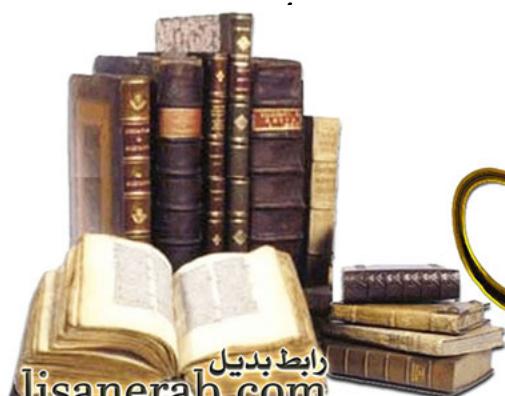
من هنا كانت فصاحة رسول الله ﷺ مثار اهتمام العلماء، والبلغاء، وهو خير من نطق بالضاد.

والنحو: هو ذلك العلم الذي يعصم اللسان والذهن عن الخطأ، وهو في الكلام كالملح في الطعام، والنحو أخذ بمنطق العرب الذي صانه القرآن الكريم وعصمه عن الخطأ؛ فالقرآن دستور الأمة، وكلام رسول الله ﷺ، والشعر ديوان العرب، كانت تلك الروايد الثلاثة هي الأعمدة الأساسية التي نشأت عليها القواعد النحوية، وألفت كتب النحو فيها، وكشف النقاب عن مخدرات ملحمة الإعراب: واحد منها.

المحق

محمود محمد محمود حسن نصار
المشهور بمحمود نصار

(۱) جامع الروايات في تحقق نبوءات النبي ﷺ (ص: ۵)، تأليف محمود محمد محمود حسن نصار نشر دار الكتب العلمية بيروت سنة ۲۰۰۴ م - ۱۴۲۴ هـ.



مَكْتَبَةُ لِسَانُ الْعَرَبِ

أ. علاء الدين شوقي

رابط بديل
lisanerab.com

www.lisanarb.com



twitter

مكتبة لسان العرب



facebook

مكتبة لسان العرب



Instagram

مكتبة لسان العرب



مكتبة لسان العرب



لسان العرب

ترجمة الحريري

مؤلف ملحة الإعراب:

العلامة البارع، ذو البلاغتين، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري الحرامي الحريري، صاحب المقامات.
مولده: ولد بقرية المشان من أعمال البصرة.

سماعاته: سمع من أبي تمام محمد بن الحسن بن موسى، وأبي القاسم الفضل القضاياني، ونخرج به في الأدب.

قراءاته: قال ابن افتخار: قدم الحريري بغداد. وقرأ على علي بن فضال المحاشعي، وقرأ الفرائض على الخبري.

تفقهه: تفقهه علي بن الضياء، وأبي إسحاق الشيرازي.

رحيله إلى بغداد: قدم بغداد سنة خمسينات.

تحديثه: حدث بغداد بجزء من حديثه، ومقاماته.

نقد ابن الحشاب له: انتقده عبد بن أحمد بن عبد الله بن نصر، البغدادي،
الحووي، اللغوي المتوفى سنة ٥٦٧ هـ.

أخذ عن علي الحريري أو هاماً يسيرة اعتذر عنها ابن بري.

أهم لغاته: أملئ بالبصرة مجالس.

مؤلفاته: عمل:

١ - درة الغواص في أوهام الخواص.

٢ - ملحة الإعراب. وشرحها.

٣ - ديوان في الترسّل..

٤ - المقامات... وقد اشتهرت. خضع لنثره ونظمها البلغا.

قيل: اشتهرت المقامات، وأعجبت وزير المسترشد شرف الدين أنوشروان القشاني،
فأشار عليه بإتمامها.

وهو القائل في الخطبة:

فأشار في إشاراته حُكْم، وطاعتْه غُنْمٌ، وقال ابن خلkan، في وفيات الأعيان (٤/٦٤).
ووجدت في عدة تواريخ أن الحريري صَفَّ المقامات بإشارة أنوشروان إلى أن رأيت

بالمقاهى نسخة بخط المصنف.

وقد كتب أنه صنفها للوزير جلال الدين أبي علي بن صدقة، وزير المسترشد.
وهذا أصح لأنه بخط المصنف.

الرواية عنه:

كان الحريري عالمة في اللغة لذا توافد عليه الطلاب.

ومن هؤلاء:

- ١- ابن أبي القاسم عبد الله.
- ٢- والوزير علي بن طراد.
- ٣- وقوم الدين علي بن صدقة.
- ٤- والحافظ ابن ناصر.
- ٥- وأبو العباس المدائى.
- ٦- أبو بكر بن التّقور.
- ٧- ومحمد بن أسعد العراقي.
- ٨- والمبارك بن أحمد الأزجى.
- ٩- وعلى بن المظفر الظهيرى.
- ١١- وأحمد بن الناعم.
- ١١- ومنوجهر بن ثركانشاه.
- ١٢- وأبو الكرام الكرايسى.
- ١٣- وأبو علي بن المتوكل...، وآخرون.

مصادر ترجمة الحريري:

- ١- الأنساب ٤/٩٥، ١٢١.
- ٢- سير أعلام النبلاء ٤٦٠ رقم ٢٩٨.
- ٣- معجم البلدان ٢/٢٣٥.
- ٤- معجم الأدباء ١٦/٢٦١ - ٢٩٣.
- ٥- اللباب ٣٥٣ - ٣٥٢.
- ٦- الكامل لابن الأثير ١٠/٥٩٦.

-
- ٧ - إنباه الرواة ٢٣/٣ - ٢٧ .
- ٨ - وفيات الأعيان ٤/٦٣ - ٦٨ .
- ٩ - مرآة الجنان ٣/٢١٣ ، ٢١٣/٣ .
- ١٠ - تلخيص ابن مكتوم ١٩٤ .
- ١١ - معاهد التنصيص ٣/٢٧٧ - ٢٧٠ .
- ١٢ - النجوم الزاهرة ٥/٢٣٥ .
- ١٣ - خزانة الأدب ٣/١١٧ .
- ١٤ - مفتاح السعادة ١/٢٢٣ .
- ١٥ - الفلاكة والمفلكون ١١٨ - ١١٩ .
- ١٦ - روضات الجنات ٥٢٧ - ٥٢٨ .
- ١٧ - شدرات الذهب ٤/٥٠ - ٥٣ .
- ١٨ - طبقات الشافعية للسيكي ٧/٢٦٦ - ٢٧٠ .
- ١٩ - بغية الوعاة ٢/٢٥٧ - ٢٥٩ .
- ٢٠ - وفيات ابن قنفـ ٢٦٩ ، ٢٦٩/٢ .
- ٢١ - عيون التواريـ ١٣/٤٠٦ - ٤١٤ .
- ٢٢ - دول الإسلام ٢/٤٢ .
- ٢٣ - مختصر دول الإسلام لابن الصimirي ٢/٣٠ .
- ٢٤ - البداية والنهاية ١٢/١٩١ - ١٩٢ .
- ٢٥ - كشف الظـون ٥٠٧ - ٧٨٩ .
- ٢٦ - تذكرة الحفاظ ٤/١٢٥٧ .
- ٢٧ - تتمة المختصر ٢/٤٩ - ٤٩ .



مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com

lisanerab.com

رابط بديل

ترجمة المصنف صاحب الشرح

هو عبد الله بن أحمد الفاكهي، المكي، الشافعي، جمال الدين، نحوى مشارك في أنواع من العلوم. ٩٧٢ هـ - ١٤٩٤ م - ١٥٦٥ م.

من تصانيفه:

- ١- شرح قطر الندى لابن هشام وسماه مجتب الندا «في غاية الحسن». صنفه سنة ٩١٦ هـ، وكان عمره ١٨ سنة.
- ٢- حدود النحو.
- ٣- الفواكه الجنبية على متممة الأجرمية للرعيبي الخطاب.
- ٤- شرح على الأجرمية.
- ٥- شرح الملحقة. كشف النقاب عن مخدرات ملحقة الإعراب، وهو كتابنا هذا.

مولده:

سنة تسع وتسعين وثمانمائة.

مصادر ترجمته:

- ١- شذرات الذهب ٨/٥٣٦، ٣٦٧، ٣٦٦، ١٠.
- ٢- كشف الظنون ١٣٥٢.
- ٣- هدية العارفين ٤٧٢.
- ٤- إيضاح المكنون ١/٢٠٢، ٣٩٦.
- ٥- النور السافر للعیدروس ٣٧٨.
- ٦- الأعلام ٤/٦٩.
- ٧- معجم المؤلفين ٦/٢٨.

ثناء العلماء عليه:

قال العلامة عبد القادر بن عبد الله العيدروس في كتابه: النور السافر عن أخبار القرن العاشر ص ٣٧٨ طبع دار صادر بيروت عنه: لم يكن له نظير في زمانه في علم النحو، فكان فيه آية من آيات الله حتى قيل: إنه سيبويه عصره، رحمه الله. وحکى أنه حضر في الجامع الأزهر، وقارئ يقرأ «شرح القطر» على بعض المشايخ؛ فأشكل عليهم بعض العبارات فيه، فحلها المذكور، وذكر أنه هو الشارح فلم يصدقه، حتى أقام البينة على ذلك. وشهد له من كان هناك من أهل مكة.

(١) النسخ المخطوطة لكتاب النقاب:

- ١ - هامبورج SEM OR ٥٩ - ١٣١ - ٣٤.
- ٢ - ليدن . ١٩٦٠.
- ٣ - المدينة . ٥١٣.
- ٤ - المتحف البريطاني ثان . ٩٢٤.
- ٥ - القاهرة أول ٨٩/٤، ثان ٢٥٦/٢.
- ٦ - باتافيا ثان . ٧٥٣.

(شرح ملحة الإعراب)

شرح ملحة الإعراب عدد من العلماء هم:

- ١ - شرح محمد بن محمد بن مالك بدر الدين الفاتيكان ثالث ٣٢٠ - برلين ٦٥١٠ (قطب منه بلا نسية)، جونا ٢٢٩ رقم (٢).
- ٢ - شرح علي بن محمد بن سعيد الحفص المرادي المقدسى الحنبلي: ألفه سنة ٨٤٩ هـ / ١٤٤٥ م - القاهرة ثان . ١٣٧/٢.
- ٣ - شرح علي بن محمد بن علي القرشي القلصاوي (القلصاوي): فهراس كشف الطنون ٧١٠١ المتوفى سنة ٨٩١ هـ / ١٤٨٦ م الإسكندرية ثان ١٢١/رقم ١.
- ٤ - شرح للسيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م: باريس ٣٢٩ هـ القاهرة ثان . ١٣٧/٢.
- ٥ - تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب. لجمال الدين محمد بن عمر بحرق الحضرمي (المتوفى سنة ٩٣٠ هـ / ١٥٢٤ م). برلين ٦٥١١، ليدن ١٥٩، المتحف البريطاني ثان ٩٢٤ وطبع في القاهرة ١٢٩٦ هـ ، ١٣٠٦ هـ ، ١٣٠٨ هـ ، ١٣١٩ هـ .
- ٦ - شرح لعبد الحميد بن أحمد بن يحيى بن محمد بن عمرو بن المعافى ألفه في الثاني والعشرين من ربيع الأول ١٢٠٦ هـ / ٣١ مارس ١٦١٦ م: الأمبروزيانات ٦٧ (RSO ١١٧٠).
- ٧ - منحة الملك الوهاب، عبد الملك عسنس (المتوفى سنة ١٠٠٦ هـ). ١٥٩٧، انظر: JEM NO. ٢٩. WEST B ٢١، آصفته ١٦٥٨/٢ رقم ٣٨.
- ٨ - مفتاح الألباب، لإسماعيل بن أحمد بن عبد الحلاوى الأمبروزيانا، ICI ٣ انظر: ١٣٥٤ ROSOVI.

(١) تاريخ الأدب العربي (١٥٣/٥) كارل بروكلمان طبع دار المعارف طبعة ثلاثة.

- ٩ - مفتاح الألباب، لإسماعيل بن أحمد بن عبد القادر الملاوي. الأمبروزيانا: ٢، انظر ١٣٤٥، SVIOR CI.
 - ١٠ - شرح لمصطفى بن محمد بن محيي الدين: الظاهرية بدمشق ٦٨، ١٥٧، الموصى ٨٣، ٣.
 - ١١ - شرح حسين والي بن إبراهيم الأزهري المتوفي سنة ١٣٠٦ هـ - ١٨٨٨ م. طبع بالقاهرة سنة ١٢٩٣ هـ - نفحة الآداب. انظر الأسكندرية ٦٤ نحو.
 - ١٢ - كشف الطرة في الغرة لمحمود الألوسي "المتوفي سنة ١٢٧٠ هـ / ١٨٥٣ م" نشره: عبد القادر نبهان "مع ترجمة للمؤلف في دمشق سنة ١٣٠١ هـ".
 - ١٣ - شرح لأحمد بن حسين بن رسّلان الرملي "المتوفي سنة ١٨٤٤ هـ / ١٤٤٠ م" مكتبة جمعية المستشرقين الألمانية ٩، ٨٣.
 - ١٤ - كشف النقاب عن مختصرات ملحقة الإعراب. لعبد الله بن محمد بن أحمد الفاكهي توفي سنة ٩٧٢ هـ / ١٥٦٤ م. وهو كتابنا هذا وسوف نفرد له دراسة إن شاء الله تعالى.
- ومن الملحقة مختصر منظوم لمحمد بن أحمد بن جابر المتوفي سنة ٧٨٠ هـ / ١٣٧٨ م: باريس ٤٤٥٢ رقم ٤ ويسمى: المنحة، وشرح المؤلف: القاهرة أول ٤ / ٧٧، ثان ٢ / ٣٧، وهناك شرح مجھول لأحد المختصرات: القاهرة ثان ٣ / ١٥٤.

منهج الفاكهي في الشرح

كان كتاب أبي القاسم الحريري "ملحقة الإعراب" كتاباً تعليمياً بالدرجة الأولى، وهو مختصر وضع فيه مبادئ النحو العربي دون الفحص في التفريعات والتعليقات من المسائل النحوية.

وجاء الفاكهي ليفك معنيات هذه الملحقة في ثوب يرتديه العلماء والطلاب فيناسب فكر العلماء من خلال التفريعات، ويناسبه الطلاب من خلال التلميح دون التصريح والاختصار دون التطويل في جزئيات المسائل النحوية وبذلك حقق هذا الشرح المدف منه.

لقد عايشت شرح الشيخ عبد الله بن أحمد الفاكهي الشافعي المولود سنة ٨٩٩ هـ / ١٤١٤ م. المتوفي في سنة ٩٧٢ هـ / ١٥٦٥ م.

في كتابه شرح الفواكه الجنية على متممة الأجرامية فوجدت أسلوبه رائق، وتوضيحه سهل دون الغوص في التعليقات والتفريعات. من المسائل النحوية.

نقولات الفاكهي

١- ينقل عن الخليل وسيبوه والأخفش فهو يقول: اختلف في آلة التعريف فمذهبها الخليل وسيبوه أن أَل بجملتها للتعريف، لكن الخليل عنده الهمزة هزة قطع حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال. وسيبوه يرى أن الهمزة هزة وصل فهي زائدة، لكنها معتمدة بها في الوضع.

ومذهب الأخفش أن آلة التعريف هي اللام فقط، وضعت ساكنة، واحتلت همة الوصل للتمكن من الابتداء بالساكن، وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام ونسب هذا لسيبوه.

٢- عند الحديث عن الإضافة المعنوية فهو يقول: "صح الأخبار بال مضاف وعند أبي تمام هذا مذهب الجمهور.

وقال الجرجاني وأبن الحاجب وأبن مالك: وقد تكون بمعنى في وذلك حيث كان المضاف إليه ظرفاً للأول كون «بل مكر الليل والنهر»، و«تربص أربعة أشهر».

٣- وينقل عن ابن الشجري في أماليه. فيقول: «ولدي لا تكون إلا ظرفاً للأعيان خاصة، قاله ابن الشجري في أماليه...».

٤- ذكر آراء البصريين ويتلهم سيبوه والковيون فهو يقول:
«إن تقدم الظرف أو الجار والمحرر على الاسم كما مثل اختيار عند سيبوه والkovيين حالية الاسم، وإن لم يتقدم اختيار عندهم خبرية الاسم نحو: بشر ما كت في فناء الدار».

٥- الاستشهاد بالشعر:

لا سيما الأيات التي بها شواهد شعرية مثل: قول أبي الأسود الدؤلي:
لا تنه عن خلق وتأتي مثله

وقول الشاعر:

علفتها تبناً وماءً بارداً

وقول الآخر:

دوبيهة تصفر فيها الأنامل

وقول الآخر:

وليس بذي سيف وليس بنبال

وقول الشاعر:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزداد حتى نعله ألقاهـا

وقول الشاعر:

قهرناكم حتى الكمة فأتم تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا

وقول الشاعر:

أنا ابن جلا وطلاح الثناء

إنه حينما يستشهد بهذه الآيات فإن ذلك يكون انطلاقاً من قول القائل: الشعر ديوان العرب.

٦- الاستشهاد بالأيات القرآنية:

وذلك واضح في تعليقات على الآيات الآتية:

قوله تعالى: «مَنْ فَوْقُهُمْ غَوَّاشٌ»، «سِرُّوا فِيهَا لَيَالِيٍّ»، «وَالْفَجْرُ * وَلَيَالٍ» «وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبُهُمْ» «وَأَمْرَتُنَا لِتُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ» «فُلْ نَعَالَوْ أَئْلُهُ». وهو في تعليقاته يكون بسيط الأسلوب، موصل جيد للطلاب بحيث يستطيعون فهم مرامي الآيات قبل وجود القواعد التحوية والصرفية فيها.

عملي في التحقيق

بعد أن منَ الله عز وجل عليَّ بنسخ الكتاب قمت بالآتي:

- ١- تخرير الآيات القرآنية بعنوانها إلى اسم السورة ورقم الآية.
- ٢- تخرير الأحاديث النبوية. من كتب السنة.
- ٣- تخرير الأقوال والأمثال من كتب الأمثال واللغة. "الأدب والشواهد اللغوية".
- ٤- ونقض الشواهد الشعرية. بالتعريف بالبحر، وسائل الشاهد، ومعاني مفردات الشاهد، وبيان موضع الشاهد ثم مصادر الشاهد وما لم أقف عليه كتب ذلك.
- ٥- عرفت بالأعلام ما تيسر إلى ذلك سبيلاً.
- ٦- وضعت عناوين تقرب وتوضح موضوعات الكتب.
- ٧- كتبت مقدمات للكتاب بينت فيها ترجمة المؤلف والشارح وشرح الشرح.
- ٨- في النسخ المطبوعة قديماً نقلت بعض الحواشي منها.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، سبحانك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، وأصلی وأسلم على محمد أفضل من خصصته بروح قدسك.

وبعد: فهذا تعليق وجيز^(١) على المقدمة^(٢) الموضوعة في علم العربية المسماة ملحة الإعراب كافل بجمل مبانيها وتوضيح معانيها وتفكيك نظامها وتحليل أحكامها. وسميتها:

(كشف النقاب^(٣) عن مدخلات ملحة الإعراب)

سألنيه بعض الفقهاء الأصفياء المتقدمين الأولياء فأجبت سؤاله وحققت آماله، وقلت مستمدًا من الله التوفيق والهدایة إلى واضح الطريق:

قال ناطقها رحمه الله تعالى:

١- أَقُولُ مِنْ بَعْدِ افْتَاحِ الْقَوْلِ بِحَمْدِ ذِي الطُّولِ الشَّدِيدِ الْحَوْلِ

افتتح قوله بحمد الله الصادق بالصيغة الشائعة للحمد وبغيرها مما يفهم الحمد تأسيا بقوله عليه الصلاة والسلام: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يَبْدأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللهِ فَهُوَ أَقْطَعُ»^(٤). ولا ينافيه رواية: «لَا يَبْدأُ فِيهِ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»^(٥) لأن المقصود الافتتاح بما يدل على الثناء على الله سبحانه وتعالى لا أن لفظ الحمدلة والبسملة متعمن كما يدل

(١) وجيز: الإجاز هو تجريد المعنى من غير رعاية لفظ الأصل بل لفظ يسير بخلاف الاختصار فهو تجريد اللفظ البسيط من اللفظ الكثير مع بقاء المعنى.

(٢) المقدمة «بكسر الدال اسم فاعل من قدم اللازم. يعني تقدم أو بفتحها مقدمة الكتاب أو العلم لأنها يستعان بها على غيرها من كتب هذا الفن المطلولة. ١ هـ».

(٣) النقاب: بكسر النون، وجمعه نقب كتاب وكتب، وانتقبت وتنقبت غطت وجهها بالنقاب، وهو شيء تستر به المرأة وجهها.

(٤) أخرجه أبو داود (١٧٢٥/٥) - كتاب: الأدب. - ٢١ - باب: المدى في الكلام (٤٨٤٠)، النسائي في عمل اليوم والليلة رقم (٣٤٥) رقم (٤٩٤)، ابن ماجه (٤٤٢/٢) بتحقيق^(٦) ٩ - كتاب: النكاح ٩ - باب: خطبة النكاح (١٨٩٤)، الدارقطني (٢٢٩/١) كتاب: الصلاة في أوله، البيهقي (٣، ٢٠٨/٣)، أحمد في المسند (٣٥٩/٢)، ابن حبان (١٧٣/١) الأصناف رقم (١)، والطبراني (١٩، ٧٢).

(٥) أخرجه عبد القادر الراوبي في الأربعين أبي هريرة. (كتز العمال (٥٥٥/١) رقم (٢٤٩١).

لذلك رواية: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر الله^(١)» ويؤيد هذه أن أول شيء نزل من القرآن أقرأ باسم ربك والطول الفشل والسرعة، والتحول القوة وأوصافه الشديد إليه، من باب إضافة الصفة إلى موصوفها أي ذي الحول الشديد، وعقب الثناء على الله بالثناء على الله بالثناء على النبي عليه الصلاة والسلام في قوله: كما يوجد في بعض النسخ.

٢- وبعده فَأَفْضَلُ السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنَامِ^(٢)

٣- وَآلِهِ الْأَطْهَارِ خَيْرِ آلٍ فَاخْفَظْ كَلَامِيَ وَاسْتَمْعْ مَقَالِيَ

والضمير في «بعده» عائد إلى الحمد والمعنى أنه يقول كذا مما سيأتي بعد افتتاح القول بالحمد وهذا اللفظ وهو بعده فأفضل السلام الخ وبعد منصوب على الظرفية والعامل فيه أما المذوقية تخفيفاً لكثر استعمالها وجوابها قوله فأفضل السلام والنبي إنسان أو حي إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبيينه فإن أمر به فرسول أيضاً فالنبي أعلم بكل رسول النبي ولا عكس^(٤).

والأنام الخلق على المشهور، ودل على أن نبينا محمد ﷺ سيدهم أي أفضلهم قوله تعالى: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجْتُ لِلنَّاسِ»^(٥); لأن خبرية الأمة بحسب كمالها في دينها وذلك تابع لكمال نيتها واستغنى الناظم بهذا الوصف النبي ﷺ عن التصريح بذلك اسمه العلم تعظيمها ل شأنه وتفحيمها لقدره لما فيه من الإشارة إلى انفراده وعدم مشاركته له فيه فلا يصرف الذهن عند سماعه إلى غيره واستعمال السيد في غير الله شائع كثير يشهد له

(١) لم أقف عليها هذه الرواية.

(٢) «سيِّد» أصله سيد بكسر الواو فقلبت ياء لتحرركها، واجتماعها مع الياء الساكنة السابقة عليها، والجمع سادة، وهو من ساد أي حصلت له السيادة، والعلو في قومه بسبب كرم أو علم أو جاه مثله.

(٣) «الأنام» كصحاب قبل من أتم، وقيل أصله وتم من ونم، إذا صوت من نفسه كإنا، ووناء، وقل: فيه أثام مثل سبات.

وقال الليث: يجوز في الشعر الأنيم مثل أمير، وهو الخلق أو كل من يعتريه النوم أو الجن والإنس أو جميع ما على وجه الأرض من الخلق. في الملحة المطبوعة بدلاً من فاحفظ. فافهم.

(٤) بكل رسول النبي ولا عكس، فيهما عموم وخصوص مطلق مجتمعان في النبي ورسول محمد عليه الصلاة والسلام، ونفرد النبي في الحضر مثلاً.

(٥) سورة آل عمران آية ١١٠.

الكتاب^(١) والسنة^(٢)، وحكي عن الإمام مالك الكراهة وفي أذكار النwoي عن ابن النهاش جواز إطلاقه على غير الله إلا أن يعرف بأى ثم قال: «والأظهر جوازه معها»، وإفراد الصلاة عن السلام مكرروه، وكذا بالعكس.

وقد يجاذب عن الناظم باحتمال أنه جمع بينهما لفظاً وذلك كاف أو أن محل الكراهة فمن اتخذه عادة كما قيل، وأآل النبي ﷺ أقاربه المؤمنون من بنى هاشم^(٣) والمطلب وإضافته إلى الضمير كما هنا^(٤) جائز على الصحيح وإن كان الأولى إضافته إلى الظاهر، والأطهار جمع طاهر ووصفهم بذلك قوله تعالى: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرُّجْسَ» أهلَ الْيَتْمَةِ وَيَطْهَرُكُمْ تَطْهِيرًا^(٥) وخير اسم تفضيل حذفت ألفه لكثر الاستعمال، وقوله: «فاحفظ كلامي» الخ أمر للطالب بحفظ كلامه والإصغاء إلى مقاله وهو متقارب المعنى، وأشار إلى مقول القول بقوله:

٤- يَا سَائِلِي عَنِ الْكَلَامِ الْمُنْتَظَمِ حَدًا وَسُوْعًا وَإِلَى كَمْ يَنْقَسِمُ

٥- اسْمَعْ هُدِيَّتَ الرُّشْدَ مَا أَقُولُ وَأَفْهَمْهُ فَهْمَ مَنْ لَهُ مَعْقُولٌ

أي أقول يا سائلي عن حد الكلام في اصطلاح النهاة، وعن أنواعه كم هي عندهم، وعن أقسام كل نوع فحداً وسوعاً وإلى كم ينقسم المنظومة مقول القول وقوله: «هُدِيَّتَ الرُّشْدَ» جملة دعائية معتبرة بين الفعل ومفعوله وعائد ما محدود وقوله: «من له معقول» أي من له عقل كقوله تعالى: «بِيَأْيُّكُمُ الْمُفْتَوِنُ»^(٦) أي الفتنة وهي صفة تميز بها بين الحسن والقبح ثم بين حد الكلام المسؤول عنه بقوله:

(١) الكتاب في قوله تعالى: «وَالَّذِي سَيَّدَهَا لَدَى الْبَابِ» [يوسف: ٢٥] «وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَبَيْنَ مِنَ الصَّالِحِينَ» [آل عمران: ٣٩].

(٢) والستة، كقوله عليه الصلاة والسلام: «أنا سيد ولد آدم» أخرجه أبو داود (٤٦٧٣)، وأحمد (٥٤٠/٢)، والحاكم (١٢٤/٣)، البخاري في التاريخ الكبير (٤٠٠/٧)، وابن أبي شيبة (٤٧٧/١١)، (٩٦/١٤)، (١٢٨)، وابن أبي عاصم في السنة (٣٧٠/٢).

(٣) «من بنى هاشم» أي وبنائه فيه تغليب، وتعال: مثله في بني المطلب، ولا يشكل بأولاد بناتهم حيث لم يكونوا من الآل، لأنهم ينسبون لأنائهم اهـ.

(٤) «جائز» وحججة المانع أن الظاهر أشرف في الضمير، ولا شك أن الآل أشرف. اهـ.

(٥) سورة الأحزاب آية (٣٣).

(٦) سورة القلم آية (٦).

«حد الكلام ما أفاد المستمع»^(١) أي أقول أفاد المستمع بأن أفهم معنى يحسن السكوت من المتكلم عليه بحيث لا يصير السامع متظراً لشيء آخر تحصل به الفائدة فلا حاجة لذكر المركب إذ المفید بالمعنى المذكور يستلزمه ومن ثم استظهر رأي من جنح إلى أن قول ابن مالك في ألفيته كاستقام مثال لا تتميم للحد، والقول هو: اللفظ الدال على معنى مفرداً كان أو مركباً مفيدة أم لا فهو إذا بمعنى القول^(٢) مصدر بمعنى اسم المفعول كقولهم: هذا ضرب الأمر بمعنى مضروبه، واللفظ ما يتلفظ به الإنسان مهملاً^(٣) كان أو مستعملاً فالقول أخص منه فكل قول لفظ ولا عكس^(٤) واحتزز بالقول المعتبر عنه بما عن الخط والإشارة ونحوها مما ليس بقول وهو مفید فإنه لا يسمى كلاماً في الاصطلاح، قوله: «أفاد المستمع ما لا فائدة فيه» بمعنى المذكور كالمركب الإضافي نحو عبد الله والمرجي نحو بعلبك، والإسنادي المسمى به نحو شاب قرناها، ودخل في حد الكلام بمعنى المذكور للمفید ما علم ثبوته أو نفيه للسامع نحو الكل أعظم من الجزء، والضدان لا يجتمعان نعم إن أريد بالمفید وأفاد ما لم يكن عند السامع فلا واعتبر بعضهم في حد الكلام كونه مقصوداً لذاته لإخراج غير المقصود وما قصد لغيره فال الأول كالصادر من النائم مما هو لفظ مفید والثاني كجملة الضلة في نحو جاء الذي قام أبوه فإنما مقصودة لإيضاح معناه، وأما اتحاد الناطق فلا يعتبر^(٥) في الكلام، وصححه ابن مالك وأبو حيان قالاً كما

(١) علل التحوّل للوراق ص ١٨١ بتحقيقه.

(٢) بمعنى القول: الظاهر أنه بجاز إذا لم يشتهر إطلاق المصدر هنا، وإراده اسم المفعول، بخلاف اللفظ على الملفوظ به، فإنه حقيقة عرفية. اهـ.

(٣) «مهملاً». وهو ما لم يوضع لمعنى من أمهله أي تركه.

(٤) «ولا عكس» أي لغوي، وهو عكس الكلية الموجبة بنفسها كعكس المترافقين نحو كل إنسان بشر، وكل بشر إنسان والمساويين كل إنسان ناطق، وكل ناطق إنسان، وأما العكس المنطقي، وهو عكس الكلية الموجبة جزئية نحو: كل قول لفظ، وبعض اللفظ قول، اهـ حريري.

فائدة: مدلول اللفظ من حيث يقصد باللفظ يسمى معنى، ومن حيث يحصل منه يسمى مفهوماً، ومن حيث وضع له اسم يسمى مسمى. «سر قندي».

(٥) «فلا يعتبر» وتوضيح ذلك أن بعضهم زاد في حد الكلام من ناطق واحد احترازاً من أن يصطلح اثنان على أن يذكر أحدهما فعلاً أو مبدأ مثلاً والآخر فاعلاً، أو خراء.

وأجاب ابن مالك بأن هذه الزيادة غير محتاج إليها لوجهين أحدهما أن اتحاد الناطق لا يعتبر في كون اللفظ كلاماً كما لا يعتبر اتحاد الكاتب في كون الخط خطأ، والثاني: أن كل واحد من المصطلحين

أن اتحاد الكاتب لا يعتبر في كون الخط خطأ.

٦- حَدُّ الْكَلَامِ مَا أَفَادَ الْمُسْتَمِعُ تَحْوُ سَعَى زَيْدٌ وَعَمْرٌ مَتَّبِعٌ

والحدُّ لغة: المنع، وأصطلاحاً: بمعنى المعرف وهو ما يميز الشيء عما عداه ولا يكون كذلك إلا ما كان جاماً لأفراد والمحدود مانعاً من دخول غيرها فيه وأشار بقوله: «نحو: سعى زيد وعمرو متبع» إلى أن الكلام يتالف من اسمين نحو: عمرو متبع وتسمى جملة اسمية ومن فعل واسم نحو: سعى زيد وتسمى جملة فعلية وهذا هو أقل ائتلافه. وقد يتالف من أكثر ولا يتالف من فعلين ولا من حرفين ولا من فعل وحرف ولا من اسم وحرف لأن الكلام لا يحصل بدون إسناد^(١) والإسناد يتضمن مسندًا ومسندًا إليه لكونه نسبة بينهما وهما لا يتحققان إلا في اسمين أو اسم وفعل وأما نحو يا زيد فأصله أدعوه زيداً فهو مؤلف من فعل واسم خلافاً لأبي علي^(٢) فلا يشترط في جزأى الكلام أن يلفظ بهما معاً كما مثل فقد يلفظ بأحد هما دون الآخر كاستقام، والكلام أخص من الجملة لاشتراط الفائدة فيه بخلافها لأنها عبارة عن اللفظ المركب الإسنادي أفاد أم لا فكل كلام جملة ولا عكس وليس بمترادفين خلافاً للزمخشري وصاحب اللباب واحتاره ناظر الجيش، ثم إن صدرت الجملة باسم فاسمية أو بفعل فعلية، والمراد بالمصدر المسند أو المسند إليه ولا عبرة بما تقدم عليه من الحروف وإن غير الإعراب والمعنى فنحو: إن زيداً قائم جملة اسمية والمعتبر بما هو مصدر في الأصل فنحو أجزاء الكلام: زيداً ضربت جملة فعلية.

أجزاء الكلام الذي يتالف منه

٧- وَكَوْنُهُ الَّذِي عَلَيْهِ يُبْتَدِئُ إِسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ مَعْنَى

لما فرع من حد الكلام أشار إلى بيان أجزائه التي يتالف منها أي من مجموعها لا جميعها فذكر أنها ثلاثة^(٣) اسم وفعل وحرف لا رابع لها كما دل على ذلك الإجماع

متكلما بكلام، وإنما اقتصر على كلمة واحدة انكالاً على نطق الآخر بالأخرى.

(١) «بدون إسناد» والإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه أو طلب بمطلوب منه.

(٢) أبو علي الفارسي.

(٣) «ثلاثة» أي ولا تفاسط إلى من زاد رابعاً، وسماه خالقه، وعني بذلك اسم الفعل نحو: صه، فإنه خلف عن اسكت، أي خليفة عن لفظه في إفادته ما يفيده.

والاستقراء فإن علماء هذا الفن تتبعوا ألفاظ العرب فلم يجدوا غيرها فلو كان ثم غيرها لعثروا عليه.

وقد أحرف بكونه لمعنى لإخراج حرف التهجي^(١) إذ لا يكون جزءاً للكلام على أن في جعله حرف المعنى جزءاً للكلام تبوزاً أو جرياً على مقاولة ضعيفة، واحتزز بنوعه الذي عليه يبيّن من نوعه الذي ينقسم إليه كالمجملة الاسمية والفعلية والصغرى والكبيرى^(٢) وقد يقال: إن الناظم رحمة الله تعالى قسم الكلام إلى غير أقسامه لأن هذه الثلاثة أقسام للكلمة لا للكلام لأن عالمة صحة القسمة جواز إطلاق اسم المقسم على كل واحد من الأقسام ويجب بأن هذا من تقسيم الكل إلى أجزاءه. وإنما يلزم صدق اسم المقسم على كل واحد من أقسامه في تقسيم الكل إلى جزئياته^(٣) والناظم لم يقصد ذلك والكلمة قول مفرد، وقد مر معنى القول، والمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد، والكلمة واحده الكلم، وهو إذا أخذ بقى الترکيب ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر أفاد أم لا كإإن قام زيد وثم في كلام الناظم بمعنى الواو وليس على باهها لأننا إذا قسمنا شيئاً إلى أشياء فنسبة كل واحدة من الأقسام إلى الشيء المقسم نسبة واحدة.

واعلم أن لكل واحد من هذه الأقسام علامات وكذا حدود يعرف ويتميز بها من قسمية^(٤) والناظم آثر التمييز بالعلامة على الحد^(٥) وإن كان هو أضبط

(١) «حرف التهجي» والفرق بين حرف المعنى، وحرف التهجي أن حرف المعنى كلمة بذاتها، وحرف التهجي جزء من الكلمة.

(٢) «والصغرى والكبيرى» لأن الجملة الصغرى هي ما وقعت خيراً عن غيرها، والكبيرى ما وقع الخير فيها جملة، وذلك كزيد قام أبوه. وأما إذا كان الخبر مفرداً فهو زيد قائم فلا يقال للجملة فيه صغرى، ولا كبيرى.

(٣) «في تقسيم الكل إلى جزئياته» أراد أن الكلمة كليلة، وأن الاسم والفعل والحرف جزئيات لها، وككون الكلمة كليلة لأنها مأخوذة في مفهوم كل من الاسم، والفعل والحرف، أخذ الحيوان في مفهوم كل من الإنسان والفرس والبقر. فإن مفهوم الاسم مثلاً كلمة دلت على معنى في نفسها.. الخ فصارت الكلمة جزءاً من هذه المفاهيم، وصار المفهوم كلاماً فنسبت إليه، والمسوب إلى الكلي كلية فصارت كليلة، وككون الاسم وقسيمه جزئيات لأندرجها تحت الكلية اندراج الإنسان والفرس والبقر تحت الحيوان فنسبت إليها، وقد ذكرنا أنها جزء من مفاهيمها، والمسوب إلى الجزء جزئي فصارت جزئيات، ومن هنا قبل: الكلي جزء، والجزء كلي. [التسهيل].

(٤) «عن قسمية...» قسم الشيء ما هو داخل معه تحت شيء آخر كالاسم مع الفعل والحرف، فإنه قسم طما لكونه داخل معهما تحت شيء آخر، وهو الكلمة وأما قسم الشيء فهو أخص تحت أعم كالاسم مع الكلمة فإنه أخص أي أقل اشتراكاً منه، وداخل تحتها.

(٥) «على الحد» الحد يشترط فيه الإطراد والانعكاس والإطراد أن يوجد المحدود كلما وجد الحد، وهو المانع، والانعكاس: أن يوجد الحد كلما وجد المحدود وهو الجامع.

لاطرادة^(١) وانعكاسه بخلافه إذ لا تتعكس^(٢) تسهيلًا على المبتدئ فقال:

٨ - فَالْأِسْمُ مَا يَدْخُلُهُ مِنْ وَإِلَيْهِ أَوْ كَانَ مَجْرُورًا بِحَتَّىٰ وَعَلَىٰ

٩ - مِثَالُهُ زَيْدٌ وَخَيْلٌ وَغَنَمٌ وَذَا وَتْلَكَ وَالَّذِي وَمَنْ وَكَمْ

الاسم لغة^(٣): مشتق من السمو وهو العلو في رأي بصري أو من السمة وهي العلامة في رأي كوفي.

واصطلاحاً: كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترب بأحد الأزمنة الثلاثة ومنعًا^(٤) ولم يذكر الناظم مما يعرف به الاسم ويتميز به إلا حرف الجر وحروفه كثيرة اقصر منها هنا على أربعة فكل كلمة صلحت لأن يدخل عليها حرف من حروف الجر، أو كانت مجرورة به فهي اسم نحو: أخذت من ذا ونظرت إلى تلك وركبت على الخيل وسلم هي حتى مطلع الفجر فهذه أسماء بدخول حرف الجر عليها إذ لا يدخل إلا على اسم صريح أو ما في تأويله.

وأما قوله: ما هي بنعم الولد، وعلى بس العبر، فعلى حذف الموصوف وصفته^(٥) كما يتميز الاسم بدخول حرف الجر يتميز بالجر الذي هو أثره وهو عبارة عن الكسرة

(١) «لاطرادة» أي كلما وجد المعرف، وجد التعريف فلا يدخل فيه شيء من غير إفراد والمحدود فيكون مانعاً.

(٢) «لا تتعكس» أي العلامة، لأنه قد يوجد المعلم بدون علامة وذلك كقولك: الإنسان كاتب بالفعل، فإنه كلما وجد الكاتب بالفعل وجد الإنسان، ولا يلزم من انتفاء انتفاء الإنسان، وما قالوه من أن العلامة لا تعكس إنما هو في العلامة الغير الازمة كالكاتب، بالقرة مع الإنسان منعكسة أبداً كالمحل.

(٣) «لغة» منصوب على التمييز أي من جهة اللغة لا على نزع الخافض لأنه سمعي إلا أن يقال إن المؤلفين أجروه بجري القياس لكثرة في كلامهم.

ولا يصح أن يكون حالاً، لأن جيء الحال من المبتدأ لا يجوز عند الجمهور، وأيضاً جيء المصدر حالاً سمعي.

(٤) «وضعًا» إنما قيد الاقتران بقوله: «وضعًا» لإدخال بعض الأسماء المقترنة بالزمان، التزاماً كاسم الفاعل نحو زيد ضارب غدراً.

والخروج بعض الأفعال غير المقترنة بالزمان نحو: نعم، وبس، وليس، فإنما لما خرجت إلى معنى الإنشاء أو النفي تخردت عنه.

(٥) فعلى حذف الموصوف وصفته والتقدير ما هي بولد مقول فيه نعم السير على غير مقول فيه ببس العبر بفتح العين المهملة، ويطلق على الحمار الوحشي، والأهلي، والجمع أعيار مثل ثوب واثواب، وعيورة أيضاً والأنثى عيرة اهـ [مباص].

التي يحدها العامل سواء كان العامل حرف أم مضافا ولا جر لغيرهما على الصحيح، وما يتميز به الاسم أيضا التنوين وهو نون ساكنة تثبت لفظا لا خطأ استغناء عنها بتكرار الحركة عنه الضبط بالقلم ك الرجل وصه و المسلمين وحيثند وكذا الإسناد إليه وهو أفعع علاماته إذ به تعرف اسمية الناء من ضرب وما في: «**فُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ اللَّهِو**^(١)» و«**مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ**^(٢)» ولا فرق فيه بين المعنوي واللفظي كما حققه بعضهم؛ وأما: **تَسْمُعُ بِالْمُعْدِي خَيْرٌ مِّنْ أَنْ تَرَاهُ**^(٣).

على حذف أن أو إقامة الفعل مقام المصدر، ولما فرغ مما يعرف به الاسم أخذ في بيان ما يعرف به مطلق الفعل ويتميز عن قسيمه فقال:

(١) سورة الجمعة آية (١١).

(٢) سورة النحل آية (٩٦).

(٣) قال أبو عبيد: كان الكسائي يدخل فيه «أن»، والعامة لا تذكر «أن»، ووجه الكلام ما قال الكسائي، وكان يرى التشديد في الدال فيقول: «**الْمُعْدِي**» وقال: إنما هو تصغير رجل منسوب إلى معد. قال أبو عبيد: ولم أسمع هذا من غيره.

انظر: قصة هذا المثل في الأمثال ص ٩٧ رقم (٢٢٩) لأبي عبيد القاسم بن سلام جمهرة الأمثال للعسكري ٢٦٦، بجمع الأمثال للميداني ١٢٩/١، المستقصي للزمخشري ٣٧٠/١، اللسان: معد، والفاخر للضبي ٤٩، ٦٥.

باب الفعل

١٠ - وال فعلُ مَا يَدْخُلُ قَدْ وَالسِّينُ عَلَيْهِ مِثْلُ بَانَ أَوْ يَبْيَنُ

١١ - أَوْ لَحْقَتْهُ تَاءُ مَنْ يُحَدِّثُ كَفْوِلَهُمْ فِي لَيْسَ لَسْتُ أَنْفَتُ

١٢ - أَوْ كَانَ أَمْرَا ذَا اشْتِقَاقٍ نَحْوَ قُلْ وَمِثْلُهُ اذْخُلْ وَالْبَسْطَ وَأَشْرَبْ وَكُلْ

الفعل لغة: الحدث نفسه الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما.

واصطلاحاً: الكلمة دلت على معنى في نفسها مقترباً بأحد الأزمنة الثلاثة وضعماً وله علامات كثيرة ذكر منها أربع علامات:

العلامة الأولى: قد أي الحرافية وهي علامة مشتركة تدخل على الماضي لإفاده تحقيقه أو توقعه أو تقريب زمانه من الحال وعلى المضارع لإفاده التقليل أو التوقع نحو^(١): قد بان زيد وقد بيين ولا تدخل على الأمر أصلاً.

وأما الاسمية: فتكون بمعنى حسب نحو: قد، زيد، درهم، ويتصل بها أيام المتكلم بمحوره بالإضافة ويلحقها نون الوقاية جوازاً، وقد تكون اسم فعل بمعنى اكفف، وإذا اتصل بها أيام كانت في محل نصب على المفعولية ولزمتها نون الوقاية.

العلامة الثانية: السين^(٢) أي سين الاستقبال وهي حرف تنفيض مختص بالمضارع وتخلصه للاستقبال بعد أن كان للحال أو احتمالاً وللاستقبال ومثلها سوف لكنها أكثر منها تنفساً إذ كثرة الحروف تدل على زيادة المعنى.

العلامة الثالثة: تاء الفاعل وهو المراد بقوله من يحدث سواء كانت متكلماً أو مخاطباً ويختص بها الماضي وهذا يتبيّن لك أن ليس وعسى فعلاً لقبوهما إليها في نحو: «وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ»^(٣) «فَهُلْ عَسِيْتُمْ إِنْ تَوَلَّتُمْ»^(٤) خلافاً لمن زعم أن ليس حرف نفي كما النافية، وعسى: حرف ترج كله ومثل تاء الفاعل، تاء التأنيث الساكنة الدالة على تأنيث الفاعل وهي خاصة بالماضي أيضاً وتلحقه متصرفها كان أو جامداً، ما لم يلتزم تذكير فاعله

(١) قد: أي الحرافية؛ لأنها المفهومة عند الإطلاق، وهي في كلامه اسم لكتفها فاعل يدخل.

(٢) «والسين» ألل للعهد الذهني، أي السين المعهودة عند النحاة التي معناها التنفيض فخرجت المحاجائية وغيرها كسين الصبرورة في نحو: استحجر الطين، أي صار حجراً.

(٣) سورة الأنعام آية ١٠٧.

(٤) سورة محمد آية ٢٢.

وَمَا يَتَبَيَّنُ لَكَ أَيْضًا أَنَّ نَعْمَ وَبَسْ فَعْلَانَ لِقَبُولِهِمَا إِيَاهَا فِي الْحَدِيثِ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجَمْعَةِ فَبِهَا وَنَعْمَتْ»^(١). وَفِيهِ أَيْضًا: «وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخِيَانَةِ فِيهَا بَشَّتَ الْبَطَانَةَ»^(٢). خلافاً لِمَنْ زَعَمَ أَهْمَّا اسْمَانَ لِدُخُولِ حِرْفِ الْجَرِ عَلَيْهِمَا كَمَا تَقْدِمُ.

العلامة الرابعة: دلالة الكلمة على الأمر بما اشتقت منه وهو المصدر كما مثل به من نحو: قُلْ؛ فَإِنَّهُ يَدْلِلُ عَلَى الْأَمْرِ بِمَا اشْتَقَ مِنْهُ وَهُوَ الْمُصْدَرُ كَمَا مُثِلَّ بِهِ مِنْ وَكْلٍ مُخْلَفٍ صِهْ؛ فَإِنَّهُ إِنْ دَلَّ عَلَى الْأَمْرِ بِالسُّكُوتِ لِيُسْفَلَ فَعْلُ أَمْرٍ لِعدَمِ اشْتِقَاقِهِ بِمَا يَدْلِلُ عَلَيْهِ وَمُثِلِّهِ مِنْهُ»^(٣) وَإِيَاهُ»^(٤) وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِ أَنَّ نَزَالَ، وَدَرَاكَ فَعْلَا أَمْرٌ لِدَلَالِهِمَا عَلَى الْأَمْرِ بِمَا اشْتَقَ مِنْهُ فَإِنَّ نَزَالَ مُشَتَّقٌ مِنَ التَّزَوُّلِ، وَدَرَاكٌ مُشَتَّقٌ مِنَ الْإِدْرَاكِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بِلِهَا إِسْمَا فَعْلَ أَمْرٍ وَأَنْ وَهْلَمْ»^(٥) وَهَاتَ وَتَعَالَ»^(٦) لِيُسْتَأْفَعَالُ أَمْرٌ وَالَّذِي صَحَّحَهُ أَبْنُ هَشَّامَ أَنَّ

(١) أَخْرَجَهُ أَبْرَارُ دَادُودُ (٢٥١/١) - كِتَابُ الطَّهَارَةِ. ١٣٠ - بَابُ: فِي الرِّخصَةِ فِي تَرْكِ الْغَسْلِ يَوْمَ الْجَمْعَةِ (٣٥٤) وَالتَّرْمِذِيُّ ٢ - كِتَابُ الصَّلَاةِ، ٣٥٧ - بَابُ: مَاجَاءَ فِي الْوَضُوءِ يَوْمَ الْجَمْعَةِ (٤٩٧) وَقَالَ: حَدِيثُ: حَسْنٌ، وَالنَّسَائِيُّ: كِتَابُ: الْجَمْعَةِ رقم (١٣٨١)، أَبْنُ مَاجَهَ (٢١/٢ بِتَحْقِيقِي) ٥ - كِتَابُ: إِقَامَةُ الصَّلَاةِ وَالسَّنَةِ فِيهَا ٨١ - بَابُ: مَا جَاءَ فِي الرِّخصَةِ فِي ذَلِكَ (١٠٩١) عَنْ أَنَّسَ بْنِ مَالِكٍ، الطَّبرَانيُّ ٢٤٠/٧، ٢٦٩، ٢٩٥/١، ٢٩٦، ٢٩٦، ١٩٠/٣، عَبْدُ الرَّزَاقَ (٥٣١)، الْخَطَبَ (٣٥٢/٢)، أَبْرَارُ نَعِيمِ فِي الْخَلِيلِ (٣٠٧/٦)، أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (١٥/٥، ١٥/٤)، الطَّحاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْآتَارِ (١١٩/١). وَنَعْمَتْ: أَيْ بِالرِّخصَةِ أَخْذَ، وَنَعْمَتْ الرِّخصَةِ الْوَضُوءِ، قَالَهُ أَبْنُ عَصْفُورٍ، فِيهِ حَذْفُ التَّميِيزِ، وَالْمُخْصُوصِ أَيْضًا، وَهُوَ عَلَى رَأْيِي مِنْ يُحِيزُ حَذْفَ التَّسْبِيرِ كَالنَّاظِمِ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَبْرَارُ دَادُودُ (١٩١/٢)، ٢ - كِتَابُ: الصَّلَاةِ (٣٦٧) - بَابُ: فِي الْاسْتِعَاذَةِ (٥٤٧١)، بِتَحْقِيقِي، النَّسَائِيُّ (٢٦٣/٨) كِتَابُ: الْاسْتِعَاذَةِ (٥٤٧١)، أَبْنُ مَاجَهَ (٥٦/٣) ٢٩ - كِتَابُ: الْأَطْعَمَةِ، ٥٣ - بَابُ: التَّعَوُّذُ مِنَ الْجَوْعِ (٣٣٥٤)، وَابْنُ حَيَّانَ (٤٢٤٤)، مَوَارِدُ، عَبْدُ الرَّازِقَ فِي مَصْنَفِهِ (١٩٦٣٦).

(٣) «مِنْهُ» أَيْ انْكَفَتْ عَنَا.

(٤) «إِيَاهُ» بِكَسْرِ الْهَاءِ وَتَوْيِينِهِ أَيْ زَدَنَا حَدِيثًا، أَوْ لَهُ امْضَ فِي حَدِيثِكَ، أَوْ زَدَ مِنْهُ.

(٥) «هَلْمٌ» هُوَ عِنْدَ الْحَجَازِيِّينَ اسْمُ فَعْلٍ بَعْنَانِيْ أَحْضَرَ، وَأَقْبَلَ، وَعِنْدَ بَنِي قَبِيمَ فَعْلُ أَمْرٍ، وَمِذَهَبُ الْمَصْرِيِّينَ أَنَّ هَلْمَ مُرْكَبَةٌ مِنْ هَاءَ التَّسْبِيرِ، وَمِنْ لَمْ الَّتِي هِيَ فَعْلُ أَمْرٍ مِنْ قَوْلِهِمْ لَمْ اللَّهُ شَفَتْهُ أَيْ جَمِيعَ كَاهِنَةِ قَبْلِ اجْمَعِ نَفْسِكَ إِلَيْنَا فَحُذِفَتْ أَلْفَهَا تَحْقِيقِيَا. وَقَالَ الْخَلِيلُ: رَكْبُ قَبْلِ الْإِدْغَامِ فَحُذِفَتْ هَمْزَةُ الدَّرْجِ إِذَا كَانَتْ هَمْزَةُ وَصْلَ، وَحُذِفَتْ الْأَلْفُ لَالْتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، ثُمَّ نُقلَتْ حَرْكَةُ الْمَيمِ الْأُولَى إِلَى الْلَّامِ وَأَدْغَمَتْ.

وَقَالَ الْفَرَاءُ: مُرْكَبَةٌ مِنْ هَلْ لَيْ لِلْرَّجْرِ وَأَمْ بَعْنَانِيْ أَقْصَدَ فَحُذِفَتْ هَمْزَةُ يَالْتَقَاءِ حَرْكَتِهَا عَلَى السَّاكِنِ قَبْلِهَا فَصَارَ هَلْمٌ. وَقَبِيلٌ: إِنَّهَا لَيْسَ مُرْكَبَةً.

(٦) «وَهَاتَ وَفَعَالٌ» أَعْلَمُ أَنَّ آخِرَهَاتِ مَكْسُورٍ أَبْدًا إِلَّا إِذَا كَانَ جَمَاعَةُ الْمَذْكُورِ فَإِنَّهُ يَضُمُّ. تَقُولُ: هَاتَ يَا

هات وتعال فعلاً أمر المشهور بين النحاة أن علامة الأمر دلالة على الطلب وقوله ياء المخاطبة فإن دلت كلمة عليه ولم تقبل الياء فهي اسم فعل كصه أو قبلتها ولم تدل عليه فعل مضارع وقد استبان لك أن الفعل ثلاثة أقسام:

(أ) ماض: وعلامته المختصة به تاء الفاعل ومثلها تاء التأنيث الساكنة.

(ب) مضارع: وعلامته المختصة به السين ومثلها سوف،..

(ج) أمر: وعلامته المختصة به عنده إفهامه الأمر بما اشتق منه، وأن قد علامه مشتركة بين الماضي والمضارع.

١٣ - **وَالْحَرْفُ مَا لَيْسَتْ لَهُ عَلَامَةٌ فَقِسْ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ عَلَامَةٌ**

٤ - **مِثَالُهُ حَتَّىٰ وَلَا وَثِمَّا وَهَلْ وَبَلْ وَلَوْ وَلَمْ وَلَمِّا**

الحرف لغة: طرف الشيء كحرف الجبل، التنزيل: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ»^(١) أي على طرف وجانب وجانب من الدين.

واصطلاحاً: كلمة دلت على معنى في غيرها فقط^(٢) وليس لها علامه وجودية وهذا هو المراد بقوله: ما ليست له علامه بل علامته التي امتاز بها عن قسيمه عدمية وهي أن لا يقبل شيئاً من خواص الاسم ولا من خواص الفعل فحيثما يمتنع كونه واحداً منها فيتعين كونه واحداً منها فيتعين كونه حرفاً^(٣) إذ لا مخرج عن ذلك كما دل عليه الاستقراء فإذا

زيد، وهات يا هند، وهاتيا يا زيدان، وييا هندان، وهاتين يا هندات كل ذلك بكسر التاء كما تقول: هاتوا يا قوم بضمها قال تعالى: **﴿هُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾** السورة: المقرة آية (١١)، الأنبياء آية (٣٤)، النمل آية (٦٤).

وأن آخر تعال مفتوح في جميع أحواله من غير استثناء تقول: تعال يا زيد، و تعال يا زيدان، وييا هندان، وتعالين يا هندات، وتعالوا يا زيدون، وكل ذلك بالفتح قال تعالى. **﴿هُلْ تَعَالَوْا أَئْلُ مَا حَرَمَ رَبُّكُمْ﴾** [سورة الأنعام آية: ١٥١]، **﴿فَقَعَالَيْنِ أَمْتَحَنُ﴾** [سورة الأحزاب: آية ٢٨].

(١) سورة الحج الآية (١١).

(٢) «فقط» فصل ثان زاده تبعاً لبعض منهم الجزولي لإخراج بعض الأسماء كأسماء الشرط، والاستفهام، فإن كل واحد منها بدل بسبب تضمنه معنى الحرف على معنى في غيره مع دلالة الذي وضع له. فإذا قلت: من يقم أقم معه، فقد دلت على شخص عاقل الوضع، ودللت مع ذلك على معنى هو ارتباط جملة الجزاء بجملة الشرط فلذلك زاد فقط في الحد

(٣) حد الحرف: ما دل على معنى في غيره.

عرضت عليك مثلاً كلمة وسئلتك منها أهي اسم أو فعل أو حرف فاعرض عيها علامات الاسم أولاً فإن قيلت شيئاً منها فاسم وإنما فاعرض عليها علامات الفعل فإن قيلت شيئاً منها فعل وإنما فاحكم بحروفتها.

[أقسام الحرف] :

والحرف ثلاثة أقسام كما أفهمه تعداد المثال في النظم:

(أ) مختص بالاسم كفى وحتى الجارة.

(ب) ومتخصص بالفعل كلم ولم ولو الشرطية.

(ج) ومتشارك بينهما كهل وبل وثم ولا غير النافية.

والأصل في كل حرف متخصص أن يعمل فيما اختص به ما لم يتزل منزلة الجزء كأول والسين، وفي كل حرف لا يختص أن لا يعمل.

انظر: علل النحو للوراق ص ١٩٤ بتحقيقه، علل البناء والإعراب (٥٠/١) لأبي البقاء العكيري، المقتصد (٨٤/١) الكتاب لسيبوه (١٢/١)، الإيضاح للزجاجي ص ٥٤، شرح جمل الزجاجي.

باب المعرفة والنكرة

الباب: ما يتوصل به إلى الشيء وهو حقيقة في الأجسام كتاب المسجد مجاز في المعانى كهذا الباب الذى نحن بصدده، ونشير فيه إلى بيان حقيقة النكرة والمعرفة.

أقسام الاسم:

١٥ - والاسْمُ ضَرْبٌ فَضَرْبٌ نَكِرَةٌ وَالآخَرُ الْمُفْرِفَةُ الْمُشْتَهِرَةُ

قسم الاسم بحسب التنکير والتعریف إلى نكرة ومعرفة فالنكرة ما شاع في جنس وجود كرجل أو مقدر كشمس^(١) والمعرفة ما وضع لاستعمال في معنٍ والنكرة هي الأصل لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس وهذا بدأ بها الناظم فقال:

علامة النكرة:

١٦ - وَكُلُّ مَا رُبَّ عَلَيْهِ تَدْخُلُ فَإِنَّهُ مُنْكَرٌ يَارَجُلُ

١٧ - تَخُوُّ غُلَامٍ وَكِتَابًا وَطَبَقَ كَقُولَهُمْ رُبُّ غُلَامٍ لِي أَبْقَنَ

يعنى أن علامة النكرة جواز دخول رب عليها لأن رب لا تدخل إلا على النكرة فكلما وجدت هذه العلامة وجدت النكرة نحو: رب غلام لي أبق ورب طبق أهدى إلى وبها استدل على أن من وما قد يقعان نكرتين كقوله:

رُبُّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا صَدْرُهُ قَدْ تَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطِعْ^(٢)

(١) «كشمس» فإنها موضوعة لما كان كوكباً هارياً ينسخ وجوده ظهور الليل.

(٢) البحر: الرمل.

قائله: سعيد بن كاهل البشكري.

الشاهد فيه: على أن جملة «أنضجت» في موضع بحر على أنها صفة لمن، لأنها نكرة بمعنى إنسان بدليل دخول رب عليها.

أورد صاحب الكشاف عند قوله تعالى: «إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا أَتَيَ الرَّحْمَنَ عَبْدَهُ» [سورة: مرمر آية (٩٣)] على أن فيها نكرة موصوفة بالظرف، لأنها وقعت بعد كل لوقوعها بعد رب في البيت.

وقال ابن هشام في «معنى اللبيب»: زعم الكسائي أن من لا تكون نكرة إلا في موضع يخص النكرات. البيت من قصيدة طويلة، عدتها مائة بيت وثمانية أبيات.

وقول الآخر:

رَبِّمَا تُكْرِهُ النُّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ سِرِّ لِهِ فَرْجَةٌ كَحْلُ الْعِقَالِ^(١)

وقد تدخل رب على ضمير غيبة كقوله:

مسطورة في المفضليات مطلعها:

بِسْطَتْ رَابِعَةً الْجَبَلَ لَنَا فَوْصَلَنَا الْجَبَلَ مِنْهَا مَا اسْتَغْ

مصادر البيت: أمالى ابن الشجري (١٦٩/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٤/١١)، شرح شواهد المغني (٢٥٢)، شذور الذهب (١٣١)، خزانة الأدب (٦/١٢٣) رقم (٤٣٩)، المفضليات (١٩٨)، الأشموني (١/٥٤).

(١) البحر: الخفيف.

قائله: نسب إلى: أمية بن أبي الصلت وقيل غيره.

الشاهد فيه: على أن «ما» نكرة موصوفة بجملة تكره النفوس، فحكم على كوفها نكرة بدخول رب عليها، وحكم بالجملة صفة على قياس نكرة رب، من أنها موضوعة لتقليل نوع من جنس، فلا بد أن يكون الجنس موصوفا حتى تحصل النوعية.

وقد أورد سيبويه في كتابه مرتين قال: «رب لا يكون بعدها إلا نكرة» وأنشد. قال الأعلم الشتيري: استشهد به على أن ما نكرة بتأويل شيء، ولذلك دخلت عليها رب، لأنما لا تعمل إلا في نكرة، ولا تكون «ما» هنا كافية، لأن في «نكرة» ضميرا عائدا عليها، ولا يضر إلا الاسم، وكذلك الضمير في له عائد عليها.

المعنى: رب شيء تكرهه النفوس من الأمور الحادة الشديدة، وله فرحة تعقب الضيق والشدة، كحل عقال المقيد، والفرحة بالفتح في الأمر، وبالضم في الحائط نحو.

الفرحة: الخلاص من الشدة.

«ربما تكره»: جملة تكره صفة لا صلة، لأن رب مختصة بالنكرة، ومن الأمر بيان لأوله، فرحة خبرها، وأما جعل ما كافية وله فرحة صفة مخدوف، هو مفعول تكره، ومن الأمر بيان له أي قد تكره النفوس حالا من الأمر له فرحة.. إلخ فيرد أن الموصوف بالجملة لا يحذف إلا إذا كان بعض اسم مجرور من أوى نحو: مما ظعن، ومن أقام، وفيما سلم، وفيما هلك.

المصادر: كتاب سيبويه ١/٢٧٠، ٢٧٠/١، ٣٦٢، المقتصب ٤٢/١، مجالس العلماء للزجاجي ١٦٦، أمالى ابن الشجري ٢/٢٣٨، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٠، ٨/٣٠، همع الموامع ١/٨، ٩٢، ديوان أمية بن أبي الصلت ٥٠، الأشموني ١/١٥٤، خزانة الأدب ٦/١٠٨، رقم ٤٣٧، لسان العرب: «فرج».

رَبُّهُ فِتْيَةَ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا^(١)

فإن قلت: هل هو حينئذ معرفة أو نكرة كما هو قضية النظم؟

قلت: قد اختلف النحويون في الضمير الراجع إلى نكرة على ثلاثة مذاهب.

ثالثها: إن كان مرجعه جائز التكير فمعرفة كجاعي رجل فأكرمه أو واجبة فنكرة نحو: رُبُّ رجل وأخيه، وكالبيت المذكور، ثم إن النكرات تتفاوت في نفسها كالمعارف فبعضها أنكر من بعض فأنكرها شيء ثم متغير ثم جسم ثم نام ثم حيوان، ثم ماش ثم ذو رجلين ثم إنسان ثم رجل، ولذلك ضابط^(٢) ذكره في شرحه على

(١) البحر: الخفيف.

لم يعرف قائله.

اللغة: فتية: جمع فتى: دائب: ملحًا، وهو اسم فاعل من قوله: دأب على الأمر يدأب دابا - بفتح الدال والهمزة - ودؤوبًا، إذا لزمه وثابر على فعله.

الإعراب: رب: رب حرف شبيه بالزائد، والضمير في محل جر رب، وفي محل رفع بالابتداء، فتية: غيير للضمير، منصوب بالفتحة الظاهرة.

دعوت: فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

إلى» حرف جر. «ما»: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالي، والخار والمخbor متعلق بداع.

«بورث»: فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما»: وهو فاعل. «المحل»: مفعول به ليورث.

والجملة من الفعل المضارع، وفاعله المستتر فيه، ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

«أجايرو»: الفاء عاطفة، أجايرو: فعل وفاعل، والجملة في محل رفع معطوفة بالفاء على جملة دعوت.

الشاهد فيه: قوله: «رب فتية» حيث دخلت رب على الضمير، فدل ظاهر ذلك على أن قولنا: إن رب لا يجر إلا النكرات. غير صحيح لأن الضمير معرفة، بل هو أعرف المعارف، وقد دخلت عليه رب.

انظر الشاهد: شرح شذور الذهب ص ١٧٥ رقم ٦٥، أوضح المسالك، الشاهد رقم ٣٩٣، التصریح على التوضیح، ٤/٢، هـ الموامع ٢٧/٢، الدرر اللوامع ٢٠/٢، الأشموني ٢٠٨، ٦٠/٢، العیني ٢٥٩/٣.

(٢) «ولذلك ضابط» والضابط أي النكرة إذا دخل غيرها تحتها، ولم تدخل تحت غيرها فهي أنكر النكرات، فإن دخلت تحت غيرها، ودخل غيرها تحتها فهي بالإضافة أي بالنسبة إلى ما يدخل تحتها أعم، وبالإضافة إلى ما تدخل تحته أخص وأقسامها في الأعجمية عشرة كل واحد منها أعم مما بعده، وأخص مما فوقه،

وهي مذكور، ثم موجود، ثم محدث، ثم جسم، ثم نام، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم عاقل، ثم رجل، ثم عالم.

فمذكور يشمل الموجود والمعلوم فهو أعم من موجود، وموجود يشمل القديم، والحادي فهو أعم من محدث، ومحدث يشمل الجسم، والعرض فهو أعم من جسم، وجسم يشمل النامي وغير النامي فهو أعم

«القطر»^(١).

حد المعرفة:

١٨ - وَمَا عَدَّا ذَلِكَ فَهُوَ مَعْرُوفٌ لَا يَمْتَرِي فِيهِ الصَّحِيحُ الْمَعْرِفَةُ

أي: ما لا يجوز دخول رب عليه فهو معرفة لا يشك فيه ذو المعرفة الصحيحة أي: التامة كالأمثلة الآتية في النظم، فلا يجوز دخول رب عليها لكن من الكلمات ما لا تدخل رب عليه، ومع ذلك فهو نكرة كأين، ومنى، وكيف وعربيت وديار، فالأولى ذكر المعرف بالعد لاختصارها ثم يقال وما عدا ذلك فهو نكرة.

أقسام المعرف:

والمعارف على ما هنا ستة: الضمير، والعلم، واسم الإشارة، والموصول، وذو الأداة، والمضاف إلى واد منها إضافة محضة^(٢)، وهي متباوطة في التعريف أشار إليها بتعداد المثال حسب ما انفق له في قوله:

الضمير أعرف المعرف:

١٩ - مِثَالُهُ الدَّائُرُ وَزَيْدُ وَأَنَا وَذَلِكَ وَالذَّوْذَوَ الْفِنَا

حد الضمير:

فأعرفها الضمير: «وهو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب كأنا وأنت وهو».

حد العلم:

ثم العلم وهو ما عين مسماه بغير قيد^(٣) كزيد ومكة ثم اسم الإشارة وهو ما وضع

من نام، ونام يشمل الحيوان وغيره فهو أعم من حيوان، وحيوان يشمل الإنسان وغيره فهو أعم من إنسان، وإنسان يشمل العاقل وغيره فهو أعم من عاقل، وعاقل يشمل الرجل وغيره، فهو أعم من رجل، ورجل يشمل العالم وغيره فهو أعم من عالم..

(١) قطر الندى وبل الصدى لجمال الدين بن هشام.

(٢) «إضافة محضة» أي خاصة من شائبة الأنصاف.

(٣) «بغير قيد» أي من غير قرينة خارجية كنفيه المعرف، فإما إنما تعين مسمهاها بقرينة خارجية عن ذات الاسم، إما لفظية كأول والصلة أو معنوية كالمحضور، أي في ضمير المتكلم والمخاطب كأنا وأنت، والغيبة كهؤ. [هاشم].

لسمى وإشارة إليه كذا وتلك ثم الموصول وهو ما افتقر إلى صلة وعائد^(١) كالذي والتي ثم ذو الأداة كالرجل والدار وسيأتي الكلام عليها أو ما المضاف هو في التعريف بحسب ما يضاف إليه كغلام زيد وخاتم هذا ذو الغنا إلا المضاف إلى الضمير فهو في رتبة^(٢) العلم كغلامي وغلامك ولم يذكر المنادى المقصود نحو: يا رجل لمعين مع أنه من المعارف ولعلة إنما تركه لأنه يرى أنه داخل كما: قبل في المعرف بأول أو في اسم الإشارة.

المعرف بالالف والألف

أداة التعريف:

٢٠ - وَآلَةُ التَّعْرِيفِ أَلْ فَمَنْ يُرِدُ تَعْرِيفَ كَبْدِ مُبَهِّمٍ قَالَ الْكَبْدُ

٢١ - وَقَالَ قَوْمٌ إِلَهًا الْلَّامُ فَقَطْ إِذْ أَلْفُ الْوَاصِلِ مَتَى يَدْرُجُ سَقَطُ

اختلاف في آلة التعريف:

١ - فمذهب الخليل وسيبوه أن ألل يحملتها للتعريف.

٢ - لكن الخليل^(٣) عنده همزة هزة قطع حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وسيبوه يرى أن همزة همة وصل فهي زائدة لكنها معتمدة في الوضع

٣ - ومذهب الأخفش أن آلة التعريف هي اللام فقط وضفت ساكنة واحتلت همزة الوصل للتمكن من الابتداء بالساكن وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام ونسب هذا وسيبوه أيضا فقد ظهر لك أن حذفها في الوصل لا يمنع من كونها للتعريف على أنه يحكي عن المفرد أن همزة للتعريف واللام زائدة لفارق بينها وبين همة الاستفهام فإذا عرفت ذلك وأردت تعريف اسم نكرة كرجل وكبدأ دخل عليه ألل فقل الرجل والكبذ.

(١) «وعائد» خرج الموصول الحرفي فإنه لا يحتاج إلى عائد بل إلى صلة، وهو أنْ وأنْ، وما، وكـي، ولو، وزاد بعضهم الذي نحو: **هـ وَخَضَّتْ كَالْدِي خَاضُواهـ** [سورة التوبه آية: ٦٩] أي كخوضهم قالوا، والـ فيه زائدة، ودخلت على الحرف، ندورا كالموصولة على المضارع لكن الصحيح اسبيته، وحذف عائد، وموصفة أي كالخوض الذي حاضوا، أو أصله الذين حذفت نونه على لغة، أو المراد كالفرق الذي خاضوا فجمع العائد نظراً للمعنى. [حضرمي].

(٢) في رتبة العلم وإن لم يصح نحو: مررت بزيد صاحبك، إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف، وقيل: إنما أضيف إلى معرفة فهو في مرتبة ما تختها. اهـ.

(٣) شرح التصريح على التوضيح (١/٩١-٩٥).

أقسام ألل:

واعلم أن ألل المذكورة قسمان عهدية، وجنسية، وكل منها ثلاثة أقسام.

أقسام ألل العهدة:

لأن العهد:

إما ذكري نحو: في زجاجة الزجاجة^(١).

أو ذهني نحو: **﴿إِذْ هُمَا فِي الْعَارِ﴾**^(٢)

أو حضوري نحو: **﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُم﴾**^(٣).

أقسام ألل الجنسية: وألل التي للجنس^(٤) إما أن تكون لاستغراق أفراده.

حدها: وهي التي يختلفها كل حقيقة ويصبح الاستثناء من مدخولها نحو: **﴿وَخَلَقَ إِلَيْنَا إِنْسَانً ضَعِيفًا﴾**^(٥).

أي كل فرد من أفراد الإنسان أو لاستغراق صفاته وهي التي يختلفها^(٦) كل مجازا نحو: أنت الرجل. علما أي أنت الذي اجتمع فيك صفات الرجال المحمودة أو لبيان نفس الحقيقة من حيث هي^(٧) وهي التي لا يختلفها كل لا حقيقة ولا مجاز نحو: **﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍ﴾**^(٨) أي من حقيقة الماء لا من كل شيء اسمه ماء قال في المعنى^(٩): ومن ذلك: والله لا أتزوج النساء ولا ألبس الثياب وهذا يقع الحيث بواحد.

(١) نحو: **﴿فِي زُجَاجَةِ الرُّجَاجَةِ﴾** [النور: ٣٥]. وفائدها التنبيه على أن مدخولها هو الأول إذ فوجئ به منكرا لتوهم إنه غيره

(٢) سورة التوبه آية (٤٠).

(٣) سورة المائدة آية (٣).

(٤) معنى الليب (٤٩/١).

(٥) سورة النساء آية (٢٨).

(٦) **«لا يختلفها كل»** أي وإلا للزم جعل كل شيء حي من كل فرد من أفراد الماء، وذلك باطل.

(٧) **«من حيث هي هي»** الضميران للماهية الأولى باعتبار ذاتها، والثانية باعتبار صفتها، أي من حيث كونها موصوفة بماهية الجنس.

(٨) **«لا يختلفها كل»** أي وإلا للزم جعل كل شيء حي من كل فرد من أفراد الماء، وذلك باطل.

(٩) معنى الليب (٤٧/١) وما بعدها.

باب قسمة الأفعال

٢٢ - وَإِنْ أَرَدْتَ قِسْمَةً لِيَنْجُلِي عَنْكَ صَدَا الإِشْكَالِ

٢٣ - فَهِيَ ثَلَاثَ مَا لَهُنَّ رَابِعٌ مَاضٍ وَفِعْلُ الْأَمْرِ وَالْمَضَارِعُ

أي إذا أردت معرفة أقسام مطلق الفعل وتمييز كل قسم عن آخره لتزول عنك غباؤه الاشتباه والالتباس فهي ثلاثة ماض ومضارع وامر لا رابع لها وسيأتي ما يتميز به كل قسم وإنما كانت الأفعال ثلاثة لأن الأزمنة كذلك^(١) إذ الفعل إما متقدم عن زمان الخبر أو مقارن له أو متاخر عنه فالأول الماضي والثاني الحال والثالث الاستقبال وما ذهب إليه الناظم من أن الفعل ثلاثة أقسام هو مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون إلى أنه قسمان بإسقاط الأمر بناء على أنه مقتطع من المضارع إذ أصل فعل لفعل كأمر الغائب لكن لما كان أمر المخاطب أكثر على المستهم استقلوا بجزء اللام فيه فحذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتحجيف مع كثرة الاستعمال فهو عندهم معرب وانتصر لهم ابن هشام في «المغني» والراجح ما في النظم.

ولما فرغ من تقسيم الفعل شرع في بيان ما يتميز به كل قسم عن آخره وبدأ بالماضي لأنه جاء على الأصل إذ هو متفق على بنائه فقال:

علامة الفعل الماضي:

٢٤ - فَكُلُّ مَا يَصْلُحُ فِيهِ أَمْسٍ فَإِلَهُ مَاضٍ^(٢) بَغَيْرِ لِبْسٍ

يعني أن علاماً الماضي التي يتميز بها عن غيره أن يصلح معه أمس كقام واستخرج ما لم يمنع مانع وقد سبق أن علامته المختصة به تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة والتمييز

(١) «لأن الأزمنة كذلك» ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا حَلَفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [سورة فصلت: آية ٢٥]. قول الشاعر:

وأعلمُ ما في اليوم والأمس ولكنني عن علم ما في غَدِ عَمِي

معاهد التصحيح للعباس (١٠٩/١).

(٢) «ماض» أي لفظ يوصف بذلك فخرج لفظ ماض، لأنه اسم سمى بذلك لمضي معناه حالة التكلم بحسب الوضع.

بذلك أولى من هذا العدم اطرادها^(١) مع الماضي كعسى وليس ولصالحتها مع المضارع المنفي بلم نحو: لم يقم أمس ورسموه بأنه ما دل على زمان قبل زمانك الذي أنت فيه وأشار إلى بيان حكمه بقوله:

إعراب الفعل الماضي

٢٥ - وَحُكْمُهُ فَتْحُ الْأَخِيرِ^(٢) مِنْ كَبَّوْلَهُمْ سَارَ وَبَانَ عَنْهُ

يعني أن حكم الماضي أنْ يعني آخره على الفتح لفظاً أو تقديرًا ثلاثياً أو رباعياً أو خماسياً أو سادسياً نحو: ضرب وضربت وضربك وضربياً ونحو: رميًّا وعفاً أصلهما رميًّا وعفو تحركت الياء والواو وافتتح ما قبلهما فقلبتا ألفين فسكون آخرهما عارض والفتحة مقدرة على الألف ومحل ما ذكره من بنائه على الفتح ما لم يتصل به الضمير المرفوع المتحرك؛ فإن اتصل به، يعني آخره على السكون كضربيًّا وضربت كراهية^(٣) توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة^(٤) وإذا اتصل به واو الجماعة كضربوا ضم آخره للمجازة والفتحة مقدرة وإنما لم يبن على الضم حيث لا ينافي لأن الضم لا يدخل الفعل وأما نحو: «اشتروا بآيات الله»^(٥)، و«دعوا هنالك ثبوراً»^(٦)؛ فأصلهما اشترعوا باء مضبوطة ودعواوا بواين أو لهم مضبوطة تحركت الياء والواو وافتتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ثم حذفت الألف لالتقاء الساكين.

ولما فرغ من الماضي أخذ في بيان حكم فعل الأمر وقد مر أنه يتميز بدلاته على الطلب^(٧) مع قبول باء المخاطبة، وقدمه على المضارع لأنه قد يكون مجردًا بخلاف المضارع

(١) «العدم اطرادها» أي لعدم كونها مانعاً من دخول غيرها وحاملاً لأفراد المحدود.

(٢) «فتح الأخير منه» أي مبني على فتح آخره، أما بناؤه فعلياً الأصل، وأما كونه على حركة فلمساهنته للاسم في وقوعه صفة، وصلة، وشرط، وحال، وبهذا يلقى ساكنان في نحو ضرباً، وكانت فتحة لخلفتها مع نقل الفعل.

(٣) «كراهية.. إلخ» ولثلا يلتبس الفاعل بالمحظوظ في نحو ضربنا.

(٤) «كالكلمة» غير بكل كلمة لعدم كونه كلمة. بل هو كلام كضربيت، لأنه فعل وفاعل.

(٥) سورة التوبة آية ٩.

(٦) سورة الفرقان آية ١٣.

(٧) «بدلاته على الطلب» خرج بما لم يدل على الطلب كفعل التعجب، لأن معناه الخبر، وصيغته كذلك، وإن كانت على صورة الأمر، وخرج ضرب زيداً بمعنى اضرب، وكلاً بمعنى الزجر والردع.

والمرید فيه فرع عن المجرد.

إعراب الفعل الأمر

٢٦ - والأمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ^(١) مِثَالُهُ أَخْذَرْ صَفَقَةَ الْغُبُونِ

وأشار إلى أن حكمه أن يبني آخره على السكون وهذا محله إذا كان صحيح الآخر كا ضرب فإن مضارعه علامه سكون آخره فإن كان المضارع علامه جزمه حذف آخره وهو حرف العلة بين الأمر منه على حذف آخره نحو أغز واحش وارم وإن كان المضارع علامه جزمه حذف التون بين الأمر منه على حذف التون كاضربا واضربوا وا ضرب والأحسن أن يقال والأمر مبني على ما يجزم به مضارعه.

٢٧ - وَإِنْ تَلَاهَا أَلْفٌ وَلَامٌ فَاكْسِرْ وَقُلْ لِيَقِمِ الْغَلَامُ

يعني أن فعل الأمر المبني على السكون إذا اتصل آخره بـألف نحو: صم النهار واعتكف الليل حرك آخره بالكسرة فرارا من التقاء الساكنين وذلك لأن همزة الوصل تسقط في الدرج فيلتقي ساكنان فلا يمكن النطق إلا بتحريك آخره، وإنما يحرك بالكسرة لأنها الأصل^(٢) في التخلص من الساكنين وهكذا كلما التقى ساكنان فإنه يحرك بالكسرة، وربما حرك بالفتح نحو «وَمِنَ النَّاسِ» كراهة أن تتواتي كسرتان في كلمة على حرفين وهي من لكن تمثيل الناظم بقوله: «ليقم الغلام» غير مطابق إذ الكلام في أمر الحاضر الذي هو قسيم

ومه منوناً يعني انكفاف لأنها لم توضع للطلب، وخرج نحو لتضرب، لأن دلالته على الطلب بغير الصيغة، وخرج بقوله: وقبل ياء المخاطبة سواء قلنا إنها من تعريفه كما هو ظاهر كلامه، أو قلنا: إنها علامه، وهو الأصح اسم الفعل ونحوه، وكلا إن قلنا إنها موضوعة للطلب يعني انتهى.

(١) «مبني على السكون» ويقال: مبني على ما يجزم به مضارعه، وهو مبني على الراجح، وهو مذهب البصريين إلا أنه أجرى في بنائه بحرى المضارع المجزوم، ومذهب الكوفيين أنه معرب بالحرم، واستدلوا بإعطائه حكم المضارع الحررم من حذف الحركة في الصحيح، وحذف الآخر في المعتل، وحذف التون التي هي علامه الرفع في الأمثلة الخمسة كافعلها، وافعلوا، وافعلني، وعندهم أن الجازم له لام حرف الحر في» غير موجود في الملحقة المطبوعة ص ٥.

(٢) «لأنها الأصل... الح» وإنما كانت الكسرة أصلا في التخلص من التقاء الساكنين لما بين الكسرة والسكن من المناسبة، وذلك أن الجر مخصوص بالاسم والحرم مخصوص بالفعل، والكسرة من الجر والسكن من الجرم فهما متناقضان، وبين التقييد مناسبة للازم حضورها في الذهن، ولذا قد نرى التقييد يحمل على التقييد كما يحمل النظير على النظر.

المضارع لا في المضارع المفرون بلام الأمر وإن كان الحكم صحيحا فيه أيضا.

صوغ الأمر من المعتل الآخر

٢٨ - إِنْ أَمْرْتَ مِنْ سَعَىٰ وَمِنْ غَدَا فَأَسْقِطِ الْحَرْفَ الْأَخِيرَ أَبَدًا

٢٩ - تَقُولُ يَا زَيْدُ اغْدُ فِي يَوْمِ الْأَحَدِ وَاسْنَعِ إِلَى الْخَيْرَاتِ لُقِيتَ الرَّشْدُ

٣٠ - وَهَكَذَا قَوْلُكَ فِي ارْمِ مِنْ رَمَىٰ فَاخْذُ عَلَى ذَلِكَ فِيمَا اسْتَبْهَمَا

يعني إذا أردت صيغة الأمر من المضارع المعتل الآخر كمضارع سعي وغدا ورمى فاحذف الحرف الأخير منه وهو حرف العلة ليكون مبنيا على حذفه نيابة عن السكون مع بقاء الحركة التي قبل الآخر، لتدل على المذوف فتقول: يا زيد اسع، واغد، وارم، وقس على ذلك وهذا تقيد لقوله: أولا، والأمر مبني على السكون، وقد علم مما مر قوله: من سعي ومن غدا ومن رمى من محاذ الحذف أي من مضارع ما ذكر لأن الأمر مأخوذ منه:

صوغ الأمر من المضارع الأجوف

٣١ - وَالْأَمْرُ مِنْ خَافَ حَفْنَ الْعِقَابَا وَمِنْ أَجَادَ أَجِدَ الْجَوَابَا

٣٢ - وَإِنْ يَكُنْ أَمْرُكَ لِلْمُؤْتَ ثِ فَقُلْ لَهَا خَافِي رِجَالَ الْعَبَثِ

أي إذا أردت صيغة الأمر من المضارع الأجوف وهو ما عينه حرف علة كمضارع خاف وأجاد فاسكن الوسط أي حرف العلة لملقاته ساكنا وهو آخر الفعل فتقول: حف، وأجد، وقل، وبع، كما يحذف إذا أسند الأمر من ذلك إلى نون النسوة كخفن، وقلن، وبعن بخلاف ما إذا أسند إلى ضمير المؤنثة المحاطبة كخافي رجال العبث فإنه لا يحذف لاتفاق العلة كما لا يحذف إذا أسند إلى ضمير ثنائية أو جمع كخافا وخفافوا وقولا وبيعا.

باب الفعل المضارع

٣٣ - وَإِنْ وَجَدْتَ هَمْزَةً أُوْيَاءَ أُوْلَوْنَ جَمْعٌ مُخْبِرًا أُوْيَاءَ

٣٤ - قَدْ أَحِقَّتْ أَوْلَ كُلَّ فِعْلٍ فِيَّةً الْمُضَارِعِ الْمُسْتَعْلِي

ولما فرغ من الماضي والأمر أخذ يتكلم على المضارع فذكر أنه ما ألحق بأوله إحدى الزوائد الأربع المذكورة لكن يشترط أن تكون الهمزة للمتكلم^(١) وحده والتون له ومن معه أو للمعظم نفسه^(٢) ولو ادعاء^(٣) والياء للغائب المذكر مفرداً أو مثنى أو مجموعاً ولجمع الإناث الغائبات والتاء للمخاطب مفرداً أو مثنى أو مجموعاً مذكراً أو مؤثناً وللغائبة المفردة ولثنائها.

قال بعضهم: وتعيز المضارع بهذه الأحرف أولى من التمييز بلـم لعدم انفكاكها^(٤) عنه ولا تصالها به وللتتصيص على جميع أمثلته بخلاف لم وعليها اقتصر ابن مالك في «التسهيل» ويعلم مما قررناه أن نحو أكرم ونرجس ويرنا^(٥) وتعلم ليست أفعالاً مضارعة لعدم دلالة الأحرف الزوائد فيها على المعان المتقدمة بل هي أفعال ماضية.

٣٥ - وَلَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ فِعْلٌ يَعْرَبُ سِوَاهُ وَالْتَّمِيلُ فِيهِ يَضِربُ

أشار إلى أن المضارع يدخله من أنواع الإعراب الرفع والنصب والجزم فيرفع بحركة أو حرف وينصب بحركة أو حذف ويجزم بمحذف حركة أو حرف هذا ما لم يتصل به ما لم يقتضي بناؤه من نون تأكيد أو إناث وسي مضارعاً لأنه لما شابه الاسم في مشاركته له

(١) «للتكلم» أي لتكلم المتكلم، لأن هذه الحروف موضوعة للتكلم والخطاب والغيبة بخلاف الضمائر.

(٢) «أو المعظم نفسه» أي الذي يأتي بها على وجه التعظيم بإقامة نفسه مقام جماعة، وإن لم يكن في الواقع كذلك، واستعمالها في هذه الحالة بجاز حيث أطلق ما للجمع على الواحد.

(٣) «لو ادعاء» كقول فرعون: ﴿أَلَمْ تُرِكْ فِيَّا وَلِيَّا﴾ [الشعراء: ١٨]

(٤) «العدم انفكاكها» أي لفظاً، وأما نحوه ﴿فَأَنْتَ لَهُ تَصَدِّي﴾ [عبس: ٦] و﴿نَارًا تَلَطَّى﴾ [الليل: ١٤] و﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [القدر: ٤].

(٥) «نرجس ويرنا». نرجس - بفتح التون، وسكون الراء، وفتح الجيم - تقول: نرجس زيد الدواء، إذ جعل فيه النرجس - بكسر التون وفتحها وكسر الجيم لا غير، وهو نبت ذو رائحة طيبة و«يرنا» بفتح الياء، وسكون الراء تقول: يرنا زيد الشيب، ويرناته إذا خضنته باليرنا، وهو الحناء

في الإعراب باعتبار المعانى^(١) المختلفة عليه سما على قسيميه بذلك كما أشار إليه بقوله:
أولاً: فإنه المضارع المستعلى.

والضارع لغة: المشاهدة مأموردة من الضرع كأن كلام من المشبهين ارتبضا من ثدي واحد فهما إخوان رضاعا.

٣٦ - والأحرف الأربع المتابعة مسميات آخر المضارع

٣٧ - وسمطها الحاوي لها نأيت فاسمع وع القول كما وعيت

يعنى أن الزوائد الأربع المتقدمة تسمى أحرف المضارع ويجمعها قولك: «نأيت» أي بعدت لكن يؤخذ ما قدمناه أن التعبير بـ«نأيت» أنساب بالنسبة التضعيفية من نأيت والسمط الخيط الذى ينتظم فيه الخرز فشبہ الناظم اجتماع الأحرف المتفرقة باجتماع الخرز المنتظم في خيط وقوله: فاسمع الخ أي اسمع ما أقول لك وع للقول أي احفظه حفظا كحفظي.

٣٨ - وضمها من أصلها الرباعي مثل يجب عن أجاب الداعي

٣٩ - وما سواه فهي منه تفتح ولا قبل أخف وزائما أم رجع

٤٠ - مثاله يذهب زيد ويجي ويستجيش تارة ويلتجي

ولما فرغ من تمييز أحد في بيان حكمه باعتبار أوله فذكر أن حرف المضارع منه يضم إن كان أصله الذي هو الماضي رباعيا سواء كان كل حروفه أصولا كيدرج أم

(١) «باعتبار المعانى» واختلف في معناه. فقيل: جريانه على لفظ الاسم في حركاته وسكناته كتصارييفه.

وقيل: وجود الإيمام، والتخصيص فيه.

وقيل: قوله اللام الابداء.

وقيل: تعاور معان عليه لا تمييز إلا بالإعراب في نحو: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن».

واعتمد هذا ابن مالك، ورد ما قبله بوجود مثله في الماضي مع أنه مبني اتفاقا.

فالأول: نحو فرح فهو فرح وشره فهو شره.

والثاني: نحو أقام زيد فإنه مبهم في الرمان الماضي نحو: صام زيد، واعتكف فإنه يحمل تقييما معا، ونفي الأول منها، ونفي اجتماعهما.

قال بعضهم: ولا حاجة لهذا كله، لأنه ليس واحد منه سببا في إعراب الاسم حقيقة، وإنما بما في الاسم إذا لم يشبه الحرف. وإنما هي مناسبات لا يلزم اطرادها، ولعل تخصيص المضارع بوجود المشبهات كلها فيه في تركيب واحد غالبا فتأمل.

بعضها زائداً كيجيب، ويفتح فيما سوى المضارع الذي ماضيه رباعي سواء أخف وزنه أي قلت حروفه بأن كان ثلاثة كيدهب أم رجع أي كثرت أحرفه بأن كان خماسياً كيلتحي أو سداسياً كيستجيش قوله وضمها يحتمل أن يكون فعل أمر وأن يكون مبتدأ خبره ما بعده والضمير المتصل به لأحرف المضارعة، وفي أصلها للأفعال قوله ولا تبل أصله قبل دخول الحازم تبالي حذف آخره لدخول الحازم ثم عوامل معاملة الصحيح طلباً للتخفيف لكثره استعماله بأن سكنت اللام فحذفت الألف لالتقاء الساكنين.

باب الإعراب^(١)

- ٤١ - وَإِنْ تَرِدْ أَنْ تَعْرِفِ الْإِعْرَابَ لِتَقْتِي فِي نُطْقِكَ الصَّوَابِا
 ٤٢ - فَإِلَهُ بِالرَّفِيعِ ثُمَّ الْجَرِّ وَالنَّصْبِ وَالْجَزْمِ جَمِيعًا يَجْرِي

الإعراب مصدر أعراب يجيء:

(أ) لغة: لمعان منها:

- ١ - الإبانة. ٢ - والتحسين.

٣ - والتغيير والمناسب للمعنى الاصطلاحي من معانيه الإبانة إذ القصد به إبانة المعاني المختلفة.

(ب) وأما اصطلاحاً: فهو عند البصريين أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة حقيقة كزيد أو حكماً كيد^(٢) فهو عندهم لفظي وهو ظاهر قوله فإنه بالرفع ثم الجر الخ إذ كون الرفع وما عطف عليه أنواعاً للإعراب حقيقة إنما يتمشى عليه. وعند الكوفيين: تغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقدير^(٣) فهو عندهم معنوي وعليه يتضح أن يقال للرفع مثلاً علامات وللنصب كذلك بخلاف الأول إذ هي هو وثم في كلامه يعني الواو. وهذه الأنواع السابقة أعني الرفع والنصب

(١) الإعراب هو:

(أ) في اللغة: له معانٍ المناسب منها: الإبانة، والتغيير، لظهور نقله. وفي الاصطلاح عندهما، لأن الكلمة إذا أعربت ظهر معناها، وبيان وتغيرت عن حالة الوقف.

(ب) وأما في الاصطلاح: فيه مذهبان:

أحدهما: أنه لفظي، أي نفس الحركات، والسكنون، وما ينوب عندهما، وعليه. فحده: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حرفة، أو حرف، أو سكون، أو حذف، أي شيء جيء به لبيان الأمر الذي يتطلب العامل كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، ويقابله البناء فحده ما جيء به لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، ويقابل البناء فحده ما جيء به لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية، ولا نقلاء، ولا إتياعاً، ولا تخلصاً من سكونين.

والثاني: أنه معنوي، أو الحركات دلائل عليه، وعليه.

فحده: تغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقدير.

ويقابل البناء فحده: لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل، ولا اعتلال.

(٢) «كيد» أصله يدي بسكون الدال، فحذفت الياء اعتباطاً أي لا لعنة، وجعل الإعراب على الدال ما ملحوظ منه لام الكلمة.

(٣) «أو تقدير» نحو: بكم درهم اشتريت، إذ التقدير بكم من درهم.

والجر والجزم تنقسم باعتبار محالها إلى ثلاثة أقسام:

أقسام الإِعْرَابِ

القسم الأول:

٤٢ - فَالرُّفْعُ^(١) وَالنَّصْبُ^(٢) بِلَا مُمَانِعٍ قَدْ دَخَلَ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْمُضَارِعِ

قسم منها يدخل على الاسم والفعل وهو المشار إليه بقوله: أي قد دخل كل منهما في الاسم المتمكن وهو الذي لا يشبه الحرف شبهها قوياً بحيث يدري منه.

وفي الفعل المضارع إذا عري من نون الإناث ومن نون التأكيد المباشرة لفظاً وقديراً نحو: زيد يقوم، وإن زيداً لن يقوم.

القسم الثاني:

٤٤ - وَالْجَرُّ يَسْتَأْثِرُ بِالْأَسْمَاءِ

قسم منها ما لا يدخل إلا على الاسم وهو المشار إليه بقوله: «والجر»^(٣) يستأثر بالأسماء أي يختص بها كمررت بزيد لخته^(٤) ولأن كل مجرور مخبر عنه في المغني والمخبر عنه لا يكون إلا اسمًا.

القسم الثالث:

..... وَالْجَزْمُ فِي الْفِعْلِ^(٥) بِلَا امْتِرَاءٍ

قسم منها ما لا يدخل إلا على الفعل وهو المشار إليه بقوله:

(١) «فالرفع» هو لغة: العلو، والارتفاع. واصطلاحاً: على أن الإعراب لفظي نفس الضمة، وما ناب عنها، وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته الضمة، وما ناب عنها.

(٢) «والنصب» هو لغة: الاستقامة، والاستواء، واصطلاحاً: على أن الإعراب لفظي نفس الفتحة، وما ناب عنها، وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته الفتحة، وما ناب عنها.

(٣) في الملحمة المطبوعة ص ٦ بدلاً من في الفعل. بالفعل.

(٤) لخته: ولأن الجر عامل غير مستقل، فلا يحمل غيره أي غير الجر عليه، أي على الجر بخلاف الرفع، والنصب لقوة عملهما بالاستقلال، فجعل المضارع مشاركاً للاسم فيها بطريق الحمل، والفرعية، واحتضن الاسم بالجر لضعفه عن أن يحمل عليه غيره.

(٥) «والجر» هو اصطلاحاً على أن الإعراب لفظي نفس الكسرة، وما ناب عنها، وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص، وعلامته الكسرة، وما ناب عنها.

«والجزم في الفعل بلا امتراء»: أي يختص به لثقله ويكون به لثقله ولن يكون الجزم فيه كالعوض من الجر لما فاته من المشاركة فيه فتحصل لكل من صنفي المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب ولا يعرب من الكلمات سواهما.

واعلم أن هذه الأنواع الأربع علامات أصولاً وعلامات فروعًا ومجموعها أربع عشرة عالمة منها أربعة أصول والبقية نائية عنها.

وقد أشار إلى الأصول بقوله:

أصول الإعراب:

٤٥ - فالرُّفْعُ ضَمٌ آخِرُ الْحُرُوفِ وَالْتَّصْبُ بِالْفَتحِ بِلَا وَقُوفٍ

٤٦ - وَالْجَزْمُ بِالْكَسْرَةِ لِلتَّبْيَنِ وَالْجَزْمُ فِي السَّالِمِ بِالْتَّسْكِينِ

يعني أن أصل الإعراب أن يكون الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة.

والجزم^(١) بالسكون إذ الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف وبالسكون أصل للإعراب بالحذف لأنه لا يعدل عنهما إلا عند تغدرهما.

قيل: وكان القياس أن يقال برفعه ونسبة وجراه لأن الضم والفتح والكسر للبناء ولكنهم أطلقوا ذلك توسيعاً وقوله: «آخر الحروف» إشارة إلى أن الرفع محله آخر الكلمة ومثله: النصب والجر والجزم إذ لا فرق ففي عبارته حذف من الثاني لدلالة الأول وقوله: «بلا وقوف» إشارة إلى أن الحركات إنما تظهر في حالة الوصل دون الوقف وقوله: «للتبين» إشارة إلى أن الإعراب جيء به لتبين المعنى وإيضاحه؛ إذ من الكلمات ما يطرأ عليه بعد التركيب معانٍ مختلفة؛ فلو لا الإعراب لاتتبس بعضها ببعض.

فإذا قلت: ما أحسن زيداً بالنصب فهم الأول أو ما أحسن زيد بالرفع فهم الثاني أو ما أحسن زيد بالخفض مع ضم التون فهم الثالث وقوله: «والجزم في السالم» أي في الفعل السالم من اعتلال آخره لإخراج المعتل الآخر فإن جزمه بحذف آخره كما سيأتي إن شاء الله.

(١) «الجزم» هو لغة: القطع. واصطلاحاً: على أن الإعراب لفظي نفس السكون وما ناب عنه، وعلى أنه معنوي تغير مخصوص علامته السكون، وما ناب عنه.

بابُ في الاسم^(١) المُنْصَرِفِ

الاسم ينقسم بعد التركيب إلى: معرب ومبين. فالعرب هو الاسم المتمكن كما تقدم، والمبني ما أشبه الحرف في الوضع^(٢) أو المعنى^(٣) أو في الاستعمال^(٤) وقيل ما أشبه مبني الأصل ثم العرب منصرف وغير منصرف غير المنصرف ما أشبه الفعل بوجود علتين فيه من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما وسيأتي الكلام على ذلك وأما المنصرف فهو بخلافه وإليه أشار بقوله:

التنوين من خواص الاسم المنصرف:

٤٧ - وَكَوْنُ الْأَسْمِ الْفَرِيدِ الْمُنْصَرِفِ إِذَا الْدَّرَجَتُ^(٥) قَائِلًا وَلَمْ تَقْفِ

قد تقدم^(٦) أن التنوين من خواص الاسم وهو مصدر نونته أي أدخلته نوناً فسمى ما به ينون الشيء أعني النون تنويناً إشعاراً بمحضه وعروضه لما في المصدر من معنى المحدث ومراد الناظم رحمة الله أن الاسم إذا أعرّ بالحركة الحق باخره التنوين للدلالة على امكانيته في باب الاسمية أي كونه لم يشبه الفعل فيمنع من الصرف ولا الحرف فيبي لكونه مفرداً منتصراً مجرىً من ألل والإضافة نحو: جاء زيد ورأيت زيداً ومررت

(١) في ملحة الإعراب المطبوعة (ص ٦): «الاسم المفرد» بزيادة كلمة المفرد.

(٢) «في الوضع». وضابطه: أن يكون الاسم موضوعاً على حرف واحد، أو على حرفين ثانيهما لمن كالثاء، ونا في جنتنا، والثاني أشبه ما النافية.

(٣) «أو في المعنى» وضابطه: أن يتضمن الاسم معنى من معانى الحروف كمعنى؛ فإنما تستعمل شرطاً نحو: متى تقم أقم. اهـ.

(٤) «أو في الاستعمال» وهو أن يستعمل الاسم استعمال الحروف وضابطه: أن يلزم الاسم طرقة من طرائق الحروف الدالة على المعانى في معناه، وعمله، ولا يدخل عليه عامل من العوامل فيؤثر فيه لفظاً، أو متأصلاً، فالأول كهيئات، وصه، وأوه. فإنما نائبة عن بعد.. بضم العين.. واسكت وأنوچع، ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل فتتأثر به، فأشبهت من الحروف: ليت، ولعل مثلاً.

ألا ترى أنها نائبتان عن أئمٍ وأئرجٍ. والثانية: وهو الذي يفتقر افتقاراً متأصلاً إلى جملة كإذ، وإذا. ألا ترى أنك تقول: جئت إذ فلا يتم معنى إذ حتى تقول: جاء زيد، ونحوه من الجمل، وكذلك الباقي من الظروف والموصولة. اهـ [التصريح].

(٥) في ملحة الإعراب المطبوعة (ص ٦) بدلاً من «الدرجت». «درجت».

(٦) «كما تقدم» أي بقوله: وهو الذي لا يشبه الحرف.

بزيد واحترز بالفريد أي المفرد عن المثنى والمجموع على حدّه^(١) فلا ينونان إذ التون فيهما بدل عن التنوين في المفرد وبالنصرف من غيره فلا ينون إلهاقا له بالفعل وأشار بقوله إذا اندرجت قائلا ولم تتفق إلى أن محل إلهاق التنوين إنما هو في الحال عدم الوقف.

الوقف بالألف على الاسم المتصوب:

فاما إذا وقف عليه فقد أشار إلى حكمه بقوله:

٤٨ - وَقِفْ عَلَى الْمُنْصُوبِ مِنْهُ كَمِيلٌ مَا تَكُنْ بَهْ لَا يَخْتَلِفُ

يعني أن الاسم المفرد المنصرف المتون يوقف عليه في حالة النصب بالألف أي بإبدال تنوينه ألفا كما يثبت ذلك خطأ.

تابعة الوقف للخط:

٤٩ - تَقُولُ عَمْرُ وَقَدْ أَضَافَ زَيْدًا صَادَ الْغَدَاءَ صَيْدًا

لأن الوقف تابع للخط غالبا ولهذا وقف على نحو رحمة بالماء لأن كتابته كذلك، وأما في حالة الرفع والجر فإنه إذا وقف عليه حذف منه التنوين وسكن آخره نحو: هذا زيد، ومررت بزيد كما يحذف منه للإضافة أو دخول آل وإلى ذلك وأشار بقوله:

إسقاط التنوين عند الإضافة:

٥٠ - وَثَسَقْطُ التَّنْوِينِ إِنْ أَضَافَتْهُ أَوْ إِنْ تَكُنْ بِاللَّامِ قَدْ عَرَفْتَهُ

وفي أن التنوين قد يعرض له ما يسقطه فإذا أضفت الاسم المتون حذفت تنوينه.

٥١ - مِثَالُهُ جَاءَ غُلَامُ الْوَالِي وَأَقْبَلَ الْغَلَامُ كَالْغَرَازِ

(مثاله جاء غلام الوالي)؛ وذلك لأن التنوين يدل على كمال الاسم والإضافة تدل على نقصانه ولا يكون الشيء كاملا ناقصا وكذلك إذا أدخلت عليه اللام وإن لم تقدر تعريفا نحو: جاء الحارث (وأقبل الغلام كالغزال) استفالة للجمع بينهما إذ كل من لام التعريف والتنوين زائد وكلامه هنا صريح في أن آلة التعريف هي اللام.

(١) «على حدّه» أي على حد المثنى؛ وطريقته في إعراب بالحرف وسلامة واحدة، واحتتمامه بنون زائدة بمحذف الإضافة [التصريح].

باب^(١) الأسماء السبعة المعتلة^(٢)

- ٥٢ - وَسِتَّةُ تَرْفُهَا^(٣) بِالْوَao فِي قَوْلٍ كُلَّ عَالَمٍ وَرَاوِي
 ٥٣ - وَالْئَصْبُ فِيهَا يَا أَخْيَ بالأَلْفِ وَجَرُهَا بِالْيَاءِ فَاغْرِفْ وَاعْتِرِفْ
 ٥٤ - وَهِيَ أَخْوَكَ وَأَبْوَ عَمْرَانَا وَذُو وَفْوَكَ وَحُمْوَ غُشْمَانَا
 ٥٥ - ثُمَّ هُنُوكَ سَادِسُ الْأَسْمَاءِ فَاخْفَظْ مَقَالِي حَفْظَ ذِي الذَّكَاءِ

قد تقدم أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات والسكنون وخرج عن ذلك الأصل سبعة أبواب أعربت بغير ما ذكر وتسمى أبواب النيابة لأن الإعراب الواقع فيها نائب عن الأصل فمنها هذه الأسماء الستة ناب فيها حرف عن حركة وحكمها أنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة نحو «وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ»^(٤) وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة نحو: «إِنْ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ»^(٥) وتحتر بالباء نيابة عن الكسر نحو: «اْرْجُعُوا إِلَيْ أَبِيكُمْ»^(٦) وشرط إعرابها بما ذكر أن تكون مفردة فلو ثبتت أو جمعت أعربت إعراب المثنى^(٧) وذلك

(١) في المطبوعة من ملحة الإعراب ص ٧ فصل بدلاً من الباب.

(٢) في المطبوعة من ملحة الإعراب ص ٧ بعد كلمة المعتلة كلمة «المضافة».

(٣) «ترفعها بالواو... الخ» قال بعضهم: وإنما أعربت هذه الأسماء بالحرروف، وإن كانت فرعاً عن الحركات إلا أنها أقوى منها، لأن كل حرف علة كحركتين فكرة استبداد المثنى، والجمع الفرعين عن المفرد بالإعراب، واختاروا هذه الأسماء؛ فأعربوها بالحرروف ليكون في المفرد بالإعراب بالحرروف الأقوى، وبالأصل، وهو الحركة.

وخصوصاً هذه الأسماء لشبهها بالمثنى والجمع في أن في آخرها حرف علة يصلح للإعراب، وأن آخرها يستلزم ذاتاً أخرى كالآخر للأخر، والابن للأب، وكانتة لأن إعراب الجمع ثلاثة، والمثنى كذلك؛ فكان المفرد كذلك.

وخصوصاً ما ذكر بحال «إضافتها لظهور تلك الذات الازمة فتقوى المشاهدة، وفصلت عن المثنى، والجمع في استيفاء الحروف الثلاثة لأصالتها بالإفراد. انتهى. [من شرح الخراشي على الأجرمية].

(٤) سورة القصص الآية: ٢٣.

(٥) سورة يوسف الآية: ٨.

(٦) سورة يوسف الآية: ٨١.

(٧) «أعربت إعراب المثنى». فترفع بالألف نحو: جاء أبواك، وتنصب وتحتر بالباء نحو: رأيت أبوبيلك، ومررت بأبوبيلك.

المجموع^(١) وأن تكون مكيرة ولو صغرت أعربت بحركات ظاهرة، وأن تكون مضافة لغير ياء المتكلم ولو تقديرًا بأن تضاف لظاهر أو ضمير غائب أو مخاطب أو متكلم غير الياء ولو أضيفت إليها أعربت بحركات مقدرة وسيأتي في الإضافة أن «ذو» لا تضاف إلا إلى اسم جنس واستغنى الناظم في التصريح بذلك هذه الشروط فيها لنطقه بما كذلك كما استغنى عن تقييد ذو بمعنى صاحب وتقييد فو بالخلو عن الميم فإن لم يخل منها أعرب بحركات ظاهرة^(٢) منقوصا وبحركات مقدرة مقصوراً والحم أقارب الزوج وقد يطلق على أقارب الزوجة كما مثل الناظم، والهن كنایة عما يستقبح التصريح باسمه وقيل عن الفرج خاصة وأنكر بعضهم إعرابه بالحروف ضد الأسماء خمسة وهو محجوج بالسمع وإعرابه منقوصا كإعراب غد أوضح فهذا هنوك أفعى من هنوك وما ذكره الناظم من أن هذه الأسماء معربة بالحروف هو المشهور من أقوال كثيرة والذي صححه جمع ونسب إلى سيبويه أنها معربة بحركات مقدرة على حرف العلة وأتبع فيها^(٣) ما قبل الآخر للآخر رفعا وجرا وقول الناظم في قول كل عالم ورأوا فيه نظر إذ مقتضى كلامه أن هذه الأحرف هي الإعراب في كل قول:

(١) «وذلك المجموع». فإن جمع تكسير أعربت بالحركات على الأصل ك جاء آباوك، وإنحرتك، أو جمع الصحيح أعربت بالحروف نحو: جاء أبوون، وأخرون، ولا يجمع هذا الجمع إلا الأب والأخ، والحم، وإن نازع في هذا الأخير البهوي.

ويشترط أيضًا أن لا تكون منسوبة، ولو نسبتها نحو: هذا أبي وأخوي أعربت بالحركات على ياء النسبة. اهـ.

(٢) «حركات ظاهرة» نحو: جاءني أريك، ورأيت أريك، ومررت بأريك. اهـ (إملاء).

(٣) الواو التي قبلها ضمة، والياء التي قبلها كسرة، والألف التي قبلها فتحة تسمى حروف العلة، وحروف المد واللين.

باب حُرُوف العلة

٥٦ - والوَوُ وَالبَاءُ جَمِيعًا وَالْأَلْفُ هُنَّ حُرُوفُ الْأَعْتَالِ الْمُكْتَسِفِ

وأشار إلى أن هذه الأحرف التي جعلت عالمة للإعراب تسمى أحرف العلة^(١) وسميت بذلك لأن من شأنها أن ينقلب بعضها إلى بعض وحقيقة العلة تغير الشيء عن حاله وتسمى أيضاً أحرف مد ولين لما فيها من الامتداد فإن كان حركة ما قبلها ليس من جنسها^(٢) سميت أحرف لين لا مد هذا في الواو والباء وأما الألف فحرف مد أبداً وسماها مكتنفة لسكنها إلى جانب حرف سابق لها وكتف الشيء جانبه أو لكونها مكتنفة للحركات المقدرة فيكون فيها إيماء إلى القول بأن هذه الأسماء معربة بحركات مقدرة لأن الإعراب زائد على ماهية الكلمة وهذه الأحرف ليست زوائد وإنما هي أصلية.

(١) واتبع فيها.. إلخ" فأصل قام أبوك فتح الباء، وضم الواو فضمت الباء لاتباع ضمة الواو، ثم استقلت الضمة على الواو، فحذفت، وأصل مرت بأبيك بأبيك" - بفتح الباء، وكسر الواو - فكسر الباء اتباعاً لكسرة الواو، وحذفت كسرة الواو استقلالاً، فقلبت الواو لسكنها، وانكسار ما قبلها وأما ما رأيت أباك، فإن الشارح رأى أن فتحة الباء أصلية، وليس للإتباع، لأن الأصل أبوك بفتحتين، وهذا اقتصر على الرفع والجر، ولا يبعد أن يقال: إن فتحة الأصل حذفت، والموجودة عادة للإتباع ليطرد الباء، وهو الذي في شرح السهيل للدمامبي، وهو ظاهر عبارة الرضي، وعمولت معاملة أصلية في إيجادها لقلب حرف العلة المتحرك بعدها، وهو الواو ألفاً. [كردي].

(٢) "ليس من جنسها" نحو: خوف، وعين، وخشيني، وفرعون، وغرينق والأصل أن يكون ما قبل الواو مضموماً، وما قبل الباء مكسوراً.

باب^(١) في الاسم المنقوص^(٢)

- ٥٧ - وأياء في القاضي وفي المستشري ساكنة في رفعها والجر
 ٥٨ - وتفتح الياء إذا مائلاً تحوّلقيت القاضي المهزبة

علامة الإعراب تكون ظاهرة كما تقدم ومقدرة وذلك في الاسم والفعل المعتل.

أقسام الاسم:

والاسم قسمان: ١ - مقصور وسيأتي.

حد المنقوص:

٢ - ومنقوص: «وهو كل اسم^(٣) معرب آخره ياء خفيفة لازمة قبلها كسرة كالقاضي».

سبب تسميته بالاسم المنقوص:

وسي منقوصاً: لأنه يحذف آخره للتتوين كداعٍ ومرتي أو؛ لأنه نقص منه بعض الحركات.

وحكمه: أن ياء ساكنة رفعاً وجراً إن كان معرفة والضمة والكسرة مقدرتان عليها سواء كان معرفاً بأجل كجاء القاضي والمستشري ومررت بالقاضي والمستشري أو بالإضافة كجاء قاضي مكة ومررت بقاضي طيبة وإنما قدرتا لاستئصالهما على الياء المنكسر ما قبلها.

إعرابه:

وأما في حالة النصب فالفتحة ظاهرة عليها للخفة كما مثل به ومنه نحو: **﴿فَلَيْدُغُ نَادِيَه﴾**^(٤) **﴿أَجِبُّوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾**^(٥) فإن كان نكرة فقد أشار إليه بقوله:

(١) في ملحة الإعراب المطبوعة ص ٧: إعراب بدلاً من «باب في».

(٢) الاسم المنقوص، وهو الذي آخر ياء قبلها كسرة. يرفع، ويغير حركات مقدرة على الياء، وينصب بالفتحة الظاهرة.

(٣) «كل اسم» خرج عن الفعل نحو: يرمي، والحرف نحو في.

(٤) سورة العلق الآية (١٨).

(٥) سورة الأحقاف الآية (٣١).

أحوال إعراب المقصوص إذا كان نكرة:

٥٩- وَكُوْنُ الْمُنْكَرِ الْمَقْصُوصَا فِي رَفِعِهِ وَجُرْهِ خُصُوصا^(١)

يعني أن المقصوص إذا كان نكرة بأن خلا من ألل والإضافة دخله التنوين أي تنوين التمكين في حالة رفعه وجره ووجب حذف ياءه لالتقاء الساكنين وإبقاء ما قبلها مكسوراً ليدل عليها، مثاله:

٦٠- تَقُولُ: هَذَا مُشْتَرٍ مُخَادِعٌ وَأَفْرَزَ إِلَى حَامٍ حِمَاءٍ مَانِعٍ

فمشتر أصله مشتري بالتنوين حذفت الضمة للاستقال والباء لالتقاء الساكنين فصار مشتر.

رفعه: فرفعه بضميمة مقدرة على الباء كذلك فصار حام فجره بكسرة مقدرة على الباء المخدوفة.

وأما نصبه: فترتديه الباء وينصب منوئاً نحو: لَمْ أَكُنْ قَاضِيَا وَمِنْهُ قَوْلَهُ: «إِنَّهُ كَانَ عَالِيَا»^(٢).

حكم الاسم المعرّب الذي آخره الباء

٦١- وَهَكَذَا تَفْعَلُ فِي يَاءِ الشَّجِي وَكُلُّ يَاءٍ بَعْدَ مَكْسُورٍ تَجِي^(٣)

٦٢- هَذَا إِذَا مَا وَرَدَتْ مُخَفَّفَةٌ فَافْهَمْهُ عَنِي فَهُمْ صَافِي الْمُغْرَفَةٌ

يعني به: أنك تفعل مثل ما تقدم في الماضي والمستشرى، في ياء الشجي وشبهه من كل اسم معرّب آخره ياء خفيفة لازمة قبلها كسرة كالداعي والجاهي، مما كان معرفة أبقيت ياءه ساكنة رفعاً وجراً وفتحتها نصباً، وما كان نكرة نونته وحذفت ياءه رفعاً وجراً، وأبنتها مفتوحة نصباً بخلاف ما آخره ياء مشددة أو ساكن ما قبلها نحو: كرسي، وظبي فإنه، يجري بجري الصريح في الإعراب يقول: هذا كرسي وظبي، ورأيت كرسياً وظبياً، ومررت بكرسي وظبي.

(١) بحذف ياء المقصوص، وينون في حالتي الرفع والجر إذا نكر نحو مشتر، وحام، وثبتت في حالة النصب نحو رأيت مشترى.

(٢) سورة الدخان الآية (٣١).

(٣) الباء المشددة في آخر الاسم إذا خففت أعربت إعراب المقصوص نحو الشجي.

باب الاسم المقصور

- ٦٣ - وَلَيْسَ لِلإِعْرَابِ فِيمَا قَدْ قُصِّرَ مِنَ الْأَسَامِي أَثْرٌ إِذَا ذُكِرَ
 ٦٤ - مِثَالٌ يَحْيَى وَمُوسَى وَالْعَصَمَ أَوْ كَحَّاً أَوْ كَحَصَّاً
 ٦٥ - فَهَذِهِ آخِرُهَا لَا يَخْتِلُفُ عَلَى تَصَارِيفِ الْكَلَامِ الْمُؤْتَلِفِ

حد المقصور:

المقصور: «كل اسم معرب آخره ألف لازمة قبلها فتحة» كالأمثلة المذكورة.

سبب تسميته بالمقصور:

وسي مقصوراً؛ لأنه منع المد أو لأنه قصر عن ظهور الحركات.

والقصر لغة: المنع

وحكمه: أن الإعراب جيئه يقدر فيه أعني: الضمة، والفتحة، والكسرة؛ لعدم النطق بها على الألف، ك جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى؛ فيكون آخره على حالة واحدة لا يختلف لفظاً على تصارييف الكلام رفعاً وجراً ونصباً؛ لكن محل تقدير جميع الحركات فيه إذا كان منصراً.

أما غير المنصرف: منه كموسى، ويحيى؛ فتقدر فيه الضمة، والفتحة دون الكسرة
لعدم دخولها فيه.

وقيل: بتقديرها فيه أيضاً لأنما إنما امتنعت فيما لا ينصرف؛ كأحمد للشقل ولا ثقل مع
التقدير.

الفائدة من تعدد الأمثلة:

وأفاد بتعداد المثال أنه لا فرق في المقصور بين أن يكون معرفة، أو نكرة مفرداً، أو
جمعاً، وإذا كان نكرة لحقة التنوين، ووجب حيشد حذف ألفه؛ لالتقاء الساكين، وقدر
الإعراب على ألف المخدوفة.

فإذا قلت: رأيت فتى مثلاً ففتح منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف
المقصورة.

باب في الاسم المثنى^(١)

٦٦- وَرَفِعَ مَا ثَيْتَهُ^(٢) بِالْأَلْفِ كَفُولَكَ الرَّزِيدَانِ كَائِنًا مَالْفِي
 ٦٧- وَكَصْبَهُ وَجَرَرَةُ بِالْأَيَاءِ بِغَيْرِ إِشْكَالٍ وَلَا مِرَاءِ
 قد تقدم أن الأسماء الستة من الأبواب السبعة التي خرجت عن الأصل وهذا هو
 الباب الثاني منها وهو ما ناب فيه حرف عن حركة أيضا.

تعريف المثنى:

والمعنى: «ما دل على اثنين بزيادة في آخره، صالحًا للتجريد، وعطف مثله عليه كالزيدان والهندان».

وأما الشنوية فهي: جعل الاسم الواحد دليلا على اثنين بزيادة في آخره.
 وحكم المثنى: أنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة نحو: الزيدان كانوا مالفي أي محل
 ألفي ومنه نحو قوله تعالى: «قَالَ رَجُلٌ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ»^(٣).
 ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة
 مثاله:

٦٨- تَقُولُ زَيْدٌ لَا بِسْرَ بُرْدَيْنِ^(٤) وَخَالِدٌ مُنْطَلِقُ الْيَدِيْنِ

(١) المثنى وهو ما دل على اثنين، وأغنى عن المتعاطفين يرفع بالألف نيابة عن الضمة، وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها نيابة عن الفتحة والكسرة والنون فيه عوض عن التنوين في المفرد.

(٢) «ما ثيتيه.. الح» واختص المثنى في الرفع بالألف، والمحموم فيه بالواو، ولأن المثنى أكثر دورانا في الكلمة من الجمع، والألف خفيفة، والواو ثقيلة بالنسبة إليها، فجعل الحقيق في الكثير، والتقليل في القليل ليكثر في كلامهم ما يستخفونه، ويقل ما يستقلون. قال في [شرح الفصول]، وحرك ما بعد علامة الشنوية المزيدة لدفع تورهم إضافة أو إفراد فرارا من التقاء الساكين الأصلية.

(٣) سورة المائدۃ الآیة (٢٣).

(٤) «بردين» وإنما فتح ما قبل ياء الجمجم لوجهين:

أحداهما: أن المثنى أكثر من الجمع، وخص بالفتحة، لأنها أخف من الكسرة بخلاف الجمع.
 الثاني: أن نون المثنى كسرت على الأصل لالتقاء الساكين، فلم يجمع بين كسرتها، وكسرة، ما قبل الياء فرارا من تقلل كسرتين، وبينهما ياء كسرروا ذلك في الجمع ليحصل من تقلل كسرتين، وبينهما ياء كسرروا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى، والجمع، ليعدل النقطة فيصير في واحدة منهمما ياء بين فتحة،

ومنه: «رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضْلَلْنَا مِنَ الْجِنِّ وَالإِنْسِ»، «فَقَضَاهُنَّ سَيْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ»^(١)، وجعلت الياء علامه للنصب، والجر فيه، وفي الجمع الذي على حده حلا للنصب على الجر لاشراكهما في كون كل منهما فضلة مستغنٍ عنها، وما ذهب إليه من أن الألف والياء علامه علامة الإعراب في المثنى هو المشهور.

ومن العرب من يستعمل المثنى بالألف دائمًا ويعربه بحركات مقدرة على الألف

قوله:

تَزَوَّدَ مِنَ يَمِنَ أَذَنَاهُ طَعْنَةً^(٢)

وقوله:

إِنَّ أَبَاهَـاً وَأَبَاهَـاً قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَایَتَاهَا^(٣)

وكسرة. قاله [أبو البقاء].

(١) سورة فصلت الآية (٢٩).

(٢) هذا صدر بيت عجزه:

ذَغَثَةٌ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمٌ

قاله: هُوَ بْرُ الْحَارِثِيُّ.

قبله: البيت التالي كما في (لسان العرب [٤٣٣/٤] صرع].

بِمَصْرَعِنَا الْفُعْمَانَ يَوْمَ تَأْلِبَتْ عَلَنَا تَمِيمٌ مِنْ شَظِيْ وَصَمِيمٍ

قال ابن منظور: المصروع: موضع ومصدر.

الشاهد فيه: على أن لروم الألف المثنى في الأحوال الثلاثة لغة بين الحارث بن كعب، فإنه يقللون الياء الساكنة إذا افتحت ما قبلها ألفاً.

يقولون: أخذت الدرهمان، وشتريت ثوبان، والسلام علاكم.

قاله أبو حاتم والأشخشش. [في شرح نوادر أبي زيد]، وقال ابن جنبي في كتابه "سر صناعة الإعراب": من العرب من لا يخاف اللبس، ويجري الياب على أصل قياسه، فيدفع الألف ثابتة في الأحوال فيقول: قام الزيدان، وضررت الزيدان، ومررت بالزيدان، وهم بنو الحارث، وبطن من ربعة. وأنشدوا: الشاهد. [خزانة الأدب (٤٥٣/٧)].

(٣) قاله: نسبت قوم هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج، ونسبه آخرون منهم للسيد مرتضى الزيداني شارح القاموس لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي، ونسب أبو زيد أبياتا يذكر النها في ضمنها بيت الشاهد إلى بعض أهل اليمن، ولكن أبو زيد لم ي BRO هذا البيت فيما رواه: البحر: الشاهد من بحر: الرجز.

وقد خرج على هذه اللغة قراءة: «إِنْ هَذَا نَسَاحِرَانِ»^(١).
واعلم أنه يشترط في كل ما يثنى ثمانية شروط وهي الإفراد^(٢) والإعراب

الإعراب: إن: حرف توكيـد وتصـبـأـها: أـباـ اسمـ إنـ منـصـوبـ بـفتحـةـ مـقـدرـةـ عـلـىـ الـأـلـفـ منـعـ منـ ظـهـورـهـاـ التـعـذـرـ،ـ وأـباـ مضـافـ وـضـمـيرـ الغـائـبةـ مضـافـ إـلـيـهـ.ـ وأـباـ الواـوـ عـاطـفـةـ،ـ وأـباـ معـطـوفـ عـلـىـ اـسـمـ إنـ،ـ وـهـوـ مضـافـ،ـ وـأـباـ مـنـ أـبـاهـاـ مـضـافـ إـلـيـهـ.

«قد» حرف تحقيق «بلغ». فعل ماض، وألف الاثنين فاعله، مبني على السكون في محل رفع. «في الحمد». جار ومحرر متعلق يبلغ «غايتها» غايـتـاـ: مـفـعـولـ بـهـ،ـ مـنـصـوبـ بـفتحـةـ مـقـدرـةـ عـلـىـ الـأـلـفـ منـعـ منـ ظـهـورـهـاـ التـعـذـرـ،ـ وـغـايـتـاـ مضـافـ،ـ وـالـضـمـيرـ مضـافـ إـلـيـهـ.

الشاهد فيه:

قوله: «غايتها» فإنه مبني غایة، والمثنى في لغة أكثر العرب ينصب بالباء، وفي لغة من ذكرهم ابن هشام في شذور الذهب (ص ٦٨ شرح) ينصب ويرفع وخفض بحركات مقدرة على الألف، وهذه الكلمة قد وقعت هنا في موضع المتصوب، لأنها مفعول به، ولو أنه أجراها على اللغة المشهورة لقال: «قد بلغا غايتها».

وفي قوله: «وأبا أبها». شاهد آخر، وهو أن أبها: مضاف إليه وهو من الأسماء الست التي ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتحفض بالياء في لغة جمهرة العرب، فكان حقه أن يقول: فكان حقه أن يقول: «أبا أبها» إلا أن قوما من العرب يلزمون الأسماء الستة الألف في الأحوال الثلاثة، ويرفعونها، وينصبوها، وتحفظونها بحركات مقدرة على الألف.

وهذا الراجح قد جاء في هذه الكلمة على هذه اللغة فافهم ذلك.

(١) سورة طه آية: (٦٣).

قال الباقولي في كشف المشكلات وإيضاح المفصلات (٨٣٢) ولم: «هـذـيـنـ» جـريـاـ عـلـىـ الـقـيـاسـ الـذـيـ يـقـتضـيـهـ بـابـ التـشـيـةـ مـنـ إـقـرـارـ الـأـلـفـ فيـ مـوـضـعـ النـصـبـ وـالـجـرـ.ـ انـظـرـ:ـ معـانـيـ الـقـرـآنـ لـلـأـخـفـشـ (٤٠٨ـ)،ـ معـانـيـ الـقـرـآنـ لـلـفـرـاءـ (١٨٢ـ/٢ـ،ـ ١٨٤ـ)،ـ وـلـلـرـجـاجـ (٢٠ـ/٢ـ)،ـ الـحـجـةـ (١ـ/٢ـ)ـ (٤٦٤ـ/٤ـ)ـ جـمـعـ الـبـيـانـ (١٥ـ/٤ـ)،ـ الـبـحـرـ الـحـيـطـ (٦ـ/٥ـ)،ـ الـمـسـائـلـ الـمـشـوـرـةـ (٣٢ـ)،ـ وـالـمـسـائـلـ الـجـلـيـاتـ (٢٦٢ـ)،ـ وـالـخـصـائـصـ (٦٥ـ/٣ـ)،ـ السـبـعةـ (٤١٩ـ)،ـ النـشـرـ (٢٢٠ـ/٢ـ)،ـ حـجـةـ الـقـرـاءـاتـ (٤٥٦ـ).

(٢) «وـهـيـ الـإـفـرـادـ»ـ فـلاـ يـجـوزـ تـشـيـةـ المـثـنـىـ،ـ وـالـمـحـمـوعـ عـلـىـ حـدـهـ كـزـيـدانـ،ـ وـزـيـدـونـ،ـ وـلـاـ جـمـعـ عـلـىـ مـفـاعـلـ وـمـفـاعـلـ لـاجـتمـاعـ إـعـرـاـيـنـ فـيـ الـأـلـيـنـ،ـ وـإـفـرـاطـ الثـقـلـ فـيـ الـثـالـثـ.

وـاـخـتـلـفـ فـيـ الـجـمـعـ عـلـىـ غـيـرـ مـفـاعـلـ وـمـفـاعـلـ.ـ فـذـهـبـ اـبـنـ مـالـكـ إـلـيـ جـوـازـ تـشـيـةـ،ـ وـاسـتـدـلـ بـقـوـلـ الشـاعـرـ:

تبقلت في أول التقبل بين رماحي مالك وفشنل

قائلـهـ:ـ أـبـيـ النـجـمـ العـجـلـيـ.ـ خـزانـةـ الـأـدـبـ (٣٩٠ـ/٣ـ)ـ عـنـ ذـكـرـ الشـاهـدـ رقمـ (١٤٨ـ)ـ وـانـظـرـهـ:ـ الطـرـائـفـ الـأـدـيـةـ =

والتنكير^(١).

وعدم التركيب^(٢)، واتفاق اللفظ، واتفاق المعنى، وجود ثان له في الخارج، وأن لا يستغنى بثنية غيره من ثنوية.

الحق النون بآخر الاسم عند الثنوية:

٦٩ - **وَلْحُقُّ النُّونُ بِمَا قَدْ ثُنِيَ مِنَ الْمَقَادِيرِ^(٣) لِجَبْرِ الْوَهْنِ**

يعني آنك إذا ثنيت الاسم ألحقته نوناً مكسورة بعد علامة الثنوية والإعراب عوضاً عن التنوين الذي كان في الاسم المفرد لجبر الوهن أي الضعف الذي لحقه بقوات التنوين وقد تفتح النون مع الياء كقوله:

عَلَى أَخْوَذَيْنِ اسْتَقْلَلَتْ عَشِيَّةٌ فَمَا هِيَ إِلَّا مَحَةٌ وَتَغِيبٌ^(٤)

وهي لغة بني أسد، وسيأتي أنها تتحذف للإضافة.

الملحق بالثنوي:

(نتمة): ألحق بالثنوي في إعرابه اثنان وأثنتان من غير شرط، وكلا وكلتا، بشرط الإضافة إلى ضمير وما سمي به منه كريدان علماً، وكل من هذه الأسماء ترفع بالألف وبخبر وتنصب بالياء حملاً على الثنوي لفقد ما اعتبر فيه منها.

٥٥ - ٧١، والأغان لأبي الفرج الأصفهاني .٧٤/٩

(١) «والتنكير». فلا يثنى العلم باقياً على علميته، بل ينكر، ثم يثنى. اهـ. [كردي].

(٢) «وعدم التركيب» أما المركب الإسنادي، فلا يثنى إجمالاً. وفي المرجعي خلاف، وأما الإضافي فيستغني بثنوية المضاف عن المضاف إليه اهـ [كردي].

(٣) في ملحة الإعراب المطبوعة ص ٩: «المغاريد» بدلاً من المقادير.

(٤) الحوذ: السوق السريع. يقال حذُّتُ بالإبل أحذُّها حوذًا، وأحذُّتها مثله..

وقال يصف جناحي قطاه..... وذكره. [لسان العرب (٢/٤٠١) حوذ].

باب في الجمع المذكر السالم

- ٧٠- وَكُلُّ جَمْعٍ صَعِّ^(١) فِيهِ وَاحِدَهُ ثُمَّ أَتَى بَعْدَ التَّنَاهِيَ رَأِيْدَهُ
- ٧١- فَرَفْعَةُ بِالْوَاوِ وَالثُّنُونِ تَبَعَ مِثْلُ شَجَانِ الْخَاطِبُونَ فِي الْجَمْعِ
- ٧٢- وَكَصْبَهُ وَجَرْهُ بِالْيَاءِ عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ الْعَرَبِيَّةِ
- ٧٣- تَقُولُ حَيِّ النَّازِلِينَ فِي مَنِي وَسَلْ عِنْ الرَّزِيْدِيْنَ هَلْ كَانُوا هُنَا وَتَنْصُبُ بِالْيَاءِ حَمْلًا عَلَى الْمَثْنَى لِفَقْدِ مَا اعْتَبَرَ فِيهِ مِنْهَا.

معنى النيابة في الإعراب:

هذا هو الباب الثالث من أبواب النيابة وهو: «ما ناب فيه حرف عن حركة أيضاً».

حد جمع المذكر السالم:

وهو: «ما دل على أكثر من اثنين، بزيادة في آخره مع سلامه بناءً مفرده كالريدون والمسلمون».

وحكمه: أنه يرفع بالواو نيابة عن الضمة مثل: شَجَانِ الْخَاطِبُونَ في الجمع أي أطربوني وأحزنوني فالواو علامة الرفع ومنه نحو: «وَقَالَ الظَّالِمُونَ»^(٢)، «سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ»^(٣)، وينصب ويجر بالياء المكسورة ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة

(١) «وَكُلُّ جَمْعٍ فِيهِ.. إِلَّا» هذا الجمع مقيس في خمسة أمور:

الأول: ما فيه تاء التأنيث مطلقاً.

الثاني: ما فيه ألف التأنيث كذلك.

الثالث: مفسر مذكر ما لا يعقل كدربيهم.

الرابع: علم مؤنث لا علامة فيه كزينب.

الخامس: وصف غير العاقل *﴿أَيَّامًا مَغْدُودَاتٍ﴾* [البقرة: ٢٠٣].

ونظمها الشاطبي فقال:

وَقِسْمُهُ فِي ذِي السَّنَةِ وَتَخْوِ ذِكْرِي
وَدِرْهُمُ مُصَقَّرٌ وَصَحْرَا وَرَبْشَ
وَوَصَفُ غَيْرِ الْعَاقِلِ وَغَيْرِ ذَا مُسْلِمٍ لِلْسَّائِلِ

(٢) سورة الفرقان الآية (٨).

(٣) سورة الفتح الآية (١١).

والكسرة مثاله:

(تقول: حِيّ التَّازِلِينَ فِي مِنَى) أي سلم عليهم.
 (وَسَلْ عَنِ الرَّيْدِينَ هَلْ كَانُوا هُنَا) فالباء المكسورة ما قبلها فيما علامه النصب والجر والواو والياء هما المراد بقوله زائدة؟ فإنهما يلحقان الجمع بعد انتهاء حروف واحدة والعرب العرباء هم سكان الباية فلم يختلفوا في إعرابه الإعراب المذكور كما اختلفوا في إعراب المثنى على ما تقدم ويعتر فيه ما اعتبر في المثنى وزيادة على ذلك أن يكون مفرده على المذكر عاقل حاليا من تاء التأنيث أو صفة المذكر عاقل حاليا من التاء قابلة لهذا أو دالة على التفضيل وتلحقه نون بعد علاقة الجمع والإعراب كالمثنى عوضا عما فاته من التنوين، وأشار إلى الفرق بين التنوين بقوله:

٧٤ - وَئُونَةٌ مَفْسُوْحَةٌ إِنْ تُذَكَّرُ وَالنُّونُ فِي كُلِّ مُشَّى تُكْسَرُ

يعني أن حركة نون الجمع مفتوحة في الرفع والنصب والجر وحركة نون المثنى مكسورة كذلك الفرق بينهما وقد يكسر نون الجمع للضرورة كقوله:

..... وَقَدْ جَاؤَتْ حَدَّ الْأَرْبَعِينِ^(١)

(١) قاله سليم:

البحر: الرافر.

صدره:

وَمَاذَا تَبَتَّغِي الشُّعَرَاءُ مِنِي

قال الشيخ خالد الأزهري في الصريح عضمون التوضيح (٢٥٩/١): «الرواية بكسر النون، على أنها كسرة إعراب»، وبه قال الأخفش الأصغر - على بن سليمان - ، ولم يفرق بين العقود وغيرها، وجعله منزلا الجمع المكسر، وجعل إعرابه في آخره كما يفعل في قيام، وقال الأعلم يوسف الشتيري أبو الحجاج: هو في السنين جمع العقود أمثل منه في المسلمين ونحوه، لأنه لفظ متشرع للعقود، فهو أشبه بالواحد الذي إعرابه بحركة آخره من المسلمين ونحوه.

انظر النهاة إلى موضع الشاهد، وهو «حد الأربعين» بكسر النون، فذهب قوم إلى أن الكسرة إعراب، وأن أسماء العقود من العشرين إلى التسعين يجوز أن تعرب إعراب «غسلين» في لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون، ومن ذهب إلى هذا الأخفش الأصغر، والأعلم الشتيري.

وابن هشام أورد البيت ليعتبر عن هذا المذهب، ومن العلماء من ذهب إلى هذه الكلمة «ال الأربعين»: معرية إعراب جمع المذكر السالم؛ فهي محورة بالياء نهاية عن الكسرة، لأنه ملحق بجمع المذكر، أما كسرة النون فهي للتخلص من الساكنين وهو الياء والنون، ومن ذهب إلى هذا الرأي ابن جن في سر صناعة =

٧٥ - وَسُقْطُ التَّوْنَانِ فِي الإِضَافَةِ تَخُوْرَأَيْتُ سَاكِنِي الرَّصَافَةِ

ثم أشار إلى ما اشتراكا فيه بقوله:

(وَسُقْطُ التَّوْنَانِ فِي الإِضَافَةِ) أي: إذا أضيف المثنى والجمع إلى ما بعده حذف من كل منها التون الواقع بعد علامة التثنية والجمع في الأحوال الثلاثة كما يحذف التنوين للإضافة لما تقدم من أنهما بدل عن التنوين في المفرد.

٧٦ - وَقَدْ لَقِيتُ صَاحِبِي أَخِيَّا فَاعْلَمْتُهُ فِي حَذْفِهِمَا يَقِينا

«تحو: رأيت ساكني الرصافة» مثال: لحذف نون المثنى والضمير في حذفهم التنوين، وكان مقتضى القياس حذفهم أيضا مع أول.

الملحق بجمع المذكر السالم:

(تببيه): الحق به في إعرابه بالواو والياء، أولو، وعلمون، وعشرون، وأحواته، وأهلون وإبلون، وأرضون، وسنون، وبابه وما سمي به منه كريدون علما لكل من هذه الأسماء ترفع بالواو وتنصب وتحتر بالباء حملا عليه لفقد ما اعتبر فيه من الشروط فيها:

. ٦٢٧ الإعراب ص

فهو يقول: فأما قول سحييم، وقد جازرت حد الأربعين فليست التون حرف إعراب، ولا الكسرة فيها علامة جر الاسم، وإنما هي حركة النقاء الساكين، وهو الياء والتون، وكسرت على أصل حركة النقاء الساكين، ولم يفتح نون الجمع، لأن الشاعر اضطر إلى ذلك لثلا مختلف حركة الروي في سائر الأيات، وتبعه ابن عصفور في كتاب الضراير ص ٢١٩، ٢٢٠، ومن أورده للمذهبين على التساوي ابن مالك في شرحه على التسهيل (١/٨٦)، إذ قال: فتكون الكسرة إعراب، ويمكن أن تكون كسرة ضرورة. ومن أورده للمذهبين ورأى أن الحق أن التون ليست حرف إعراب ولا الكسرة فيه علامة الجر، وإنما هي حركة النقاء الساكين. شرح المنفصل لابن يعيش (٥/١٣).

مصادر الشاهد:

- لسان العرب (ر، ب، ع)، العيني (١٩١/١) بخامش الخزانة، الدرر اللوامع (٢٢/١)، خزانة الأدب (٤١٤/٣، ١٢٦)، شرح ابن عقيل (٧٠/١)، المقتضب (٣٣٢/٣، ٣٧/٤)، مجالس ثعلب (١٧٦/٢)، الممع (١٦٥/١)، الرضي (١٨٥/٢).

باب في الجمع بالالف وتأء مزيدتين

جمع المؤنث

٧٧ - وَكُلُّ جَمْعٍ فِيهِ تَاءُ زَائِدَةٍ نَخُوْ كَفَيْتَ الْمُسْلِمَاتِ شَرِّى

نيابة حركة عن حركة:

هذا هو الباب الرابع من أبواب النيابة وهو ما ناب فيه حركة عن حركة، وتعبيرهم بجمع المؤنث السالم جرى على الغالب إذ لا فرق بين ما مفرد مؤنث كهندا، ومذكر كحمامات، وما سلم فيه بناء واحدة، كما مثنا، وما تغير كسجدات^(١) وحيليات.

وحكمه: أنه يرفع بالضمة كمفردة تقول: جاءت مسلمات وحامدات، كما تقول: جاءت مسلمة، وحامدة، وينصب ويجر بالكسرة، حملأ للنصب على الحرف، قياساً على أصله، وهو جمع المذكر السالم، نحو: رأيت مسلمات وحامدات ومررت بمسلمات، وحامدات وفي التزيل: «خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ»^(٢)، «إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِنُ النَّيَّاتِ»^(٣) وقضية كلام الناظم أنه ينصب بالكسرة وإن كان مخدوف اللام كلغات وثبات وهو الغالب وقد ينصب بالفتحة على لغة إن كان مخدوف اللام ولم ترد إليه في الجمع كسمعت لغاهم جبراً لما فاته من رد لامه واشترطت كون التاء مزيدة وكذا الألف وإن لم يتبه على هذا في النظم لإخراج نحو أبيات وقصيدة فإن التاء في الأول والألف في الثاني أصليتان فينصبان بالفتحة على الأصل.

الملحق بجمع المؤنث السالم:

(نقطة): حمل على هذا الجمع في إعرابه:

١ - أولات.

٢ - وما سمي به منه: كأدراعات، وعرفات وقد بقي مما خرج عن الأصل ثلاثة أبواب ذكرها الناظم في آخر المنظومة فمن الأسماء باب ما لا ينصرف وهو ما ناب فيه

(١) «كسجدات» وكبنات وأخوات، وركعات، وغرفات، لتحريلك وسطها بعد سكونه في المفرد اهـ [حضرى].

(٢) سورة العنكبوت الآية (٤٤).

(٣) سورة هود الآية (١٤).

حركة عن حركة أيضا.

وحكمة: أن يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة حملًا للجر على النصب نحو: مررت بأفضل إلا إذا أضيف أو دخلته آل كما سيأتي، وأما رفعه، ونصبه فعلى الأصل، ومن الأفعال بابان:

أحدهما: باب الأمثلة الخمسة وهو ما ناب فيه حرف عن حركة وحذف عن حركة أو سكون وحكمها أنها ترفع بثبوت النون وتنصب وتحزم بحذفها نحو **﴿عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ﴾**^(١) **﴿وَأَنْتُمْ تَشْهُدُونَ﴾**^(٢) **﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾**^(٣).

وثانيهما: باب الفعل المعتل الآخر وهو: «ما ناب فيه حذف حرف عن سكون فيحزم بحذف آخر».

نحو: **﴿فَلَيَدْعُ نَادِيَهُ﴾**^(٤)، وسيأتي الكلام على جميع ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

(١) سورة الرحمن: الآية (٥٠).

(٢) سورة آل عمران: الآية (٧٠).

(٣) سورة البقرة: الآية (٢٤).

(٤) سورة العلق الآية: (٨).

باب جمع التكسير

- ٧٨ - وَكُلُّ مَا كُسِرَ فِي الْجُمُوعِ كَالْأَسْدِ وَالْأَبْنَاتِ وَالرُّبُوعِ
- ٧٩ - فَهُوَ نَظِيرُ الْفَرْدِ فِي الْإِعْرَابِ فَاسْمَعْ مَقَالِسِيْ وَائْبَعْ صَوَاعِيْ

حد جمع التكسير:

جمع التكسير: «ما تغير فيه بناء مفرده بزيادة أو نقص أو تبديل لغير إعلال، ولا فرق في التغيير بين أن يكون تحقيقاً أو تقديراً».

كما في نحو: فلك، ما الجمُعُ والواحد في متعددان بالصورة فالضمة فيه إذا كان مفرداً ضمة فقل؛ فإذا كان جماعاً فهي ضمة أسد، وهو ستة أقسام، كما يؤخذ من حده؛ لأن مفرده، إما أن يتغير بزيادة فقط، كصنو، وصنوان، أو بنقص فقط، كتحمة، وتحنم، أو بتبدل شكل فقط كأسد، وأسد، أو بزادة وتبدل شكل بأبيات وربوع أو بنقص وتبديل شكل كرسول ورسل أو بالجميع كغلام وغلمان، وحكمه أن يعرب بالحركات الثلاث كما يعرب الاسم المفرد إن كان منصراً نحو: جاء الرجال والأسرى، وغلمانى، ورأيت الرجال، والأسرى، وغلمانى، ومررت بالرجال والأسرى، وغلمانى، وإنما فبحركتين الضمة، والفتحة نحو: هذه مساجد ورأيت مساجد، واعتنيفت بمساجد.

أقسام جمع التكسير:

وهو على قسمين:

- ١ - جمع قلة.
- ٢ - وجمع كثرة، ولكل منها أوزان تخصه العلم بهما مهما جداً ومحلها علم التصريف، ولقد أنصف الناظم حيث أمر باستماع مقاله واتباع الصواب منه.

باب في حُرُوفِ الْجَرِ

وهي عشرون حرفاً أشار الناظم إلى ما اشتهر منها بقوله:

-٨٠- والجَرُّ فِي الاسمِ الصَّحِيحِ بِأَخْرُوفِ هُنَّ إِذَا مَا قِيلَ صِفْ

الجر عبارة البصريين^(١) والخفض^(٢) عبارة الكوفيين ومؤداتها واحد ولا مشاحة في ذلك ومنها «في» تكون للظرفية حقيقة أو مجازاً نحو: الدراهام في الكيس وزيد في البرية، وللسبيبية نحو: **لِمَسْكُمْ فِي مَا أَفْضَلْتُمْ**^(٣) وللمصاحبة نحو: **إِذْخُلُوا فِي أَمْمِهِ**^(٤) ولغير الاصطلاح ومقصود الناظم أن الجر بالكسرة يظهر في الاسم الصحيح الآخر المنصرف إذا جر بأحد حروف الجر التي من جملتها ما في النظم بخلاف الاسم المعتل منه منقوصاً كان أو مقصوراً فإن الجر فيه مقدر كما مر بخلاف ما لا ينصرف فإن جره بالفتحة كما قدمنا.

-٨١- مِنْ وَإِلَى وَفِي وَحَتَّى وَعَلَى وَعَنْ وَمُنْذَثْ مَحَاشَا وَخَلَا

فمن حروف الجر: «من»^(٥) تكون لابداء الغاية مكاناً أو زماناً أو غيرها نحو: «منَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ»^(٦) «مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ»^(٧) «إِلَهُ مِنْ سُلَيْمَانَ»^(٨)، أو لبيان الجنس نحو:

(١) قال ابن السراج: «حروف الجر، تصل ما قبلها بما بعدها، فتوصل الاسم بالاسم، والفعل بالاسم، ولا يدخل حروف الجر إلا على الأسماء» الأصول (٤٠٨/١). وانظر: علل النحو للوراق ص ٢٩٠ بتحقيقى.

(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الاشبيلي (٦٨/١) باب: حروف الحفظ وقال سيبويه: هذا باب الجر رد والجر إنما يكون في كل اسم مضارف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف ولا شيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً [الكتاب: (٢٠٩/١)]. وانظر: علل النحو للوراق ص ٢٩٠ بتحقيقى.

(٣) سورة النور الآية (٤).

(٤) سورة الأعراف الآية: (٣٨).

(٥) انظر المقتنب (١٣٦/٤)، معانى الحروف للرماني ص (٩٧)، المالقى في رصف المباني ص ٣٢٢، الأزهية ص ٢٣٢، الحني الدانى ص (١٢٣)، شرح المفصل (١٠/٤، ١٠/٨، ١٣٧)، علل النحو للوراق ص (٢٩٤) بتحقيقى.

(٦) سورة الإسراء الآية (١).

(٧) سورة التوبه الآية (١٠٨).

(٨) سورة النمل الآية (٣٠).

﴿فَاجْتَبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأُوْثَانِ﴾^(١)، والتبعيض نحو: أخذت من الدرهم، والتوكيد بعد نفي أو شبهه نحو: ما جاءني من أحد، ولغير ذلك: ومنها «إلى»^(٢) وتكون لانتهاء الغاية مطلقا نحو: «إلى المسجد الأقصى»^(٣)، ثم أتموا الصيام إلى الليل^(٤) وللمصاحبة نحو: «ولَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ»^(٥) ولغير ذلك. ومنها «حتى»^(٦) في بعض الموضع وهي:

- لانتهاء الغاية مطلقا ولا تكون حارة إلا آخرها نحو: أكلت السمكة حتى رأسها أو متصلة بالآخر نحو: «سلام هي حتى مطلع الفجر»^(٧).
ومنها «على»^(٨) وتكون للاستعلاء أي العلو نحو: «عليها وعلى الفلك تحملون»^(٩) وللتعليل نحو «ولتكبروا الله على ما هداكم»^(١٠) وللظرفية نحو: «على ملك سليمان»^(١١) ولغير ذلك.
ومنها «عن»^(١٢) وتكون للمجاوزة كسرت عن البلد، وللاستعلاء نحو: «فإنما يدخل

(١) سورة الحج الآية (٣٠).

(٢) سورة الإسراء الآية (١).

(٣) سورة البقرة الآية (١٨٧).

(٤) سورة النساء الآية (٢).

(٥) انظر: الكتاب لسيبوه (٣٧٣/٢)، الجنى الداني ص (١٥٤)، مع المراجع (٢٠/٢)، رصف المباني ص (٨٠)، علل النحو للوراق ص (٢٩٦) بتحقيقى.

(٦) انظر: الكتاب لسيبوه (١٦/٣)، الأصول لابن السراج (٤٢٤/١)، المقتضب (٣٨/٢)، حروف المعان (ص ٦٤)، الجنى الداني (ص ٥٤٢)، علل النحو للوراق (ص ٤٣٧)، بتحقيقى، شرح جمل الزجاجى (ص ٥١٣)، (١٦٥/٢).

(٧) سورة القدر الآية (٥).

(٨) انظر: الكتاب (٣٧٣/١)، المقتضب (١/٤٠)، الجنى الداني (٤٤١)، الأزهية (٢٠٢)، علل النحو للوراق ص (٢٩٧).

(٩) سورة المؤمنون الآية (٢٢).

(١٠) سورة البقرة الآية (١٨٥).

(١١) سورة البقرة الآية (١٠٢).

(١٢) انظر عن معنى «عن»: الجنى الداني (ص ٩٦)، رصف المباني (ص ٣٣٦)، المخصص (١٤/١٥٤)، مع المراجع (٢٩/٢)، الجنى الداني (ص ٩٦).

عَنْ نَفْسِهِ^(١) وَلِلبعديه نحو: «طَبَقَا عَنْ طَبَقٍ»^(٢) ولغير ذلك.
ومنها «منذ» و «مذ» ويختصان بالزمن المعين ولا يكون ذلك المعين إلا ماضياً وهم فيه
لابتداء الغاية نحو: ما رأيته منذ أو مذ يوم الجمعة، أو حاضراً وهم فيه للظرفية نحو: ما رأيته
منذ أو مذ يومئ، ولا يدخلان على زمن مبيهم، ولا مستقبل فلا تقول: ما رأيته منذ أو مذ
وقت ولا أراه منذ أو مذ غد لكن ظاهر كلام الناظم أو مذ لا تدخل إلا على الزمن
الحاضر كما يومئ إليه قوله: دون ما منه أي دون ما من الزمن مض وهو بغين معجمة
ويمكن حمل كلامه على ما قلنا بأن يراد بقوله غير أي بقي ولم يقع بعد ويكون قوله فيما
حضر من الزمان شاملًا لما حضر وما وقع بالفعل ولم ينقطع.

ومنها «حاشا» وكذا «خلأ» و «عدا» إن تجردا عن ما نحو قام القوم حاشا زيد وخلا
بكر وعدا عمرو، فإن اتصلا بما نصب الاسم بعدهما نحو: قام القوم ما خلا زيداً أو ما عدا
عمراً وما حاشا بكرًا وذلك نصب الاسم بعدهن على تقدير كونهن أفعالاً جامدة.

-٨٢- **وَالْبَاءُ وَالْكَافُ إِذَا مَا زِيَّدَا وَاللَّامُ فَاطْهَرَهَا ثَكْنَ رَشِيدًا**

ومنها: «الباء» إذا كانت زائدة على نفس الكلمة تكون للإلصاق نحو: بقللي غرام أي
لصق به، وللاستعانة نحو: كتب بالقلم، وللظرفية نحو: «نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحْرٍ * نِعْمَةٌ»^(٣)
وللسيبية نحو: «فِيمَا نَقْضَهُمْ مِثَاقُهُمْ»^(٤) ولغير ذلك.

ومنها: «الكاف»^(٥) الزائدة أيضًا وتكون للتشبيه نحو: زيد كالبدر وللتعليل نحو:
«وَادْكُرُوهُ كَمَا هَدَأْكُمْ»^(٦) وللتأكيد نحو: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»^(٧) ولغير ذلك.

ومنها: «اللام»^(٨) أي الزائدة وتكون للملك نحو: «لِلَّهِ مَا فِي

(١) سورة محمد الآية (٣٨).

(٢) سورة الانشقاق الآية (١٩).

(٣) سورة القمر الآية: (٣٤).

(٤) سورة النساء الآية: (١٥٥).

(٥) «انظر عن الكاف»: المخصص (٤٩/١٤)، الجني الداني (ص ٢٦٠)، وصف المباني (١٩٥)، علل النحو للوراق ص ٢٩٦.

(٦) سورة البقرة: الآية (١٩٨).

(٧) سورة الشورى: الآية (١١).

(٨) انظر عن معانى اللام: المقتضب (٣٩/١)، (٤٤، ٧/٢)، المخصص (١٤ - ٥٠، ٥٢)، معانى المحرف

السمّاوات^(١)، وللاختصاص نحو: الجنة للمؤمنين، وللاستحقاق نحو:
وللتعليل نحو:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هَزَّةً كَمَا انتَفَضَ الْعَصْفُورُ بِلَلَّهِ الْقَطْرِ^(٢)

للرماني (ص ٥١)، الكتاب (٤/٢١٧)، علل النحو للوراق ص (٢٩٦)، رصف المباني (ص ٣٥).

(١) سورة النساء: الآية (١٣١).

(٢) قائله: أبو ذؤيب الهمذلي:
البحر: الطويل.

اللغة: «تعروني» تنزل بي وتصببي.

«ذكرك» الذكري - بكسر الذال، التذكر والخطر بالمال.

«هزّة» بكسر الهاء أو فتحها - حركة واضطراب.

«انتفض» تحرك واضطراب. «القطر» المطر.

الإعراب:

«إن» إن: حرف توكيـد ونصـب، ويـاء المتكلـم اسمـه «تعـرون» اللـام هي اللـام المـرحلةـة، وما بـعدهـا فعل مـضارـع مـرفـوع بـضمـة مـقدـرة عـلـى الواـو منـع منـ ظـهـورـها الثـقلـان والنـونـ لـلـوقـاـية، ويـاء المـتكلـم مـفعـولـ بهـ.
«ذـكـرـكـ» اللـام جـارـة، ذـكـرى بـحـرـورـ بالـلامـ، والـجـارـ والـحـرـورـ مـتـعلـقـ بـتـعـرونـ وـذـكـرى مـضـافـ، والـكـافـ ضـميرـ المـخـاطـبـ مـضـافـ إـلـيـهـ مـنـ إـضـافـةـ المـصـدـرـ لـمـفـعـولـهـ، وـفـاعـلـ المـصـدـرـ مـحـدـوفـ، وأـصـلـ الـكـلامـ لـذـكـرىـ إـيـاكـ.

«هزـّـةـ» فـاعـلـ تعـروـ «كمـاـ» الكـافـ حـرـفـ جـرـ، وـماـ مـصـدرـيةـ.

«انتـفـضـ» فعلـ مـاضـ، «الـعـصـفـورـ» فـاعـلـ تعـروـ. «كمـاـ» الكـافـ حـرـفـ جـرـ، وـماـ مـصـدرـيةـ، «انتـفـضـ» فعلـ مـاضـ.
«الـعـصـفـورـ» فـاعـلـهـ، وـماـ مـصـدرـيةـ معـ ماـ دـخـلتـ عـلـيـهـ فيـ تـأـوـيلـ مـصـدـرـ بـحـرـورـ بالـكـافـ، والـجـارـ والـحـرـورـ مـتـعلـقـ بـمـحـدـوفـ صـفـةـ هـزـّـةـ، وـتـقـدـيرـ الـكـلامـ هـزـّـةـ كـائـنـةـ كـانـتـفـاضـ العـصـفـورـ.

«بـلـلـهـ» بـلـلـ فعلـ مـاضـ، وـهـاءـ ضـميرـ الغـائبـ العـائـدـ عـلـىـ الـعـصـفـورـ مـفعـولـ بـهـزـ.
«الـقـطـرـ» فـاعـلـ بـلـلـ، وـالـجـملـةـ مـنـ الـفـعـلـ وـالـمـفـعـولـ وـالـفـاعـلـ فـيـ عـلـ نـصـبـ حـالـ، وـالـكـثـيرـ فـيـ مـثـلـهـ أـنـ تـكـونـ مـقـرـنةـ بـقـدـ.

فتـقولـ: كـمـاـ اـنـفـضـ الـعـصـفـورـ قـدـ بـلـلـ الـقـطـرـ. أـوـ بـقـدـ، وـالـواـوـ جـمـيعـاـ، نـحـوـ قـولـهـ سـبـحانـهـ وـتـعـالـىـ:
﴿وَيَسْتَعْجِلُوكُمْ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَاتِلِهِمُ الْمُتَّلَاتُ﴾ منـ سـوـرةـ الرـعدـ منـ الآـيـةـ (٩).
وـنـحـوـ قـولـهـ جـلـ ذـكـرـهـ ﴿هـوـ الـذـيـ قـالـ لـأـلـذـيـهـ أـفـ لـكـمـاـ أـعـدـانـيـ أـنـ أـخـرـجـ وـقـدـ خـلـتـ الـقـرـونـ مـنـ قـاتـلـيـ﴾ منـ سـوـرةـ الـأـحـقـافـ أـيـضاـ الآـيـةـ (٥١)، أـوـ بـالـواـوـ وـحـدـهـ نـحـوـ قـولـهـ تـعـالـىـ: ﴿هـذـيـنـ قـالـوـ لـأـخـرـانـهـمـ وـقـدـمـواـ لـهـ أـطـاغـعـنـاـ مـاـ قـتـلـوـاـ﴾ منـ سـوـرةـ آلـ عـمـرانـ منـ الآـيـةـ (١٦٨).

الـشـاهـدـ فـيـهـ: قـولـهـ: «ذـكـرـكـ» فـيـنـ اللـامـ حـرـفـ دـالـ عـلـىـ التـعـلـيلـ، وـقـدـ وـجـبـ عـلـىـ الشـاعـرـ أـنـ يـجـرـ بـهـ

ولغير ذلك:

٨٣ - وَرَبُّ أَيْضًا ثُمَّ مُذْ فِيمَا حَضَرَ مِنَ الزَّمَانِ دُونَ مَا مِنْهُ غَيْرُ

٨٤ - تَقُولُ مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِنَا وَرَبُّ عَبْدٍ كَيْسِ فَرَّبِنَا

ومنها: «رَبُّ» وهي موضوعة لإنشاء التقليل نحو: رب عبد كيسٍ مر بنا، ومنه قوله: «الْأَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ»^(١).

ويستعمل للتکثير نحو: هُرُبَّمَا يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْنَ كَانُوا مُسْلِمِينَ^(٢).

ومنه: قوله عليه الصلاة والسلام: «يَا رَبُّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٣).

الذكرى، لما اختلف فاعل الذكرى، وفاعل العامل، وبيان ذلك أن الذكرى مصدر، وهو علة بعد وأو المجزء، لكن فاعل الذكرى هو المتكلم، وفاعل الضرورة الذي هو العامل هو قوله همة، فلما اختلف فاعل المصدر الذي هو علة، وفاعل المعلل وجب أن يجره بحرف دال على التعليل، ولم يجر له أن ينصبه مفعولا لأجله وهكذا فعل.

(١) سورة الحجر الآية (٢).

(٢) هذا مصدر بيت عجز هو:

وَذِي وَلَدِ الْمِ يُلْدَهُ أَبْوَانِ
وَذِي شَامَةَ غَرَاءَ فِي حَرَّ وَجْهِهِ
مُجَلَّةَ لَا تَنْقَضِي لَوْاَنِ
وَيَكْمُلُ فِي تِسْعَ وَخَمْسِ شَابَةِ

وقال ابن هشام في معنى اللبيب (١٩١) بعد ذكر هذه الأيات تعقيبا على الشاهد: أراد عيسى، وآدم عليهما السلام. هو القمر.

قال الشيخ محمد الأمير رحمة الله في تعليقه على معنى اللبيب. قوله: «يلده» بسكون اللام، وأصله بكسرها، فلما خفت اللام بالسكون، وحملها على كتف الفي ساكنان فحركت الدال بالفتح للخففة، ويجوز ضمنها اتباعا للهاء.

«والشامة» نكبة مخالفة للون الجسم. «وحر الوجه» ما بدا من الوجنة، وهي ما ارتفع من الخد. قوله: معا. مقدمة من تأخرز. الخ.

(٣) الحديث: صحيح.

آخرجه البخاري: كتاب: التهجد. باب: تحرير النبي ﷺ على صلاة الليل والتراويف من غير إيجاب، وطرق النب ج فاطمة وعليها عليهما السلام ليلة للصلاة.

والترمذى ٣٤ - كتاب: الفتن. - باب: ما جاء ستكون فتن كقطع الليل المظلم رقم (٢١٩٦) عن أم سلمة، وقال: هذا حديث حسن صحيح، تحمة الاشراف (١٨٢٩٠).

وأشار الناظم إلى ما انفرد به رب عن سائر أخواتها بقوله:

أحكام رب:

٨٥ - وَرَبُّ تَأْنِيْ أَبَدًا مَصْدَرَةٌ وَلَا يَلِيهَا الْإِسْمُ إِلَّا نَكِرَةٌ

٨٦ - وَتَارَةٌ تَضْمَرُ بَعْدَ الْوَاوِ كَفَوْلِهِمْ وَرَأْكِبْ بِجَاهَوِيْ

يعني أن رب اختصت من بين حروف الجر بوجوب تصديرها في أول الكلام ويكون مجرورها لا يكون إلا نكرة وهذا علم مما مر والغالب وصفه بنكرة كما أن الغالب حذف عاملها ولا يكون إلا ماضيا نحو: رب رجل صالح لقيته، وقد يجر بها ضمير غيبة كما تقدم فيجب إفراده، وتذكيره، وتفسيره بنكرة بعده منصوبة على التمييز مطابقة للمعنى نحو: ربه رجلا أو امرأة أو رجلين أو نساء، وكثيرا ما تجذف رب مع بقاء عملها وذلك

بعد الواو كثير كقوله:

وَلَيْلٌ كَمَوْجُ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَةٌ عَلَيْ بِأَنْواعِ الْهُمُومِ لِيَتَلَّيْ^(١)

(١) البحر: الطويل.

قائله: امرؤ القيس بن حجر الكندي، من معلقته.

اللغة:

قال أبو عبد الله الحسين بن أحمد الروزني في مشرح في شرح المعلقات السبع ص ٨٠ طبع محمد على
صبيح ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ كم.

شبه ظلام الليل في هو له وصعيته، ونكارة أمره بأمواج البحر.

والسدول: الستور. الواحد منها يسدل.

والإرخاء: إرسال الستر وغيرها، والابتلاء: الاختبار.

والهموم: جمع الهم. معنى المزن، ومعنى الهمة.

والباء في قوله: بأنواع الهموم. معنى مع.

المعن: يقول: رب ليلى يحاكي أمواج البحر في توحشه، وكاره أمره، وقد أرخي على ستور ظلامه مع
أنواع الأحزان، أو مع فنون الهم ليختبرني ألا صبر على ضرر.
وكل الشدائدين، وفنون التوابي أم أجزع منها؟ لما أمضى في التسبيب في أول القصيدة إلى هنا والتقل منه
إلى التمدح، والصبر، والجلد.

الشاهد فيه:

قوله: «وليلى» حيث حذف حرف الجر الذي هو «رب»، وابقى عمله بعد الواو.

ومثله وراكب بجاوي أي رب راكب بجاوي أي بعيرا بجاوي أي منسوبا إلى بباء
بفتح الباء الموحدة، والجيم: قبيلة من العرب في بر سواكن، وبعد الفاء، قليل كقوله:
فَمِثْلُكِ حُبْلَى قَدْ مَرْقُتُ وَمَرْضَعٌ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي قَمَائِمَ مُحَوْلٍ^(١)
وبعد بل أقل كقوله:

بَلْ بَلَدِ مِلْءُ الْفَجَاجِ قَمَمَهُ^(٢)

المصادر:

شرح شذور الذهب ص ٣٨٩ رقم ١٩، وأوضح المسالك رقم (٣١٤)، والأشموني رقم (٥٧٨).

(١) قائله: امرؤ القيس بن حجر الكلبي، من معلقته.
البحر: الطويل.

اللغة: «طرقت» جئت ليلا. «قائم» جمع قيمة، وهي التعويذة التي توضع للصبي لتنمعه العين في زعمهم.
«محول» اسم فاعل من قوله: أحول الصبي إذ أتى على ولادته حول الإعراب: «فمثلك» الفاء حرف نائب
عن رب، مثل: يروى هذا اللفظ منصوباً، ويروى مخوضاً، وعلى الروايتين جميعاً يجوز أن يكون مفعولاً
مقدماً على عامله، وهو قوله: «طرقت» الآلي فإن نصبه فهو منصوب بالفتحة الظاهرة، وإن خفضته فهو
منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المخل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ومثل
مضاف، وضمير المحاطبة مضاف إليه: «حبل» يدل من مثلك أو نعت له.

(٢) حرف تحقيق: «طرقت» فعل وفاعل. ومرضع معطوف على حمل، ونحو في رواية الجر وحدها أن
يكون مثل مبتدأ «فروع» بضمة مقدرة، ويجوز في محل رفع خبره، والرابط مذوف.

والتقدير:

قد طرقتها، وهذا الوجه أضعف وجوه الإعراب، لأن حذف الرابط مما اختلف النهاة في تجوزيه.
«فألهيتها» الفاء حرف عطف، وما بعده فعل وفاعل ومفعول به «عن ذي» جار و مجرور متعلق بأهلي.
وذى مضاف و «قائم» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه لا ينصرف لصيغة منتهى
الجمع. «محول» صفة لذى قائم.

الشاهد فيه:

قوله: «فمثلك» حيث حذف حرف الجر، الذي هو رب، وأبقى عمله بعد الفاء، وهذا إنما يتم على رواية
جر. مثل سواء أجعلت مثل مفعولاً به تقدم على عامله، وهو الأرجح، أم جعلته مبتدأ خبر الجملة التي
بعده، مع ما في هذا الوجه من الضعف على ما قدمنا بيانه.

(٢) قائله: رؤبة بن العجاج.

البحر: الرجز.

اللغة: الفجاج، جمع فج، وهو الطريق الواسع. ومنه قوله تعالى: **﴿يَأَيُّهُمْ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾** «قمة» أصل

(تمة) قد تتصل بها وما الكافية فتدخل على الجملة الاسمية نحو: ربما زيد قائم، وعلى الفعلية نحو: ربما قام زيد. وقد تكون ما غير كافية فيقى عملها كقوله:

رَبِّمَا ضَرْبَةً بِسَيفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَفْنَةِ نَجْلَاءِ^(١)

قتامة. وحلف بمحذف الألف. والقتام - بزنة سحاب - الغبار.

وبعد الشاهد قوله:

لَا يُشْتَرِى كَثَانَةً وَجَهْرَمَةً

والكتان: معروف، والجهرم - بزنة جعفر - البساط.

الإعراب: «بل» حرف نائب عن رب. «بل» مبتدأ، مرفوع بضم مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المخل بحركة حرف الجر الشبيه بالرائد الذي هو رُبُّ المخدوف، «مل» مبتدأ ثان، ومملء مضاف «الفجاج» مضاف إليه.

(قتمة) قسم: خبر المبتدأ الثاني، ويجوز في هذه الجملة العكس فيكون مبتدأ. «مل» خبره مقدما، وقتم مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه، وجملة هذا المبتدأ وخبره في محل رفع أو جر صفة لبلد. «لا» نافية.

«يشترى» فعل مضارع مبني للمجهول «كتان»: نائب فاعل يشتري، وكتاب مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه، وخبر المبتدأ الواقع بعد بل في بيت من أبيات القصيدة.

الشاهد فيه: قوله: «بل بل» حيث حذف حرف الجر، الذي هو رب، وأبقى عمله بعد بل، وذلك قليل. ومثله قول رؤبة: بل مهمة إثر مهمته.

انظر: شرح شذور الذهب ص ٣٢٣ شاهد رقم ١٦٣ . شرح ابن عقيل رقم ٢١٩ ، والأشموني رقم ٥٧٤ .

(١) البحر: الخفيف.

قاله: منسوب لعدي بن الرغلاء الغساني في التصريح (٣٢/٢).

قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٨٤/٣) رقم (٣٠٧). جر برب معاقرالها بـ «ما» وطعنة مجرور بالعلف على ضربة، وبخلافه - بالجيم والمد- الواسعة البيئة الامتناع، صفة طعنة، وأضيف، بين إلى بصر - أي وهو مفرد لم يعطف عليه مفرد آخر مع أن «ين» لا تضاف إلا إلى متعدد - لاشتمالها على أماكن، أو على تقدير مضاف، أي: أماكن بصرى، وهي بضم الباء، بلدة بالشام كرسى حوران قاله العيني. [شرح الأشموني (٢٣١/٢) بالهامش]. وقال أبو حيان في ارتشاف الصرف (١٧٤٨/٣).

وتحييء «ما» زائدة بعد «رب» الجارة النكرة نحو قوله: وذكره.

المصادر: الدرر اللوامع ١٤٢/٢، ١٧، الاشتاق لابن دريد ٤٨٦، معجم شواهد النحو ٢٧، ٢٦٣، ٢٦٣، الممع (٣٨/٢)، الجنى الدان (٤٥٦)، شرح الكافية للرضي (٤٩٤/٤)، جواهر الأدب (٤٥٧)، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٦٠/١)، الفترة لابن الدهان (٢٤٦/٣)، أوضح المسالك (٦٥/٣)، خزانة الأدب (٥٨٢/٩)، جمهورة اللغة (٤٩٢/١)، التصريح (٢١/٢).

باب حُرُوفِ الْقَسْمِ

٨٧ - وَقَدْ يَجْرُّ الْأَسْمُ بَاءُ الْقَسْمِ وَوَاؤُهُ وَالثَّاءُ أَيْضًا فَاعْلَمِ

٨٨ - وَلِكِنْ تَخُصُّ التَّاءُ بِاسْمِ اللَّهِ إِذَا تَعَجَّبَتِ بِـلَا اشْتِبَاهِ

من حروف الجر أحرف القسم وهي ثلاثة:

١ - الباء. ٢ - والواو.

٣ - والتاء، وإنما أفردتها بالذكر لدلائلها على القسم به، ولا اختصاص القسم بأحكام، وفروع:

١ - وأما الباء، فأصل أحرف القسم، وهذا يجرها الظاهر، والمضرور، وإن كان الواو أكثر استعمالاً منها نحو: بالله، وبه لأفعلن ويجمع بينها وبين فعل القسم نحو: «وأقسموا بالله جهد أيمانهم»^(١) وتستعمل في السؤال نحو: بالله أخبرني.

٢ - وأما الواو^(٢): فتحتخص بالظاهر نحو: «يس * وَالْقُرْآنُ الْحَكِيمُ»^(٣) ولا يجمع بينها وبين الفعل فلا يقال: أقسم والله كما يقال: أقسم بالله فهي عوض عن الباء والفعل ولا تستعمل في السؤال؛ فلا يقال: والله أخبرني كما يقال بالله أخبرني.

٣ - وأما التاء^(٤): فهي كالواو ولا يجمع بينها وبين الفعل ولا تستعمل في السؤال وتحتخص بالظاهر، ولا يكون ذلك الظاهر إلا اسم الله عزوجل نحو: «تَالَّهِ تَفَتَّاهُ»^(٥) فلا تستعمل في غيره لنقصانها عن الواو الذي هو أنقص من الباء.

(١) سورة النور: الآية: (٥٣).

(٢) انظر: المقتضب (٣١٨/٢) هذا باب القسم، علل النحو للوراق ص ٢٩٨ بتحقيق، المقتضب (٨٦٢/٢)،
شرح جمل الزجاجي (٥٢٠/١)، مغني الليب (١٠٦/١).

(٣) سورة يس: الآية (٢).

(٤) انظر: مغني الليب (٣٠/٢)، وما بعدها.

(٥) سورة يوسف، الآية (٨٥).

(١) باب في الإضافة

٨٩ - وَقَدْ يُجَرِّ الْأَسْمُ بِالإِضَافَةِ كَفَهُ وَلِهِمْ دَارُ أَبِي قَحَافَةَ

الاسم كما يجر بالحروف مجرر بإضافة اسم إلى اسم إما لقصد التعريف أو للتخصيص كما في الإضافة المضافة أو مجرد التخفيف في اللفظ أو رفع القبح، ويسمى الأول من التضاعفين مضافاً، والثاني مضافاً إليه ويصيران بالإضافة كاسم واحد ومن ثم لم ينون الأول منها؛ فإذا أضفت اسمها إلى اسم حذفت ما في الأول من تنوين أو نون تالية للإعراب وأعربته بحسب العوامل وجررت الثاني بالإضافة أو بالحرف المقدر أو بالمضاف وهو الراجح، وكلام الناظم فيما يأتي كالتصريح فيه؛ كقولك في نحو: غلام لزيد، وثوابن لبكر غلام زيد وثوبا بكر.

أقسام الإضافة:

ثم الإضافة قسمان:

١ - لفظية: وتسمى غير مضافة.

- فاللفظية: «لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً بل مجرد تخفيف كإضافة الوصف إلى معموله». نحو: ضارب زيد الآن أو غداً؛ ألا ترى أنه أخف من ضارب زيداً.

أقسام الإضافة المعنوية:

٢ - والمعنى على قسمين أشارا إليها بقوله:

٩٠ - فَتَارَةٌ تَأْتِي بِمَعْنَى الْلَّامِ تَخْوَأَتِي عَبْدُ أَبِي ثَمَّامٍ

٩١ - وَتَارَةٌ تَأْتِي بِمَعْنَى مِنْ إِذْ قُلْتَ مَتَانَ زَيْنِ فَقِسْ ذَاكَ وَذَا

الإضافة المعنوية: «ما أفادت تعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة كغلام زيد أو تخصيصاً إن كان نكرة كغلام امرأة».

(١) الإضافة هي لغة: الإملاء، والإسناد. يقال: أضفت ظهري إلى الحائط، أي أملته وأسندته إليه، واصطلاحاً، نسبة تقييدية بين شيئاً منهما جار للثاني لفظاً أو مثلاً، وسي الأولى مضافاً، والثاني: مضافاً إليه، وقبل: العكس، ويطلق كل منهما على الآخر، وعمل الأولى في الثاني لاقتضاءه إياه كاقتضاء كل عامل معموله، أي مع تضمنه معنى من، أو في اللام. وقبل: لبيانه عن حرف جر. اهـ.

وهي على قسمين؛ لأن المضاف إن كان بعض المضاف إليه، وصح الإخبار بالمضاد إليه عنه كخاتم حديد، ومثله منا زيت.

١ - فالإضافة بمعنى: «من».

٢ - وإنما فهي بمعنى: «اللام» كدار أبي قحافة وعبد أبي تمام هذا مذهب الجمهور.
وقال الجرجاني وابن الحاجب وابن مالك.

٣ - وقد تكون بمعنى: «في» وذلك حيث كان المضاف إليه ظرفا للأول نحو: «بلْ مَكْرُ اللَّيلِ»^(١) و«تَرْبُصُ أَرْبَعَةً أَشْهُرً»^(٢).
وفي الحديث: «فلا تجدونَ أعلمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ».

الاستدراك على الناظم:

والناظم لم يتعرض لهذا القسم إما تبعا للجمهور أو لقلته وقوله: فقس ذاك أي عبد أبي تمام، وهذا أي منا زيت. ومنا كعضا لغة في المن بالتشديد الذي هو رطلان، وأبو تمام شاعر مشهور، وأبو قحافة والد الصديق رضي الله عنهما.

مala تجتمعه الإضافة:

واعلم أن الإضافة لا تجتمع تنوينا ولا نونا تالية للإعراب كما مر، ولا ما فيه ألل إلا إذا كان المضاف وصفا معربا بالحرروف نحو:

جاء الضارب زيـدـ، أو الضاربـ زيـدـ، أو وصفـا مضافـا لـما فيهـ أـلـ نحوـ: جاءـ الضارـبـ الرـجـلـ، أو مضافـا إـلـىـ مضافـا لـماـ هيـ فيهـ نحوـ: الضارـبـ رـأـسـ الحـاجـيـ أوـ لـضمـيرـ عـائـدـ عـلـىـ ماـ هيـ فيهـ نحوـ: مرـرـتـ بـالـرـجـلـ الضـارـبـ غـلامـهـ.

٩٢ - وَفِي الْمُضَافِ مَا يَجُوَّ أَبْدَا

٩٣ - وَمِنْهُ سُبْحَانَ وَذُو وَمِثْلٌ

٩٤ - ثُمَّ الْجِهَاتُ السُّتُّ فَوْقُ وَوَرَا

٩٥ - وَهَكَذَا غَيْرُ وَبَعْضِ وَسَوَى

(١) سورة سـيـاـ الآية (٣٣).

(٢) سورة البـقرـةـ الآية (٢٢٦).

والأصل في الاسم أن يستعمل مضافاً تارة، وغير مضاف آخر، ومن الأسماء ما لا يستعمل إلا مضافاً لفظاً، ومعنى، ومنها ما ينفك عن الإضافة لفظاً لا معنى؛ فمن الأول:

- ١ - لدن.
- ٢ - ولدى.
- ٣ - وسبحان.
- ٤ - وذو.
- ٥ - ومع.
- ٦ - وعند.
- ٧ - وأولو.

أما لدن: فهي «اسم بمعنى عند إلا أنه مبني، وملازم لمبدأ الغایات من زمان أو مكان». والغالب اقتراحه بمن نحو: كان سيرك من لدن الجامع، أو من لدن صلاة العصر، وقد تضاف إلى الجمل نحو: ما رأيته من لدن زيد قائم، أو من لدن قام زيد.

وأما لدى، وعند فهما اسمان لمكان الحضور، وزمانه نحو: لقيته لدى الباب، وجلست عنده غير أن عند تستعمل نصبا على الظرفية، وخفضاً بمن، ولدى لا تحر أصلاً وعند تكون ظرفا للأعيان، والمعاني، ولدى لا تكون إلا ظرفا للأعيان خاصة. قاله ابن الشجيري في أماليه.

وتقلب ألف لدى ياء مع الضمير لا الظاهر نحو: **﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾**^(١)، **﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ﴾**^(٢).

وأما «سبحان»: فهو: «اسم مصدر بمعنى التسبيح ملازم للنصب، وقد يفرد في الشعر عن الإضافة منوناً إن لم تنو الإضافة» كقوله: سبحانه، ثم سبحاناً نعوذ به، وغير منون إن نويت كقوله:

سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ

(١) سورة ق آية: (٣٥).

(٢) سورة آل عمران آية (٤٤).

(٣) البحر: السريع.

عجزه:

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَغْرَةً ..

قاله: الأعشى في علقة بن علاء.

الشاهد فيه: على أن ترك تنوين «سبحان» ليس لأنه غير منصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، بل لأجل بقاءه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافاً، والأصل: سبحان الله، فحذف المضاف إليه للضرورة، وهذا رد على سيبويه، ومن تبعه، في زعمه أن سبحان علم غير منصرف.

قال الراغب الأصفهاني في (المفردات ص ٢٠): قوله: سبحان من علقة الفاخر. تقديره: سبحان علقة

أراد سبحانه الله فحذف المضاف إليه وأبقى المضاف بحاله.

وأما «ذو»: فهي معنى صاحب ولا يضاف إلا إلى اسم جنس غير صفة، وقد يضاف إلى علم نحو: أنا والله ذو بكرة^(١)، أو جملة نحو: اذهب بذى تسلم^(٢).

وأما «مع»: فهي اسم معرّب، وهو لمعنى الاجتماع أو زمانه نحو: زيد معك وختك مع العصر وفيها لغتان فتح العين وسكونها ولغة السكون قليلة، وإذا لقي الساكن ساكناً حاز كسرها، وفتحها.

وقد تفرد عن الإضافة فتلون، وتكون معنى جميع فتنصب على الحال نحو: جاء الزيدان معاً أي جميعاً.

وأما «أولو» فهو: «اسم جمع لا واحد له من لفظه»، وقد مر أنه محمول على جمع المذكر السالم في إعرابه نحو: جاءني أولو العلم؛ أي أصحابه.

وأما القسم الثاني: فمنه: كل، وبعض، وغير، وسوى، وأي، وحسب، وأول، وقبل، وبعد، وأسماء الجهات الست وهي: فوق، وتحت، وعين، وشمال، ووراء، وأمام، تقول: جاءني كُلُّ القوم فيكون مضافاً لفظاً، ومعنى، ولكلّ قطعه عن الإضافة لفظاً نحو: جاءني كلّ وهو منوي الإضافة، وقس عليه سائر الأسماء المذكورة، وسيأتي في آخر المنظومة أن لقبل وبعد أربع حالات، وقول الناظم ما يعبر أبداً بفتح الياء أي ما يلزم الإضافة ولو قال ما يضاف أبداً لكان أبجود لأن كلّ مضاف يعبر أبداً وكلامه صريح في أن المضاف عامل في المضاف إليه، وهو الصحيح قوله: «في كلام شئ» أي مع كلمات متفرقات ملازمة للإضافة لم ذكرها.

على التهكم، فزاد فيه من، ردًا إلى أصله.

وقيل: أراد سبحانه الله من أجل علامة، فحذف المضاف إليه اهـ.. انظر: الكتاب لسيبوه (٦٣/١)، ديوان الأعشى (١٠٦)، ابن يعيش (٣٧/١)، ابن الشجري (٣٤٧/١)، ٢٥٠/٢، مجالس ثعلب (٢٦١)، الخصائص (١٩٧/١، ٤٢٠، ٤٢٣)، المجمع (١٩٠/١).

(١) قوله: «أنا والله ذو بكرة» قالوا: إنه وجد قبل الإسلام مكتوبًا على حجر من أحجار الكعبة بخط قدم وبكرة لغة في مكة، سميت بها لأنها تُلْكَ أعناق الحجارة اهـ.

(٢) قوله: «بذى تسلم» هو مسموع من العرب فقيل: معناه اذهب بوقت صاحب سلامه، أو في مذهب كذلك، وقيل: معناه في الوقت الذي تسلم فيه، أو في المذهب الذي تسلم فيه، قالباء معنى في، وذى على الأولى نعت لنكرة ممحونة، وعلى الثانية موصولة اهـ.

باب كم الخبرية^(١)

- ٩٦ - وأجْزُرْ زِبَّكُمْ مَا كُنْتَ عَنْهُ مُخْبِرًا
 مُعْظَمًا لِقَدِيرَهِ مُكَبِّرًا
- ٩٧ - تَقُولُ كَمْ مَالِ أَفَادَتْهُ يَدِي
 وَكَمْ إِمَاءِ مَلَكَتْ وَأَغْبَدِ

أقسام كم:

كم في الكلام على قسمين:

١ - استفهامية بمعنى أي عدد.

٢ - خبرية: بمعنى عدد كثير؛ فالاستفهامية ستأتي في باب التمييز.

كم الخبرية:

وأما الخبرية؛ فيقصد بها التعظيم، والتکثير، ولا يكون مميزها إلى محورها بإضافتها إليه حملها على ما هي مشاهدة له من العدد، ويكون مفرداً، وهو الأکثر كتمييز المائة؛ مما فوقها نحو: كم مال أفادته يدي.

حكم الواقع بعد كم

وتميم تجييز النصب حينئذ بها ويكون جمعاً كتمييز العشرة فما دونها نحو: كم إماء ملكت وأعبد، والباء في ملكت للتأنيث، وتحتص كم بالماضي؛ فلا يقال: كم غلمان سأملكthem؛ لأن التکثير إنما يكون فيما عرف حده، والمستقبل مجھول، ولا تفارق صدر الكلام.

(١) انظر عن ((كم)) وأحكامها المراجع الآتية: الكتاب (١٥٧/٢)، المقتضب (٥٥/٣)، علل النحو للوراق ص ٥٤٨ بتحقيقى، الجنى الدانى (ص ٢٧٥)، معنى الليب (١٥٧/١)، حروف المعانى (٦٠).

بابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

٩٨ - وَإِنْ فَتَحْتَ النَّطْقَ بِاسْمِ مُبْتَدَأٍ فَارْفَعْهُ وَالْإِخْبَارُ مَنْهُ أَبْدَا

٩٩ - تَقُولُ مِنْ ذَلِكَ زَيْدٌ عَاقِلٌ وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَالْأَمْرِيرُ عَادِلٌ

حد المبتدأ^(١) هو: «الاسم الجرد عن العوامل اللغوية؛ غير الزائدة مخبرا عنه، أو وصفا رافعا لمكتفي به».

حد الخبر: هو: «الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور».

وحكمة: أنها مرفوعان باتفاق كما مثل به النظام.

الاختلاف على رافعهما:

وإنما اختلفوا في رافعهما على أقوال أصحها عند ابن مالك ونسب لسيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو جعلك الاسم أولاً لتخبر عنه، والخبر مرفوع بالمبتدأ؛ فعامل الأول معنوي والثاني لفظي، وقد علم من حد المبتدأ أنه على قسمين مبتدأ له خبر كما في النظم، ومبتدأ لا خبر له؛ بل له مرفوع يعني عن الخبر وهو الوصف المسند إلى الفاعل نحو: أقائم الزيدان، أو نائبه نحو: ما مضروب العمران، واستغنى هذا القسم بمعرفته عن الخبر لشدة شبهه بالفعل، وهذا لا يطرد في الكلام حتى يعتمد على ما يقربه من الفعل من استفهام أو نفي كما مثلنا والغالب في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة إن حصلت فائدة، وهي في الغالب تحصل بمسوغ، والمسوغات للابتداء بالنكرة كثيرة، وأهمها بعضهم إلى نيف وثلاثين. قال المرادي: وهي راجعة إلى التعميم والتخصيص نحو: «كُلُّهُ لَهُ قَاتِلُونَ»^(٢) وما رجل في الدار، «وَلَعَبَدَ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ»^(٣) «وَخَمْسٌ صَلَواتٌ كَتَبْهُنَ اللَّهُ»^(٤).

(١) قوله: «المبتدأ» سمي مبتدأ، لأنه من ابتدأت الشيء إذا جعلته أولاً. اهـ.

(٢) سورة البقرة آية (١١٦)، سورة الروم آية: (٢٦).

(٣) سورة البقرة آية: (٢٢١).

(٤) أخرجه أبو داود (١٣٠/٢)، (١٣١) - كتاب: الصلاة. باب: في المخالفة على وقت الصلوات (٣٣٧)، والنمسائي (١٨٦/١) - كتاب: الصلاة - ٦ - باب: المخالفة على الصلوات الخمس (٤٦٢)، وابن ماجه

(٢/١٨٢، ١٨٣ بتحقيقه) - كتاب: إقامة الصلاة والسنن فيها - ١٩٤ - باب: ما جاء في فرض

الصلوات الخمس، والحافظة عليها (١٤٠١)، وممالك في الموطأ (١٢٢/١) - ٧ - كتاب: صلاة الليل - ٣

- باب: الأأم بالوتر (١٤)، أحمد في المسند (٥٠٥/٣٢٢، ٣١٧)، تحفة الأشراف (٥١٢٢).

والأصل في المبتدأ أن يكون متقدماً عن الخبر، وقد يتأخر نحو: في الدار زيد، وأين زيد؛ لكن عبارة النظم قد توهّم أن من شرط المبتدأ أن يكون متقدماً والأصل أن يخبر عن المبتدأ الواحد بخبر واحد كما مر، وقد يخبر عنه باثنين فأكثر، وإن اختلف الجنس نحو: **﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾**^(١)، ونحو: **﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾**^(٢) توقع كلها على الخبرية، وهذا أبي الناظم بصيغة الجمع في قوله فارفعه، والأخبار عنه، ويجوز كسر الهمزة من الإخبار عنه، ومن أخير عن المبتدأ وجّب مطابقة الخبر له إفراداً، أو ثنّية أو جمّعاً تذكيراً، أو تأنيثاً نحو: أنا قائم، وأنت قائمة، وأنتما قائمان، أو قائمتان، ونحن قائمون، وأنتن قائمات، وهو قائم، وهي قائمة وهم قائمان، أو قائمتان وهم قائمون، وهن قائمات.

١٠٠ - **وَلَا يَحُولُ حُكْمُهُ مَتَى دَخَلَ لَكِنْ عَلَى جُمْلَتِهِ وَهَلْ وَبَلْ**

يعني أن المبتدأ لا يتغيّر حكمه من الرفع بدخول شيء من الأدوات التي لا تعمل على جملته أي على المبتدأ مع خبره، وإن غير المعنى: كلكن الخفيفة، وبـل، وهـل نحو: هل زيد قائم، وبـل عمرو قاعد، ولكن خالد جالس، بخلاف ما إذا كانت تلك الأدوات عاملة كـإن وأخواها؛ فإنـها تنسـح حـكمـه كما سـيـأـيـ.

فصل تقديم الخبر

١٠١ - **وَقَدْمُ الْأَخْبَارِ إِذْ تَسْتَفْهِمُ كَفَوْلِهِمْ أَيْنَ الْكَرِيمُ الْمُنْعِمُ**

١٠٢ - **وَمِثْلُهُ كَيْفَ الْمِرِيضُ الْمَدِنُفُ وَأَيْهَا الْفَادِي مَتَى الْمُنْصَرِفُ**

الأصل في الخبر: أن يتّأخر عن المبتدأ؛ لأنـه وصفـ لهـ فيـ المعـنىـ، وـحقـ الوـصفـ أنـ يكونـ متـأـخـراـ عنـ المـوصـوفـ، وـقدـ يتـقدـمـ عـلـيـهـ إـماـ جـواـزاـ: وـذـلـكـ حـيـثـ لمـ يـعـرـضـ ماـ يـمـنـعـ منـ تـقـديـمهـ نحوـ: فيـ الدـارـ زـيدـ، وـمـنـهـ قـولـهـمـ: تـيمـيـ أناـ وـمـشـناـ منـ يـشـشـوكـ.

وـإـماـ وـجـوباـ: وـذـلـكـ إـذـاـ عـرـضـ لـهـ مـاـ يـوجـبـ ذـلـكـ فـمـنـ ذـلـكـ أـنـ يـكـونـ مـتـضـمنـةـ لـاـ لـهـ صـدـرـ الـكـلامـ كـالـاسـتـفـهـامـ نحوـ: أـيـنـ الـكـرـيمـ؟ فـأـيـنـ خـبـرـ مـقـدـمـ وـجـوباـ لـتـضـمنـهـ الـاسـتـفـهـامـ؛ لـأـنـهـ

(١) سورة طه: آية: (٢٠).

(٢) سورة البروج آية: (١٦).

سؤال عن المكان، ومثله: كيف المريض المدفن^(١) ومتى المنصرف؟ فكيف خبر مقدم، وكذلك متى، وما بعدهما مبتدأ مؤخر، ووجب تقديمهما لتضمنهما الاستفهام إذ الأول سؤال عن الحال، والثاني عن الزمان، ومن ذلك أن يكون تقديميه مصححاً للابتداء بالنكرة نحو في الدار رجل وعنديك مال وقصدك غلامه رجل إذ لو أخر الخبر في هذه الأمثلة؛ لما صح الابتداء بالنكرة نحو: في الدار رجل، وعنديك مالك وقصدك غلامه رجل إذ لو أخر الخبر في هذه الأمثلة لما صح الابتداء بالنكرة، ومن ذلك أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر أو على مضاف إليه الخبر نحو: على التمرة مثلها زيداً وقوله:
 عَلَيْهِ وَلَكُلُّ مِلْءٍ عَيْنٍ حَبِيبُهَا^(٢)

عدم جواز عود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة:

إذ لو أخر الخبر للزم عود الضمير على المتأخر لفظاً، ورتبة وهو لا يجوز ولم يتعرض النظام لوجوب تأخير الخبر كما إذا كان المبتدأ اسم استفهام أو شرط نحو: من في الدار ومن يقم أقم معه أو مقرؤنا بلا ملء الابتداء نحو: من في الدار ومن يقم أقم معه أو مقرؤنا بلا ملء الابتداء نحو: لزيد قائم، أو أخبر عنه بفعل مستند إلى ضمير نحو: زيد قام، أو كان

(١) المدفن: بكسر النون، وفتحها. يقال: أدنف المرض، وأدنف المريض إذا لازمه المرض، فهو يتعدى، ولا يتعدى. اهـ.

(٢) صدره:

أهابك أجيلاً وما بلك قُدرة.....

البحر: الطويل.

قائله: نصيبي بن رياح، وهو عبد أسد لبني مروان يخاطب امرأة.

الاعراب:

«فملء» خبر مقدم. و «حببيها» مبتدأ مؤخر، ولا يجوز تقديميه على الخبر لغلاً يعود الضمير على عين، وقد أضيف إليها الخبر، وهو متأخر في الرتبة، وتسميتها بعض الخبر بمحاذ. وإنما الخبر لا غير. وقول الخطيب التبريري: إن المضاف إليه المبتدأ يجوز أن يرجع إلى المرأة بعيد، وإلى ذلك أشار ابن مالك في قوله:

مَمِّا بِهِ مُبِّنًا يُجَعَّرُ كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ

[شرح التصريح على التوضيح (١/١٧٦)، وانظر: شرح الحمامة ١٣٦٣، العيني (١/٥٣٧)، الأشموني (١/٢١٣)، ديوان نصيبي ٦٨.]

المبتدأ والخبر متساوين تعريفاً وتنكيراً، ولا فرينة نحو: أَفْضَلُ مِنْكَ مِنِي إِذْ لَوْ قَدِمَ
الْخَبَرُ لَمَا عَلِمَ الْمُخْبَرُ عَنْهُ.

الرابط في جملة الخبر:

- ١٠٣ - وَإِنْ تَكُنْ بَعْدُ^(١) الظُّرُوفُ الْعَبَرا
١٠٤ - تَقُولُ زَيْدٌ خَلْفَ عَمْرٍ وَقَعْدَا والصَّوْمُ يَوْمُ السَّبْتِ وَالسَّيْرُ غَدَّا

الأصل في الخبر أن يكون مفرداً، وقد يقع جملة مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ الذي سيقت له كزيد أبوه قائم، وعمر قام أحوه إلا إذا كانت نفس المبتدأ في المعنى؛ فلاتحتاج إلى رابط لفظي اكتفاء هاعنته نحو: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»^(٢).

وقد يقع ظرفاً نحو: «وَالرَّكْبُ أَسْقَلَ مِنْكُمْ»^(٣) وجار، ومحوراً نحو: «الْحَمْدُ لِلَّهِ»^(٤). وإذا وقعا خبرين فلا بد لهما من مذوف يتعلقان به، وذلك المذوف هو الخبر في الحقيقة وأطلق عليهما اسم الخبر لنيابتهم عنه، ولهذا لا يجمع بينهما إلا شذوذًا، وهو عامل النصب في لفظ الظرف كما يرشد إليه قوله: «فَأُولُهُ النَّصْبُ»، وفي محل الجار والمحور.

وأختلف فيه هل هو اسم أو فعل فمن قدر الاسم كان الإخبار بهما من قبيل الإخبار بالفرد، ومن قدر الفعل كان من قبيل الإخبار بالجملة ثم الظرف على قسمين مكاني وزماني: فظروف المكان يخبر به عن اسم الذات نحو: زيد أمامك، وعن اسم المعنى نحو: الخبر عندك. وظروف الزمان يخبر به عن اسم المعنى إذا كان الحدث غير مستمر نحو: الصوم يوم السبت، والسير غداً، ولا يخبر به عن اسم الذات؛ فلا يقال: زيد اليوم لعدم الفائدة؛ فإن حصلت جاز نحو: نحن في شهر كذا أو في زمان طيب.

وأما تمثيل الناظم بقوله: زيد خلف عمرو قعداً، فليس من باب الإخبار بالظرف بل بالجملة الفعلية والظرف لغو، وه هنا فوائد ذكرها في شرحـي على «القطـر»^(٥) فمن أحـبـها فليـراجعـه.

(١) في الملحة المطبوعة ص ١٣ بدلـاً من بعدـ، بعضـ.

(٢) سورة الإخلاص آية: (١).

(٣) سورة الأنفال آية (٤٣).

(٤) سورة الفاتحة آية (١).

(٥) قطر الندى وبل الصدى لابن هشـامـ.

- ١٠٥ - وَإِنْ تَقْلِيلٌ أَيْنَ الْأَمِيرُ جَالِسٌ
 ١٠٦ - فَجَالِسٌ وَمَائِسٌ قَدْ رُفِعَا

إذا وجد مع المبتدأ اسم وظرف أو جار ومحرور وكل من الاسم والظرف والجار والمحرور صالح للخبرية بأن حسن السكوت عليه جاز جعل كل منهما حالاً والآخر خبراً؛ لكن إن تقدم الظرف أو الجار والمحرور على الاسم كما مثل اختيار عند سيبويه والkovifin حالية الاسم، وإن لم يتقدم اختيار عندهم خبرية الاسم نحو: بشر ماكثه في فناء الدار؛ فإن كرر الظرف أو الجار والمحرور فالرجوع حالية الاسم تقدم الظرف أو تأخر لورود القرآن به نحو: «وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا»^(١) «فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ»^(٢).

وأوجب الكوفيون النصب؛ فإن كان الظرف أو الجار والمحرور غير مستغنٍ عنه تعين خبرية الاسم وحالية الظرف تكرر أم لا نحو: فيك زيد راغب فيك، وزيد راغب فيك، وإن اجتمع ظرفان تام وناقص جاز الرفع والنصب في الاسم سواء بدأت بالتام نحو: إن عبد الله في الدار بك واثقاً أو واثق أو بالناقص نحو: إن فيك عبد الله في الدار راغباً أو راغب.

(١) سورة هود آية (١٠٨).

(٢) سورة الطلاق آية (١٧).

باب استفال العامل عن المعمول بضميره^(١)

١٠٧ - وَهَكَذَا إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ لَمْتَهُ وَخَالِدٌ ضَرَبَتَهُ وَضِمِّنْتَهُ

١٠٨ - فَالرَّفْعُ فِيهِ جَائِزٌ وَالنَّصْبُ كَلَاهُمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْكُتبُ

إذا تقدم اسم معرفة وتأخر عنه فعل أو شبيهه عامل في ضمير الاسم المتقدم أو في اسم مضارف إلى ضميره كما في: زيد ضربته. جاز لك في ذلك الاسم المتقدم رفعه ونصبه، كما جاز رفع جالس مثلاً ونصبه فيما تقدم، وإن اختلفت جهة الرفع والنصب.

فإذا قلت: زيد لمه مثلاً جاز لك رفع زيد على الابتداء فالجملة بعده في محل رفع على أنهما خبره ونصبه على المفعولية بإضمار عامل وجوباً موافقاً للمذكور فلا موضع للجملة حينئذ بعده لأنها مفسرة والرفع أرجح لعدم احتياجه إلى تقدير نعم لو كان الفعل المتأخر، دالاً على الطلب؛ فالنصب أرجح نحو: زيداً أضربه؛ لأن الرفع يستلزم الإخبار بالطلب عن المبدأ وهو خلاف القياس بل منعه بعضهم وأول البعض ما ورد من ذلك، ولو كان الاسم المتقدم نكرة تعين النصب نحو: رجلاً أكرمه.

(١) في طبعة عيسى الباجي الحلبي للملحة ص ١٤ الاستفال.

باب الفاعل

- ١٠٩ - وَكُلُّ مَا جَاءَ مِنْ الْأَسْمَاءِ عَقِيبَ فِعْلٍ سَالِمٌ الْبَنَاءِ
 ١١٠ - فَارْفَعْهُ إِذْ تُعَرِّبُ فَهُوَ الْفَاعِلُ تَخُوُّ جَرِيَ المَاءُ وَجَارُ الْعَامِلِ^(١)

حد الفاعل:

الفاعل: اسم أو ما في تأويله أنسد إليه فعل تمام أو ما في تأويله مقدم أصلي المدل والصيغة:

- ١ - فالاسم نحو: جرى الماء، وجار العامل.
- ٢ - والمؤول به نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْهُمْ أَكَلُوا مِنْ أَنْوَافِنَا عَلَيْكُمْ﴾^(٢).
- ٣ - والفعل كما مثلنا.
- ٤ - والمؤول به نحو قوله: ﴿مُخْتَلِفُ أَلْوَانُهُ﴾^(٣) وقولنا: مقدم مخرج نحو: زيد قام؛ فإن زيدا ليس بفاعل كما يفهمه قوله عقب فعل بل مبدأ، وما بعده خبره، لكن تعبيره بعقب يوهم أنه لا يجوز الفصل بين الفعل وفاعله، وليس كذلك كما سيأتي، وقولنا أصلي المحلي مخرج نحو: قائم زيد؛ فإن المسند وهو قائم أصله التأخير؛ لأنه خبر.

المخرج عن تعريف الفاعل:

وذكر الصيغة مخرج نحو: ضرب زيد بضم أوله، وكسر ثانية لأنها صيغة مفردة عن ضرب بفتحهما، وهو معنى قول الناظم عقب فعل سالم البناء أي لم يتغير بناؤه للإسناد إلى المفعول.

وقوله: «فارفعه» أشار به إلى أن حكمه الرفع ورافعه هو ما أنسد إليه من فعل أو شبهه، وقد يعبر الفاعل لفظا بحرف زائد نحو: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾^(٤) أو بإضافة مصدر نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعَ اللَّهِ النَّاسَ﴾^(٥) وشد نصبه ورفع المفعول نحو: خرق الثوب المسamar. وقوله: إذا تعرّب للتنبيه على أن الرفع إنما يظهر فيه أو يقدر إذا كان معربا وإلا

(١) في طبقة ملحة الإعراب بمكتبة عيسى الحلبي ص ١٥ بدلا من العامل العاذل.

(٢) سورة العنكبوت آية (٥١).

(٣) سورة فاطر آية (٢٨).

(٤) سورة المائدة آية (١٩).

(٥) سورة البقرة آية (٢٥)، وسورة الحج آية (٤٠).

فليقلُّ في محل رفع وأشار بتعداد المثال إلى أنه لا فرق بين الإسناد الحقيقي والمحازي، ولا فرق بين الفعل المعتل والصحيح، ولا بين أن يكون الفعل واقعا منه أو قائما به.

١١١ - وَرَأَدِ الْفِعْلَ مَعَ الْجَمَاعَةِ كَفَوْلِهِمْ سَارَ الرِّجَالُ السَّاعَةَ

أي: جرد الفعل على الأفصح من علامة الجموع إذا أستدته إلى فاعل ظاهر مجموع كما تحرده إذا أستدته للواحد نحو: سار الرجال ومنه: **﴿وَقَالَ الظَّالَمُونَ﴾**^(١)، **﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾**^(٢) بخلاف ما إذا أستدته إلى ضمير مجموع نحو: الزيدون قاموا أو النساء قمن وكالجمع المثنى فيقال قام رجالان، ولا يقال على الأفصح فأما رجلان، ومن العرب من يلحق الفعل ألف الواو والنون على أنها ليست ضمائر، وإنما هي علامات للفاعل كالثاء في نحو: قامت هند، وإنما وجب تحريره على اللغة الفصحي؛ لأن ثنية الاسم وجمعه يعلمان من لفظه دائماً بخلاف تأنيثه؛ فإنه قد لا يعلم من لفظه مع أن في الإلحاد هنا زيادة ثقل بخلافه ثم.

١١٢ - وَإِنْ شَاءَ فَزِدْ عَلَيْهِ التَّاءَ تَخُوَّا شَتَّكَتْ غُرَائِنَا الشَّتَّاءَ

يعني أنك إذا وجدت الفعل عند إسناده إلى الفاعل الظاهر المجموع فأنت بالخيار في إلحاقه علامة التأنيث: فإن شئت قلت: جاء الرجال بالتذكير على التأويل بالجمع أو جاءت الرجال بالتأنيث على التأويل بالجماعة، وعنه: اشتكت عراتنا الشتاء، وشيل كلامه جمع التكسير للذكر أو مؤنث واسم الجمع كقامت الهندات، وجمع المذكر السالم كقام الزيدون، وفي هذين خلاف والصحيح أهماً كمفرديهما؛ فيجب التأنيث في نحو: قامت الهندات؛ كما يجب في نحو: قامت هند، ويجب التذكير في نحو: قام الزيدون كما يجب في نحو: قام زيد، ولما ذكر أن الفعل إذا أسد إلى جمع تلحقه تاء التأنيث أراد أن يبين مواضع لزومها فقال:

١١٣ - وَتَلْحَقُ التَّاءُ عَلَى التَّحْقِيقِ بِكُلِّمَا تَأْنِيَشَهُ حَقِيقَةِ

١١٤ - كَفَوْلِهِمْ جَاءَتْ سُعَادُ ضَاحِكَةِ وَأَطْلَقَتْ تَأْقَةً هَنِدِ رَاتِكَهُ^(٣)

(١) سورة الفرقان آية (٨).

(٢) سورة يوسف آية (٣٠).

(٣) الراتك: المقارب خطوة (الصحاب ١٥٨٧/٤ ارتك).

إذا أُسند الفعل إلى مفرد ظاهر حقيقي التأنيث وهو ما له فرج غير مفصل ولا مراد به الجنس لحقته وجوبا تاء ساكنة تدل على تأنيث فاعله.

ومنه قوله تعالى: **﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عُمَرَانَ﴾**^(١) **﴿قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ﴾**^(٢); بخلاف ما لو كان مجازي التأنيث كطلت الشمس أو مفصولا من عامله نحو: قامت اليوم هند، وحضرت القاضي امرأة أو مراد به الجنس نحو: نعمت المرأة هند حاز إلهاق التاء وعدتها وإلهاق أرجع، ويجب إلهاقتها أيضا إذا أُسند الفعل إلى ضمير متصل عائد إلى مؤنث حقيقي كهند قامت أو مجازي كالشمس طلعت، وأما قوله:

فَلَا مُرْزَّقَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْمَنْ أَبْقَلْ أَبْقَاهَا^(٣)

(١) سورة آل عمران آية (٣٥).

(٢) سورة يوسف آية (٥١).

(٣) قاله: عامر بن جو بن الطائي. البحر: المقارب، وهو من شواهد سيبويه (٢٤٠/١). أورده نظيرا للعرفات في كونها مؤنثة لا يجوز فيها التذكير إلا بتأويل بعيد، وهو أن يراد بها المكان. وأورده أيضا في باب المذكر، والمؤنث على أنه لا يجذف علاقة التأنيث من المسند إلى ضمير المؤنث المجازي إلا بضرورة الشعر.

الشاهد فيه: قال ابن خلق: الشاهد فيه أنه ذكر أبقل، وهو صفة للأرض ضرورة، حملة على معنى المكان، فأعاد الضمير على المعنى، وهو قبيح. وال الصحيح أنه ترك فيه علامة التأنيث للضرورة، واستغنى عنه من علم من تأنيث الأرض. وإلى هذا الروجه أشار أبو على الفارسي.

الإعراب:

«فلا مرنة» لا الأولى نافية للجنس على سبيل الظهور عاملة عمل إن أو ملغاة، والثانية للجنس على سبيل التنصيص.

و«مرنة» اسم لأن كانت عاملة عمل إن، أو مبتدأ إن كانت غير عاملة، وصح الابتداء بالنكرة، إما للعلوم وإما للوصف.

وجملة: «ودقت» محلها نصب خبر لا، أو رفع: خبر المبتدأ، أو نعت لمرنة، والخبر مذوف، أي موجودة أو معهودة. وجملة «أبقل» خبر لا فقط، ولا يجوز كونها صفة لاسم لا، كما جوزه شراح الشواهد، لأنه يجب حينئذ توسيع اسم لا لكونه مضارعا للمضاف. والمرنة: واحدة المزن السحابة البيضاء، ويقال: المطرق، والمعنى هنا على الأول. انتهى. وكلامها غير صحيح... الخ.

انظر المصادر: الآية الكتاب (٢٤٠/١)، الخصائص (٤١١/٢)، التصریح (٢٧٨/١)، المحتسب (٦٦/٢)، شرح المفصل لابن عييش (٩٤/٥)، المجمع (١٧٤/٢)، الدرر اللوامع (٢٢٤/٢)، المقرب (٦٦).

فضورة قوله: «راتكه»^(١) بالتاء المثلثة من فوق هو من قولهم: ربك البعير إذا انطلق راكضا محركا أتعازه.

١١٥ - وَتُكْسِرُ التَّاءُ بِلَا مَحَالَةً فِي مِثْلِ قَدْ أَقْبَلَتِ الْفَزَالَةِ

يعني أن تاء التأنيث اللاحقة للفعل أصل وضعها أن تكون ساكنة وقد يعرض لها ما يترجها عن الأصل كما إذا ولها ساكن فحيثند تحرك بالكسر للتقاء الساكنين كما مثل أو بالضم نحو: «وَقَاتَ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ»^(٢).

(١) «راتكه» منصوب على الحال من الفاعل. يقال: ربك البعير من باب نصر، إذا انطلق راكضا محركا، أتعازه. والرتakan: ضرب من السير فيه اهتزاز، لا يكاد، يوجد إلا في الإبل. قاله المخليل بن أحمد في كتاب العين.

(٢) سورة يوسف آية (٣١).

بَابُ مَا لَمْ يُسَمِّ فَاعِلٌ

١١٦ - وَاقْضِ قَضَاءً لَا يَرُدُّ قَائِلَةً بِالرُّفْعِ فِيمَا لَمْ يُسَمِّ فَاعِلٌ

١١٧ - مِنْ بَعْدِ ضَمَّ أُولَى الْأَفْعَالِ كَقَوْلِهِمْ يُكْتَبُ عَهْدًا لِوَالِي

أي حكم للمفعول الذي لم يذكر فاعله بالرفع إقامة له مقامه أو حكم بعمل الرفع في المفعول لفعل ما لم يذكر فاعله وما كان ذلك متوقفا على تغيير صيغة الفعل قال من بعد ضم أول الأفعال؛ فإذا أريد إسناد الفعل المتصرف إلى نائب الفاعل ضم أوله لفظاً أو تقديرها ماضياً كان أو مضارعاً وهذا ما اقتصر عليه ولا بد مع ذلك من كسر ما قبل آخره في الماضي لفظاً أو تقديرها وفتحه كذلك في المضارع؛ فإن كان مفتوحاً في الأصل بقى عليه وكذا إن كان أوله مضموماً في الأصل بقى عليه ثم ترفع النائب كما ترفع الفاعل وتعطيه سائر أحکامه من وجوب التأخر.

التأخر عن العامل واستحقاقه للاتصال به، وتأنيث العامل لتأنيثه؛ فقولك: ضرب زيد مثلاً أصله ضرب عمرو زيداً حذف الفاعل، وأقيم المفعول به مقامه؛ فارتفاع فحصل اللبس؛ لأنَّه لا يعلم هل الفعل مبني للفاعل أو المفعول؛ فغيرت الصيغة بما كانت عليه لا من اللبس؛ فإنَّ لم يوجد في اللفظ مفعول به نائب عن الفاعل ما اختص وتصرف من ظرف نحو صيغ رمضان أو حار و مجرور نحو: «وَلَمَّا سُقطَ فِي أَيْدِيهِمْ»^(١) أو مصدر نحو: «فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً»^(٢).

١١٨ - وَإِنْ يَكُنْ ثَانِي الْثَّلَاثِي أَلْفُ فَاكْسِرُهُ حِينَ تُبَدِّي وَلَا تَقْفِ

١١٩ - تَقُولُ بَيْعَ الثَّوَابَ وَالْغَلَامَ وَكِيلَ زَيْتُ الشَّامِ وَالطَّعَامُ

إذا أريد بناء الماضي الثلاثي المعتل العين لما لم يسم فاعله كسر أوله؛ فقلبت ألفه ياء سواء كانت منقلبة عن واو أو ياء فنقول في بيع وقال: بيع، وقيل. أصلهما بيع، وقول قُلت، حركة الياء، والواو لاستئصالهما إلى ما قبلهما بعد سلب حركته فقلبت الواو ياء لسكونها، وانكسار ما قبلها؛ فصار بيع وقيل، وما ذكره الناظم هو اللغة الفصحى، ومن العرب من يكسر أوله مشماً ضماً تنبهاً على أن الضم هو الأصل والإشام هيئة الشفتين

(١) سورة الأعراف آية ١٤٩.

(٢) سورة الحاقة آية ٣٣.

للتلفظ بالضم من غير تلفظ به.

تنبيه: ومن العرب من يقول: بوع، وقول، بالواو الساكنة، وضم الأول وهو قليل
ومنه قوله:

لَيْتَ شَبَابًا بُوْعَ فَاشْتَرَتْ^(١)

وأما المضارع منه، فإن عينه تقلب ألفاً وواواً كانت أو ياءً فنقول: في يقول، ويبيع،
يقال، ويأىع، إذا أصلهما يقول، ويبيع، فنقلت حركة العين إلى ما قبلها، ثم قلبت العين
ألفاً لتحركها في الأصل، وافتتاح ما قبلها الآن فصار يقال ويأىع.

(١) هذا عجز بيت لرؤبة بن العجاج وصدره:

لَيْتَ، وَهُلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ

وقال ابن كمال باشا في أسرار النحو ص(١٠١) طبع دار الفكر عمان مفعول لم يسم فاعله، ومنها
الإشاعة نحو: .. وذكره.

وقال: محققه الدكتور أحمد حسن حامد.

ينعزى: القالي، أبو علي، الأموي، طبعة دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٢٦ مم/٢٠، شرح المفصل لابن
يعيش ٧٠/٧، وابن هشام مغني الليب ٣٩٣، شرح التصريح (١٩٤/١)، مع الهوامع (٢٤٨/١)، شرح
الأثنوي (٦٣/٢).

باب المفعول به^(١)

١٢٠ - والئصب للمفعول حكم أوجبنا كقولهم صاد الأمير أركبا المفعول به: ما وقع عليه فعل الفاعل كما مثل به فأرب مفعول به؛ لوقوع فعل الفاعل عليه، وهو الصيد، والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشيء من غير واسطة بحيث لا يعقل إلا بعد تعقل ذلك الشيء؛ فدخل نحو: ما ضربت زيدا ولا تضرب عمرا.

وعلامة المفعول به: أن يخبر عنه باسم مفعول تام من لفظ مصدر ما عمل فيه: كضربت زيدا، وركبت الفرس، إذا يصح أن يقال زيد مضروب والفرس مركوب.

وحكمه: النصب كما أن حكم الفاعل الرفع وسيب ذلك: أن الفاعل لا يكون إلا واحد بخلاف المفعول والرفع أقل والفتح أخف؛ فأعطوا الأقل الأثقل والأخف الأكثر ليكون ثقل الرفع موازنا لقلة الفاعل وخفة الفتحة موازية لكثر المفعول.

١٢١ - وَرِئَمَا أُخْرَعَنَّهُ الْفَاعِلُ تَحُوْ قَدْ اسْتَوَى الْخَرَاجُ الْعَالِمُ

الأصل: تأخير المفعول عن الفعل، والفاعل، وقد يتوسط بينهما.

١ - إما جوازا: كما مثل به، ومنه: هَوَلَقْدٌ جَاءَ آلَ فَرْعَوْنَ التَّنْذِيرُهُ^(٢).

٢ - وإن وجوبا: كما إذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو: هَوَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبِّهِهِ^(٣)، أو كان المفعول ضميرا متصلة بالعامل نحو: ضربني زيد، وقد يتقدم عليهم.

٣ - إما جوازا نحو: فَفَرِيقَا كَذَبْتُمْ^(٤).

٤ - وإن وجوبا: كما إذا كان له صدر الكلام نحو: «أياما تدعوه» وقد يجب ذلك الأصل وهو تأخيره عنهم كما وأشار بقوله:

١٢٢ - وَإِنْ تَقْلِ كَلْمَ مَوْسَى يَغْلِي فَقَدْمُ الْفَاعِلَ فَهُوَ الْأَوَّلِ^(٥)

(١) المفعول به: هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل.

(٢) سورة القمر آية (٤١).

(٣) سورة البقرة آية (١٢٤).

(٤) سورة البقرة آية (٨٧).

(٥) في طبعة عيسى الحلبي للملحة ص ١٦ أولى.

حوف التباس الفاعل بالمفعول:

إذا حيف التباس الفاعل بالمفعول لعدم ظهور الإعراب فيهما، ولا قرينة تميز أحدهما عن الآخر وجب كون الأول فاعلا والثاني مفعولا، وإن أوهم كلام الناظم خلافه لتعبيره بالأولي سواء كانا:

- ١- مقصوريين نحو: كلم موسى يعلى.
- ٢- أم اسمى إشارة نحو: ضرب هذا ذاك.
- ٣- أم موصولين نحو: ضرب من في الدار من على الباب أم مضافين إلى ياء المتكلّم نحو: ضرب غلامي صديقي.

ولا يجوز في مثل هذه تقدم المفعول أيضا على العامل حوف الالتباس بالمبتدأ فإن وجدت قرينة لفظية نحو: ضربت عيسى سعدي، ، معنوية نحو: أكل الكثمري موسى لم يجب التأثير.

الناصب للمفعول به:

واعلم أن الناصب للمفعول به إما فعل متعد كما مر أو صفة نحو: «إِنَّ اللَّهَ بِالْغُ
أَمْرِهِ»^(١) أو مصدر نحو: «وَلَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ»^(٢) أو اسم فعل نحو: «عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ»^(٣).
ولما كان المفعول به ينتمي المتعدد أشار إليه مع التعریض إلى أن مطلق الفعل ينقسم إلى متعد ولازم بقوله:

(١) سورة الطلاق آية (٣).

(٢) سورة البقرة آية (٢٥١).

(٣) سورة المائدة آية (١٠٥).

باب ظننت وأخواتها

١٢٣ - وَكُلُّ فِعْلٍ مُتَعَدِّدٍ يَنْصِبُ مَفْعُولَةً مِثْلَ سَقَى وَيَشْرَبُ

ال فعل المتعدي: هو «ما يتجاوز الفاعل بنفسه إلى المفعول به؛ فينصبه».

واللازم: بخلافه، ومراد الناظم رحمة الله تعالى أن كل فعل ينصب المفعول به فهو متعد ففي عبارته قلب وإذا قصد تعدي اللازم إليه عدى بحرف الجر أو الهمزة أو التضييف ومن النحاة من يثبت الواسطة فيجعل كان وكان وأخواتها لا توصف بلزوم ولا تعد. ومنهم من يثبت قسما رابعا يوصف باللزم والتعدي معا لاستعماله بالوجهين كشكر ونصح؛ فإنه يقال: شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له زاعما أنه لما تساوى فيه الاستعمالان صار قسما برأسه، وأعلم أن المتعدي على ثلاثة أقسام.

أقسام الفعل المتعدي:

متعد إلى واحد نحو: شرب زيد لينا، ومتعد إلى اثنين نحو: سقى بكر خالدا سينا، ومتعد إلى ثلاثة نحو: أعلمت زيدا عمرا فاضلا، والتعدي إلى اثنين قد يكون الثاني منهما غير الأول كما مثلنا، وقد يكون هو الأول في المعنى وهذا معقود له بباب ظننت، وأخواتها وإليه أشار بقوله:

١٢٤ - لَكِنَّ فِعْلَ الشَّكَّ وَالْيَقِينِ يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ فِي السَّلْقِينِ

١٢٥ - تَقُولُ قَدْ خَلْتُ الْهَلَالَ لَا تَحَا وَقَدْ وَجَدْتُ الْمُسْتَشَارَ نَاصِحًا

١٢٦ - وَمَا أَظُنُّ عَامِرًا رَفِيقًا وَلَا أَرَى لِي خَالِدًا صَدِيقًا

١٢٧ - وَهَكَذَا تَفْعَلُ^(١) فِي عَلِمْتُ وَفِي حَسِبْتُ ثُمُّ فِي زَعْمْتُ

ذكر الناظم سبعة أفعال من أفعال القلوب المتعدية إلى اثنين الثاني منها هو عين الأول في المعنى إذ أصلهما المبتدأ أو الخبر.

فهذه السبعة وكذا كل ما تصرف من الماضي منها كما يومئ إليه قوله: «وَمَا أَظُنُّ» إلى آخره تدخل على المبتدأ.

والخبر بعد استيفاء فاعلها؛ فتنصبها مفعولين على التشبيه بأعطيت كالأمثلة التي

(١) في طبعة عيسى الباب الحلبي للملحة ص ١٧ «تصنعن» بدلا من تفعل.

ذكرها، وإن كان الأصل أن لا تؤثر فيها؛ لأن العوامل الداخلية على الجملة لا تؤثر فيها وتسد مسدها أن المفتوحة المشددة ومعمولاتها كظنت أن زيداً قائم، وإن كان بتقدير اسم مفرد وكذا تسد عنهما أن وصلتها نحو: «الم * أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتَّرَكُوا»^(١) وسيأتي أفعال القلوب؛ لأن معانيها قائمة بالقلب وأفعال الشك واليقين؛ لأن منها ما يفيد في الخبر شكاً نحو: ظن وحسب، وخال، وزعم، ومنها ما يفيد فيه يقيناً نحو: وجد، وعلم، ورأى، ويجوز فيها الإلغاء، وهو إبطال عملها لفظاً، ومحلاً لغير موجب إن تأخرت عن المفعولين نحو: زيد قائم ظنت أو توسلت نحو: زيد ظنت قائم والأرجح الإلغاء مع التأخير والإعمال مع التوسط، ويجب فيها أيضاً التعليق، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً لموجب كون أحد المفعولين اسم استفهام نحو: «لَتَعْلَمَ أَيُّ الْحَزَبَيْنِ أَحْصَى»^(٢)، أو مضافاً إليه. نحو: علمت أبو من زيد، أو مدخوله نحو: علمت أزيد قائم أم عمرو، أو ما النافية نحو: «لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هُوَ لِإِيْنَاطِقُونَ»^(٣) أو لام الابتداء نحو: «وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ»^(٤). ويجوز العطف بالنصب على الجملة المعلقة؛ لأن محلها نصب كقوله:

وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبَكَاءُ وَلَا مُوجِعَاتِ الْقُلُوبِ حَتَّى تَوَلَّتِ^(٥)

(١) سورة العنكبوت، الآية (٢).

(٢) سورة الكهف: آية (١٢).

(٣) سورة الأنبياء: آية (٦٥).

(٤) سورة البقرة آية (١٠٢).

(٥) البحر: الطويل.

قاله: كثير بن عبد الرحمن، المعروف بكثير عزة.

الإعراب: ما: نافية، كنت: فعل ماضٌ ناقص، وناء المتكلم اسمه. أدرى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، تقديره أنا. والجملة في محل نصب خبر كان. «قبل» ظرف زمان منصوب بأدرى، وقيل: مضاف. و «عز» مضاف إليه. «ما» اسم استفهام مبتدأ. «البكاء» خبر المبتدأ، وجملة هذا المبتدأ، والخبر في محل نصب بأدرى. «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي.

«موجعات» معطوف على محل جملة. «ما البكاء» منصوب بالكسرة نهاية عن الفتحة، موجعات: مضاف. و «القلب» مضاف إليه. «حتى» حرف غایة وجر. و «تولت» تولى: فعل ماضٌ، والناء علامه الثانية، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي. وقيل: تولت أن مصدرية محنوفة تسبك. مصدر يقع بمحوراً بحث، والجار والمحرر متعلق بأدرى.

الشاهد فيه:

فعطف موجعات بالنصب على محل قوله: «ما البك» ولا يجوز في هذه الأفعال حذف مفعوليها، ولا أحدهما اقتصاراً أى لغير دليل؛ لأن أصلهما المبدأ، والخبر ويجوز الحذف اختصاراً أى للدليل فمن حذفهما معاً قوله:

بَأْيَ كِتَابٍ أَمْ بِأَيّْةٍ سُنَّةٍ ئَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيٌ وَتَحْسِبُ^(١)

أى تحسّب فيهم عاراً على ومن حذف الأول «وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَخْلُونَ بِمَا آتَاهُمْ

قوله: «أدرى ما البكى ولا موجعات». فإن أدرى فعل مضارع من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبدأ والخبر. وقوله: «ما البك» جملة من مبدأ وخبر. فكان حق الفعل أن يحمل في لفظ أو محل المبدأ، والخبر النصب، لكن لما كان المبدأ اسم استفهام، وكان اسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله لأنه ملازم للتتصدر. هذه الأسباب لم يعمل الفعل في لفظ المبدأ، والخبر النصب، وعمل في محلهما. والدليل على أنه عمل في محلهما أنه عطف عليهما. قوله: «موجعات» بالنصب بالكسرة، والمعطوف يجب أن يكون كالمعطوف عليه في إعرابه، كما هو معلوم لك، فيدل نصب المعطوف على أن المعطوف عليه منصوب؛ ولما لم يكن المعطوف عليه منصوباً لفظاً، ولا تقدير، فإننا نتفق بأنه منصوب محل، وليس في هذا ما يدعو إلى الإطالة بالشرح والإيضاح فافهم.

انظر: شرح شدور الذهب ص ٤٤١ رقم ٤٤٧، التصريح (٢٥٧/١)، الأشموني (٣٢/٢) باب: ظن

وأخواها رقم (٣٣٨)، ديوان كثير (٢٧/١)، قطر الندى رقم (٧٤)، أوضح المسالك رقم (١٨٨).

(١) قائله: الكلمي بن زيد الأستدي.

البحر: الطويل.

الشاهد فيه:

على أنه قد حذف مفعولاً «تحسب» للقرينة، والتقدير: وتحسب حبّهم عاراً على، قال ابن حني: في «إعراب الحماسة». «بأي كتاب..». أي وتحسب ذاك كذلك، ولا يحسن أن يجعلها هنا لغواً، من قبل أنها لم تقع بين المبدأ، وخبره، ولا بعدهما، نحو: زيد قائم أحسب، وإنما كان اعتبار عملها أو إلغائها هناك، لأنما لو كانت عاملة لعملت فيهما.

وأما ههنا فلا سبيل إلى الخبر والتصرير، ونحوهما. اهـ. وقوله: «بأي كتاب» متعلق بقوله: «ترى».

القصيدة يمدح بها آل النبي ﷺ وفيها:

فَمَا لِي إِلَّا آلَ أَخْمَدَ شِيعَةٍ وَمَا لِي إِلَّا مَشَعَبَ الْحَقَّ مَشَعَبُ

المصادر: خزانة الأدب (١٣٧/٩) رقم (٧١٢)، والمحتسب (١٧٣/١)، والمقرب (١١٦/١)، والعبي

(٤١٣٩/٢)، والتصريح (٢٥٩/١)، والمفع (١٥٢/١)، وحاشية الشيخ يس (١٦١/١)، والطاشيات (٣٨).

الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم^(١) أي بخلهم.

ومن حذف الثاني قوله^(٢):

ولقد نزلت فلا تظني غيره مِنِي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكَرَّمِ^(٣)

أي: فلا تظني غيره واقعاً مني.

(١) سورة آل عمران آية (١٨٠).

(٢) القائل هو: عترة بن شداد العبسي، أحد فرسان العرب، وشعرائهم المجيدين في الجاهلية. والبيت من معلمته.
قال ابن هشام: فلا تظني غيره، أي: فلا تظني غيره واقعاً أو كائناً فحذف المفعول الثاني، ولا يجوز لك أن تقول: «علمت» أو ظنت مقتضاها عليه، من غير دليل على الأصح، ولا أن تقول: علمت زيداً. وتترك المفعول الأول في هذا المثال، والمفعول الثاني في الذي قبله من غير دليل عليهم أجمعوا على ذلك.

(٣) البحر: الكامل.

الإعراب:

«ولقد» الواو للقسم، والمقسم به محنوف، واللام واقعة في جواب القسم.

قد: حرف تحقيق.

«نزلت» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم.

«فلا» نافية. تظني: فعل مضارع مجزوم بلا النافية، وعلامة جزمه حذف التون، وياء المخاطبة فاعله.
«غير» غير: مفعول أول لـتظن، وغير مضاد، والضمير مضاد إليه، والمفعول الثاني لـتظن محنوف
مضاد الحسب مضاد إليه. المكرم صفة للمحب.

الشاهد فيه:

قوله: «فلا تظني غيره» حيث حذف المفعول الثاني لـتظن اختصاراً مع قيام الدليل على ذلك المحنوف.
وتقدير الكلام: ولقد نزلت فلا تظني غيره واقعاً، وذلك الحذف جائز خلافاً لابن ملكون.
المصادر: شرح ابن عقيل رقم (١٣٤)، أوضح المسالك رقم (١٩٢)، شرح شذور الذهب رقم (١٩٦)،
الأشهرى رقم (٤٣٢).

باب إعمالِ اسمِ الفاعلِ^(١)

- ١٢٨ - وَإِنْ ذَكَرْتَ فَاعِلاً مُتَوَناً فَهُوَ كَمَا لَوْ كَانَ فِي لَأْلَامِ
 ١٢٩ - فَارْفَعْ بِهِ فِي لَازِمِ الْأَفْعَالِ وَأَصِبْ إِذَا عَدَّيْ بِكُلِّ حَالٍ
 ١٣٠ - تَقُولُ زَيْدٌ مُسْتَوِيْ أَبْوَةَ بِالرِّفِيعِ مِثْلَ يَسْتَوِيْ أَخْوَةَ

اسم الفاعل: «هو ما استثنى من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث».

ويعمل عمله: فعله المبني للفاعل؛ فيرفع الفاعل فقط، إن كان فعله لازماً.

(تقول زيد مستو أبوه. بالرفع) من الاستواء.

(مثل) ما تقول في فعله اللازم زيد.

(يستوي أخوه) وينصب المفعول أيضاً إن كان فعله متعدياً للواحد نحو: زيد ضارب
أبوه عمراً، ومنه قوله:

- ١٣١ - وَقُلْ سَعِيدٌ مُكْرِمٌ عُشَمَانًا بِالنَّصْبِ مِثْلُ يَكْرِمُ الضِّيَافَانَا

(وقل سعيد مكرم عثماناً. بالنصب مثل) ما تقول في فعله المتعددي سعيد.

(يكرم الضيافانا) وينصب مفعولين إن كان فعله متعدياً إلى اثنين نحو: سعيد معط
حالاً درهماً؛ لكن صحة عمله عمل الفعل مشروطة بأمررين:

أحدهما: كونه يعني الحال أو الاستقبال؛ لأنه حينئذ يشبه المضارع في الحركات
والسكنات، وعدد الحروف والاحتمال لأحد الزمانين ودخول لام الابتداء.

والثاني: اعتماده على استفهام نحو: أضارب زيد عمراً أو نفي نحو: ما مكرم خالد
بشراء، أخبر عنه نحو: زيد ضارب بكرة، أو موصوف نحو: مررت برجل ضارب زيداً، أو
ذي حال نحو: جاء سعيد راكباً فرساً.

فإن كان يعني الماضي أو لم يعتمد لم يعمل خلافاً لبعضهم، وهم الكوفيون.

وأما قوله تعالى: «وَكَلَّبُهُمْ بَاسِطٌ ذَرَاعِيهِ»^(٢) فمحمول على إرادة حكاية الحال
الماضية ومعناه يبسط ذراعيه بدليل «وَنَقْلَبُهُمْ»^(٣)، وأما:

(١) في طبعة عيسى الباب الحلبي ص ١٧: باب ٤٩: عمل اسم الفاعل المنون.

(٢) سورة الكهف آية (١٨).

(٣) سورة الكهف آية (١٨).

خَبِيرٌ بَشُوْهُبٌ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةُ هَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَأَتْ^(١)
 فعل التقدير والتأخير، وإنما يصح الإخبار بالفرد عن الجموع لأن فعلاً قد يستعمل
 للجماعة نحو: «وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهَيرَةً» التحرير آية (٤).

فإن وقع اسم الفاعل صلة لأجل عمل فعله مطلقاً حالاً كان أو مستقبلاً أو
 ماضياً معتمداً أولاً لوقوعه حيثذا موقع الفعل إذا حق الصلة أن تكون فعلاً كجاء الضارب
 زيداً أمس أو الآن أو غداً.

وإذا استوفى اسم الفاعل المجرد أي من اللام ما اشترط لصحة عمله جاز أن ينصب
 المفعول به، وجاز إضافته إليه، وقد قرئ بالوجهين «إِنَّ اللَّهَ بِالْأَغْرِيَهُ» «هَلْ هُنَّ
 كَاشِفَاتُ ضُرُّهُ»^(٢). وإذا أضيف إلى ما بعده وأتبع جاز لك في التابع جره على اللفظ
 ونصبه على الحال نحو: هذا ضارب زيد وعمرو وعمراء.

(١) قائله: رجل من طيء، البحر: الطويل. اللغة: «خبير» هو من الخبرة، وهي العلم بالشيء، ومعرفته. «بني
 هب» جماعة من بني نصر بن الأزد، يقال: إنهم أزرجر قوم، وهم بني هب بن أحجن بن كعب بن الحارث
 ابن كعب بن عبد الله بن نصر بن الأزد، وفيهم يقول كثير عزة.

تَسْمَمَتْ هَبَا أَتَقْبِي الْعِلْمَ عِنْهَا وَقَدْ صَارَ عَلَمَ الْعَائِفَيْنَ إِلَى هَبِي

ملغياً: اسم فاعل من الإلغاء، يعني مهملاً. المعنى: إن بني هب عالمون بالزجر، والضيافة، فإذا قال أحدهم
 كلاماً فصدقه، ولا يحمل ما يذكره لك إن زجر أو عاف.

الإعراب: «خبير» مبتدأ مرفوع بالضمة بالظاهرة. «بني» فاعل بخبير سد مسد الخبر، مرفوع بالواو نيابة عن
 الضمة، لأنه جمع مذكر سالم. و«بني» مضارف، و«هب» مضارف إليه، هذا إعراب الأخفش. «فلا» الفاء
 حرف دال على التفريغ، لا: ناهية، «تكلك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه سكون
 النون المخدوف للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. «ملغياً» خبرتك منصوب بالفتحة
 الظاهرة، وفيه ضمير مستتر فيه، وهو فاعلها «مقالة» مفعول به لقوله ملغياً، ومقالة مضارف. و«لهي»
 مضارف إليه. «إذا» ظرف لما يستقل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه. «الطير» فاعل بفعل مخدوف
 يفسره ما بعده. والتقدير: إذا مررت الطير، والجملة من الفعل المخدوف،
 والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها. «مررت» من فعل ماض، والناء علامه التأنيث، والفاعل ضمير مستتر
 فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الطير، والجملة. لا محل لها من الإعراب مفسرة، وجواب إذا مخدوف يدل
 عليه سابق الكلام. والتقدير: إذا مررت الطير فلاتك ملغياً مقالة هبي.

(٢) سورة الزمر آية (٣٨).

باب المصدّر^(١)

١٣٢ - والمصدّر الأصلُ وأيُّ أصلٍ وَمِنْهُ يَا صَاحِبِ الْاشْتِقَاقِ الْفِعْلُ
المصدر: «اسم الحدث الجاري على الفعل، وليس علماً، وهو أصل للفعل، والوصف
في الاشتقاد».

١ - عند البصريين لوجوده مذكورة في كتبهم ولهذا سمي مصدرًا لأن فعله صدر عنه
أي أخذ منه.

٢ - وقيل: بعكس ذلك، وهو مذهب الكوفيين، وهو ضعيف؛ لأن الفرع لا بد له
من الأصل، وزيادة ولا شك أن الفعل يدل على الحدث، والزمان بل والذات التي قام بها
الفعل ففيه زيادة على المصدر وهي فائدة الاشتقاد؛ فيكون فرعاً للمصدر.

١٣٣ - وأوجَبَتْ لَهُ التَّحَاوُلُ الْتَّصْبِيَّ كَفَوْلِهِمْ ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبَتِي

المصدر: إذ كان فضله وسلطه عليه عامل من لفظه وجب نصبه كما أشار إلى ذلك
بالمثال وإنما كل مصدر يجب نصبه ومثله: **﴿وَكَلَمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾**^(٢) **﴿وَالصَّافَاتُ صَفَافًا﴾**^(٣) **﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاءُكُمْ جَزَاءٌ مَوْفُورٌ﴾**^(٤) ويسمى حينئذ مفعولاً مطلقاً ومنه عند
بعضهم نحو: قعدت جلوساً ويعجبني قيامك وقوفاً، وجزم به ابن هشام فإن سلط عليه
عامل من غير لفظه لم يجز نصبه على أنه مفعول مطلق، ثم إن المصدر المتصوب على
المفعولية المطلقة يؤتى به في الكلام إما لقصد التوكيد كما مثلنا أو لبيان نوع عامله، بأن
دل على هيئة صدور الفعل إما باسم خاص نحو رجع القهقرى أو بإضافة كضربت ضرب
الأمير أو بوصف كضرب ضرباً شديداً أو بلام العهد كضربت الضرب أو لبيان عدد
عامله بأن دل على موات صدور الفعل كضربت ضربتين أو ضربات والأول: لا يثنى ولا
يجمع اتفاقاً لكونه يشبه فعله من حيث أنه لم يزد عليه من حيث المعنى.

(١) انظر عن المصدر المراجع الآتية: الكتاب (٥/٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤)، المقتضب (٢/٢٢)، هذا باب
معرفة أسماء الفاعلين في هذه الأفعال، وما يلحقها من الزيادة للمبالغة، مع الهوامع (٣/٩٤)، خزانة
الأدب (١٢/٦٠٣، ٦٠٤)، النحو الوافي (٣/١٨١-٢٧٣).

(٢) سورة النساء آية (١٦٤).

(٣) سورة الصافات آية (١).

(٤) سورة الإسراء آية (٦٣).

والثالث: يثنى ويجمع اتفاقاً. وفي كون الثاني كالأول أو الثالث قولهن أصحهما عند ابن مالك الثاني.

ما ينوب عن المصدر:

١٣٤ - وَقَدْ أَقِيمَ الْوَصْفُ وَالْأَلَاتُ **مُقَامَةُ وَالْعَدْدُ وَالْإِثْبَاتُ**

١٣٥ - تَحْوُضَرَيْتُ الْعَبْدُ سُوْطًا فَهَرَبَ **وَاضْرِبِ أَشَدَّ الْضَّرْبِ مَنْ يَعْشِي الرِّيبَ**

١٣٦ - وَاجْلَدَهُ فِي الْخَمْرِ أَرْبَعِينَ جَلْدَةً **وَاحْجَسَةُ مِثْلَ حَبْسِ مَوْلَىٰ^(١) عَبْدَهُ**

أي قد ينوب مناب المصدر في الانتساب على أنه مفعول مطلق غيره لما فيه من الدلالة المصدر فمن ذلك اسم الآلة كضررت العبد سوطاً أي ضرباً بسوط فحذف الجار توسعأً وأضيف المصدر إلى الآلة ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب ومن ذلك صفة المصدر خلافاً لسيبوه نحو: «وَكُلَا مِنْهَا رَغْدًا»^(٢) أي أكلها رغداً، ومثله نحو: اضرب أشد الضرب أي: ضرباً أشد الضرب، واحبسه، مثل حبس مولى عبده أي حبساً مثل؛ فحذف الموصوف اعتماداً على ظهور المراد ومن ذلك اسم العدد نحو: «فَاجْلَدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً»^(٣) أي جلداً ثمانين ومتله: اجلده في الخمر أربعين جلددة. أي جلد أربعين؛ فحذف المصدر، وأقيم العدد مقامه، وتقييده نيابة العدد بالإثبات في النظم لم يظهر لي وجهه.

١٣٧ - وَرَبِّمَا أَضْمَرَ فَعْلُ الْمَصْدَرِ كَقَوْلِهِمْ سَمْعًا وَطَوْعًا فَاخْبِرْ

١٣٨ - وَمِثْلُهُ سَقِيَالَهُ وَرَغْيَا وَإِنْ تَشَأْ جَدْعَالَهُ وَكَيَا

المصدر ينتصب بمتله وعما اشتقت منه من فعل أو وصف كما تقدم وأشار هنا إلى أن عامله قد يضمر أي يحذف وإضماره

١ - إما جوازاً وذلك لقرنية لفظية نحو حيثاً لمن قاله: أي سير سرت، أو معنوية نحو حجاً مبروراً لمن قدم من الحج وسعياً مشكوراً لمن سعى في مثوبة.

(١) في طبقة ملحة الإعراب بمكتبة عيسى الحلبي ص ١٨ زيد، بدلاً من مولى.

(٢) سورة البقرة آية (٣٥).

(٣) سورة التور آية (٤).

- وإما وجوباً، وهو على ضربين، أ: سمعي، وب: قياسي.

فالأول: كقولهم عند الأمر بفعل: سعا لك وطاعة وحبا لك وكرامة أي أسمع لك سعا وأطيع لك طاعة وأحبك حبا وأكرمك كرامة ومثله في الدعاء لشخص: سقيا لك ورعايا أي سقاك الله سقيا، ورعاك الله رعيا، وفي الدعاء عليه جدعا له وكيا أي جدع الله نفسه، وكواه، والجدع قطع طرف الأنف فهذه المصادر ونحوها منصوبة بأفعال مقدرة من جنسها تحفظ ولا يقاس عليها لعدم وجود ضابط كلي للحذف يعرف به لكن محل وجوب حذف عاملها عند استعمالها باللام كما مثلنا.

والثاني في مواضع منها: أن يقع المصدر تفصيلاً لعقوبة ما تقدمه نحو: **﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ إِمَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾**^(١) فمنا وفاء منصوبان بفعل مذوف وجوباً، أي: فإذا تمنون منا، وإنما تقدون فداء، ومنها: أن يقع نائباً عن فعل أخbir به عن اسم عين وكان مع ذلك مكرراً، نحو: زيد سيراً سيراً، أي يسيراً يسيراً^(٢) أو مخصوصاً نحو: إنما أنت سيراً:

١٣٩ - وِمِنْهُ قَدْ جَاءَ الْأَمِيرُ رَكْضًا واشْتَمَلَ السَّمَاءً إِذَا تَوَضَّأَ

أي، ومن المصدر الذي أضمر عامله نحو: قد جاء الأمير ركضاً أي يركض ركضاً، وأقبل زيد سعياً، وإنما فصله عما قبله للخلاف فيه، فذهب بعضهم إلى أنه مفعول مطلق لفعل مقدر من لفظه وإليه جنح الناظم. وذهب بعضهم إلى أنه حال على حذف مضاف أي ذا ركضٍ وذا سعي، والذي عليه سيبويه، وجمهور البصريين أن مثل ذلك منصوب على الحال على تأويل المشتق أي راكضاً وسعياً، وهو الأوجه، ومنه: **﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾** [سورة البقرة آية ٢٦٠]، **﴿لَيَنْفَقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًا وَعَلَانِيَةً﴾** [سورة البقرة آية ٢٧٤]. **﴿إِذْ دُعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾** [سورة السجدة آية ١٦] ووقع المصدر

(١) سورة محمد آية (١٠).

(٢) قال سيبويه - رحمه الله تعالى - في الكتاب (٣٣٥/١): هذا باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف، واللام، ولم يكن فيه على إظهار الفعل المتروك إظهاره؛ لأنه يصير في الإيجار والاستفهام بدلاً من اللفظ بالفعل، كما كان الحذر بدلاً من الحذر في الأمر: «وذلك قوله: ما أنت إلا سيراً، وإنما سيراً سيراً، وما أنت إلا الضرب... الخ».

المنكر موقع الحال كثير في كلامهم ومع كثرته لا يقاس عليه. وأما قوله: اشتمل السماء فهو من أمثلة ما ناب فيه صفة المصدر منابه والأصل الشملة الصماء، ومثله: قعد القرفصاء، وليس هو مما أضمر عامله كما هو ظاهر النظم، واشتمال الصماء أن يدير الثوب على جسده من غير أن يخرج منه يده ويرفع طرفه على عاتقه الأيسر^(١).

(١) وفي حديث جابر أن رسول الله ﷺ نهى عن اشتماله الصماء، والاحتباء في ثوب واحد، وأن يرفع الرجل إحدى رجليه على الأخرى، وهو مستلق على ظهره، والاحتباء، في ثوب واحد، وأن يرفع الرجل إحدى رجليه على الأخرى، وهو مستلق على ظهره، أخرجه الترمذى ٤٤ - كتاب: الترمذى ٢٠ - باب: ماجاء في الكراهة في ذلك (٢٧٦٧)، وقال أبو عيسى هذا حديث صحيح، وأخرجه النسائي (٢١٠/٨)، وأحمد (٤٦، ١٣/٣)، ب (٦/٣٤٩)، البيهقي (٢٢٤/٢)، وفي مجمع بحار الأنوار في غرائب التزييل، ولطائف الأخبار (٣/٥٤) للشيخ محمد طاهر الصديقي، والهندي: اشتمال الصماء نهاء كراهة إبداء العورة.

باب المفعول له

- ١٤٠ - وإن جرّى تطْلُكَ بِالمفعولِ لَهُ فائضَةٌ بال فعلِ الّذِي قدْ فعَلَهُ
 ١٤١ - وَهُوَ لعْمَرِي مَصْدَرٌ فِي نَفْسِهِ لَكِنْ جِنْسَ الْفَعْلِ غَيْرُ جِنْسِهِ
 ١٤٢ - وَغَالِبُ الْأَخْوَالِ أَنْ تَرَاهُ جَوابَ لَمْ فَعَلْتَ مَا تَهْوَاهُ
 ١٤٣ - تَقُولُ قَدْ زَرْتُكَ خَوْفَ الشَّرِّ وَغُصْتُ فِي الْبَحْرِ ابْتِغَاءِ الدُّرِّ
- ويسمى المفعول لأجله ومن أجله.

تعريفه:

المفعول له هو: ما اجتمع فيه أربعة شروط:

١ - منها يستفاد تعريفه: أن يكون مصدراً.

٢ - وأنه فضلة.

٣ - وأن يكون مذكورة للتعليق.

٤ - وأن يكون المعلل به حدوثاً مشاركاً له في الزمان والفاعل.

علامة المفعول له:

وعلامته: أن يقع جواب لمـ. فإذا ما اشتمل كلامك على اسم مستجمع لهذه الأمور فانصبه على أنه مفعول له بالفعل الذي قد فعله الفاعل لأجله كفمت إحلالاً لك؛ فإحلالاً مصدر فضله ذكر علة للقيام وزمنه؛ وزمن القيام واحد وفاعليهما واحد أيضاً وهو المتكلّم.

ولو سئل لم قمت لقال إحلالاً لك، وهذه الأمور الأربع مستفادة من تمثيله مع أنه صرّح بالأول، وأوّما إلى الثالث بقوله: «أن تراه جواب لم فعلت» لكن التقييد بقوله: «وغالب الأحوال» لا معنى له، وأفاد بقوله: «لكن جنس الفعل غير جنسه» أنه لا بد أن يكون لفظه مغاييرًا للفظ فعله، وهو كذلك، وإلا لكان مفعولاً مطلقاً، ولا يلزم من استجماع هذه الأمور الأربع وجوب نصبه؛ لأنها معتبرة متعدنة بجواز نصبه لا لوجوبه؛ فأنت بالخيار إن شئت نصبت وإن شئت جررت بحرف التعلييل سواء كان مجرداً من ألل والإضافة كما مثلنا أو مقوينا بالـ كضربيه للتأديب أم مضافاً كما في النظم.

لكن النصب أرجح من الجر فيما إذا تجرد، والجر أرجح فيما إذا كان بأل،

ومستويان إذا كان مضافاً كما مثل به الناظم، ومنى دلت الكلمة على التعليل، وقد منها شرط من الشروط الباقية فليس مفعولاً له ووجب أن يغير بحرف التعليل نحو: «هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ»^(١).

وإِنِّي لَتَعْرُوْنِي لِذِكْرِكَ هِزَّةٌ.....

(١) سورة الأنعام: آية (٧٣).

(٢) عجزه:

كَمَا اتَّفَضَ الْعَصْفُورُ بِلَلَّهِ الْقَطْرُ

قاله: أبو صخر المذلي.

البحر: الطويل.

اللغة: «تعروني» تنزل بي وتصيبني «ذكراك» الذكري.

«هز» بكسر الماء أو فتحها - حركة واضطراب.

«انتفض» تحرك واضطراب. «القطر» المطر.

الإعراب: «إِنِّي» إن حرف توكيده، ونصب، وياء المتكلم اسمه.

«تعروني» اللام هي اللام المرحلقة، وما بعدها فعل مضارع مرفوع بضميمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به.

«لِذِكْرِكَ» اللام جارة، ذكري، بمد اللام، والجار والمجرى متعلق بالفعل «تعرو» وذكري مضاف، والكاف ضمير المحاطبة مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله، وفاعل المصدر مخدوف، وأصل الكلام، لذكرى إياك.

«هز» فاعل تعرو. كما: الكاف حرف جر، و «ما» مصدرية.

«انتفض» فعل ماض.

«العصفُور» فاعله، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر بمد اللام، والجار والمجرى متعلق بمخدوف صفة هزة.

وتقدير الكلام: هزة كائنة كانت انتفاض العصفور.

«بِلَّه» فعل ماض، والماء ضمير الغائب العائد إلى العصفور مفعول به.

«القطر» فاعل بلال، والجملة من الفعل، والمفعول والفاعل في محل نصب حال، والكثير في مثلها أن تكون مقترنة بقدر؛ فنقول: كما انتفض العصفور قد بلله القطر، أو بقدر، والواو جميعاً نحو قوله سبحانه وتعالى: «وَيَسْتَغْجُلُوكُمْ بِالسَّيِّئَاتِ قَبْلَ الْحَسَنَاتِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمُتَلَاثُاتُ» [سورة الرعد آية: ٦]. ونحو قوله جل ذكره: «هُوَ الَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أَفَ لَكُمَا أَتَعْدَانِي أَنْ أُخْرُجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي» [سورة الأحقاف آية: ١٧].

فَجَئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنُومٍ ثِيَابُهَا^(١)

وقوله عز شأنه: «وَإِذْ أَنْذَرَ قَوْمًا بِالْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَتِ النُّدُرُ مِنْ يَمِينِ يَدِيهِ وَمِنْ خَلْفِهِ» [سورة الأحقاف آية (٥)]. أو بالواو وحدها نحو قوله تعالى: «الَّذِينَ قَاتَلُوا إِلَّا خَوَاهِنْ وَقَعَدُوا لَمْ أَطَاعُونَا مَا قَاتَلُوا» [سورة آل عمران آية (٦٨)].

الشاهد فيه: قوله: «الذكراك» فإن اللام حرف دال على التعليل، وقد وجب على الشاعر أن يجربه الذكرى، لما اختلف فاعل الذكرى، وفاعل العامل، وبيان ذلك أن الذكرى مصدر، وهو علة لعرو المزة؛ فلما اختلف فاعل المصدر، الذي هو علة، وفاعل العدل، وجب أن يجره بحرف دال على التعليل، ولم يجز له أنت يتتصبب مفعولا لأجله، وهكذا فعل.

انظر: شرح شدور الذهب ص ٢٨٧ رقم (١١)، شرح قطر الندى رقم (١٠٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٦٧/٢) أوضح المسالك (٢٥٣)، التصريح (٣٣٦/١)، ابن عقيل رقم (٢٠٤)، همع الهوامع (١٩٤/١)، الأنصاف (٢٥٣/١)، الدرر اللوامع (١٦٦/١).

(١) عجزه:

لَدِي السُّتُرِ إِلَّا لِبِسِهِ الْمُتَضَلِّ

قائله: أمرؤ القيس بن حجر الكندي.

البحر: الطويل.

اللغة: «نَصَّتْ» بالتون، بعدها ضاد معجمة مخففة فيكون الفعل نضا ينضم مثل دعا يدعوه، أو مشددة فيكون الفعل نض ينضم مثل شد، ومعناه خلعت.

«لَدِي» أي عند «لبسة المتضلّل» يريد غلالة رقيقة هي التي يقيها من يتبدل، ويستعد للنوم.
الإعراب: «جَئْتُ» فعل وفاعل.. و «قَدْ» الواو للحال. قد: حرف تحقيق.

«نَصَّتْ» نض: فعل ماض، والثاء علامة الثانية، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، والجملة في محل نصب حال. «النُّوم» جار و مجرور متعلق بنض. «ثِيَابُهَا» ثياب: مفعول به نض، وثياب مضاف، وضمير الغائية مضاف إليه. «لَدِي» ظرف مكان منصوب بفتحة مقدرة على الألف، والعامل فيه نض، ولدي مضاف. و «السُّتُرِ» مضاف إليه. «إِلَّا» أداة استثناء. «لِبِسِهِ» منصوب على الاستثناء من ثيابها، وليسية مضاف، و «المُتَضَلِّل» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «النُّوم» فإن النوم علة خلع الثياب. وفاعل النوم، والنض الذي هو الخلع. شخص واحد، والنوم مصدر، ولكن زمان النوم غير زمان الخلع: لأنها تخلع قبل أن تمام، فلما لم يتحدد زمان العامل الذي هو نضت، وزمان المصدر الذي هو النوم، وجب أن يجره بحرف التعليل، ولم يجز له أن ينصحه على أنه مفعول لأجله، وقد فعل ذلك الشاعر.

انظر: شرح شدور الذهب ص ٢٨٦ رقم (١٠٤)، أوضح المسالك رقم (٢٥٢)، شرح قطر الندى رقم (١٠١)، التصريح (٣٣٦/١)، الدرر اللوامع (١٦٦/١)، همع الهوامع (١٩٤/١)، (٢٤٧٢).

باب المفعول معه

- ١٤٤ - وإنْ أَقْنَتِ الْوَأْوَ في الْكَلَامِ
 مقامَ مَعَ فَائِصِ بِلَامِ
 ١٤٥ - تَقُولُ جَاءَ الْبَرْدُ وَالْحِجَابَا
 وَاسْتَوَتِ الْمِيَاهُ وَالْأَخْشَابَا
 ١٤٦ - وَمَا صَنَعْتَ يَا فَتَى وَسَعْدِي
 فَقِيسْ عَلَى هَذَا تُصَارِفْ رُشْدَا

المفعول معه: هو الاسم الفضلة الواقع بعد واو أريد بها الدلالة على المصاحبة من غير تshireek في الحكم وشرطه أن يكون مسبوقاً بفعل ظاهر، أو مقدر أو اسم فيه معنى الفعل، وحروفه؛ فمثلاً الفعل الظاهر نحو: جاء البر، والجباب أي: مع جباب النخل، أي: تلقيحة، من الجب، وهو القطع، ومثله استوت المياه والأخشاب^(١)، أي: مع الأخشاب؛ لأنها لم تكن معوجة حتى تستوي بل المقصود أن المياه بلغت في ارتفاعها إلى الأخشاب فاستوت معها أي ارتفعت، وكذا ما صنعت يا فتي، وسعدى أي مع سعدى لأن المراد السؤال عن صنعه مع سعدى لا عن صنع كل منهما، ومثال الفعل المقدر كيف أنت وقصعة من ثريد، وما أنت وزيداً، أي كيف تكون وقصعة من ثريد^(٢)، وما تكون، وزيداً ومثال الاسم المذكور نحو: أنا سائر والنيل، وأعجبني استواء الماء والخشبة، وإنما عدد المثال يفيد أن ما بعد الواو قد يكون صالحاً للعطف كالمثال الأول والثالث، وقد لا يكون كالثاني، وإنما لم يصلح لما مر، ومثله: لا تنه عن القبيح، وإيتانه، وإنما لم يصح العطف لاقتضائه خلاف المعنى المراد بل فيه الأمر بتقدير القبيح، وإيتانه، وقد تبين لك مما قلنا أنه ليس من المفعول معه قول أبي الأسود الدؤلي^(٣):

(١) انظر المثال شرح الكافية للرضي (٤٠/٢) الفوائد الضيائية (٢٧٨/١)، الإيضاح لأبي علي الفارسي (١٩٥)، شرح الفواكه الجنة على متممة الأجرورية حد ٢٣٢، ٢٣٣، بتحقيقي الاصول (٢٠٩/٢)، شرح التصریح (٣٤١/١).

(٢) انظر المثال: الكتاب (٣٠٣/١)، والحمل للزجاجي (ص: ٣١٨)، والحمل للزجاجي (ص: ٣١٨)، وشرح التسهيل صك (٣١٨)، وشرح التسهيل (٢٨٢/٢)، شرح التسهيل (٨٢/٢)، شرح الفصل لابن يعيش (٥١/٢)، لباب الإعراب (٢٨٩)، همع الموامع (٢٤٣/٣)، شرح الالمية لابن الناظم (٢٨٢)، ارشاف الضرب (١٤٨٨/٣).

(٣) بيت أبي الأسود ضمن أربعة أبيات ذكرها ابن هشام في [شنور الذهب ص ٢٩٦ شرح] وهي:
 ص ٢٩٦ شرح وهي:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ^(١)

ونحو: جاء زيد والشمس طالعة، لانتفاء الاسم إذ الأول فعل والثاني جملة اسمية، ولا نحو: مزحت عسلا وماء، إذ الواو فيه للعطف والمعية استفيدة من العامل، ولا كل رجل

هلا لنفسك كأن ذا التعليم
فإذا انتهت فانـت حـكـيم
بالقول منـك ويـنـفعـ التـعلـيمـ
عـارـ عـلـيـكـ إـنـ فـعـلـتـ عـظـيمـ

يا أـيـهاـ الرـجـلـ المـعـلـمـ غـيرـهـ
أـبـدـاـ بـنـفـسـكـ فـاغـهـاـ عـنـ غـيـرـهـ
فـهـنـاكـ يـسـمـعـ مـاـ تـقـولـ وـيـشـتـفـيـ
لـاـ تـنـهـ عـنـ خـلـقـ وـتـأـيـ مـثـلـهـ

وـوـجـدـ فيـ بـعـضـ النـسـخـ بـيـتـ هـذـاـ بـيـتـ الـأـوـلـ هـاـ:
تـصـفـ الدـوـاءـ لـذـيـ السـقـامـ وـذـيـ الضـنـيـ
وـأـرـاكـ تـلـقـحـ بـالـرـشـادـ عـقـولـنـاـ

(١) عجزه:

عارـ عـلـيـكـ إـنـ فـعـلـتـ قـبـحـ

البحر: الكامل.

الإعراب: يا: حرف نداء «أيها» أي: منادي مبني على الضم في محل نصب. وهاذ: حرف تبيه. الرجل: نعت لأي مرفوع بالضمة الظاهرة.

المعلم: نعت للرجل، وفيه ضمير مسـٹـرـ هوـ فـاعـلـهـ؛ لأنـهـ اـسـمـ فـاعـلـ يـعـمـلـ فـعـلـهـ.
«غيره» غير: مفعول به للمعلم، وغير مضـافـ، وضمـيرـ الغـائبـ مضـافـ إـلـيـهـ، وضمـيرـ المـخـاطـبـ مضـافـ إـلـيـهـ.
«كان» فعل ماض تام يعني حصل. «ذـهـاـ» اـسـمـ إـشـارـةـ فـاعـلـ كانـ.

«التعليم» بدل من اسم الإشارة اسمه، والجار والمجرور المقدم متعلق بمحذوف خبره.

«ابداً» فعل أمر، وفاعله ضمير مسـٹـرـ فيه وجوباً تقديره أنتـ.

«بنفسكـ» الجـارـ وـالـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـ بـابـدـاـ، وـنـفـسـ مـضـافـ، وـالـكـافـ ضـمـيرـ المـخـاطـبـ مضـافـ إـلـيـهـ. «فـانـهـاـ» الفـاءـ عـاطـفـةـ، أـنـهـ: فعلـ أمرـ، وـفـيـهـ ضـمـيرـ مـسـٹـرـ وـجـوـبـاـ تـقـدـيرـهـ أـنـتـ هوـ فـاعـلـهـ، وـضـمـيرـ الغـائـبـ مـفـعـولـ بـهـ... إـلـخـ.
الشاهد فيـهـ: قولهـ: «وتـأـيـ» فإنـ هـذـهـ الكلـمـةـ التيـ هيـ تـأـيـ مـسـبـوـقةـ بـوـاـ دـالـلـةـ عـلـىـ المـعـيـةـ، وـمـعـ ذـلـكـ لاـ يـجـوزـ أنـ تـسـمـيـ مـفـعـولاـ معـهـ، لأنـهـ فعلـ، وـلـيـسـ باـسـمـ، وـلـاـ يـجـوزـ عـنـدـ جـمـهـورـ النـحـاةـ أـنـ يـسـمـيـ الـاسـمـ المـوـلـ

منـ أـنـ وـالـفـعـلـ مـفـعـولاـ معـهـ، لأنـهـمـ يـشـرـطـونـ فيـ المـفـعـولـ معـهـ أـنـ يـكـونـ اـسـمـ صـرـحاـ.

انظر: شـرـحـ شـدـورـ الذـهـبـ صـ ٢٩٦ـ رقمـ ١١٤ـ، أـوـضـعـ المـسـالـكـ رقمـ (٤٢٩ـ)، قـطـرـ النـدىـ رقمـ (٢٣ـ)، وـابـنـ عـقـيلـ رقمـ ٣٤ـ، جـمـهـرـةـ الـأـمـتـالـ (٢٧٩ـ/٢ـ)، وـنـسـبـهـ إـلـىـ المـتـوكـلـ الـلـيـثـيـ منـ أـيـاتـ ذـكـرـهـ، وـأـنـشـدـ اـبـنـ عبدـ رـبـهـ فيـ العـقـدـ الـفـرـيدـ (٣٠٠ـ/٢ـ) الـبـيـتـ الـرـابـعـ مـنـ هـذـهـ الـأـيـاتـ، وـنـسـبـهـ كـذـلـكـ إـلـىـ المـتـوكـلـ الـلـيـثـيـ.

وضيوعته لانتفاء الشرط. وليس من المفعول معه أيضا قوله^(١):

(١) القائل: لم يعرف قائله.

البحر: الرجز.

اللغة: «علقتها» تقول: علقت الدابة - من باب ضرب - وأعلقتها بالهمزة إذا أطعمتها. «هالة» صيغة مبالغة من قوله: هملت عن فلان، إذا أرسلت ومعها إرساله.

الإعراب: «علقتها» فعل وفاعل ومفعول أول. «تبنا» مفعول ثان. «وماء» الواو عاطفة، عطفت جملة على جملة، ماء: مفعول به لفعل محنوف تقديره: وسقيتها ماء، وهذه الجملة على جملة، ماء: مفعول به لفعل محنوف تقديره: وسقيتها ماء، وهذه الجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة، وستعرف كلاما آخر في ذلك. «باردة» صفة ماء. «حتى» حرف غایة وجر. «غدت» غدا فعل ماض، والثاء علامه التأنيث. «هالة» حال من فاعل عذت. «عيناها» عينا: فاعل غدت، مرفوع بالألف نياية عن الضمة، لأنه مثنى، وعينا مضاف، وضمير الغائبة مضاف إليه، وغدت مع ما بعده في تأويل مصدر مسocco بأن محنوفة، وهذا المصدر مجرور بحني، واللحار والمحرر متعلق بعلف. وتقدير الكلام: علقتها تبا، وسقيتها ماء إلى غدوها هالة عينها.

الشاهد فيه: قوله: «وماء» فإنه لا يمكن عطشه على ما قبله، لكن العامل في المطرف عليه لا يصح تسلیطه على المعطوف معبقاء معنى هذا العامل على حاله. يقول الأستاذ محمد حمبي الدين عبد الحميد في كتابه متنه الأرب بتحقيق شنور الذهب ص ٢٩٩ وللعلماء ثلاثة آراء في تخریج هذا البيت ونحوه: أحدها: أن قوله: «وماء» لا يجوز أن يكون مفعولا معه كما لا يجوز أن يكون معطوفا على ما قبله، عطف مفرد على مفرد، بل هو مفعول لفعل محنوف يناسبه، وهذا الوجه هو الذي ذكره ابن هشام في شذور الذهب ص ٢٩٨، ٢٩٩، و كان إعراب البيت على مقتضاه.

وهو قول أبو علي الفارسي والفراء، وجماعة، وإنما لم يجز عند هؤلاء جعله مفعولا معه؛ لأن الواو التي قبله ليست بمعنى مع. وستعرف في بيان الوجه الثاني بيسير عدم صلاحيتها للدلالة على معنى مع.

الوجه الثاني: أنه مفعول معه. لأنه إذا لم يصح العطف في الاسم الذي بعد الواو لمانع لفظي أو معنوي انتصب على أنه مفعول معه، وقد ذكر هذا الوجه ابن عقيل؛ فاما المؤلف في أوضحه؛ فقد انكر ذلك، ووجه الإنكار أن كونه مفعولا معه يتضمن أن تكون الواو الداخلية عليه واو المعية، وواو المعية تتضمن أن يكون ما بعدها مصاحبا لما قبلها في انصباب العامل عليهم. ومعنى ذلك أن يكون تسلط العامل على ما قبل الواو هو وقت تسلطه على ما بعدها. ولا شك أن ذلك متنفس هنا ضرورة أنه يعطيها العطف في وقت غير الوقت الذي يقدم لها فيه الماء. والوجه الثالث: أنه معطوف على ما قبله عطف مفرد على مفرد، ولكن بعد تضمين الفعل الذي هو قوله: «علقتها» معنى يصح أن يتسلط على المعطوف، والمعطوف عليه جميعا. وهذا رأي الحرمي والمازني والمبرد، وأبي عبيدة، والأصمعي، واليزيدى، وتقدير الكلام عندهم: أعلنتها تبا، وماء أو قدمت لها تبا وماء، أو نحو ذلك، ففهمه. والله يرشدك ويتولاك. انظر: الخصائص (٤٢٢/٢)، أمالى ابن الشجري (٣٢/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٨/٢)، مع المقام (١٣/٢).

..... عَلَفْتُهَا تَبْنَا وَمَاءَ بَارِدًا

لانتفاء المعية إذ الماء لا يصاحب التبن في العلف، ولا يجوز فيه أيضاً العطف لانتفاء المشاركة إذ الماء لا يشارك التبن في العطف بل ما بعد الواو منصوب على المفعول به بإضمار فعل والتقدير أي: وسقطتها ماء ومثله.

..... وَزَجْجَنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيْوَنَ^(١)

التصریح (٢٤٦/١)، الأشمونی (١٤٠/٢)، خزانة الأدب (١٥٩/٣) رقم (١٨١).

(١) هذا عجز بيت صدره:

إِذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا

البحر: الوافر.

قائله: الراعي النميري.

اللغة: «الغانيات»: جمع غانية، وهي المرأة التي استغفت بمحماها عن الرينة، ويقال: هي التي استغفت ببيت أبيها عن أنت ترف إلى الرجال، ويقال: هي التي استغفت بزوجها عن التطلع للرجال.
«برزن»: ظهرن. «زوجن»: رقتن ودققن.

الإعراب: «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه، منصوب بمحابه.
«ما»: زائدة، «الغانيات»: فاعل لفعل مذوف يفسره المذكور، أي: إذا برز الغانيات، والجملة في الفعل المذوف والفاعل في محل جر بإضافة «إذا إليها» «برزن» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة.
«يوماً»: ظرف زمان، منصوب على الظرفية عامله بربز. «وزججن» الواو حرف عطف، زججن بفعل وفاعل، والجملة معطوفة على جملة بربز الغانيات. «الحواجب» مفعول به لزوجن «والعيون»: الواو حرف عطف. «العيون»: مفعول به لفعل مذوف. والتقدير: وكحلن العيون، وهذا الفعل مع فاعله ومفعوله جملة معطوفة بالواو على جملة زججن الحواجب، وجواب، إذا في بيت بعد بيت الشاهد وهو قوله:
دَخْنَ جَمَالَهُنْ بِذَاتِ غِسْلٍ سَرَّأَ الْيَوْمَ يَمْهُدُنَ الْكَلُوَنَ

الشاهد فيه: قوله: «والعيون» فإن هذه الكلمة لا تصلح أن تكون معطوفة على ما قبلها عطف على مفرد، لانتفاء اشتراط المعطوف، وهو العيون، مع المعطوف عليه، وهو الحواجب في العامل، وهو زججن؛ لأن الترجيح الذي هو التدقيق، والترقيق يكون للحواجب دون العيون، ولا يصلح قوله: «العيون» أن يكون مفعولاً معه، لأن الإخبار بالمعية هنا لا يفيد شيئاً، ولذلك أوجب فيه ابن هشام تبعاً لجماعة من النحاة واحداً من أمرين، فاما أن تضمن العامل، وهو زججن، معنى فعل آخر يصبح تسلبيه عليهم، مثل جلن، وحسن، ونحوهما، وحينئذ يكون الثاني معطوفاً على الأول عطف مفرد على مفرد.

انظر: شرح شذور الذهب ص ٣٠٠ رقم ١١٦، أوضح المسالك رقم ٢٥٩، شرح الأشموني على الألفية رقم (٤٤)، باب: المفعول معه.

باب الحال^(١)

١٤٧ - **وَالْحَالُ وَالتَّمِيزُ مَنْصُوبَانِ** على اختلاف الوضع وألمباني

١٤٨ - **ثُمَّ كِلاً التَّوْعِينِ جَاءَ فَضْلَهُ** منكراً بعده تمام الجملة

الحال يذكر ويؤنث^(٢)، وهو الأفضل يقال: حال حسنة، وحال حسن، وقد يؤنث لفظها فيقال: حالة، وهو قسمان:

(أ) مؤكدة، ولم يتعرض لذكرها.

(ب) ومؤسسة، وهي الاسم الفضلة المفسرة لما انفهم من المبادرات، ولما كان بين الحال والتمييز مشاركة في عدة أمور جمع بينهما في ذلك اختصاراً فيشتراكان في أن كلاً منها يكون منصوباً فضلة نكرة رافعاً للإبهام لكن الحال لا يكون إلا منصوباً بخلاف التمييز، وإن ورد الحال، والتمييز بلفظ المعرفة أول كل منها بنكرة محافظة على ما استقر لهما من لزوم التنکير نحو: اجتهد وحدك أي منفرداً قوله:

..... وَطَبِّتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرُو^(٣)

(١) الحال: هو الذي يذكر بيان الهيئة.

قال ابن الدهان: لا يكمل الحال في الغالب إلا بسبعين شرائط:

١ - منها: أن تكون نكرة.

٢ - منها: أن تكون مشتقة.

٣ - منها: أن تكون معرفة، أو ما في حكمها.

٤ - منها: أن تكون منتقلة في الغالب.

٥ - منها: أن يكون الكلام تم دونها، أو في تقدير ذلك.

٦ - منها: أن تكون مقدرة بفي.

٧ - منها: أن تكون جواب كيف [الغرة لابن برهان] (٨٩/٢).

وقال أبو حيان: الحال تذكر وتؤنث، واصطلاحاً: عبارة عن اسم منصوب تبين هيئة صاحبها صالحة لجواب كيف، وزعم ابن مالك أنها قد تجر بياء زائدة.

انظر: التسهيل (١٠٨)، شفاء العليل (٥٢١/٢)، شرح الكافية الشافية لابن مالك (٧٢٨/٢)، شرح التسهيل لابن مالك (٣٢٢/٢).

(٢) «يذكر ويؤنث» أي: باعتبار الصفة الراجحة إليها. ويقال: حال حسن، وحسنة، وحالة حسنة، وحسن. اهـ.

(٣) وصدره:

أي: نفسها، والمراد بالفضلة هنا: ما يقع بعد تمام الجملة، وإن توقفت فائدة الكلام عليه، ألا ترى أن «مراها» في قوله تعالى: **﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾**^(١) منصوب على الحال، ولو أسقط لفسد المعنى ومثله: **﴿وَمَا حَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا يَيْهُمَا لَاعْبِينَ﴾**^(٢).

واعلم أن الحال قد تكون رافعة إما لإيمام هيئة الفاعل نحو: جاء زيد راكبا^(٣) أو هيئة المفعول نحو: ركبت الفرس مسرباً أو هيئة صالحة لهما نحو: لقيت عبد الله راكباً، وقد يكون رافعاً لهيئتهما معاً نحو: لقيت عبد الله راكبين، وسيأتي أن التمييز يكون رافعاً لإيمام ذات أو نسبة، وهذا هو معنى قوله: على اختلاف الوضع والمياني، أي وضع الكلمات المفردة وتركيبها، وقوله: «جاء بالإفراط» مراعاة للفظ مثنى المعنى.

الفرق بين الحال والتمييز

- ١٤٩ - **لَكِنْ إِذَا فَكَرْتَ**^(٤) **فِي اسْمِ الْحَالِ** **وَجَدَتْهُ اشْتَقَّ مِنَ الْأَفْعَالِ**
 ١٥٠ - **ثُمَّ يُرَى عِنْدَ اعْتِبَارِ مَنْ عَقَلْ** **جَوَابَ كَيْفَ** **فِي السُّؤَالِ مَنْ سَأَلْ**
 ١٥١ - **مِثَالُهُ جَاءَ الْأَمِيرُ رَاكِبًا** **وَقَامَ قَسْسُ** **فِي عَكَاظٍ خَاطِبًا**
- ثم أشار إلى ما افترقا فيه بقوله:

لما قدم أحهما يشتركان في النصب والفضلة والتنكير، دعت الحاجة إلى الفرق بينهما، وهو من أوجه اقتصر منها على وجهين:

أحد هما: أن الغالب على الحال أن يكون وصفاً مشتقاً من الفعل أي من مصدره للدلالة على متصف به بخلاف التمييز لا يكون غالباً إلا جامداً كما سيأتي.

الثاني: أن الحال يصح أن يقع جواباً لسؤال مقدر بكيف؛ لأنها يسأل بها عن الأحوال بخلاف التمييز ألا ترى أن راكباً في جاء الأمير، وصفاً مشتق من الركوب،

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجْهَنَا

(١) سورة الإسراء آية (٣٧).

(٢) سورة الأنبياء آية (١٦).

(٣) انظر: ارتشاف الضرب (١٥٦١/٣).

(٤) في ملحة الإعراب طبعة عيسى الحلبي ص ٢٠ في «نظرت» بدلاً من فكرت.

ويصلح للوقوع في جواب كيف، ومثله خاطباً في قام قس في عكاظ خاطباً^(١). وقس بن ساعدة من فصحاء العرب كان خطيباً من خطباء الجاهلية مات قبل بعثة النبي ﷺ، وكان مؤمناً بظهوره ﷺ.

وعكاظ: سوق بوادي نخلة كانت لهم مشهورة، وهو غير منصرف للعلمية والتأنيث، وما افترقا فيه أن الحال لبيان الهيئة، وهو تارة لبيان الذات، وأخرى لبيان جهة النسبة، وأيضاً النصب في الحال على معنى في وقت التمييز على معنى من البيانية، وال الحال يقع مفرداً، وجملة وشبهها، والتمييز لا يكون إلا مفرداً، والغالب على الحال أن تكون متقللة كما أن الغالب عليها أن تكون مشتقة، ومعنى انتقالها أن لا تكون لازمة لصاحب الحال، كما مثلنا، ورغم ما كانت لازمة نحو: خلق الله الزرافة يداها أطول من رجليها.

صاحب الحال

ولم يتعرض الناظم لصاحب الحال، وهو من يكون الحال وصفاً له في المعنى.

شروط صاحب الحال:

وشرطه أن يكون معرفة أو نكرة يصح الابتداء بها نحو: «خُشّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ»^(٢) «فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ»^(٣)، «وَمَا أَهْلَكَنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذَرُونَ»^(٤). واعلم أن العامل في الحال هو العامل في أصحابها، والغالب عليه أن يكون فعل متصرفأً أو ما فيه معنى الفعل، وحروفه، وقد يكون فيه معنى الفعل دون حروفه، وقد يمحى، وإلى هذين أشار بقوله:

١٥٢ - وَمِنْهُ مَنْ ذَا بِالْفَنَاءِ قَاعِدًا وَبِغَثَّةٍ بِسَدِرْهِمْ فَصَاعِدًا
أي: ومن الحال التي عاملها تضمن معنى الفعل دون حروفه: من ذا بالفناء قاعداً؟^(٥)

(١) انظر: الكتاب لسيبوه (٤٠٢/١، ٤٠٣)، هذا باب في ما يتصبب من الأسماء والصفات لأنما أحوال تقع فيها الأمور.

(٢) سورة القمر آية: (٧).

(٣) سورة فصلت آية: (١٠).

(٤) سورة الحجر آية: (٤).

(٥) قال سيبوه - رحمه الله - هذا باب: ما يتصبب لأنه حال صالح فيها المسؤول والمُسؤول عنه ومثلهما: «... ومثل ذلك من ذا قائمًا، على الحال، أي من ذا الذي هو قائم بالبا... وأمًا العامل فيه فمتزلاً هذا عبد

فمن مبتدأ، وذا خبره، وقاعدا: حال، والعامل فيه اسم الإشارة لما فيه من معنى الفعل، وهو أشير، ومثله زيد عندك قاعدا، وبكر في الدار جالسا؛ فقاعدا، وجالسا حالان من الضمير المستتر فيما، والعامل فيها الظرف، والمحروم لتضمنهما معنى الاستقرار، ومن الحال الذي حذف عاملها وجوباً ما بين ازدياد في مقدار، أو نقص فيه بتدرج نحو: بعنه بدرهم؛ فصاعدا^(١)، أو فسافلا، أي: فراد الثمن أو فذهب صاعدا، أو فانحط سافلا، ويشرط لنصب هذه الحال أن تكون مصحوبة بالفاء، أو بشم لا بالواو لفوت معنى التدريج معها، وقد يحذف عامل الحال جوازاً لقرينة لفظية نحو: راكباً لمن قال: كيف جئت، ومنه **﴿بَلِّي قَادِرِينَ﴾**^(٢) أي: بجمعها، أو حالية كقولك: للمسافر راشداً مهدياً أي تذهب وللقادم مسروراً أي: رجعت.

وأما التمييز فقد أشار إلى حاله بقوله:

فصل التمييز^(٣)

- ١٥٣ - **وَإِنْ تُرِدْ مَعْرِفَةَ التَّمِيزِ لِكَنْ تُعَدَّ مِنْ ذَوِي التَّمِيزِ**
 ١٥٤ - **فَهُوَ الَّذِي يُذَكَّرُ بَعْدَ الْعَدَدِ وَالْوَزْنِ وَالْكَيْلِ وَمَذْرُوعِ الْيَدِ**
 ١٥٥ - **وَمِنْ إِذَا فَكَرْتَ فِيهِ مَضْمُرَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَذَكَّرْهُ وَتَظْهَرْهُ**

تعريف التمييز:

التمييز: مصدر **معنى المميز بكسر الياء**، ويرادفه التبيين والتفسير، وهو اسم نكرة

الله، لأنَّ مَنْ مبتدأ قد بيَّنَ عليه اسم... كما قلت: من ذَا قَائِمًا، كأنك قلت! إما أريد أن أسألك عن هذا الذي قد صار في حالٍ قد فضلك بها، ونسبة كنصلب ما شأْنَكَ قَائِمًا» [الكتاب: ٦١/٢].

(١) قال سيبويه - رحمه الله - : هذا باب: ما يتتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي، وذلك قوله: «أخذته بدرهم فصاعدا»، أخذته بدرهم فرائدا... الخ. انظر: الكتاب (٢٩٠/١)، المقتصب (٢٥٥/٣)، الخصائص (٢٦٨/٢)، علل النحو ص: ٣٧٥ بتحقيقى، شرح المفصل لابن يعيش (٦٩، ٦٨/٢)، النكت للأعلم (٢١٧).

(٢) سورة القيامة آية: (٤).

(٣) انظر هذا الموضوع المراجع الآتية: المقتصب (٣٢/٣، ٣٤)، هذا باب التبيين الكتاب (٢٠٢/١، ٢٠٤)، خزانة الأدب (٤١٧، ٢٠٦، ٢٠٥)، علل النحو ص (٣٦).

فضلة متضمن معنى من يرفع إهام اسم، أو إجمال نسبة، وأراد الناظم بالمعرفة العلم بمحله كما يرشد إليه قوله؛ فهو الذي يذكر.

أقسام التمييز:

وقد فهم من حده أنه على ضربين:

- تمييز للفرد، وتمييز للنسبة.

فالأول: هو الواقع غالباً بعد ما يفيد المقادير من العدد والوزن، والكيل، والمساحة لبيان جنسها أي شيء هو فالواقع بعد العدد مجرور بالإضافة كثلاثة رجال، ومائة عبد، وألف غلام. نعم الواقع بعد أحد عشر؛ مما فوقه إلى تسع وتسعين؛ فإنه منصوب نحو: «وَبَعْثَنَا مِنْهُمْ أُنْثَى عَشَرَ نَقِيبًا»^(١) «وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً»^(٢) «إِنَّ هَذَا أَخْيَ لَهُ تِسْعَ وَتِسْعَوْنَ نَعْجَةً»^(٣)، وأما الواقع بعد غير ذي العدد من الوزن والكيل والمساحة فمنصوب وناصبه م فيه كعشرين مثلًا عشرين درهما، وإن كان جامداً لطلبه ما بعده كاسم الفاعل:

أمثلة التمييز

١٥٦ - **تَقُولُ عِنْدِي مَتَوَانَ زِيدًا وَخَمْسَةَ وَأَرْبَعَونَ عَنْدَنَا**

١٥٧ - **وَقَدْ أَصَدَقْتُ بِصَاعِ خَلًا وَمَالَةً غَيْرَ جَرِيبٍ نَخْلًا**

أتى بأربعة أمثلة الأول: للموزون، والثاني: للمعدود، والثالث: للمكيل، والرابع: للمذروع، والمنوان تشيبة منا كعصا، وقد مر أنه لغة في المن، والجريب قطعة معلومة من الأرض، ولكل في تمييز غير العدد ثلاثة أو وجه نصبه كما تقدم، وجره من ظاهرة كرطل من زيت، ومنوان من زيد، وجريت من نخل، وصاع من تمر، وإضافته إلى جنسه كرطل زيت، ومنوا زيد، وجريب نخل، وصاع تمر نعم، إن أريد بالمقادير الآلات التي يقع بها التقدير؛ لم يجز إلا إضافتها كعندي منوا سمن، وقفيز بر تزيد الرطلين اللذين يوزن بهما السمن، والمكيال الذي يكال به البر، والإضافية حينئذ تعنى اللام.

(١) سورة المائدة آية (١٢).

(٢) سورة الأعراف آية (١٤٢).

(٣) سورة ص آية (٢٣).

أما تمييز العدد؛ فلا يجوز جره من كتمييز النسبة المحول، وأشار إلى تمييز النسبة بقوله:

فصل : منصوب أفعال المدح والذم كنعم وبنس

- ١٥٨ - وَمِنْهُ أَيْضًا نَعْمَ زَيْدٌ رَجُلًا وَبِئْسَ عَبْدُ الدَّارِ مِنْهُ بَدْلًا
 ١٥٩ - وَحَبَّذَا أَرْضُ الْبَقِيعِ أَرْضاً وَصَالِحٌ أَطْهَرُ عِنْكَ عِرْضاً
 ١٦٠ - وَقَدْ قَرْرَتَ بِالإِيَابِ عَيْنًا وَطِبْتَ تَفْسًا إِذْ قَضَيْتَ الدِّينَا

أي: ومن التمييز ما يرفع الإهام عن مضمون الجملة، وهو قسمان:
 بـ - وغير محول.

فالأول ثلاثة أنواع: محول عن المبتدأ نحو: صالح أظهر منك عرضاً، أصله عرض صالح أظهر منك؛ فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه؛ فارتفع صالح أظهر منك ثم جيء بالمحذوف تمييزاً منه: **﴿أَنَا أَكْثُرُ مِنْكَ مَالًا﴾**^(١).

ومحول عن الفاعل نحو: قر زيد عينا، وطاب محمد نفسها. أصله قرت عين زيد، وطابت نفس محمد؛ فتحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه؛ ثم جيء بالمضاف تمييزاً، ومحول عن المفعول، ولم يتعرض له الناظم نحو: **﴿وَفَجَرْنَا الْأَرْضَ عَيْنَوْنَا﴾**^(٢) أصله، وفجرنا عيون الأرض فحوّل المفعول وجعل تمييزاً وأوقع الفعل على الأرض، والثاني نحو: امتلأ الإناء، ونعم رجل زيد، وبئس بدلا عبد الدار، وحبذا أرض البقيع أرضاً؛ لأن مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محول، والناسب لتمييز النسبة ما تقدمه من فعل أو شبهه. وأعلم أن نعم، وبئس موضوعان لإنشاء المدح والذم ففاعلهما إما بآل الجنسية على الأصح نحو: **﴿نَعْمَ الْعَبْدُ﴾**^(٣) **﴿بِئْسَ الشَّرَابُ﴾**^(٤)، أو مضافاً لما هي فيه نحو: **﴿وَلَنَعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾**^(٥) **﴿فَلَبِئْسَ مَنْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾**^(٦) أو مضمراً مفرداً مستتراً مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز مطابقة للمخصوص نحو: نعم رجلاً زيد، ونعم رجلين الريدان، ونعم

(١) سورة الكهف آية: (٣٤).

(٢) سورة القمر آية: (١٢).

(٣) سورة ص آية: (٣٠).

(٤) سورة الكهف آية (٢٩).

(٥) سورة النحل آية (٣٠).

(٦) سورة النحل آية (٢٩).

رجالاً الزيدون.

وإذا استوفت نعم وبئس فاعلهمما الظاهر، أو المضرر، وتمييزه جيء بالخصوص بالمدح أو الذم على أنه مبتدأ أو الجملة قبله خبره، والرابط بينهما العموم المستفاد من ألل فيما إذا كان الفاعل ظاهراً، والضمير فيما عداه، أو خير لمبتدأ مذوف، ويجوز تقديم المخصوص على الفعل والفاعل؛ فيتعين حينئذ ابتدائية، ولا يجوز توسطه بين الفعل والفاعل، ولا يبين، وبين التمييز عند البصريين، وما وقع في النظم إما مذهب كوفي أو ضرورة.

وأما حبذا^(١) فهي كنعم في العمل، والمعنى مع زيادة أن المدوح محظوظ للقلب، والأصح أن ذا فاعله؛ فلا يتبع ويلزم الإفراد، والتذكرة، وإن كان المخصوص بخلاف ذلك لشبيهه بالمثل، ويجب ذكر المخصوص بعده على أنه مبتدأ والجملة قبله خبره، والرابط بينهما اسم الإشارة أو خير لمبتدأ مذوف.

حكم تقديم التمييز على عامله^(٢)

ويجوز تقديم التمييز على المخصوص نحو: حبذا رجالاً زيد، وتأخره كما مثل الناظم.

وإذا أريد بحبذا الذم أدخل عليها لا فتساوي بيس في العمل، والمعنى؛ فيقال: لا حبذا زيد.

(١) انظر «عن حبذا» المراجع الآتية.

الكتاب لسيبوه (١٨٠/٢)، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل (١٤٠/٢ - ١٤٦)، شرح المفصل لابن يعيش (١٣٨/٧)، النحو الوافي (٣٨٠/٣)، شرح جمل الزجاجي (٦٠٩/١)، علل النحو للوراق ص (٤١٠) بتحقيقه.

(٢) انظر الكتاب لسيبوه (١٠٨/١ طبعة بولاق).

بَابُ كَمِ الْاسْتَفْهَامِيَّةِ

١٦١ - وَكَمْ إِذَا جِئْتَ بِهَا مُسْتَفْهِمًا فَأَنْصِبْ وَقُلْ كَمْ كَوْكَبًا تَحْوِي السَّمَاءُ

تقديم أن كم استفهامية وخبرية^(١)، وأن الاستفهامية يعني أي عدد؛ فإذا استفهمت غيرك بكم، وجب نصب ما بعدها على التمييز، ولا يكون إلا مفرداً كتمييز أحد عشر؛ فتقول: كم كوكباً تحوي السماء؟ أي تجمع كما تقوله: رأيت أحد عشر كوكباً. فكم مفعول مقدم لتضمنه ماله مصدر الكلام، وكوكباً تمييز، وما بعده فعل، وفاعل نعم إن حررت كم بالحرف حاز لك في تمييزها إذا كان متصلة بها الجر أيضاً من مضمرة على الأصح، ويجوز إظهارها؛ فتقول بكم من درهم اشتريت أو بكم درهم اشتريت.

(١) انظر عن «كم» المراجع الآتية:

الكتاب لسيبوه (١٥٧/٢)، وفهارس الدكتور عبد الخالق عظيمة للكتاب (ص ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠)، المقتضب (٥٥/٣)، الجنى الداني (٢٧٥)، حروف المعاني (٦٠)، معنى الليب (١٥٧/١)، علل النحو للوراق ص ٤٨ بتحقيقه.

باب المفعول فيه وهو المسمى ظرف «زمان والمكان»^(١)

- ١٦٢ - **والظرفُ ؎وْغَانِ قَطْرُوفُ أَزْمَنَةٍ** يُجْرِي مَعَ الدَّهْرِ وَظَرْفُ أُمْكَنَةٍ
 ١٦٣ - **وَالْكُلُّ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارٍ فِي** فَاعْتَبِرِ الظَّرْفَ بِهَذَا وَاكْتَفِ

من النصوبات المفعول فيه ويسمى الظرف، وهو: كل اسم زمان أو مكان سلط عليه عامل^(٢) على معن في، وقسمه الناظم إلى زماني، ومكاني، وذكر أن الكل منصب على إضمار في، والمراد من إضمارها ملاحظة معناها كما أشرنا إليه لا ملاحظة لفظها، ولم يعتبر في هذه الملاحظة الاطراد كما فعل ابن مالك؛ لأن هذا الشرط قد اضطرب أي: اختلاف فيه، وناتج المفعول فيه ما سبقه من فعل أو شبهه، وسيطرفا لوقوع الفعل فيه، إذا كان فعل لا بد له من زمان أو مكان يقع فيه.

إعراب ظرف الزمان:

ظروف الزمان السائرة بسير الدهر جميعها تقبل التنصيب على الظرفية لا فرق بين مبهمها، وهو ما دل على وقت غير معين كوقت وحين، وختصها كأسماء الشهور، والأيام.

إعراب ظرف المكان:

وأما ظروف المكان؛ فلا يقبل التنصيب منها إلا نوعان:
 أحدهما: ما كان مبهمما، وهو ما لا يختص بمكان بعينه، وهو ضربان:
 أحدهما: الجهات الست السابقة كأمام، وفوق، وعین، وعكسهن، وما أدى معناها
 تلقاء، دون، وثم، وغربي، وشرقي، وناحية، ومكان.
 ثانيةهما: المقادير أي الدالة على مسافة معلومة كالفرسخ^(٣)،

(١) ما بين القوسين من وضع المحقق لإمام الفائدة والمعنى.

(٢) الفعل يدل بصيغته على الزمان... وأما ظروف المكان فالفعل لا يدل عليها من لفظه، وإنما يدل عليها بالمعنى [عمل النحو للوراق ص ٥٠٣].

(٣) قال ابن دريد في جمهرة اللغة (٣٣٢/٣): «الفرسخ من الأرض اشتقاقة من الفرسخة سراويل مفرسخة» أي: واسعة، وأما قول أبي منصور الجواهري في العرب ص ٢٥٠ فarsi معرب فمردود بما سنته من قول ابن دريد، كما ان الكلمة الفرسخ معان عدة. انظرها في هامش العرب ص: ٢٥٠، والفرسخ: ثلاثة أمال. والميل: أربعة آلاف ذراع [إسان العرب (٢٥٠/١)].

والبريد^(١)، والميل.

النوع الثاني: ما صيغ من مصدر عامله، وهو ما اتحدت مادته، ومادة عامله كذهبت مذهب زيد، وأنا قائم مقامك، وسرني جلوسك مجلسك، ومن النهاة من جعل هذا من قسم المبهم أيضاً؛ فإن صيغ من غير مصدر عامله تعين جره بفي كجلست في مرمى زيد كما يتعين ذلك من غيره من أسماء المكان المختصة كصلิต في المسجد، وأقمت في الدار. وأما قولهم: دخلت الدار، وسكنت الشام؛ فمفعول به حقيقة، أو مفعول فيه، إجراء له مجرى المبهم هذا عند من لا يعتبر الإطراد، وأما عند من اعتبره؛ فهو منصوب على نزع الخاضق توسعًا، أو إجراءاً لللازم مجرى المتعدد، وإنما استأثر ظرف الزمان مطلقاً بصلاحيته للنصب على الظرفية على ظرف المكان؛ لأن أصل العوامل الفعل، ودلالته على الزمان مطلقاً بصلاحيته للنصب على الظرفية على ظرف المكان؛ لأن أصل العوامل الفعل، ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان؛ لأنه يدل على الزمان بصيغته، وبالالتزام، وعلى المكان بالالتزام فقط.

- ١٦٤ - **تَقُولُ صَامِ خَالِدٌ أَيَّامًا وَغَابَ شَهْرًا وَأَقَامَ عَامًا**
- ١٦٥ - **وَبَاتَ رَيْدٌ فَوْقَ سَطْحِ الْمَسْجِدِ وَالْفَرَسُ الْأَبْلَقُ تَحْتَ مَعْبَدِ**
- ١٦٦ - **وَالرِّيحُ هَبَّتْ يُمْتَهِنَ الْمُصَلَّى وَالرِّزْغُ تَلْقَاءَ الْحَيَا الْمَنْهَلَ**
- ١٦٧ - **وَقِيمَةُ الْفَضْةِ دُونَ الدَّهْبِ وَثَمَّ عَمْرُو فَادْنُ مِنْهُ وَأَقْرَبَ**
- ١٦٨ - **وَخَلْلَةُ شَرْقٍ تَهْرِي مُرَّةً وَذَارَةُ غَرْبٍ فَيْضُ الْبَصَرِ**

أتى الناظم بثلاثة أمثلة لظرف الزمان المختص، ولم يمثل للمبهم منه كصمت حيناً، أو وقتاً وبقية الأمثلة المذكورة لظرف المكان المبهم فقط، ولم يتعرض لما صيغ من مصدر عامله، ولا لما دل على مقدار من أسماء المكان، والأبلق هو: الأبيض، والحيبا بالقصر المطر، والمنهل المنصب بشدة، وثم بفتح الثناء المثلثة، وتشديد الميم ظرف مبني يشار به للمكان بعيد نحو: «وَأَرْلَفْنَا ثَمَّ الْآخِرِينَ»^(٢) وغربي منسوب إلى الغرب وشرقي منسوب إلى الشرق. والمعنى: المكان الذي يلي الغرب أو الشرق، وفيض البصرة زيادة دجلتها، ومرة

(١) البريد: فرسحان، [لسان العرب (١/٢٥٠)].

(٢) سورة الشعرا آية (٦٤).

اسم رجل كمعدن.

١٦٩ - وَقَدْ أَكَلْتُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ وَإِثْرَهُ وَخَلْفَهُ وَعِنْدَهُ

هذه الأسماء المذكورة من الظروف أيضاً، لكنها لما لم تتعين لأحد الطرفين بل صلحت لكل منها باعتبار ما تضاف إليه أفرادها بالذكر تبعاً للنظام في شرحه؛ فإن أضفتها إلى ظرف الزمان التحقت به، وانتصبت اتصابه نحو: صمت قبل السبت، وبعد الخميس، وإثر رمضان، وخلف شعبان، وقدمت عند طلوع الشمس، وإن أضفتها إلى ظرف المكان انتصب اتصابه أيضاً نحو: داري قبل المسجد، وبعد الحمام، وخلفه، وعنده، ولما كانت عند لا تتصرف نبه على ذلك بقوله:

١٧٠ - وَعِنْدَ فِيهَا النَّصْبُ يَسْتَمِرُ لَكُنْهَا بِمِنْ فَقَ طُّجَّارُ

١٧١ - وَأَيْنَمَا صَادَفْتُ فِي لَا تُضْمِرُ فَارْفَعْ وَقُلْ يَوْمُ الْخَمِيسَ تَيْرُ

يشير إلى أن ما استعمل من ظرف الزمان أو المكان ظرفاً تارة، وغير ظرف أخرى: كأن استعمل مبتدأً أو خبراً أو فاعلاً، أو مفعولاً به؛ فإنه يسمى في اصطلاح النحوة ظرفاً متصرفاً كيوم؛ فإنه استعمل ظرفاً في نحو: «لَا تُشْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ»^(١) لكون نصبه على إضمار في وغير ظرف نحو: «إِنَّمَا تَحْافَ مِنْ رَبَّنَا يَوْمًا عَبُوسًا»^(٢) إذ ليس منصوباً على إضمار في بل على أنه مفعول به إذ المراد أنهم يخالفون نفس ذلك اليوم ومثله: «اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ»^(٣) فحيث مفعول به، ووقع عليه الفعل لا فيه وناصبه مقدر دل عليه أعلم.

وما لزم النصب على الظرفية، ولم يخرج عنها أصلاً كقطع وعرض، وهو مبنيان على الضم، أو خرج عنها لكن إلى حالة تشبهها وهي الجر بمن خاصة؛ فإنه يسمى في اصطلاحهم ظرفاً غير متصرف كعند؛ فإنه لا يستعمل إلا ظرفاً نحو: جلست عندك أو بمحورها بمن نحو: خرجت من عندك، ومثله قبل، وبعد، ولدن.

وإذا تقرر أن اسم الزمان أو المكان يكون على حسب العوامل إذا لم يكن على معنى في فقول الناظم؛ فارتفع محمول على حالة الابتداء كما مثل.

(١) سورة يوسف آية: (١٢).

(٢) سورة الإنسان آية: (٧٦).

(٣) سورة الأنعام آية: (٦).

(١) بَابُ الْاسْتِثْنَاءِ

- ١٧٢ - وَكُلُّ مَا اسْتُنْثِيَهُ مِنْ مُوجَبٍ تَمَّ الْكَلَامُ عِنْدَهُ فَلِيُنْصَبِ
 ١٧٣ - تَقُولُ قَامُ^(٢) الْقَوْمُ إِلَّا سَعْدِي وَقَامَتِ النِّسْنَةُ إِلَّا دَغْدَأً
 من المتصوبات المستثنى في بعض أحواله.

تعريف الاستثناء:

وهو المذكور بعد إلا أو إحدى أخواتها مخالفًا لما قبلها نفيًا وإثباتًا، وأما الاستثناء فهو إخراج ما لولاه لدخل فيما قبله.

أدوات الاستثناء:

وأدواته ثمانية ألفاظ ذكر منها هنا ستة، وهو أربعة أقسام:

- ١ - ما هو حرف، وهو إلا.
- ٢ - وما هو فعل، وهو ليس، ولا يكون.
- ٣ - وما هو مشترك بينهما وهو خلا، وعدا، وحاشا، كما تقدم.
- ٤ - وما هو اسم، وهو غير، وسوى بلغاتها، وبدأ الناظم بالكلام على المستثنى بإلا؛ لأنها أصل أدوات الاستثناء، وإن كان الأولى البداية بما هو معين النصب على كل حال كالمستثنى بليس، ثم المستثنى بإلا حالات:

إحداها: أن يكون ما قبلها كلامًا تماماً موجباً؛ فيجب نصب المستثنى بإلا سواء كان الاستثناء متصلة، كما مثل الناظم أم منقطعاً نحو: قام القوم إلا حماراً، والمعنى بالتام أن يكون الكلام مشتملاً على المستثنى منه، وبالوجب ما لم يسبق بنفي أو استفهام، أو نفي.
 الثانية: أن يكون ما قبلها غير تمام، وغير موجب فيعرب المستثنى بحسب ما يتضمنه العامل ولا عمل إلا فيه ومن ثم يسمى هذا الاستثناء مفرغاً؛ لأن ما قبل إلا تفرغ أي تسلط للعمل فيما بعدها تقول: ما جاء إلا زيد؛ فترفع زيداً بجاء، وما رأيت إلا زيداً؛

(١) أحكام الاستثناء في المراجع الآتية: الكتاب (٥/٢٤٩، ٥/٢٤٨)، النحو الرافي (٢/٣١٥)، علل النحو للوراق ص (٥٣٩) بتحقيقه، حرثانة الأدب (٢/٥٥٠، ٥٥١).

(٢) في طبعة عيسى الباجي الحلبي: بدلاً من «قام» «جاء».

فتتصبه برأيت، وما مررت إلا بزيد؛ فتجره بالياء، فصار الحكم معها كالحكم بدونها وعن هذه الحالة احترز بقوله تم الكلام عنده.

الثالثة: أن يكون ما قبله تماماً غير موجب، وإليه أشار بقوله:

١٧٤ - وَإِنْ يَكُنْ فِيمَا سَوَى الْإِبْحَابِ فَأُولَئِكُمُ الْإِبْدَالُ فِي الْإِعْرَابِ

يعني: وإن يكن المستثنى مسبوقاً بكلام تام في غير الإيجاب، وهو النفي وشبهه من نهي، أو استفهام إنكارى؛ فأوله الإبدال أي: فاعطه إيه بأن يجعل المستثنى تابعاً للمستثنى منه في إعرابه بدلاً أي بدل بعض من كل عند البصريين نحو: ما قام القوم إلا زيد بالرفع على الإبدال، وما مررت بأحد إلا زيد بالجر، وهو غير معين بل يجوز التنصب أيضاً على الاستثناء، وقد قرئ هما في: **﴿هُمَا فَعَلُوْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾**^(١) نعم الإبدال راجح فيما إذا كان الاستثناء متصلة كما مثلاً مرجوح فيما إذا كان منقطعاً، وأ肯 تسلط العامل على المستثنى كما في قوله:

وَبِلَدَةٍ لَّمْ يَسِّرْ بِهَا أَنِيسٌ إِلَّا السَّيَّاغِفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسِ^(٢)

(١) سورة النساء آية: (٦٦).

والتقدير: ما فعله إلا قليل منهم، والرفع أحسن وأكثر؛ فالرفع على أن يكون بدلاً من الواو في « فعلوه » وقرأ بالتصب ابن عامر وحده، وقرأ الآبقون بالرفع: انظر السيدة (٢٣٥)، والتيسير (٩٦)، والنشر (٢٥٠). قال النحاس: الرفع أجود؛ لأن اللفظ أولى من المعنى، وهو يشتمل على المعنى، وقال ابن عييش: وإنما كان البدل هو الوجه؛ لأن البدل والتصب في الاستثناء من حيث هو إخراج واحد في المعنى، وفي البدل فصل مشاكلاً ما بعد إلا لما قبلها فكان أولى. اهـ انظر: الكتاب (١/٢٦٠)، المقتضب (٤/٣٩٥)، البحر المحيط (٢/٢٨٥)، البيان (١/٢٥٨)، الحجة (٢/٢٨٣ - ٢٨٠)، مجمع البيان (٢/٧٠).

(٢) قاله: عامر بن الحارث المعروف بحران العود.

اللغة: «اليعافير» جمع يغور - بفتح الياء أو ضمها - وهو الظبي الأعفر أي الذي لونه لون العفر، وهو التراب. «العيس» الإبل.

الإعراب: «وبلد» الواو واو رب. بلدة: مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. «ليس» فعل مضارع ناقص «هـ» جار و مجرور متعلق بمحذف خبر الجملة من ليس، وأسمه وخبره صفة لبلدة، وغير المبتدأ - على هذه الرواية - محذف، وتقدير الكلام: سكتها، أو أجمتها. «إلا» أداة استثناء. «اليعافير» بدل من أنيس.

«إلا» الواو عاطفة. إلا: أداة استثناء. «العيس» معطوف على اليعافير، فهو بدل أيضاً من أنيس. الشاهد فيه: قوله: «إلا اليعافير وإلا العيس» حيث رفع اليعافير والعيس على أنهما بدلان من قوله: «أنيس»

فإن لم يمكن ذلك نحو: ما زاد هذا المال إلا ما نقص^(١) تعين النصب إجماعا. والمتصل ما كان فيه المستثنى من جنس المستثنى منه بخلاف المنقطع، ومحل قوله: فأوله الإبدال إذا لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه؛ فإن تقدم امتنع الإبدال، وتعين النصب كما سيأتي.

١٧٥ - **تَقُولُ مَا الْفَخْرُ إِلَّا الْكَرَمُ وَهُلْ مَحْلٌ لِّأَمْنِ إِلَّا الْحَرَمُ**

مثال للمستثنى

ظاهره أنه مثال للمستثنى المسبوق بكلام تام غير موجب؛ فيكون ما بعد إلا بدلًا، وليس كذلك؛ لأن الاستثناء فيه من كلام غير تام فهو مثال للاستثناء المفرغ، ولم يتعرض الناظم لحكمه؛ فالفخر مبتدأ، وما بعده إلا خبره، ومثله ما بعده.

١٧٦ - **وَإِنْ تُقْلِلْ لَا رَبٌ إِلَّا اللَّهُ فَارْفُقْهُ وَارْفُعْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ**

وأشار هذا البيت إلى أن ما تذرع فيه الإبدال على اللفظ لوجود مانع يدل على المحل نحو: لا رب إلا الله. بالرفع على البديلية من محل اسم لا؛ فإنه في موضع رفع بالابتداء قبل دخولهما وبالنصب على الاستثناء، وخبر لا ممحوف تقديره: لا رب في الوجود إلا الله، وإنما لم ينصب على البديلية باعتبار اللفظ؛ لأن لا لا تعمل في معرفة، ولا موجب، ومثله: لا إلا الله، وقد استشكل الإبدال من المحل بأن الرافع للمحل قد زال بدخول الناسخ ولو اعتير لا مع اسمها إذ هما في محل الابتداء عند سيبويه لم يتوجه عليه دخول لا على

مع أنهما ليسا من جنس الآئمأ أي الذي يonus به. يقول الأستاذ عبد السلام هارون الأمين العام لجمع اللغة العربية بالقاهرة - رحمه الله - في تعليقه على الشاهد في الكتاب لسيبوه (٢٦٣/١) باب: ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف. «جعله سيبويه تقوية لإضمار الفعل مع قوته، إذ جاز إضمار حرف الجر مع ضعفه». وقال الشاهد فيه: الموضع الثاني في رفع اليعاير، والعيس بدلًا من الآيس على الإتساع، والمخاز. انظر: الانصاف (١/٢٧١، ٢٧١)، (٣٧٧)، همع الطوامع (١/٢٢٥)، (٢/١٤٤)، المقتصب (٢/٣٤٧، ٣١٩)، التصریح على الترضیح (١/٣٥٣)، معانی القرآن للفراء (١/٤٧٩)، مجالس ثعلب (٢/٤١٤، ٣٥٢)، علل النحو للوراق بتحقيقی (ص ٢٧٨، ٣٥٢).

(١) «ما زاد هذا المال إلا ما نقص»، وما نفع زيد إلا ما ضرّ إذا لا يقال: زاد النقص، ونفع الضر، وحيث وجد شرط جواز الإبدال؛ فالأرجح النصب عندهم. اهـ [أشموني].

المعرفة، واختار أبو حيان أن الاسم الكريم بدل من الضمير المستتر في الخبر المذوف، وما يتعين فيه الإبدال على الحال تابع المجرور عن الرائدة نحو: ما في الدار من أحد إلا زيداً بنصب زيد على الاستثناء، ويرفعه على البديلية حملاً على الحال، ولا يجوز جره حملاً على اللفظ؛ لأن من الرائدة لا تحرر المعرفة:

١٧٧ - وأَصْبِحْ إِذَا مَا قُدِّمَ الْمُسْتَشْنَى تَقُولُ هَلْ إِلَّا الْعِرَاقَ مَعْنَى

يشير إلى أن محل جواز الإبدال في التام غير الموجب إذا لم يتقدم المستنى على المستنى منه؛ فإن تقدم امتنع الإبدال، ووجب النصب^(١) على الاستثناء كقوله^(٢):

وَمَالِيٌ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَالِيٌ إِلَّا مَذْهَبُ الْحَقِّ مَذْهَبٌ^(٣)

ومنه ما مثل به في قوله: (تقول هل إلا العراق معنى) أصله هل معنى لنا إلا العراق.
يقال: غنى بالمكان كرضي، إذا أقام به، والمعنى هل لنا متزل إلا العراق، وإنما امتنع الإبدال؛ لأن التابع لا يتقدم على متبعه.

وأما إذا تقدم المستنى على صفة المستنى منه نحو: ما جاءني أحد إلا زيد خير منك؛ فمذهب سيبويه جواز الإتباع بدلاً، والنصب على الاستثناء، والإتباع عنده أرجح للمشاركة،

(١) قوله: «وجب النصب» لأن تقدمه على الصفة تتقدمه على الموصوف. اهـ.

(٢) الكلمة بن زيد الأسلمي. من قصيده الماشية التي مدح فيها آل رسول الله ﷺ.

(٣) ما مثله به في قوله: تقول هل:

البحر: الطويل.

اللغة: «شيعة» أشياع، وأنصار، أشياعهم، وأجرى معهم فيما يذهبون إليه.

«مذهب الحق» يروي في مكانه «مشعب الحق»، والمراد: الطريق الذي يعتقد أنه طريق الحق.

الإعراب: «ما» نافية، و«أحمد» مضاف إليه، يجري بالفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه لا ينصرف للعلمية، وزن الفعل. «شيعة» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة.

«وما» الواو عاطفة. ما: نافية. «لي» جار و مجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم.

«إلا» أداة استثناء. «مذهب» منصوب على الاستثناء، ومذهب مضاف، «والحق» مضاف إليه «مذهب» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله: «إلا آل أَحْمَد» وقوله: «إلا مذهب الحق» حيث نصب المستنى في الموضعين، لأنه مقدم على المستنى منه. وأصل نظم البيت، وما لي شيعة إلا آل أَحْمَد، وما لي مذهب إلا مذهب الحق.

انظر: شرح قطر الندى ص (٣٤١)، رقم (١٠٩)، أوضح المسالك رقم (٢٦٢)، شدور الذهب (ص: ٣٢٤، ٣٢٥) رقم (١٢٤)، الأشموني رقم (٤٤٨).

و عند المازني، وجوب النصب، و عند المبرد اختياره، و عند ابن مالك استواؤهما.

١٧٨ - **وَإِنْ تَكُنْ مُسْتَثْنِيَا بِمَا عَدَا** أَوْ مَا خَلَا أَوْ لَيْسَ فَالنصبُ أَبْدًا

١٧٩ - **تَقُولُ جَاءُوا مَا عَدَا مُحَمَّداً** وَمَا خَلَا عَمْرًا وَلَيْسَ أَخْمَدًا

إذا استثنى بما خلا، وما عدا، وجب نصب المستثنى بهما على أنه مفعول به لتعيين فعليتهما بعد لأن ما المصدرية لا يليها حرف جر، وفاعلهما ضمير عائد إلى البعض المفهوم من الكل السابق، وجوز بعضهم جر المستثنى بهما على تقدير ما زائدة، وهو شاذ؛ لأنه لم يعهد زيادة ما قبل حرف الجر، وإنما عهدت بعده، وموضع ما وصلتها نصب بلا خلاف، وإنما الخلاف هل هو على الحال، أو الظرفية على حذف مضاف فتقدير جاءوا ما عدا محمداً مثلاً: أي مجاوزين محمداً، أو وقت مجاوزتهم محمداً، وأما المستثنى بليس نحو: جاءوا ليس أَخْمَدَ فَهُوَ واجب النصب؛ لأنه خبرها، واسمها ضمير مستتر فيها عائد على البعض المفهوم من الكل السابق أي: ليس هو أي بعض الحائين أَخْمَدَ.

واختلف في جملة الاستثناء هل لها محل؟ فقيل: محلها نصب على الحالية وقيل لا؛ لأنها مستأنفة. وصححه ابن عصفور، ومثل ليس لا يكون نحو: قام القوم لا يكون زيداً، وقد تقدم أنه يستثنى بخلاف، وعدا، وحاشا نوابض للمستثنى، أو خوافض له قال أبو حيان: والأفعال التي يستثنى بها لا تقع في المنقطع لا يقال: ما في الدار أحد خلا حماراً.

١٨٠ - **وَغَيْرُ إِنْ جِئْتَ بِهَا مُسْتَثْنِيَةً** جَرْتُ عَلَى الإِضَافَةِ الْمُسْتَوْلِيَةِ

١٨١ - **وَرَأَوْهَا يَحْكُمُ فِي إِغْرَابِهَا** مِثْلَ اسْمٍ إِلَّا حِينَ يُسْتَثْنَى بِهَا

الأصل في غير أن تستعمل صفة إذ هي بمعنى معاير كمررت برجل غير زيد، وقد تخرج عن الصفة، وتتضمن معنى إلا في الاستثناء؛ فيستثنى بها حلا لها عليها، والمستثنى بها محروم بإضافتها إليه، ولا يخرج عن الجر أصلاً للازمتها الإضافة المسئولة عليها، ويجب في لفظ غير أن يعرب بما كان يعرب به المستثنى بإلا، وقد عرفت تقسيمه؛ فيجب نصب غير على الحالية بعد الكلام التام الموجب نحو: قام القوم غير زيد، ويكون على حسب العوامل بعد الكلام المنفي غير التام نحو: ما قام غير زيد، وما رأيت غير زيد، وما مررت بغير زيد، ويترجح الإبدال على النصب في الكلام التام الغير الموجب إذا كان الاستثناء متصلة، ولم يتقدم المستثنى نحو: ما قام القوم غير زيد، وما رأيت القوم غير زيد، وما مررت بال القوم غير زيد؛ فإن تقدم وجب النصب نحو: ما قام غير زيد أحد، ولم يتعرض الناظم لسوى؟

لأنها عند سيبويه، والجمهور لا تكون إلا ظرفاً، ولا تخرج عنه إلا في الضرورة، ومذهب الزجاج، واختاره ابن مالك أنها كغير معنى، وإعراباً، وجزم به ابن هشام في «القطرو»^(١) وصححه في الشذور^(٢) قال ابن مالك: وإنما اخترت غير ما ذهبوا إليه لأمررين: أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قوله: قاموا سواك، وقاموا غيرك واحد؛ فإن أحدا لا يقول إن سوى هنا عبارة عن مكان أو زمان، وما لا يدل على ذلك فهو بمعزل عن الظرفية.

ثانيهما: أن من يحكم بظرفيتها يحكم بلزمومها إياها، وأهلا لا تصرف، والواقع في كلام العرب نظما، ونثرا خلاف ذلك^(٣)؛ فإنما قد أضيف إليها^(٤)، وابتدىء بها وعملت فيها نواسخ الابتداء^(٥)، ونحوها من العوامل اللفظية^(٦) انتهى، وقد نظر فيه من أوجه ليس هذا موضع ذكرها.

(١) شرح قطر الندى ص (٣٤١).

^{٢)} شرح شذور الذهب ص (٣٢٤).

(٣) «خلاف ذلك» فوقعت فاعلا في قوله:

وَلَمْ يَبْقَ سَوَى الْعُذْرَا نَدَاهُمْ كَمَا دَانُوا

الشاهد فيه: على أن «سوى» قد خرجم من الظرفية إلى الاستثناء عند الكوفيين، وهنا مرفرعة بضم المقدرة على الألف على أنها بدل من فاعل، لم يق الخذوف، أي لم يق سوى العدوان، وهذا عند المصريين لا يجيء إلا في ضرورة الشعر. وقائله: الفند الزمانى في حرب السوس. انظر في: خزانة الأدب (٣١/٣) رقم (٢٤١)، والضم (١/٢٠٢)، والتصریح (١/٣٦٢)، أمالى الغالى (١/٢٦٠).

(٤) وقد أضيف إليها: كقوله:

فَإِنِّي وَالَّذِي يَحْجُجُ لَهُ النَّاسُ

^٢ البحر: المسرح. انظر: الأشموني (١٥٩/٢).

(٥) «نواسخ الابتداء» كقوله:

الْأَسَدُكُ لِيَلِي لِسْرُ بِنِي وَبِنَهَا سَوَى لَيْلَةِ إِئِي إِذَا الصَّبُورُ

^{٩٧} البحر: الكامل. قائله: جميل بن معمر. المصادر: ديوانه (٩٧).

(٦) العوامل اللغظية كما في قوله ﷺ: «دعوت ربي أن لا يسلط على أمتي عدوا من سوى أنفسهم». أخرجه مسلم (٤٢١٥) - ٥- كتاب الفتن - ٥- باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض رقم ١٩ - ١٩ (٢٨٨٩)، أبو داود (٤٤٥٢) - ٢٩- كتاب: الفتن والملاحم. ١- باب: ذكر الفتن ودلائلها (٤٢٥٢)، الترمذى (٣٤) - ١٤- كتاب: الفتن - ١- باب ما جاء في سؤال النبي ﷺ ثلاثة في أمته (٢١٧٦). قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه (٤/٣٦٨، ٣٦٩ بتحقيقى) ٣٧٦ - كتاب الفتن - ٩- باب: ما يكون من الفتن (٣٩٥٢)، تحفة الأشراف (٠٢١٠٠).

بَابُ لَا النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ^(١)

- ١٨٢ - وَانْصَبْ بِلَا فِي التَّفِي كُلُّ نَكْرَةٍ كَفَوْلِهِمْ لَا شَكٌ فِيمَا ذَكَرَةٌ
 ١٨٣ - وَإِنْ بَدَا يَئِنَّهُمْ مُعْتَرِضٌ فَارْفَعْ وَقُلْ لَا لَأَبِيكَ مُبْغَضٌ

تعمل لا عمل إن من نصب الاسم، ورفع الخبر إذا قصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق، ولم يدخل عليها جار، وكان اسمها نكرة متصلة بها، وخبرها أيضاً نكرة؛ فلو قصد بها نفس الوحدة، أو كان نفيها إياها على سبيل الاحتمال لم تعمل هذا العمل، وكذا لا عمل لها، إن دخل عليها جار نحو: جئت بلا زاد، ولو كان مدخولها معرفة أو نكرة منفصلة عنها وجب إعمالها^(٢) وتكرارها فيترفع ما بعدها على الابتداء نحو: لا زيد في الدار ولا بكر «لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْتَفُونَ»^(٣)، وأما نحو: قضية، ولا أباً حسن لها فمؤول وعملها على خلاف القياس.

لكن ورد السماع به؛ فإن أفردت عملت وجوباً، وإلا جوازاً لكن إنما يظهر نصب الاسم إذا كان مضافاً نحو: لا صاحب علم مقوت، أو شبيها به بأن يكون عاملاً فيما بعده عمل الفعل نحو: لا حسناً وجهه مذموم، ولا طالعاً جيلاً حاضر، ولا راغباً في الشر محمود.

لكن ورد السماع به فإن أفردت عملت وجوباً، وإلا جوازاً لكن إنما يظهر نصب الاسم إذا كان مضافاً نحو: لا صاحب علم مقوت، أو شبيها به بأن يكون عاملاً فيما بعده عمل الفعل نحو: لا حسناً وجهه مذموم، ولا طالعاً جيلاً حاضر، ولا راغباً في الشر محمود. فإن كان اسمها مفرداً بين معها على ما ينصب به لو كان معرباً، وعني بالفرد هنا ما ليس مضافاً، ولا شبيها به؛ فدخل المفرد وجمع التكسير، والمعنى والمجموع على حده، وجمع المؤنث السالم فالمفرد، وجمع التكسير بينياني على الفتح نحو: لا رجل، ولا رجال؛ لأن نصيحتها به والمعنى والمجموع على حده بينياني على الياء نحو: لا رجلين، ولا قائمين؛ لأن نصيحتها بهما، وأما جمع المؤنث السالم فيبني على الكسر، أو الفتح نحو: لا مسلمات، وعلة

(١) أحكام ((لا)) النافية للجنس انظر عنها: الكتاب: (٢٤٧/٢)، المبرد في المقتصب (٣٥٧/٤)، معنى الليب (١٩٤/١)، علل النحو للوراق (ص ٥٥٢)، المقتصد للجرجاني (٧٩٩/١).

(٢) «وجب إعمالها» أي لضعفها بالفصل، ووجب حينئذ تكرارها كمثالها تبيتها على نفي الجنس، إذ هو تكرار للنفي كما يجب مع المعرفة حيراً لما فاتها من نفس الجنس، وأجاز المبرد، وابن كيسان عدم تكرار لا فيهما اهـ.

(٣) سورة الصافات آية: (٤٧).

بناء اسم لا تضمنه معنى من، وقيل: تركيه معها تركيب خمسة عشر.

وإنما بني معها على ما ينصب به ليكون البناء على ما استحقه ذلك الاسم النكرة في الأصل قبل البناء، وإنما لم بين المضاف، ولا الشبيه به؛ لأن الإضافة ترجع جانب الاسمية فيرد الاسم بسيبها إلى ما يستحقه في الأصل من الإعراب، وما اقتضاه كلام الناظم من أن اسم لا منصوب بها نصب إن المشددة مفردا كان أو غيره هو مذهب كوفي. والراجح ما ذكرناه من التفصيل.

١٨٤ - **وَارْفَعْ إِذَا كَرِزْتَ تَفْيَا وَالْصِّبِ**

١٨٥ - **تَقُولُ لَا بَيْعٌ وَلَا خِلَالٌ^(١)**

إذا تكررت لا مع النكرة نحو: «لَا بَيْعٌ فِيهِ»^(٢) و«لَا خِلَالٌ»^(٣)، ومثله لا حول ولا قوة. جاز لك في جملة التراكيب خمسة أوجه، وذلك؛ لأنه يجوز في النكرة الأولى وجهان: الفتح، والرفع؛ فإن فتحتها جاز لك في الثانية ثلاثة أوجه: الفتح، والرفع، والنصب، وإن رفعتها فلنك في الثانية وجهان: الرفع، والفتح، ويمنع النصب؛ فتحصل أنه يجوز رفع الاسمين على إلغاء لا وإنماهما عمل ليس، وفتحهما على إنماهما إن وفتح الأول ورفع الثاني وبالعكس وفتح الأول، ونصب الثاني على جعل لا الثانية زائدة وعطف الاسم بعدها على محل اسم لا قبلها، وهذه الأوجه الخمسة مستفادة من كلامه أما رفعهما وفتحهما فمستفادان من النصف الأول.

١٨٦ - **وَالرَّفْعُ فِي الثَّانِي وَفَتْحُ الْأُولِ** **قَدْ جَازَ وَالْعَكْسُ كَذَاكَ فَافْعِلِ^(٤)**

وأما البقية فمن الثاني إذ المغایرة تصدق بها غاية ما فيه إطلاق النصب بمعنى الفتح تارة، وعلى ما يصحبه تنوين تارة أخرى، ويوجد في بعض النسخ:

١٨٧ - **وَإِنْ تَشَأْ فَافْتَحْهُمَا جَمِيعًا وَلَا تَخْفِي رَدًا وَلَا تَقْرِبَا**

وهذا لا يحتاج إليه للاستغناء عنه بما قبله إذ يلزم عليه التكرار أو أن يكون رفع الاسمين مسكتا عنه. وأما إذا لم تكرر لا مع النكرة مثل: لا رجل، وامرأة، وجب فتح الأولى، وجاز في الثانية الرفع والنصب.

(١) في ملحة الإعراب المطبوعة ص ٢٣ بدلا من «ولا بيع ولا خلال» «ولا عيب ولا إحلال».

(٢) كلمة فيه غير موجودة لكن هكذا نص الآية.

(٣) سورة إبراهيم آية: (٣١).

(٤) سقط في الكتاب الذي نحققه، ونشتبه من متن ملحة الإعراب ص ٢٣ طبعة عيسى الباب الحلبي.

بَابُ التَّعْجِبِ

- ١٨٨ - وَتُنْصَبُ الْأَسْمَاءُ فِي التَّعْجِبِ تُصْبَبُ الْمَفَاعِيلُ وَلَا^(١) تُسْتَعْجَبُ
- ١٨٩ - تَقُولُ مَا أَحَسَّنَ زَيْدًا إِذْ خَطَا وَمَا أَحَدٌ سَيِّفَةٌ حِينَ سَطَا

تعريف التعجب:

التعجب: «انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر خفي سبه، وخرج عن نظائره»،
ولهذا يقال: إذا ظهر السبب بطل العجب.

صيغ فعل التعجب:

وله صيغ كثيرة دالة عليه منها ما هو بالقرينة نحو: «سبحان الله: إن المؤمن لا يجس»^(٢).

ومنها ما هو بالوضع نحو: ما أفعله وأفعل به، وهاتان الصيغتان اقتصر النحويون عليهم في هذا الباب لاطراد الإتيان بهما في كل معنى يصح التعجب منه فإذا أردت إنشاء فعل التعجب فجيء به على وزن فعل عندما مبتدئاً بها ثم جيء بالمعنى من فعله منصوباً نصب المفعول به، ولا تستغرب ذلك أو جيء به على وزن أفعل ثم جيء بالمعنى من

(١) في طبعة عيسى البابي الحلبي للحمة الإعراب ص ٢٥ «فَأَ بَدلاً من «ولَا».

(٢) الحديث: متفق عليه.

البخاري: ص: (٦٨) ٥ - كتاب: الفسل ٢٣ - باب: عرق الجنب رقم (٢٨٣).

مسلم: (٢٨٢/١) ٣ - كتاب: الحيض باب: الدليل على أن المسلم لا ينجس.

النسائي: (١٤٥/١) كتاب: الطهارة. باب: ماسة الجنب، ومحالسته (١٣٧٠)، ابن حبان (٦٩/٤).

الأصحابي: ٨ - كتاب: الطهارة ١٠ - باب المياه (١٢٥٨) عن حذيفة، (ابن أبي شيبة (١٧٣/١)،

أبو داود: كتاب الطهارة باب: في الجنب يصافح (٢٣٠، ٢٣١).

ابن ماجه: (٢٩٠/١) ١ - كتاب: الطهارة، وسننها ٨ - باب: مصافحة الجنب (٥٣٤، ٥٣٥).

البيهقي: (١٨٩/١)، وابن خزيمة (١٣٥٩)، وأبو عوانة (٢٧٥/١).

سبب ورود هذا الحديث: ما أخرجه ابن ماجه في حديث (٥٣٥) لحذيفة قال: خرج النبي ﷺ فلقيني

وأنا جنب فحدثت عنه فاغتسلت، ثم جئت فقلت: مالك؟ قلت: كنت جنباً فقال رسول الله ﷺ: ..

الحديث، وفيه «المسلم» بدلاً من «المؤمن».

أما حديث أبي هريرة عند ابن ماجه (٥٣٤)... وفيه نحو قصة حذيفة رضي الله عنهم.

فعله عبروا بالياء مثال الأول نحو: ما أحسن زيداً فما مبتدأ بمعنى شيء، وابتدء به لتضمنه معن التعجب، وأحسن فمن ماض بدليل اتصال نون الوقاية به، وفاعله ضمير ما وزيداً مفعول به، والجملة خبر المبتدأ، والهمزة في أفعال للصيغة، والتقدير شيء عجيب حسن زيداً أي صبره حسناً.

ومثال الثاني: نحو أحسن بزيد^(١) فأحسن لفظه لفظ الآخر ومعناه الخبر، ويزيد فاعله، والياء زائدة كما في: «وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا»^(٢)، والهمزة للصيغة أيضاً والتقدير: أحسن زيد أي صار حسناً، هذا مذهب سيبويه فيه زيادة الباء واستعمال الأمر بمعنى الماضي، ولم يتعرض في النظم لهذا الكون المتعجب منه مجروراً.

شروط صوغ فعل التعجب

واعلم أن فعل التعجب إنما يبني من فعل متصرف، ثلاثة^(٣)، مجرد^(٤)، تام^(٥)، مثبت^(٦)، متفاوت^(٧) في المعنى، مبني للفاعل غير دال على لون، أو عيب؛ فإذا أريد التعجب من فعل دال على لون أو خلقه فيتوصل إليه بجائز يصاغ منه، وينصب مصدر المتعجب منه بعده مفعولاً كما يؤخذ من قوله^(٨):

- ١٩٠ - وَإِنْ تَعَجَّبَتْ مِنَ الْأَلْوَانِ أَوْ عَاهَةَ تَحَدُّثُ فِي الْأَبْدَانِ
 ١٩١ - فَابْنَ لَهُ فِعْلًا مِنَ الْثَلَاثِيِّ ثُمَّ ائْتَ بِالْأَلْوَانِ وَالْأَحْدَاثِ

(١) «أحسن بزيد» الظاهر أنه مبني على فتحة مقدرة منع من ظهورها مجده على صورة الأمر، أو مبني على السكون لكونه على صورة الأمر. اهـ.

(٢) سورة الفتح، آية: ٢٨).

(٣) «من فعل متصرف ثلاثة» فلا يبني من الرباعي كدرج، وتدرج، وقوله: «متصرف» فلا يبني من غير متصرف كنعم وبشـ.

(٤) وقوله: «مجرد» فلا يبني من المزيد كانطلق، واستخرجـ.

(٥) وقوله: «تام» فلا يبني من ناقص ككانـ.

(٦) وقوله: «مثبت» فلا يبني من المنفي نحو: ما ضربـ.

(٧) وقوله: «متفاوت» فلا يبني من غير متفاوت كمات، وفيـ، لأن حقيقتهماـ.

(٨) وقوله: «مبني لا تفاوت للفاعل» فلا يبني من مبني للمفعول كضرب زيد، اهـ.

نعم: إن كان منفياً أو مبنياً للمفعول لكن مصدرهما مؤول جاز نحو: كثر أن لا يقوم واعظم بضررهـ اهـ.

١٩٢ - تَقُولُ مَا أَنْقَى بِيَاضَ الْعَاجِ^(١) وَمَا أَشَدَ ظُلْمَةَ الدِّيَاجِي

صوغ التَّعْجُب من الأفعال الدالة على لون

إذا قصدت التَّعْجُب من فعل ثلثي دال على لون كالبياض أو على عاهة أي علة كالعمى فيتوصل إليه بأن يصاغ فعل التَّعْجُب من فعل ثلثي أي مع استيفاء سائر الشروط المذكورة؛ ثم يؤتى بمصدر الفعل الذي تريد التَّعْجُب منه منصوباً بعد ما أفعل مهضماً إلى فاعل الفعل فتقول في التَّعْجُب «من بيض»، وما أشد بياضه ومن «عور» ما أقيع عوره، ومثله: ما مثل به، وكذا يقال في التَّعْجُب من نحو: انطلق ما هو فعل زائد على ثلاثة أحرف: ما أشد انطلاقه.

لا يتعجب من الأفعال الجامدة

وأما الفعل الجامد والذي لا يتفاوت^(٢) معناه فلا يتعجب منها أبداً^(٣) وقد أفهم كلامه أن فعل التَّعْجُب لا يبين من الألوان، ولا من العاهات، ولا من اسم، ولا من فعل زائد على ثلاثة أحرف.

(١) «العاج» هو عظم الفيل، واحد عاجة.

قال سيبويه (٢٠/٢ ط بولاق) يقال لصاحب العاج عرَاج بالتشديد اهـ.

(٢) «لا يتفاوت» ومثل ابن الناظم الأنفية للذي لا يقبل الفضل بما أفحى موته، وأفحى بموته، وقال ابن هشام لا يتعجب منه أبداً.

(٣) «أبداً» بقطع المهمزة، أي لا انفكاك أبداً. اهـ.

باب الإغراء

١٩٣ - والنَّصْبُ فِي الْإِغْرَاءِ غَيْرُ مُلْتَبِسٍ وَهُوَ بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ فَأَفْهَمْ وَقِسْنَ

١٩٤ - تَقُولُ لِلْطَّالِبِ خِلَّاً بَدَا دُوَئِكَ بِشَرَا وَعَلَيْكَ عَمْرَا

الإغراء: تبيه المخاطب على أمر محمود ليزمه، وحكم الاسم المغرى به النصب، وهو ظاهر غير خفي؛ لأنَّه مفعول به، وعامله إما ظاهر نحو: الزَّمُّ أخاك، ومنه قوله: دونك عمرًا، وعليك بكرًا، فدونك اسم فعل منقول من ظرف المكان بمعنى خذه، وعليك اسم فعل منقول من حار ومحرور بمعنى ألزم، وما بعدهما منصوب بما على المفعول به لا بما ناب عنه كما هو صريح كلامه، وإما مضرم، وإضماره إما جوازا نحو: «الصلاوة جامعة»^(١) أي: احضروا الصلاة، وجامعة: حال، ويجوز رفعهما، ورفع الأول، ونصب الثاني، وبالعكس، وإما وجوبا^(٢) وذلك في العطف نحو الأهل، والولد والمرؤة، والنجدة، وفي التكرار نحو:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مَنْ لَآخَاهُ كَسَاعٌ إِلَى الْهَيْجَانِ بِغَيْرِ سِلَاحٍ^(٣)

(١) الحديث: متفق عليه. أخرجه البخاري (٥٠/٢ ط الشعب)، ومسلم كتاب الكسوف باب (١) رقم (٤)، والنمسائي كتاب: الكسوف باب (٥)، أحمد في المسند (٩٣/٢، ٩٣/٢، ١٦١، ١٩١، ١٤/٣)، عبد الرزاق في مصنفه رقم (٢٠٣٠)، البهيفي (٣٦٢/١).

(٢) «إما وجوبا» وما أضرم عامله وجوبا في سبعة مواضع: أحدها: في باب الاشتغال، الثاني: النداء، الثالث: الإغراء، الرابع: المنصوب: أ - على المدح نحو: أتاني زيد الكرم. ب - الخامس: أو الذم نحو: أتاني زيد الفاسق، أي أعني الفاسق. ج - السادس: أو الترجم نحو: مررت بزيد المسكين. د - والاختصاص نحو: تَحْنُّ الْعَرَبَ أَقْرَى النَّاسِ لِلضِّيَافَةِ، فَتَحَنَّ: مبتدأ، و«أَقْرَى النَّاسِ» خبره، و«الْعَرَبُ» مفعول بفعل لا يظهره وجوبا، أي أخص العرب، والجملة حال اهـ.

(٣) البحر: الطويل. قائله: إبراهيم بن هرمة القرشي، وقيل: لسكن الدارمي. الإعراب: «أَخَاكَ أَخَاك» مفعول به لفعل محنوف وجوبا تقديره: أَلْزَمَ أَخَاكَ، وَأَخَا مضاف، وضمير المخاطب مضاد إليه. «أَخَاكَ» تأكيد للأول «إن» حرف توكيده ونصب. «من» اسم موصول بمعنى الذي اسم إن. «لَا» نافية للجنس، «أَخَا» اسم لا، مبني على فتح مقدر على الألف من ظهوره التعذر. «لَهُ» جار ومحرور متعلق بمحذوف خبر لا، واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول. «كَسَاعٌ» جار ومحرور متعلق بمحذوف خبر إن. «إِلَى الْهَيْجَانِ بِغَيْرِ» جاران ومحروران يتعلق كل منهما بساع، وغير مضاد، و«سِلَاحٍ» مضاد إليه.

وإنما وجوب الإضمار فيهما لجعلهما كالبدل من اللفظ بالفعل كما أشار إلى ذلك في التكرار بقوله:

١٩٥ - وَتَصِبُ الْاِسْمُ الَّذِي تُكَرِّرُهُ عَنْ عِوْضِ الْفِعْلِ الَّذِي لَا يُظْهِرُهُ

١٩٦ - مِثْلُ مَقَالِ الْخَاطِبِ الْأَوَّاهِ اللَّهُ اللَّهُ عَبَادُ اللَّهِ

أي تنصب الاسم على الإغراء إذا كررته كما تقدم بعامل لا يظهر وجوباً لقيام العوض، وهو تكرار المفعول مقامه، وأما قول الخطيب: الله الله؛ فمنصوب على التحذير بتقدير: اتقوا، ولم يتعرض له في النظم، وهو كإغراء في أحکامه، ولا يكون المغري به إلا ظاهراً متأخراً عن عامله، وأما «كتاب الله عليهكم»^(١) فمصدر مؤكد لأن ما قبله «حرمت عليهكم»^(٢) إلخ؛ فدل على أنه مكتوب عليكم، وكأنه قال: كتب الله عليكم ذلك كتاباً «والخل» الصديق، والبر بفتح الباء المحسن والأواه الكثير التأوه خوفاً من الله تعالى.

الشاهد فيه: قوله: «أحالف أخاك؟ فإن الشاعر ذكرها على سبيل الإغراء، وهذا من النوع الذي يجب معه حذف العامل، لأنه كرر اللفظ المغري به، ألا ترى أنه ذكر «أحالف» مرتين.

المصادر: شرح شدور الذهب ص (٢٧٩) رقم (١٠٦) شرح قطر الندى رقم (١٣٣)، أوضح المسالك رقم (٤٨٥).

(١) سورة النساء آية: (٢٤)، وانظر كتاب سبويه (٣٨١/١) هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه نصياً.

(٢) سورة المائدة آية: (٤١).

باب إن وأخواتها^(١)

- ١٩٧ - وَسْتَةٌ تَنْصُبُ الْأَسْمَاءِ بِهَا كَمَا تَرْتَفِعُ الْأَلْبَاءُ
 ١٩٨ - وَهِيَ إِذَا رَوَيْتَ أَوْ أَمْلَيْتَ إِنْ وَأَنْ^(٢) يَا فَتَى وَلَيْتَا
 ١٩٩ - ثُمَّ كَانَ ثُمَّ لِكَنْ وَعَلَّ وَالْلُّغَةُ الْمُشْهُورَةُ الْفُصْحَى لَعَلَّ

من جملة نواسخ الابداء هذه الأحرف الستة المشبهة بالفعل؛ فإنما تنسخ حكمه بدخولها على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ اتفاقاً ويسمى اسمها وترفع الخبر عند البصريين ويسمى خبراً، وعند الكوفيين أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها لأنه لم يتغير مما كان عليه، وهذا لا يجوز إن قائم زيد، ولو كان عموماً لها لجاز وعبارة الناظم صادقة بالذهين وإلى الأول أقرب، وهو الراجح كما ذكرته في «شرح القطر» ولو عكس التشبيه لكان أولى، وما جاز أن يكون خبراً للمبتدأ أجاز أن يكون خبراً لها ومعنى إن وآن.

معاني إن وأخواتها

تأكيد النسبة، ونفي الشك عنها، والإنكار لها إلا أن المفتوحة مع ما بعدها في تأويل المفرد كما سيأتي، ومعنى «كأن» التشبيه المؤكّد لأنّه مركب من الكاف وآن، ومعنى «لكن»: الاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتواهم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق، ومعنى «ليت»: التمني وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر، ومعنى «لعل»: الترجي في المحبوب، والإشغال في المكرور، ويعبر عنهما بالتوقع ويقال فيها: «عل»، «ولعل»، و«لعن» معنى واحد.

(١) انظر «إن» الناسخة وأخواتها في المراجع الآتية الكتاب (٥/٢٦٨)، المقتضب (٢/٣٤٠)، شرح المفضل لابن يعيش (٨/٥٩)، الأصول لابن السراج (١/٢١٥)، علل النحو للوراق (٦ - ٢)، خزانة الأدب (٢/٥٥٠ - ٥٦٠).

(٢) قوله: « وأن» وتقول أن مصدر خبرها مضافاً لاسمها إن كان مشتقاً، وبالكون إن كان جامداً، أو ظرفاناً كيلني أنك زيد، أو في الدار، أي بلغني كونك زيداً... إلخ. ويقال في الجامد: بلغني زيد ثلث، لأن ياء النسب مع التاء تقيد المصدرية كالفاروية. اهـ خضيري.

وقد تستعمل «أن» غير حرف فتكلون فعلاً ماضياً مبنياً للفاعل أو المفعول، مشتقاً من الأئتين تقول: أن زيد بفتح أن، فإذا بنتيه للمفعول تكسر الحمزة على لغة من يقول في رد، رد بكسر الراء، وقد تستعمل أمراً فتقول: إن زيد بكسر الحمزة كقولك: إن زيد من الأسد. اهـ.

٢٠٠ - وَإِنْ بِالْكَسْرَةِ أُمُّ الْأَحْرَفِ تَأْتِي مَعَ الْقَوْلِ وَبَعْدَ الْحَلْفِ

أحوال إن

إن بكسر المهمزة أم هذه الأحرف ولها ثلاثة أحوال:

١- وجوب الكسر إن لم يسد المصدر مسدتها ومسد معموليها.

٢- ووجوب الفتح إن سد ذلك.

٣- وجواز الوجهين إن صح الاعتباران.

فيجب الكسر: إذا وقعت مع معموليها محكية بالقول نحو: «**فَالْ إِنِي عَبْدُ اللَّهِ**»^(١) أو جواباً بالقسم نحو: «**وَالْكِتَابُ الْمُبِينُ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ**»^(٢) أو في ابتداء الكلام نحو: «**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقُدرِ إِنَّا أَوْلَيَاءُ اللَّهِ**»^(٣)، أو في ابتداء الصلة نحو: جاء الذي إنه فاضل، أو الصفة نحو: مررت برجل إنه فاضل، أو الجملة الحالية نحو: جاء زيد إنه فاضل، أو المضاف إليها ما يختص بالجمل كجتنتك إذ إن زيداً أمير.

ويجب الفتح: إذا وقعت فاعلاً أو بالجمل كجتنتك إذ أن زيداً أمير، ويجب الفتح إذا وقعت فاعلاً^(٤) أو مفعولاً^(٥) أو مبتدأ^(٦) أو خبر عن اسم^(٧) معنى غير قول، وتكسر، وتفتح إذا وقعت بعد إذا الفجائية^(٨)، أو فاء الجراء^(٩)، أو في موضع

(١) سورة مرمر آية: (١٩).

(٢) سورة الدخان آية: (٤٤).

(٣) سورة القدر آية: (٩٧).

(٤) إذا وقعت فاعلاً، أو نائباً كقوله: أو لم يفهم أنا أنزلناه [العنكبوت (٥١)] «**فَقُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ**» [الجن: ١]. لوجوب كون الفاعل، والنائب مفرداً. اهـ.

(٥) أو مفعولاً نحو: «**فَوَلَا تَخَافُنَّ أَنْكُمْ أَشْرَكْنُّ بِاللَّهِ**» [الأنعام: ٨١].

(٦) «أو مبتدأ» لوجوب كون المبتدأ مفرداً ودخل عليها حرف الجر، لأن حرف الجر لا يدخل إلا على مفرد أو كانت مجرورة بالإضافة نحو: «**إِنَّهُ لَحَقَّ مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْظَفُونَ**» [الذاريات: ٢٣].

(٧) أو خبراً عن اسم معنى نحو: اعتقادي أنه فاضل، أو معطوفة على شيء مما تقدم.

أو بدلاً نحو: «**هَذُو كُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِي فَضَلَّتُكُمْ**» [البقرة: ٤٧]. «**وَإِذْ يَعْدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ**» [الأنفال: ٧]. وكذا بعد لو، وبعد لولا الامتناعية نحو: لولا أنك منطلق. اهـ.

(٨) «بعد إذا الفجائية» نحو: خرجت فإذا زيداً قائم.

(٩) أو فاء الجراء» نحو: «**مِنْ عَمَلِ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَاهِهِ ثُمَّ ثَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَآتَهُ غُفْرَانًا رَّحِيمًا**» [الأنعام: ٥٤]. والفتح على جعل أن معموليها مبتدأ أو خبر مبتدأ.

التعليق^(١) وقد بسط ابن هشام في توضيحيه^(٢) الكلام على ذلك:
 تختص إن المكسورة بجواز دخول لام الابتداء على حبرها عند إرادة المبالغة في التأكيد، بشرط أن يكون مؤخراً، ولم يكن منفياً، ولا ماضياً متصرفاً خالياً من قد، ولا فرق فيه بين أن يكون مفرداً نحو: إن خالدًا القادر أو جملة اسمية نحو: إن هنداً لأبها عالم، أو فعلية مصدرة بمضارع نحو: «وَإِنْ رَئَكَ لَيَحْكُمُ بِيَنْهُمْ»^(٣)، أو ما من غير متصرف نحو: إن زيداً لعم الرجل، أو متصرف مقوون بقد نحو: إن زيداً لقد قام، أو ظرفان نحو: إن زيداً لعندني أو جاراً و مجروراً نحو: «وَإِنَّكَ لَعَنْرَةً خُلُقُ عَظِيمٍ»^(٤).

٢- وتختص أيضاً بجواز دخول اللام على اسمها جواز بشرط أن لا يلي إن نحو: «إِنْ فِي ذَلِكَ لَعْبَرَةً»^(٥) «إن فيك لزيداً راغب».

٣- وعلى معنوي حبرها المتوسط نحو: إن زيداً لطعامك أكل، وإن في الدار لعند زيد جالس، وهذه اللام هي الداخلة على المبتدأ، وإنما أخرت للخبر مع إن كراهية اجتماع حرف تأكيد؛ ولهذا تسمى اللام المزحلقة بالقاف، والمزحلقة بالفاء، واحتضنت إن بهذا ليظهر بذلك تميزها على آخواتها في نفسها وأنها أم الباب وقول الناظم: «وقد سمعت أن زيداً راحل»، مثال غير مطابق، ولو قال: وقد سمعت إنه لراح لكان أنساب، ويحمل

والمعنى: فالغفران والرحمة حاصلان، أو فالحاصل الغفران والرحمة. اهـ.

(١) أو في موضع التعليق نحو: «إِنَّكُمْ مِنْ قَبْلُ كُنْدُرُهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُ الرَّحِيمُ» [بالطور: ٢٨] فالكسر أرجح على أنه تعليق مستأنف، والفتح على تقدير لام العلة أي: لأن، ومثله: ليك إن الحمد والنعمة لك. الحديث: متفق عليه أخرجه البخاري كتاب الحج: (٢٦)، وكتاب: اللباس (٦٩)، ومسلم كتاب: الحج (١٩، ٢٠، ٢١)، وأبو داود: كتاب المنساك (٥٦، ٢٦)، الترمذى كتاب: الحج (١٣)، والنمسائي كتاب: المنساك (٥٤)، وأبن ماجه كتاب: المنساك (٨٤، ١٥) والدارمي كتاب: المنساك (٣٤، ١٣) مالك في الموطأ كتاب الحج (٨)، وأحمد (١، ٢٦٧، ٣٠٢).

(٢) التوضيغ على ألفية ابن مالك في علم النحو للشيخ الإمام العلامة الريانى جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنباري. تتمده الله بالرحمة والرضوان. طبع في مكتبة عيسى الباب الحلبي مع شرح الشيخ خالد الأزهري له.

(٣) سورة النحل آية: (١٦).

(٤) سورة القلم آية: (٤).

(٥) سورة آل عمران آية: (١٣).

إِرادة التمثيل لـإن، وـأن المفتوحة مع الإيماء إلى الفرق بينهما:

اختصاصات إنَّ

- ٢٠١ - واللَّامُ تَخْتَصُ بِمَعْمُولِهَا لِيَسْتَبِينَ فَضْلُهَا فِي ذَاهِهَا
- ٢٠٢ - مِثَالُهُ إِنَّ الْأَمِيرَ عَادِلٌ وَقَدْ سَمِعْتُ أَنْ زَيْدًا رَاحِلٌ
- ٢٠٣ - وَقِيلَ إِنَّ خَالِدًا لَقَادِمٌ وَإِنْ هِنَّدًا لَأَبْوَاهَا عَالِمٌ

اختصاصات إنَّ

- ٤ - وَلَا تُقْدِمْ خَبْرَ الْحُرُوفِ إِلَّا مَعَ الْمَجْرُورِ وَالظُّرُوفِ
- ٥ - كَفَوْلِهِمْ إِنْ لَزِيدِ مَالًا وَإِنْ عِنْدَهُمْ جَمَالًا

أي لا يجوز في هذه الأحرف أن يتقدم خبرها على اسمها لضعفها في العمل لعدم تصرفها، وإن عملت عمل الأفعال إلا إذا كان ظفاً، أو جاراً، ومحروراً، لتوسيعهم فيهما كما مثل، وقد يجب التقديم لعارض نحو: إن عند هند عبدها، وإن في الدار صاحبها، وإذا امتنع تقديم الخبر على الاسم امتنع تقديمه عليها من باب أولى؛ لأن امتناع الأسهل يستلزم امتناع غيره بخلاف العكس فلا يلزم من جواز تقديم الظرف والمحرور على الاسم جواز تقديميه عليها إذ لا يلزم من تحويل الأسهل تحويل غيره.

كُفْ إِنْ وَأَخْوَاتِهَا عَنِ الْعَمَلِ

- ٦ - وَإِنْ تُرَدْ مَا بَعْدَهُذِي الْأَخْرُوفِ فَالرُّفْعُ وَالنُّصْبُ أَجِيزَانِ فَاغْرِفِ
- ٧ - وَالنُّصْبُ فِي لَيْتَ وَعَلُّ^(١) أَظْهَرَ وَفِي كَانَ فَاسْتَمِعْ مَا يُؤْثِرُ

إذا اتصلت ما الحرفية الزائدة بهذه الأحرف كفتها عن العمل وهي أنها للدخول على الجمل الفعلية بعد أن كانت مختصة بالجمل الاسمية فيتعين فيها الإلغاء نحو: ﴿أَلَمْ
اللَّهُ إِلَهَ وَاحِدٌ﴾^(٢)، ﴿فَحَسِبْتُمْ أَكْمَانَ خَلَقْنَاكُمْ عَبْنَاهُ﴾^(٣) ﴿كَمَنَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾

(١) في مطبوعة ملحة الإعراب بمكتبة عيسى الجاب الحلبي ص ٢٧ لعل بدلاً من عل.

(٢) سورة النساء آية: (١٧١).

(٣) سورة المؤمنون آية: (٢٣).

وَهُمْ يَنْظُرُونَ^(١).

وَكَمَا أَسْعَى بِجَدِّ مُؤْثِلٍ

^(٢).....

أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقِيدَ^(٣)

..... لَعَلَّمَا

(١) سورة الأنفال آية (٦).

(٢) عجزه:

وقد يدرك الجد المؤثر أمثالي

وقبله:

وَلَوْ أَنْ مَا أَسْعَى لِأَدْنِي مَعِيشَةً

كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلًا مِنَ الْمَالِ

البحر: الطويل. قائله: امرأ القيس.

الشاهد فيه: على أنه ليس من التنازع.

إن ابن خلف نقل في شرح أبيات الكتاب عن أبي عبد الله الحسن بن موسى الدينوري أنه قال: والذي يقوى في نفسي، وما سبقني إليه أحد أن قوله: ولم أقلب، معناه، ولم أسع، وهو غير متعد، فلذلك لم يحصل به، ولا أعمل الأول، ولا أدرى كيف خفى على الأفضل من أصحابنا ذلك، ولا حتى جعلوا البيت شاهداً لخوار إعمال الأول. انتهى.

وقال البغدادي في خزانة الأدب (٣٢٧/١) رقم (٤٩): وهذا ليس بشيء، فإن الطلب معناه الفحص عن وجود الشيء، عيناً كان ذلك الشيء أو معنى. «والمعنى»: التسuir السريع دون العدو، ويستعمل للجد في الأمر، وهذا غير معنى الطلب، وقد يكون لازماً له، واستعماله في اللازم لا قرينة له مع أن الأول متعد، والثاني لازم، ولم «أطلب» مستند إلى ضمير المتكلم فكيف يرفع.

و«ما» في أنَّ ما مصدرية لا موصولية لاحتياجها إلى العائد المصدر أي أسعى له.

انظر: الكتاب لسيبوه (٤١/١) العين (٤٥/٣) شرح المفصل لابن يعيش (٧٨/١، ٨٩)، هـ مع الموضع (١١٠/٢)، الأنصاف (٨٤/١) ديوان امرأ القيس (٣٩).

(٣) قائله: الفرزدق:

من كلمة له يهجو فيها جريراً، وينذر بعبد قيس، وهو رجل من عدي بن جندب بن القيس.

وكان جرير قد ذكره في قصيدة له يفتخر فيها.

صدره:

أَعْدَ نَظَرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ، لَعَلَّمَا

البحر: الطويل.

الإعراب: أعد: فعل أمر، وفاعله ضمير مسخر فيه وجوباً تقديره أنت. نظر» مفعول به للأعد.

«باء» حرف نداء. عبد: منادي منصوب بالفتحة الظاهرة، عبد مضاد، و«قيس» مضاد إليه. «لعلماً»

نعم يستثنى من ذلك ليت فيجوز فيها الإعمال استصحاباً للأصل، وهو الأرجح لبقائهما على اختصاصها بالأسماء، وهو الأكثر، والإهمال حملاً لها على أخواها، وقد روى بالوجهين.

قالَتْ أَلَا يَتَمَّا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا

لعل حرف ترج، ونصب، وـ«ما» كافية. «أضاءت» أضاء فعل ماض، والثاء علامة التأنيث. «لك» جار ومحرور متعلق بأضاء. «التار» فاعل أضاء. «الحمار» مفعول به لأضاء. «المقيدة» نعت للحمار، والألف للإطلاق. الشاهد فيه:

قوله: «لعلما أضاءت» حيث اقترنـتـ «ما»ـ الرائدةـ بـ«لعل»ـ، ففكـتهاـ عنـ العملـ فيـ الاسمـ والـخبرـ، وأـزالتـ اختصاصـهاـ بـالـجملـ الـاسـميةـ، ولـذلكـ دـخلـتـ عـلـىـ الجـملـةـ الفـعـلـيةـ، وهـيـ جـملـةـ «أـضـاءـتـ»ـ معـ فـاعـلـهـ. وـذـلـكـ واـضـعـ بـأـدـنـ تـأـمـلـ إـنـ شـاءـ اللهـ.

انظر: شرح شدور الذهب ص (٣٤٢) رقم (١٣٧)، قطر الندى رقم (٥٥)، الأشموني رقم (٢٧٤).

(١) عجزه:

إِلَى حَمَامَتَنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدْ

البحر: البسيط.

قائله: النابغة الذبياني.

اللغة: «فقـد» هنا: اسم فعل معناه يكفي، أو اسم معنى كافـ.

الإعـرابـ:

«قالـتـ»ـ قالـ: فعلـ مـاضـ،ـ والـثـاءـ عـلـامـةـ التـأـنـيـثـ،ـ وـفـاعـلـهـ ضـمـيرـ مـسـتـرـ فـيـ جـواـزاـ،ـ تـقـدـيرـهـ،ـ هيـ يـعـودـ إـلـىـ فـتـاةـ

الـحـيـ الـتـيـ ذـكـرـهـ فـيـ بـيـتـ سـابـقـ.

«أـلـاـ»ـ أـداـةـ اـسـفـتـاحـ.

«ليـتمـاـ»ـ ليـتـ:ـ حـرـفـ تـنـيـهـ،ـ وـذاـ اـسـمـ إـشـارـةـ اـسـمـ ليـتـ مـبـيـنـ عـلـىـ السـكـونـ فـيـ محلـ نـصـبـ.

«الـحـمـامـ»ـ بـدـلـ مـنـ اـسـمـ الإـشـارـةـ،ـ وـبـدـلـ المـنـصـوبـ مـنـصـوبـ،ـ وـعـلـامـةـ نـصـبـهـ الفـتـحةـ الـظـاهـرـةـ.

«الـنـاـ»ـ جـارـ وـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـ بـمـحـذـوفـ خـيرـ ليـتـ،ـ هـذـاـ كـلـهـ عـلـىـ روـيـةـ نـصـبـ الـحـمـامـ،ـ وـماـ عـطـفـ عـلـيـهـ.

أماـ عـلـىـ روـيـةـ.ـ الرـفـعـ فـمـاـ كـافـهـ لـلـيـتـ عـنـ الـعـلـمـ،ـ وـاسـمـ الإـشـارـةـ فـيـ محلـ رـفـعـ مـبـتـداـ.

وـالـحـمـامـ:ـ بـدـلـ مـنـهـ،ـ مـرـفـعـ بـالـضـمـمةـ الـظـاهـرـةـ،ـ وـالـجـارـ وـالـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـ بـمـحـذـوفـ خـيرـ المـبـتـداـ.

«إـلـىـ حـمـامـتـنـاـ»ـ وـالـجـارـ وـالـمـجـرـورـ،ـ مـتـعـلـقـ بـمـحـذـوفـ حـالـ مـنـ اـسـمـ ليـتـ،ـ وـحـمـامـةـ:ـ مضـافـ،ـ وـضـمـيرـ المـتكلـمـ

الـمـعـظـمـ نـفـسـهـ أـوـ مـعـهـ غـيرـهـ مـضـافـ إـلـيـهـ.ـ «أـوـ»ـ عـاطـفـةـ معـنـىـ الـوـاـوـ.

«نـصـفـهـ»ـ نـصـفـ مـعـطـوفـ عـلـىـ اـسـمـ الإـشـارـةـ.

يروى برفع الحمام ونصبه هذا مذهب سيبويه، والجمهور، وهو الراجح، وذهب جمع إلى جواز إعمال الكل قياسا على ليت فإنه لم يسمع إلا فيها وقيل في إن أيضا، وجرى عليه الناظم غير أنه يرى أن الأعمال أظهر في ليت، ولعل، وكان لاشراكها في تغيير معنى الجملة الابتدائية بخلاف البقية.

وعن الزجاج وابن أبي الربيع إعمال الثلاثة لا غير للصلة المذكورة، وعن الفراء وجوب إعمال في ليت ولعل.

ويروى مرفوعا أو منصوبا فهو على التوجيهين اللذين ذكرناهما، ونصف مضاف، وضمير الغائب العائد إلى الحمام مضاف إليه.

«فقد» الفاء، فاء الصيحة، وقد: خبر لمبتدأ مذوف، وتقدير الكلام إن حصل ذلك فهو كاف لنا. الشاهد فيه: قوله: «ليتما هذا الحمام» حيث يروي بنصب الحمام ورفعه.

أما النصب فعلى أن ليت عامله، والحمام بدل من اسمها الذي هو اسم الإشارة، وأما الرفع فعلى أن ليت مهملة، واسم الإشارة مبتدأ، والحمام بدل منه على نحو ما قررناه في الإعراب، فبدل جموع الروايتين على أن ليت إذا اقترنت بما الرائدة لم يجب إعمالها، ولم يجب إعمالها، بل يجوز فيها وجهان: الإعمال والإهمال، وهذا هو في غاية الوضوح.

انظر: الكتاب لسيبوه (٢٧٤/١)، والخصائص (٤٦٠/٢) شرح شدور الذهب ص (٣٤٣) رقم (١٣٨). قطر الندى رقم (٥٦)، أوضح المسالك رقم (١٣٨) الأشموني رقم (٢٧١)، همع المرامع (١/٦٥)، شرح التصريح (٢٢٥/١)، الدرر اللوامع (٤٤، ١٢١)، ديوانه (٢٤)، أمالى ابن الشجري (٢/٢٤١، ١٤٢)، الإنصال ص (٤٧٩)، العيني (٢٥٤/٢)، الأشموني (١/٢٨٤)، شرح ابن يعيش للمفصل (٥٤/٨، ٥٨) خزانة الأدب (٤/٦٧).

باب كان وأخواتها

- ٢٠٨ - وَعَكْسٌ إِنْ يَا أَخْيُ فِي الْعَمَلْ
 كَانَ وَمَا افْكَ الْفَتَى وَلَمْ يَزَلْ
 ٢٠٩ - وَهَكَذَا أَصْبَحَ ثُمَّ أَضْحَى
 وَظَلَّ ثُمَّ بَاتَ ثُمَّ أَضْحَى
 ٢١٠ - وَصَارَ ثُمَّ لَيْسَ ثُمَّ مَا بَرِحَ
 وَمَا فَتَى فَافْقَهْ بَيَانِي الْمُتَضَعِّ
 ٢١١ - وَأَخْتَهَا مَا دَامَ فَاحْفَظَنَهَا
 وَاحْذَرْ هُدِيَتْ أَنْ تَرِيغَ عَنْهَا
 ٢١٢ - تَقُولُ قَدْ كَانَ الْأَمِيرُ رَاكِبًا
 وَلَمْ يَزَلْ أَبُو عَلَيْ عَاتِبًا
 ٢١٣ - وَأَصْبَحَ الْبَرَادُ شَدِيدًا فَاعْلَمَ
 وَبَاتَ زَيْدٌ سَاهِرًا لَمْ يَنْمِ

من نواسخ الابتداء أيضا هذه الأفعال فتدخل على المبتدأ فترفعه تشبيها بالفاعل، ويسمى اسمها حقيقة وفاعلاً مجازاً وعلى الخبر فتصبه تشبيها بالمفعول، ويسمى خبرها حقيقة ومفعولاً مجازاً، وذلك عكس عمل إن وأخواتها، ونسبة الرفع إلى هذه الأفعال هو مذهب البصريين.

وأما الكوفيون فإنهم لا يجعلون لها عملاً إلا في الخبر لأن الاسم لم يتغير عما كان عليه وال الصحيح الأول لاتصاله بما إذا كان ضميراً والضمير بالاستقراء لا يتصل إلا بعامله وأيضاً كل فعل يرفع قد ينصب، وقد لا ينصب، وأما أنه ينصب، ولا يرفع فلا.

أفعال كان وأخواتها من حيث العمل:

وهذه الأفعال ثلاثة أقسام:

- ١ - قسم يعمل هذا العمل من غير شرط، وهو كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى،
 وظل، وبات، وصار، وليس.
- ٢ - قسم لا يعمله إلا بشرط: تقدم نفي، أو نهي، أو دعاء، وهو «زال»^(١) ماضي

(١) «زال ماضي يزال» احترز من زال ماضي يزيل - بفتح الباء - فإنه فعل تمام متعد إلى مفعول واحد، وزنه فعل - بفتح العين - معناه: ماز بمعنى: ميز. تقول: أزل ضائق من معزك. بمعنى ميز بعضها من بعض، ومصدره الزيل - بفتح الزاي - لأنه من باب ضرب يضرب ضرباً، واحتراز من زال ماضي يزول، لأنه فعل تمام قاصر، وزنه فعل بفتح العين أيضاً، لأنه من باب نصر ينصر. ومعناه: الانتقال. تقول: زل عن مكانك، أي انتقل عنه بخلاف زال ماضي يزال، فإن وزنه فعل - بكسر العين - لأنه من باب علم يعلم، ولا يوصف ببعد، ولا قصور، وليس له مصدر. اهـ [التصرير].

يزال، «وانفك» و «فني» و «برح» وهذه الأربعة معنى واحد؛ فالنفي نحو: ﴿وَلَا يَرَوْنَ
مُخْتَلِفِينَ﴾^(١) والنهي نحو:

صَاحِ شَمْرٌ وَ لَا تَرَزُلْ ذَاكِرُ الْمَوْتِ، فَسِيَاهَةُ ضَلَالٍ مُّبِينٌ^(٢)

والدعاء نحو:

وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرِعَائِكَ الْقَطْرُ^(٣)

(١) سورة هود آية: (١١٨).

(٢) البحر: البسيط.

اللغة: «شـ» فعل أمر عن التشمير، وهو هنا الجد في الأمر، والتهيـ له، وكأنه يريد الجد في العبارة، والعمل للآخرة، لأنـ هو الذي يتلامـ مع ما بعده.

«لا تـل ذاـكـرـ الموـتـ» أي استمر على ذـكرـهـ لأنـ ذلكـ يـدعـوكـ إلىـ تركـ المـلاـذـ. «سـيـاهـةـ ضـلـالـ» أي داعـ إلىـ الضـلـالـ، وـمـوـقـعـ فـيـهـ. «مـبـينـ» ظـاهـرـ وـاضـعـ. المعـنىـ: يـأـمـرـ صـاحـبـهـ بـأـنـ يـجـتـهـدـ فـيـ العـبـارـةـ، وـلـاـ يـقـصـرـ فـيـهـ، وـيـنـهـاـ عـنـ تـرـكـ تـذـكـرـ الموـتـ، وـيـعـلـلـ ذـلـكـ بـأـنـ سـيـاهـةـ ضـلـالـ وـاضـعـ، لـأـنـ يـدـعـوـ إـلـىـ حـمـةـ الدـنـيـاـ وـالـانـغـماـسـ فـيـ شـهـراـهاـ.

الإـعـرابـ: «صـاحـ» منـادـيـ مرـخـمـ بـحـرـفـ نـدـاءـ مـذـوفـ، وـأـصـلـهـ يـاـ صـاحـيـ. «شـ» فعلـ أمرـ، وـفـاعـلـهـ ضـمـيرـ مستـرـ فـيـهـ وجـوبـاـ تـقـدـيرـهـ أـنـتـ. «وـلـاـ» حـرـفـ عـطـفـ، وـلـاـ: حـرـفـ نـفـيـ «تـرـلـ» فعلـ مـضـارـعـ نـاقـصـ يـرـفعـ الـأـسـمـ وـيـنـصـبـ الـخـبـرـ، بـجـزـومـ بـلـاـ النـاهـيـ، وـعـلـامـةـ جـزـمـهـ السـكـونـ، وـاسـمـهـ ضـمـيرـ مـسـتـرـ فـيـهـ وجـوبـاـ تـقـدـيرـهـ أـنـتـ. «ذاـكـرـ» خـبـرـ تـرـلـ مـنـصـوبـ، وـعـلـامـةـ تـصـبـهـ الـفـتـحـةـ الـظـاهـرـةـ، وـذاـكـرـ مـضـافـ. «وـالـمـوـتـ» مـضـافـ إـلـيـهـ بـجـورـ بـالـكـسـرـةـ الـظـاهـرـةـ. «فـسـيـاهـةـ» الـفـاءـ حـرـفـ دـالـ عـلـىـ التـعـلـيلـ، نـسـيـانـ: مـبـدـأـ، مـرـفـوعـ وـعـلـامـةـ رـفـعـهـ الـضـمـةـ الـظـاهـرـةـ، وـنـسـيـانـ مـضـافـ، وـلـهـاءـ ضـمـيرـ الغـائبـ مـضـافـ إـلـيـهـ، مـبـينـ عـلـىـ الـضمـ فـيـ مـحـلـ جـرـ. «ضـلـالـ» خـبـرـ المـبـدـأـ مـرـفـوعـ، وـعـلـامـةـ رـفـعـهـ الـضـمـةـ الـظـاهـرـةـ. «مـبـينـ» نـعـتـ لـضـلـالـ، وـنـعـتـ الـمـرـفـوعـ مـرـفـوعـ، وـعـلـامـةـ رـفـعـهـ ضـمـةـ ظـاهـرـةـ فـيـ آخـرـهـ.

الشاهدـ فـيـهـ: قولهـ: «لـاـ تـرـالـ تـذـكـرـ الموـتـ» حيثـ رـفعـ يـرـلـ الـأـسـمـ الـذـيـ هوـ الضـمـيرـ المـسـتـرـ فـيـهـ وجـوبـاـ تـقـدـيرـهـ أـنـتـ، وـنـصـبـ بـهـ الـخـبـرـ الـذـيـ قـولـهـ: «ذاـكـرـ الموـتـ» لـكـونـهـ فـعـلـاـ مـضـارـعاـ مـتـصـرـفاـ مـنـ زـالـ النـاقـصـةـ، وـقـدـ سـيـقـ بـحـرـفـ النـهـيـ الـذـيـ هوـ أـخـرـ النـفـيـ.

انظرـ: شـرحـ قـطـرـ الـدـىـ صـ1٧٧ـ رقمـ (٤٠)، الأـشـوـنـيـ [٢٢٨/١]ـ، رقمـ (١٧٢)، أـوـضـحـ الـمـسـالـكـ رقمـ (٨١)، ابنـ عـقـيلـ رقمـ (٦٢١)، هـمـ الـهـوـامـعـ (١١١/١)، الـدـرـرـ الـلـوـامـعـ (٨١/١)، شـرحـ التـصـرـيـحـ (١٨٥/١)، العـيـنـ (١٤٢/٢).

(٣) صـدـرـهـ:

أـلـاـ يـاـ اـسـلـمـيـ يـاـ «ـدـارـ مـيـةـ عـلـىـ الـبـالـ»

وـفـيـ روـاـيـةـ: «ـصـيـ عـلـىـ الـبـلـىـ».

الـبـرـ: الطـوـيلـ.

قـائلـهـ: ذـوـ الرـمـةـ وـاسـمـهـ غـيـلـانـ بـنـ عـقـبةـ.

- وقسم لا يعمله إلا بشرط أن يتقدمه «ما» المصدرية الظرفية، وهو «دام» نحو: «**مَا دُمْتُ حَيًّا**^(١)» أي مدة دوامي حيا.

اللغة:

«البلى» هو بكسر الباء، وفتح اللام، تقول: بلى التوب بلى بلى، على وزن رضي برضي رضي، إذا زدت جديدة. «منهلا» اسم فاعل من قولك: أهل المطر، إذا انسكب وانصب، «جرعاتك» الجرعاء - بفتح الحيم سوكون الراء - رملة مستوية لا تنبت شيئاً. «القطر» بفتح فسكون - المطر.

المعنى: يدعوا لدار حبيبته. «مي» بأن تسلم من عوادي الزمان، وبأن يدوم نزول القطر عليها، لأن في المطر حياة الأرض، والنبات، ومراده أن تظل عامرة آهلاً بأهلها، لأنهم ما كانوا يقيمون إلا في الأماكن المعيشية، فكأنه يدعوا لحبيبته وقومها بأن يدوم بقاؤهم في هذه الدار التي ألفها واعتاد زيارتهم فيها.

الإعراب:

«ألا»: أداة استفتاح وتنبيه. «يا» حرف نداء، والمنادي محنوف، والتقدير: يا هذه، مثلاً. «اسلمى» فعل أمر، مبني على حذف التون، وياء المونثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع فاعل. «يا» حرف نداء، دار: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، ودار مضاف. «ومي» مضاف إليه، «على البلى» جار و مجرور متعلق بـ«اسلمى».

«ولا» الواو حرف عطف، ولا: حرف دعاء.

«زال» فعل ماض ناقص، يرفع الأسم، وينصب الخبر، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. «منهلا» خبر زال تقدم على اسمه.

«بجرعاتك» الباء حرف جر، جرعاء: مجرورة الباء، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وجرعاً ومضاف، والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه، مبني على الكسرة في محل جر، والجhar، والمجرور متعلق. بقوله: منهلاً. وذلك: لأن الوصف كال فعل يتعلق به الظرف، وشبهه.

«القطر» اسم زال تأخر عن الخبر، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وأصل نظام الكلام، ولا زال القطر منهلاً بـ«جرعاتك».

الشاهد فيه: قوله: «ولا زال منهلاً بـ«جرعاتك»» حيث أعمل زال في الاسم فرفعه بما، وفي الخبر فنصبه، لأنها فعل ماض ناقص، يعمل عمل كان، وقد تقدم عليه حرف دال على الدعاء، وهو لا، والدعاء شيء بالغنى.

قال الشيخ محمد محبي الدين عبد الحميد - رحمه الله - .

وفي البيت أيضاً دليلاً على جواز تقدم خبر هذا الفعل على اسمه، فيكون الخبر متوسطاً بين الفعل واسميه كما يبين في الإعراب.

انظر: شرح قطر الندى ص (١٧٨) رقم (٤١٤)، ديوان ذي الرمة ص (٢٩٠)، وابن عقيل رقم (٦٣)، أوضح المسالك رقم (٨٢)، الأشموني رقم (١١).

(١) سورة مرثيم آية: (٣١).

حكم متصرفات أفعال كان وأخواتها

وما تصرف من هذه الأفعال يعمل عملها ومنه ولم يزل أبو علي عاتبا وكلها تصرف، إلا ليس، ودام، وما جاز أن يكون خبرا للمبتدأ أجاز أن يكون خبرا لها.

حكم تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها

٢١٤ - وَمَنْ يَرِدُ أَنْ يَجْعَلَ الْأَخْبَارَ مُقَدَّمَاتٍ فَلَيَقُلْ مَا اخْتَارَ

٢١٥ - مِثَالُهُ قَدْ كَانَ سَمْحاً وَائِلٌ وَوَاقِفًا بِالْبَابِ أَضْحَى السَّائِلُ

يشير إلى مسائلتين: إحداهما: أنه يجوز في هذه الأفعال أن يتقدم خبرها على اسمها وإن كان الأصل تأخيره، كما يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، والمفعول على الفاعل نحو: كان سمحا وائل. قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًا عَلَيْنَا نَصْرٌ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١) وقد يجب ذلك نحو: كان يعجبني أن يكون في الدار وقد يمتنع نحو صار عدوي صديقي.

الثانية: أنه يجوز تقديم خبرها عليها، وعلى اسمها، كما يجوز تقديم المفعول على فعله وفاعله نحو: واقفا بالباب، أضحى السائل قال الشاعر:

أَعْلَمُوا أَنِّي لَكُمْ حَافِظٌ شَاهِدًا مَا كُنْتُ أَوْ غَائِبًا^(٢)

وقد يجب ذلك نحو: أين كان زيد، وكم كان مالك، وكيف كان بكر نعم يستثنى من إطلاقه خبر ليس؛ فإنه لا يجوز تقديمها عليها في الأصح، وإن كان ظرفاً لعدم السماع وقياساً على عسى بجماع الجمود، وكذلك خبر دام لا يجوز تقديمها عليها مع ما باتفاق، ولا على دام وحدها لعدم تصرفها ولثلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته ومثل دام كل فعل قارنه حرف مصدرى كيعجبني أن تكون عالما، وإذا نفى الفعل الناسخ بما جاز توسيط الخبر النافي والمنفي نحو: ما قاتما كان زيد، وما مقينا زال بكر. وامتنع تقديمها على ما لأن لها صدر الكلام.

٢١٦ - وَإِنْ تَقُلْ يَا قَوْمٌ قَدْ كَانَ الْمَطْرُ فَلَسْتُ تَحْتَاجُ لَهَا إِلَى خَبْرٍ

٢١٧ - وَهَكَذَا يَصْنَعُ كُلُّ مَنْ تَفَتَّ بِهَا إِذَا جَاءَتْ وَمَغَنَاهَا حَدَثٌ

(١) سورة الروم آية: (٤٧).

(٢) البحر: المديد.

أوجه استعمالات كان في اللغة العربية:

تستعمل كان في العربية على ثلاثة أوجه:

- ١ - زائدة وهي التي لم يؤت بها للإسناد، وشرط زيادتها أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا نحو: لم يوجد كان مثلك، وما كان أحسن زيدا.
- ٢ - ونافية: وقد تقدمت.
- ٣ - وتمامة: وهي التي تكتفي بمرفوعها عن المنسوب وإذا استعملت تامة كانت معنى فعل لازم كما أشار إليه بقوله: وهكذا يصنع كل من نفت أي بلفظ الخ نحو: قد كان المطر أي حدث ومنه: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾^(١) أي: وإن حصل ولا يختص ذلك بكان بل سائر أخواتها تستعمل تامة ما عدا ليس، وزال، وفته نحو: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾^(٢) ﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾^(٣); وأما ليس، وزال، وفته، فإنها ملزمة للنegrave;، وما أوهم خلافه يقول.

الموضع التي تزداد فيها الباء في خبر ليس والغرض منه

٢١٨ - والباء تختص بليس في الجر كقولهم ليس الفتى بالمحتر

- ١ - تزداد الباء في خبر ليس لرفع توهם الإثبات عند البصريين^(٤)
- ٢ - ولتأكيد النفي عند الكوفيين^(٥) نحو: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافِ عَبْدَهُ﴾^(٦) ومنه ليس الفتى بالمحتر.

٣ - وتزداد أيضا في خبر ما النافية وكذا في خبر الفعل الناسخ المنفي بلم نحو: لم أكن بقائم.

قال الشاعر^(٧):

وَإِنْ مُدْتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بَأْعَجِلْهُمْ إِذْ أَجْشَعَ الْقَوْمَ أَعْجَلُ^(٨)

(١) سورة البقرة آية (٢٨٠).

(٢) سورة الروم آية: (١٧).

(٣) سورة هود آية (١٠٧)، (١٠٨).

(٤) رفع توهם الإثبات فإن السامع قد لا يسمع أول الكلام [شرح التصريح على التوضيح (٢٠١/١)].

(٥) فالباء بمنزلة اللام [شرح التصريح (٢٠١/١)].

(٦) سورة الزمر آية (٣٦).

(٧) الشاعر هو: عمرو بن براف الأزدي، الشنفري من قصيده المشهورة لامية العرب.

(٨) البحر: الطويل. الشاهد: قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (١/٦٧٠) رقم (١١٣): فزاد الباء في

إذا علمت ذلك فمراد الناظم أن ليس من بين أخواها تختص بجواز دخول الباء في خبرها، وإذا عطفت عليه حيثذا اسمه نحو: ليس زيد بقائم، ولا قاعد جاز لك جره باعتبار اللفظ، ونصبه باعتبار المثل ومنه قوله:

فَلَسْنَا بِالْجُبَالِ وَلَا الْحَدِيدًا^(١)

(أعجلهم)، وهو خبر أكن المفيدة بـ «لم» وهذا النفي هو سبب زيادة الباء. للابتداء في شرح التسهيل لابن مالك (٣٨٢/١). اللغة: قال الشيخ خالد الأزهري - رحمه الله - «أجشع» بتقدم الجيم على الشين المعجمة - الفائق في الجشع، وهو شدة الحرص على الأكل. و«أعجل»، معنى: عجل، لا للتفضيل. قاله ابن هشام في شرح الشواهد (٢٨٦)، وذلك لأن الشاعر يفتخر، ومقام الفخر يتضمن أن ينفي عن نفسه أصل العجلة، إذ لو نفي الزيادة فيها، لكن قد أثبت لنفسه عجلة إلى الطعام، وهو لا يريد ذلك. انظر: شرح التسهيل (١)، ابن الناظم (١٤٩)، تخلص الشواهد (٢٨٥)، المعنى (٢٥٦٠)، ابن عقيل (٢٨٦/١)، العيني (٢٥١٧)، المعم (١٢٧)، خزانة الأدب (١٤/٢)، الدرر اللوامع (١٠١/١)، الأشموني (٢٥١/١).

(١) البحر: الوافر.

قاتلته: عقبة أو عقبية بن هبيرة الأسدى شاعر مختصر.

صدره:

مَعَاوِي إِلَّا بَشَرٌ فَأَسْجَحُ

اللغة: «معاوي» منادي مرخم معاوية بن أبي سفيان، «أسجح» بقطع الهمزة وتقديم الجيم على المهملة، ومعناه: أرفق وسهل. مصادره: الإنصال (٣٣٢/١)، خزانة الأدب (٢٦٠/٢)، سر صناعة الإعراب (١٣١/١، ٢٩٤)، سبط اللائى ص (١٤٨)، شرح أبيات سيبويه ص (٣٠)، الأشيه والنظائر (٣١٣/٤)، شرح شواهد المغن (٢٨٧/١)، الكتاب (١٦٧/١)، لسان العرب: غمر، ونبه صاحب الأزمنة، والأمكنة (٣١٧/٢) لعمر ابن أبي ربيعة، أمالى ابن الحاجب ص (١٦٠)، رصف المباني (١٢٢)، ١٤٨) الشعر والشعراء (١٠٥/١)، الكتاب (٢٩٢/٢)، المقتصب (٣٣٨/٢، ١١٢/٤، ٣٧١).

الشاهد فيه: قوله: «ولا الحديد» حيث عطف على خبر ليس المحور بالنصب، وهذا العطف على المثل، والبيت من قصيدة محرورة، ولا شاهد فيه. قال سيبويه - رحمه الله - في الكتاب (٦٧/١): هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله: وما جاء من الشعر في الإجراء على الموضع قول عقبية الأسدى.... وذكرها وقال سيبويه في موضع ثابت (٢٩٢/٢)، هذا باب لما جرى على موضع المفني لا على الحرف الذي عمل في المفني... ثم ذكر عجزه، ثم قال: أجراه على الموضع.

بابُ مَا النَّافِيَةُ الْحِجَازِيَّةُ

٢١٩ - وَمَا الَّتِي تَنْفِي كَلَّيْسَ النَّاصِبَةِ

فِي قَوْلِ سُكَّانِ الْحَجَازِ قَاطِبَةِ

٢٢٠ - فَقُولُهُمْ مَا عَامِرُ مُوَافِقاً

قد تقدم أن الأصل في كل حرف لا يختص أن لا يعمل، وما النافية من قبيل غير المختص فكان القياس أن لا تعمل فلذلك أهلها بنو تميم قال شاعرهم:

وَمَهْفَهُهُ الْأَعْطَافِ قُلْتُ لَهُ التَّسْبِ فَأَجَابَ مَا قَاتَلُ الْمُحَبُّ حَرَامٌ^(١)

وأما الحجازيون فأجروها مجرى ليس لمشاهتها لها في النفي والدخول على المبتدا والخبر وتخلص المتحمل للحال فرفعوا بها المبتدا اسمها ونصبوا الخبر خبرا لها، وقال تعالى:

﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٢) ﴿مَا هُنَّ أَمْهَاتُهُمْ﴾^(٣).

شروط عمل ما عمل إنَّ

ولما كان عملها عندهم على خلاف القياس اشترط لها أربعة شروط:

أحدها: النفي فإن انقضى بإبطال عملها نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^(٤) بخلاف ما

إذا انقضى النفي بغير إلا نحو: ما زيد غير قائم.

الثاني: أن لا يقترن الاسم بإإن الرائدة فإن اقترن بها امتنع عملها كقوله:

بني غُدَّانَةَ مَا إِنْ أَتْتُمْ ذَهَبًا^(٥).....

(١) قال الفاكهي - رحمه الله - في شرح الفواكه الجنية على شرح متممة الأجرمية (ص: ١٦٦) بتحقيقه... وأما تقدم المعمول على الخبر فجائز، وبنو تميم لا يعلوهما، وإن استوفت الشروط المذكورة، فيقولون: ما زيد قائم قال شاعرهم.... وذكر الشاهد ثم قال: أي هو تميمي فاستغن بوقوع الآسمين بعدها مرفوعين عن أن يصرح بنسبة، ويقول: أنا تميمي.

(٢) سورة يوسف آية: (٣١).

(٣) سورة المحادلة آية: (٢).

(٤) سورة آل عمران آية: (١٤٤).

(٥) عجزه:

والصريفا ولكن أنتم الخزي

قال البغدادي في حزانة الأدب (٤/١١٩)، رقم (٢٧١) الشاهد فيه: على أنه قد جاءت «إن» بعد «ما»

غير كافية.

لأن مقارنة إن يبعد شبهها بليس لأن ليس لا يليها إن.

الثالث: أن لا تؤكد بما فإن أكدت بها امتنع عملها أيضاً نحو: ما ما زيد قائم.

الرابع: تأخير الخبر فإن تقدم امتنع عملها نحو: ما مسيء من أعتب^(١) وإذا امتنع في حال تقدم الخبر ففي حال تقدم معموله أولى نحو: ما طعامك زيداً أكل نعم يغفر تقدم معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومحوراً للتوسيع فيما نحو: ما عندك زيد مقيناً، وما بي أنت معيناً وقضية هذه العلة جواز تقدم الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومحوراً للتوسيع فيما نحو: ما عندك زيد.

وبه صرح بعضهم لكن ظاهر إطلاقهم يقتضي خلاف ذلك ويظهر كما قال: العلامة السيوطي^(٢) جواز إعمالها إن كان الطرف المقدم الخبر، والمنع وإن كان معموله، وإذا عطف على خبرها المتصوب بلسان أو بل تعين في المعطوف الرفع على أنه خبر مبتدأ مخدوف نحو: ما زيد قائماً لكن قاعد، أو بل قاعد، ولا يجوز النصب؛ لأن المعطوف هما موجب، وأما المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الأمران، والنصب أجود.

قال ابن هشام في شرح شواهد النصب رواية يعقوب بن السكينة، والرفع رواية الجمهور على أن إن كافية لما عن العمل.

قال: وزعم الكوفون على رواية النصب أن إن نافية لا كافية، ويلزمهم أن لا يطرأ عملها إذا تكررت على الصحيح، واستشهد شراح الألفية بهذا البيت، على رواية رفعه، على أن إن فيه كافية.
«بني غدانة»: منادي بتقدير يا، وغданة بضم الغين المعجمة. حيٌّ من يربوع من بني تميم.
«الصريفي»: بفتح الصاد، والراء المهملتين، قال ابن السكينة هو الفضة، وأنشد هذا البيت. والخرف بفتح المعجمتين.

قال ثعلب في «أمالية»: هو ما عمل من طين، وموئى بالنار حتى يكون فخاراً، وأنشد هذا البيت.
ولم أر من نسب هذا البيت لقائله مع كثرة الاستشهاد به في كتب النحو واللغة. والله أعلم.
انظر: شرح شواهد المعنى (٣١)، وشنور الذهب (١٩٤)، التصريح (١٩٦/١)، والعبي (٩١/٢)،
والمعجم (١٢٣/١)، شرح الفواكه الجنية على متممة الأجرومة ص: ١٦٥.

(١) «ما مسيء من أعتب» أي: أزال العتب، والمهمزة للسلب، والعاتب الذي عاد إلى مسرك بعد ما أساءك، فكانه لم ينسى، لأن التوبة تجب ما قبلها، يقال: أعتب الرجل إذا أتي بعد الذنب بعمل صالح يزيل عنه العتب على ذنبه، فالمهمزة فيه للسلب كما في أعمقت الكتاب، إذا أزلت عجمته بالشكل والتقطيط، والتصحيح. اهـ.

(٢) هم الهرامع (١٢٣/١).

وتزداد الباء في خبر ما كما تقدم، ولا يختص ذلك بخبر ما الحجازية بل تزداد في خبر ما التميمية خلافاً للفارسي والرخنيري لوجود ذلك في أشعار بني تميم ونشرهم، ولأن الباء إنما دخلت الخبر لكونه منفياً لا لكونه منصوباً قضية هذه العلة جواز زيادتها وإن بطل عمل ما لزيادة إن أو لتقدم الخبر وهو كذلك خلافاً للكوفيين.

باب النداء^(١)

٢٢١ - وَكَادِ مَنْ تَدْعُو بِيَا أَوْ بِأَيَا أَوْ هَمْزَةٌ أَوْ أَيْ وَإِنْ شِئْتَ هَيَا

تعريف النداء

من المتصوبات على المفعول به بإضمار عامل لا يظهر المنادي «وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعوه لفظاً أو تقدير». **أحرف النداء هي:**

وأحرف النداء على ما هنا خمسة والمنادي قريب وبعيد؛ فالمهمزة وأي للقريب، وأيا وهيا للبعيد، ويألهما وهي أم الباب لدخولها في كل نداء، وتعين في نداء اسم الله.

٢٢٢ - وَأَنْصِبْ وَتَوْنٌ^(٢) إِذْ تَنَادِي^(٣) التَّكْرَةُ كَقَوْلِهِمْ يَا بَهْمَادَعِ الشَّرَّةِ

إذا كان المنادي نكرة غير معينة فانصبه منونا كما مثل الناظم، ومثله قول الأعمى يا رجلاً خذ بيدي ويألفا انقذني. **والنهم والشرة** يعني واحد.

٢٢٣ - وَإِنْ يَكُنْ مَغْرِفَةً مُشْتَهِرَةً فَلَا ئَنِوْنَةٌ وَضُمَّ آخِرَةٍ

٢٢٤ - تَقُولُ يَا سَعْدًا أَيَا سَعِيدًا وَمِثْلُهِ يَا أَيَّهَا الْعَمِيدَ

إذا كان المنادي مفرداً أي غير مضاف، ولا شبيهه وكان معرفة قبل النداء كيا سعد، وأيا سعيد، أو معرفة بعده، وهو التكرة المقصودة بالنداء نحو: يا أيها العميد فلا تنون آخره، بل ابنيه على الضم لفظاً إن كان صحيح الآخر كما تقدم أو تقديراً إن كان معتلاً أو مبنياً قبل النداء نحو: يا موسى، ويأقاشي، ويأحذام^(٤)، ويأخمس عشرة،

(١) «النداء» فيه ثلاثة لغات أشهرها كسر التون مع المد، ثم مع القصر، ثم ضمها مع المد. واشتقاقه من ندى الصوت، وهو بعده، يقال: فلان أندى صوتاً من فلان إذا كان أبعد صوتاً منه. اهـ [أشمون].

(٢) في طبعة عيسى الباجي الحلبي «إن» بدلاً من إذ.

(٣) في المطبوعة من ملحة الإعراب: بدلاً من «تنادي» «تناد». **تناد**

(٤) «يا حذام» وقد ألغز فيه بقوله:

يَا سِبَوِيهِ أَجِبْنِي لَا زَلْتَ تَجْلُوا الْعَمَى
فَسَحَا وَكَسَرَا وَضَمَّا مَا اسْمُ حَوَىٰ فِي زَمَانٍ

ويظهر أثر تقدم الضم إذا أتيع وإذا اضطر إلى تنوينه جاز أن ينون منصوباً^(١) ومضموماً^(٢) ومحل بنائه على الضم إذا لم يكن مثنى ولا مجموعاً على حده، وإنما يرفع به نحو: يا زيدان، ويَا زيدون، وإذا نوَّيت أي لزمهَا هَا التَّنْيِيْهُ ولزَمَ وصفها بما فيه أَلْ واجب الرفع كما مثل به، وهي نكمة مقصودة مبنية على الضم صرَّحَ به المرادي، وإذا وصف المنادي المفرد العلم بابن مضاد لعلم نحو: يا زيد بن سعيد جاز لك ضمه وفتحه، وكذا لو تكرر المنادي المبني على الضم، وأضيف إلى ما بعده نحو: يا سعد سعد الأوس^(٣) جاز

(١) «منصوباً» نحو:

صَرَّبَتْ صَدْرَهَا إِلَيْيَ وَقَالَتْ يَا عَدِيَا لَقَدْ وَقْلَكَ الْأَوَاقِي

البحر: الحفيف. قائله: مهلهل بن ربيعة. كذا عند الجوهرى في البحر: الحفيف. قائله: مهلهل بن ربيعة. كذا عند الجوهرى في الصحاح، وابن منظور في لسان العرب. وذهب الصاغانى في التكملة إلى القول بأنه لكتليب بن ربيعة يرثى فيه أخاه عديا.

اللغة: «وقلك» فعل ما خططا من الواقعية، وهي الحفظ، والكلاء. «الأوaci» جمع واقية بمعنى حافظة، وأصله الروaci، فقلبت الرواوى الأولى هزة. الشاهد فيه: قوله: «يا عديا» فإن عديا هذا علم مفرد، وكان من حقه أن يبني على الضم، لأن المنادي إذا كان علماً مفرداً يبني على الضم، ولكنه اضطر إلى تنوينه فعدل عن ضمه إلى نصبه، فشابه به، النكمة غير المقصودة، شرح شدور الذهب ص (١٥٢)، رقم (٥٢)، وابن عقيل رقم (٣٠٤).

(٢) «مضموماً» نحو:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطْرَ عَلَيْهَا وَلَئِنْ عَلَيْكَ يَا مَطْرُ السَّلَامِ

البحر: الراقر قائله: الأحوص. الشاهد فيه: على أنه إذا اضطر إلى تنوين المنادي المضموم اقتصر على القدر المضطر إليه من التنوين. والقدر المضطر إليه هو النون الساكنة، فالحققت وأبقيت حرکة ما قبلها على حالتها، إذ لا ضرورة إلى تغييرها، فإنما تندفع بزيادة النون.

وهذا مذهب الخليل وسيبوه، والمازنى، قال النحاس والأخفش المخاشعي، في «المعايقات»: وحجتهم أنه يمتنلة مرفوع ما لا ينصرف، فلتحقق التنوين على لفظه.

انظر: الكتاب (٣١٢/١)، خزانة الأدب (١٥٠/٢)، رقم (٦١٠)، العيني (٤/١٠٨)، (٤/٢١١)، الأنصاف (٣١١)، ابن الشجيري (١/٣٤)، مجالس ثعلب (٩٢، ٢٣٩)، همع المرامع (٢/٨٠).

(٣) قال ابن مالك في الخلاصة:

فِي تَخْوِي سَعْدَ سَعْدَ الْأَوْسِيِّ يَتَصَبَّ ثَانِ وَضَمْ وَاقْتَحَ أَوْلَأَ ثَصِّبِ

جاء بهامش شرح التصريخ (٢/١٧١) قال الدنوشري: أشير بسعاد سعد الأوس إلى بيت من جملة أبيات سمعها أهل مكة من هاتف هتف بما قبل إسلام سعد بن معاذ، وسعد بن عبادة وهي:

فَإِنْ يَسْلُمُ السَّعْدَانِ يُصْبِحُ مُحَمَّداً بِمَكَّةَ لَا يَخْشَى خِلَافَ الْمُخَالِفِ

لكل فتح الأول وضمه ووجب نصب الثاني.

٢٢٥ - **وَتَنْصِبُ الْمَضَافَ فِي النَّدَاءِ كَقَوْلِهِمْ يَا صَاحِبَ الرِّداءِ**

إذا كان المنادى مضافاً إضافة لفظية أو معنوية وجب نصبه نحو: يا عبد الله ويا صاحب الرداء ومثله المشبه به وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه نحو: يا حسنا وجهه، ويا طالعا جيلاً ويا رفيقا بالعبد.

أقسام المنادى باعتبار حكمه

والحاصل أن المنادى باعتبار حكمه خمسة أقسام:

المفرد العلم والنكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة والمضاف وشبيهه.

المفرد العلم والنكرة المقصودة يبينان على ما يرتفعان به من حركة أو حرف.

والثلاثة الأخيرة منصوبة لفظاً. ولم يتعرض النظم للمشبه بالمضاف.

حكم نداء الاسم الصحيح الآخر المضاف إلى ياء المتكلم إضافة مهنة

٢٢٦ - **وَجَائِزٌ عِنْدَ ذَوِي الْأَفْهَامِ قَوْلُكَ يَا غُلامُ غُلامِي^(١)**

٢٢٧ - **وَحَوَّرُوا فَتَحَّهَا بِالْهَاءِ وَالْوَقْفَ بَعْدَ فَتْحِهَا بِالْهَاءِ**

٢٢٨ - **وَالْهَاءُ فِي الْوَقْفِ عَلَى غُلَامِي كَالْهَاءُ فِي الْوَقْفِ عَلَى سُلْطَانِي**

٢٢٩ - **وَقَالَ قَوْمٌ فِيهِ يَا غُلامًا كَمَا ثَلَوْا يَا حَسْرَتًا^(٢) عَلَى مَا**

إذا نوادي الاسم الصحيح الآخر المضاف إلى ياء المتكلم إضافة محضة جاز فيه ست لغات ذكر منها في النظم أربعة.

أحدها: حذف الياء اكتفاء بالكسرة نحو: «يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ»^(٣).

وَيَا سَعْدَ سَعْدَ الْخَزْرَجِينِ الْعَطَارِفِ
عَلَى اللَّهِ فِي الْفِرْدَوْسِ مَنْيَةُ عَارِفٍ

فِي سَعْدَ سَعْدَ الْأَوْسِ كَنْ أَنْتَ نَاصِراً
أَجِيبَاً عَلَى دَاعِ لَهُدَى وَعَيْنَا
أُورِدَ ذَلِكَ السَّهِيلِيَّ فِي كِتَابِهِ «الرُّؤْضُ الْأَنْفُ». (٤)

(١) الشطر الثاني في طبعة ملحة الإعراب بمعكبة عيسى الباجي الحلبي ص ٢٩ هكذا «في يا غلام قول يا غلامي».

(٢) في طبعة عيسى الحلبي ص ٣٠ «يَا حَسْرَةً».

(٣) سورة الزمر آية (٦).

الثانية: إثبات الياء ساكنة نحو: «يَا عَبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ»^(١).

الثالثة: تحريكها بالفتح نحو: «يَا عَبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا»^(٢) ويوقف على هذه باء السكت حفظاً لفتحة الياء فيقال: يا غلاميه كما يقال في غير النداء: «هَلَّكَ عَنِي سُلْطَانِي»^(٣).

الرابعة: قلب الياء ألفاً بعد تحويل ما قبلها فتحة نحو: «يَا أَسْفَى عَلَى يُوسُفَ»^(٤).

الخامسة: حذف الألف اكتفاء بالفتحة.

ال السادسة: ضم الاسم اكتفاء بنية الإضافة، وإنما يفعل ذلك فيما يكثر أن لا ينادي إلا مضافاً حملاً للقليل^(٥) على الكثير^(٦) كقول بعضهم: يا أم لا تفعلي.

حَكَاهُ يُونِسُ فَهَذِهِ سَتُ لُغَاتٍ أَفْصَحَهَا حَذْفُ الْيَاءِ اكْتِفَاءً بِالْكَسْرَةِ ثُمَّ إِثْبَاهَا سَاكِنَةً وَمَفْتُوحَةً ثُمَّ قَلْبَاهَا أَلْفًا ثُمَّ حَذْفُ الْأَلْفِ اكْتِفَاءً بِالْفَتْحَةِ، وَأَمَّا نَحْنُ: يَا مَكْرَمِيِّ، وَيَا ضَارِبِيِّ مَا إِلَّا ضَارِبٌ فِي الْمَدِينَةِ فَلَيْسُ فِيهِ إِلَّا لِغَانٌ إِثْبَاتٌ لِيَاءٌ سَاكِنَةٌ أَوْ مَفْتُوحَةٌ، وَمُثْلُهُ فِي وَجْهِ حَذْفِ إِثْبَاتِ الْيَاءِ إِلَّا أَنَّهَا مَفْتُوحَةٌ فِيهَا لَا غَيْرُ الْمَنَادِيِّ الْمُضَافُ إِلَى الْيَاءِ نَحْنُ: يَا فَتَّاهِيَّ بِفَتْحِ الْيَاءِ مَخْفَفَةً وَقَاضِيَّ بِفَتْحِهَا مَدْعَمَةً فِي يَاءِ الْمَنَوْصِ.

٢٣٠ - وَحَذْفُ يَا يَجُوزُ فِي النَّدَاءِ كَقَوْلِهِمْ رَبُّ اسْتَجَبْتَ^(٧) ذُعَانِي

٢٣١ - وَإِنْ تَقُلْ يَا هَذِهِ وَأُوْ يَا ذَا فَحَذْفُ يَا مُمْتَنَعْ يَا هَذَا

يُبَوِّزُ حَذْفُ حِرْفِ النَّدَاءِ، وَهُوَ: يَا خَاصَّةً اخْتَصَارًا نَحْنُ: «يُوسُفُ أَعْرِضْ

عَنْ هَذَا»^(٨) «رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا»^(٩) «سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الشَّقَالَانِ»^(١٠).

(١) سورة الزخرف آية: (٦٨).

(٢) سورة الزمر آية (٥٣).

(٣) سورة الحاقة آية (٢٩).

(٤) سورة يوسف آية: (٨٤).

(٥) «حملاً للقليل» وهو الذي لا ينادي إلا مضافاً.

(٦) «على الكثير»^(٦) وهو ما يكثر أن ينادي غير مضاف نحو يا زيد، ويا رجل معين. اهـ.

(٧) في طبعة عيسى البابي الحلبي للملحة ص ٣٠، استحب.

(٨) سورة يوسف آية (٢٩).

(٩) سورة آل عمران آية (٨).

(١٠) سورة الرحمن، آية: (٣١).

مواضع امتناع حرف النداء:

ويمتنع حذفه في ثمان مسائل ذكرها ابن هشام في التوضيح منها.

١- اسم الله^(١) إذا لم تلحقه الميم نحو: يا الله. ومنها.

٢- النكرة مقصودة كانت نحو: يا رجل المعين^(٢).

٣- أو غير مقصودة نحو: يا رجلاً خذ بيدي.

٤- ومنها ما ذكره الناظم وهو اسم الإشارة نحو: يا هذا، ويَا هؤلاء.

وجوز الكوفيون حذفه مع المقصودة واسم الإشارة لحديث: «ثُوبٍ حَجَرُ»^(٣).
واشتدي أَزْمَةً تَنْفَرْجِي»^(٤). وقوله:

(١) منها «اسم الله» لأنَّه على خلاف القياس، فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل، والمحذف إنما يكون لدليل. اهـ.

(٢) «يا رجل» لأنَّ حرف النداء في اسم الجنس كالعرض من أدوات التعريف فحقه أن لا يحذف كما لا تحذف الأدوات اهـ.

(٣) الحديث: متفق عليه. عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: كان بنو إسرائيل يغسلون عراة، ينظر بعضهم إلى بعض، وكان موسى يغسل وحده، فقالوا: والله ما يمنع موسى أن يغسل معنا إلا أنه آدر، فذهب من يغسل فوضع ثوبه على حجر، فغر الحجر بثوبه. فخرج موسى في إثره، يقول: ثوبٍ يا حجر، حتى نظرت بنو إسرائيل إلى موسى، فقالوا: والله ما موسى من بأس، وأخذ ثوبه، فطفق بالحجر ضربا.

قتال أبو هريرة: والله إنه لنذهب بالحجر، ستة أو سبعة، ضرباً بالحجر. أخرجه البخاري في صحيحه

(ص: ٦٧) ٥ - كتاب: الغسل ٢٠ - باب من اغسل، وبلفظه أخرجه: مسلم في صحيحه (٢٦٧/١)

٣ - كتاب: الحيض ١٨ - باب: جواز الاغتسال عريانا في الخلوة رقم (٧٥) (٣٣٩) عن أبي هريرة، أحمد في مستنه (٥١٥، ٢١٥/٢).

(٤) أخرج هذا الحديث الدارقطني في الإفراد والغرائب (٢١٨/١) أطراف بتحقيقى رقم ٣١٢ من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وأزاح الله عن مقامه الشريف رجس الأميركيان والخونة من شرطة العراق العمالء وظهر الله أرض العراق من النحاس العالم من المشربين والملاحدة من الأميركيان وإتباعهم الذين حالفوهم على سلب خيرات العراق من البترول وغيره. وقلت بجامش الحديث.

عزاه السيوطي ص ١ للديلمي، وانظر: الدرر المشتركة في الأحاديث المشهورة ص ٤٧، رقم ١٩، وعزاه، السحاوبي في المقاصد الحسنة ص ٥٩ رقم (١١٤) للعسكري في الأمثال، والديلمي والفضاعي من حديث علي بن أبي طالب كرم الله وجهه. وقلت: كان الشيخ المهندس حامد إبراهيم حامد - رحمه الله - مؤسس مكتبة المصطفى ﷺ ومقرها في ١٧ ش وحدة الدمراش، وهي لإطلاع العام، قد أهدى إلى قصيدة من ديوان الشيخ عبد الغنى النابلسى، والتي مطلعها:

ما أَسْلَدَهُ إِلَّا لِلْفَرَجِ
وَسَأَلَتِي أَنَوَاعُ الْفَرَجِ

..... لما لك هذا لوعة وغرام^(١)

ونحو: **﴿تُمْ أَنْتُمْ هُؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾**^(٢). والمانع حمل ذلك على الشذوذ والضرورة إلا الآية فعلى الابتداء والخبر، وأما الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول ﷺ.

حكم حذف المنادى وإبقاء الحرف:

وأما حذف المنادى وإبقاء حرف النداء فيه خلاف: جزم ابن مالك بجوازه قبل الأمر والدعا وخرج عليه قوله: **﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾**^(٣). وقول الشاعر^(٤):

يَا لَغْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلُّهُمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِعَانٍ مِّنْ جَارٍ

فاصير فالله له حكمٌ فيما يفضيه على المهج

إلى آخرها انظر في ديوان النابلي طبعة دار الجليل بيروت سنة ١٩٨٦م، وأطراف الأفراد والضرائب للشيخ محمد بن طاهر المقدسي (٢١٨/١، ٢٩٠)، بتحقيقه طبع دار الكتب العلمية بيروت.

(١) هذا عجز بيت صدره:

إذا أهملت يعني لها قام صاحبي

البحر: الكامل.

انظر: هم المرامع (٧٢/١)، الدرر اللوامع (٥٦/١)، كذا العزو في معجم الشواهد العربية (٣٧٦/٢).

(٢) سورة المقرة آية: (٨٥).

(٣) سورة النمل آية (٢٥).

(٤) هذا البيت أحد الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه التي لا يعرف لها قائل.
البحر: البسيط. قال سيبويه رحمه الله في الكتاب (٢١٩/٢): هذا باب: ما تكون اللام فيه مكسورة؛ لأنه مدعو له هاهنا، وهو غير مدمو.

«كسروا اللام لأن الاسم الذي بعدها غير منادي، فصار معناته إذا قلت هذا لزيد. فاللام المفتوحة أضافت النداء، إلى المنادي المخاطب، واللام المكسورة أضافت المدعو إلى ما بعده؛ لأنه سبب المدعا، وذلك أن المدعو إنما دعي من أجل ما بعده، لأنه مدعو له.

وما يدلّك على أن اللام المكسورة ما بعدها غير مدعوه قوله: ثم ذكر الشاهد وعقب عليه بقوله: فيا لغير اللعنة.
الشاهد: فيه: حذف المدعو للدلالة حرف النداء عليه.

والمعنى: يا قوم، أو يا هؤلاء، لعنة الله على سمعان، ولذا رفع «لعنة» بالابتداء، ولو أوقع النداء عليها لنصبها.

المعنى: يدعون على سمعان جاره أن تطاله لعنة الله، والناس أجمعين، لأنه لم يرع حق الجوار.

المصادر: الانصاف (١١٨)، ابن الشجري (٣٢٥/١)، المجمع (٧٤/١)، (٧٠/٢)، سبط الآلين (٥٤٦)،
الحماسة بشرح المرزوقي (١٥٩٣) شرح المفصل، ابن يعيش (٢٤/٢، ٤٠، ١٢٠/٨)، العيني (٤/٢٦١).

باب الترخييم^(١)

- ٢٣٢ - وَإِنْ تَشَأْ التَّرْخِيمَ فِي حَالِ النَّدَا فَاخْصُصْ بِهِ الْمُعْرَفَةَ الْمُتَقَرِّدَةَ
- ٢٣٣ - وَاحْذِفْ إِذَا رَحِمْتَ آخَرَ اسْمِهِ وَلَا تُغَيِّرْ مَا بَقِيَ عَنْ رَسْمِهِ
- ٢٣٤ - تَقُولُ يَا طَلْحَ وَيَا عَامَ اسْمَعَا كَمَا تَقُولُ فِي سُعَادَ يَا سُعَادَ

تعريف الترخييم:

الترخييم هو حذف بعض الكلمة تخفيفاً على وجه مخصوص.

أنواع الترخييم:

وهو ثلاثة أنواع:

أ - ترخييم نداء. ب - وترخييم ضرورة. ج - وترخييم تصغير.

والمراد هنا الأول ثم المنادي إما أن يكون مختوماً بتاء التأنيث أو مجرداً عنها.

ترخييم النداء:

فالأول: يرخم مطلقاً أي سواء كان علماً أم لا مجاوزاً ثلاثة أحرف أم لا فتقول في ثبة، وطلحة، وفاطمة، يا ثبت، ويا طلح، ويا فاطم.

والثاني: يرخم بشرط كونه معرفة أي علماً مفرداً مجاوزاً ثلاثة أحرف وذلك نحو: حارث وجعفر وعامر وسعاد فتقول: يا حار ويا جعف ويا عام، ويا سعاد بمحذف آخرها مع بقاء ما قبلها على حاله كأن المذوق منطوق به كما أشار إليه بقوله: ولا تغير ما بقي من رسمه.

ويسمى هذا لغة من يتظاهر وهو الأكثر في كلامهم فلا يرخم نحو: إنسان مراداً به معين لأنّه ليس علماً ولا نحو: عبد الله وشاب قرناها لأنّهما ليسا مفردتين ولا نحو: زيد وعمرو وحكم لأنّهما ثلاثة.

وأجاز بعضهم ترخييم نحو: حسن وحكم مما هو ثلاثي محرك الوسط قياساً على إجرائهم نحو: سقر مجرى زينب في إيجاب منع الصرف، وعلى هذه اللغة تقول: في ثود يا

(١) انظر لهذا الموضوع المراجع الآتية: الكتاب لسيوطه (١٣٤/٢ ط بولاق)، علل النحو للوراق (ص ٤٨١) بتحقيقه، المقتضى (٧٩١/٢)، همع الهوامع (٧٦/٣).

ثُمَّ بِبَقَاءِ الْوَوْ وَعَلَى صُورَتِهَا مِنْ غَيْرِ إِبْدَالٍ لِأَنَّهَا فِي حِشْوِ الْكَلْمَةِ لِنِسَةِ الْمَحْذُوفِ فِي الْمَرْخَمِ فِي لِغَةِ أُخْرَى أَشَارَ إِلَيْهَا بِقُولَهُ:

ما يجوز في الترْخِيم:

٢٣٥ - وَقَدْ أَجِيزَ الضَّمُّ فِي التَّرْخِيمِ فَقِيلَ يَا عَامُ بِضَمِّ الْيَمِّ
أَيْ يجوز في الترْخِيم قطع التعريف عن المَحْذُوفِ فِي جَمِيعِ الْبَاقِيِّ كَأَنَّهُ اسْمُ تَامٍ لَمْ يُحْذَفْ مِنْهُ شَيْءٌ فَيُبَيَّنَ عَلَى الضَّمِّ؛ فَتَقُولُ فِي طَلْحَةٍ وَعَامِرٍ وَجَعْفَرٍ يَا طَلْحَةً وَيَا عَامِرًا وَيَا جَعْفَرًا بِضَمِّ آخِرَهَا وَتَقُولُ فِي ثَمُودٍ يَا ثَمِي بِقَلْبِ الضَّمِّ كَسْرَةٍ وَالْوَوْ يَا لَطْرَقَهَا بَعْدَ ضَمِّهَا وَلَا يَجُوزُ إِبْقَاوَهَا لِأَنَّهُ يُؤْدِي إِلَى عَدْمِ النَّظِيرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَّهُ اسْمٌ مَعْرُوبٌ آخِرُهُ وَأَوْ لَازْمَهُ قَبْلَهَا ضَمِّةً، وَتُسَمَّى هَذِهِ الْلِّغَةُ لِغَةً مِنْ لَمْ يَتَتَّرَدُ وَالْمَحْذُوفُ لِلتَّرْخِيمِ إِمَّا حَذْفٌ وَاحِدٌ كَمَا مَرَأَ حَرْفَانَ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقُولَهُ:

..... ٢٣٦ - وَأَلْقِ حَرْفَيْنِ بِلَا غُفُولِ

٢٣٧ - وَتَقُولُ فِي مَرْوَانَ يَا مَرْ وَاجْلِسِينَ وَمِثْلُهُ يَا مَانْصُ فَافْهَمْ وَقِيسِ
أَيْ احْذَفُ الْحَرْفَ الْأَخِيرَ وَمَا قَبْلَهُ مَا اسْتَكْمَلَ شُرُوطَ التَّرْخِيمِ، وَكَانَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ حَرْفٌ لِيْنٌ سَاكِنٌ زَائِدًا مَكْمُلاً أَرْبَعَةَ فَصَاعِدًا قَبْلَهُ حَرْكَةٌ مِنْ جِنْسِهِ كَمَامِثُ سَوَاءٌ كَانَ عَلَى وَزْنِ فَعْلَانٍ أَمْ مَفْعُولٍ أَمْ لَا فَتَقُولُ: فِي سَلْمَانٍ وَعَثْمَانٍ وَمَسْكِينٍ يَا سَلْمَ، وَيَا عَثْمَ، وَيَا مَسْكِ، وَفِي مَنْصُورٍ عَلَى لِغَةِ مِنْ يَتَتَّرَدُ يَا مَنْصُ بِبَقَاءِ ضَمِّ الصَّادِ وَعَلَى لِغَةِ الْأَخْرَى يَا مَنْصُ بِتَقْدِيرِ ضَمِّ بَنَاءِ غَيْرِ تَلْكَ الضَّمِّ الَّتِي كَانَتْ قَبْلَ التَّرْخِيمِ بِخَلْفِ نَحْوِ: سَفَرْجَلُ، وَهَبِيجَ، وَمَخْتَارُ، وَسَعِيدُ، وَفَرَعُونُ فَلَا يُحْذَفُ مِنْهُ حَرْفَانَ بَلْ حَرْفَ وَاحِدٍ.

ما لا يرْخَمُ مِنَ الْاسْمَاءِ

٢٣٨ - وَلَا يُرَخَّمُ عِنْدَ فِي السَّنَدِاءِ وَلَا ثُلَاثِيَّا خَلَاؤْ مِنْ هَاءِ

٢٣٩ - وَإِنْ تَكُنْ آخِرَهُ هَاءُ فَقُلْ فِي هِبَةِ يَا هِبَ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ

أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْاسْمَ الثَّلَاثِيَّ الْجَرْدَ مِنْ تَاءِ التَّأْنِيَّتِ لَا يرْخَمُ سَوَاءٌ كَانَ مَسْمَاهُ مَؤْنَثًا كَهْنَدُ أَوْ مَذْكُورًا كَزِيدٍ لِأَنَّهُ إِجْحَافٌ بِهِ.

ترخييم ما كان آخره هاء

بخلاف نحو: هبة مما فيه باء التأنيث فيجوز ترخييمه علماً كان أم لا تقول في هبة يا هب، وفي ثبة، وهي الجماعة يا ثبت أقلي، وقد علم هذا مما قدمناه، ومر أيضاً عن بعضهم جواز ترخييم نحو: حسن إجراء له مجرى سقر.

٢٤٠ - وَقَوْلُهُمْ فِي صَاحِبٍ يَا صَاحِبِ شَذْ لِمَعْنَى فِيهِ بِا ضْ طِلاَح

هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال قد علم من كلامه أنه لا يرحم إلا العلم أو ما فيه تاء التأنيث فلم رخص صاحب مع أنه نكرة؟ فأجاب بأنه: شاذ وإنما رحمة لمعنى فيه، وهو كثرة استعماله في كلامهم كالعلم فهو معاملته.

باب التصغير^(١)

- ٢٤١ - وإنْ تُرِدْ تصغيرَ الاسمِ المحترَفِ إِمَالِتْهُوَانِ وَإِمَالِصَفَرِ
 ٢٤٢ - فَضُمَّ مَبْدَأَهُ لِهِذِي الْحَادِثَةِ وَزِدَهُ يَا تَبْتَدِيهَا ثَالِثَةً
 ٢٤٣ - وَهَكَذَا كُلُّ ثُلَاثَى أَئِى وَتَقُولُ فِي فَلَسِ فَلِيسِ يَا فَتِي

تعريف التصغير:

التصغير من خواص الاسم المتمكن.

ما لا يصغر:

فلا يصغر الفعل ولا الحرف ولا الاسم المبني وشد تصغير نحو ذا والذى كما سبق.

فوائد التصغير: وله فوائد:

- ١ - فتارة يصغر الاسم للإهانة أي لتحقير شأنه كجبل أو ذاته كطفل وهذا هو المراد بقوله وإما لصغر.
 ٢ - وتارة للتقليل كدرיהםات.
 ٣ - وتارة للتقرير إما لزمانه كبعيد العصر أو لمكانه كدوين السماء أو منزلته كصديقي.
 ٤ - وتارة للتعطف كيا أخي، ويا حبيبي، قيل.
 ٥ - وللتعظيم كقوله^(٢):

ذُوَيْهِيَّةُ تَصْفُرُ مِنْهَا الأَنَامُ^(٣)

(١) انظر هذا الموضوع المصادر الآتية: الكتاب لسيبوه (٣٦/٣)، علل النحو للوراق (ص ٦٣٩) بتحقيقى، هع المدامع (١٣٠/٢)، أسرار العربية (١٤٢)، شرح جمل الزجاجي (٢٨٩/٢).

(٢) القائل هو لبيد بن ربيعة العامري. الصحابي الجليل. لا صاحب المعلقة.

(٣) الشاهد فيه: على أن تصغير ذويهية للتعظيم؛ فإنه أراد بها الموت، وداهية أعظم منها، والتصغير غير مناسب لذكر الموت.

والدليل: على أنه أراد بها الموت. والمراد من الأنامل: الأظافر فإن ضفرها لا تكون إلا بالموت، وقال الطوسي في شرح ديوان لبيد: إذا مات الرجل أو قتل أصفرت أنامله، واسودت أظافره.

صدره:

ورده المانع إلى تصغير التقليل؛ فإن الداهية إذا عظمت أسرعت فقلت مدتها إذا علمت ذلك، وأردت تصغير الاسم لشيء من ذلك فضم مبدأه أي أوله وفتح ثانية، وزد بعد ثانية ياء ساكنة تسمى ياء التصغير لتكون ثلاثة فيكون وزنه فعيلاً واقتصر على ذلك إن كان الاسم ثلاثة كفليس في فلس، وإن كان رباعياً فأكثر فافعل به ذلك، واكسر ما بعد الياء كدريهم في درهم، وعصيفر في عصفور فأبنية التصغير ثلاثة فعال، وفعيل، وفعييل فإن كان الكبير مضموم الأول مفتوح الثاني كصرد قدرت الضمة والفتحة في المصغر غيرها في الكبير كما في فلك مفرداً وجمعها قاله ابن إياز^(١).

متى تلحق تاء التأنيث؟

٢٤٤ - وَإِنْ يَكُنْ مُؤْنَثًا أَرْدَفْتَهُ هَاءُ كَمَا تَلْحَقُ لَوْ وَصَفْتَهُ

٢٤٥ - فَصَغَّرِ النَّارَ عَلَى نُوَبَرَةٍ كَمَا تَقُولُ تَارَةٌ مُسْنِيَةٌ

إذا كان الثلاثي مؤنثاً بلا عالمة لحقته تاء التأنيث غالباً عند تصغيره بشرط أن من اللبس كما تلحق بصفته لأن المصغر في معنى الموصوف كنار، وسن، ودار، وأذن فتقول: نوبرة، وستينة ودويرة وأذينة.

وَكُلُّ أَنَاسٍ تَدْخُلُ بِيَنِيهِمْ

وقال المرادي في شرح الألفية» بأن الكوفيين استدلوا به على جميء التصغير للتعظيم. استشهد به ابن هشام في «المغني» في أربعة مراضع هي: في كم، وفي رب، وفي كل، وفي حذف الصلة من الباب الخامس.

اللغة الداهية: مطية الدهر، مشقة من الذئب - بفتح الدال، وسكون الهاء وهو التكير، فإن كل أحد ينكرها ولا يقبلها، ودهاء الأمر بدهاه، إذ أصابه بمكروه.

المصادر: خزانة الأدب (٦٥٩) رقم الشا (٤٤٩)، أمالي ابن الشجاعي (١٣١، ٤٩/٢، ٢٥١)، الإنفاق (١٣٩)، ابن يعيش (٥١٤/٥)، الأشموني (٤٧/٤)، شرح شواهد المغني (٥٥/١٣٧)، شرح شواهد الشافية (٨٥)، همع المقام (٢٨٥/٢)، ديوان ليبد (٢٥٦).

(١) الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله، أبو محمد. العلامة جمال الدين، كذا ساق نسبة ابن رافع في تاريخ بغداد، وقال: كان أوحد زمانه في النحو والتصريف كان دمث الأخلاق.

من تصانيفه: قواعد المطرحة، والإسعاف في الخلاف، مات ليلة الخميسين. ثالث عشرى ذي الحجة، سنة إحدى وثمانين وستمائة بعية الوعاة (١/٥٣٢) ترجمة رقم (١١٠٣).

وشنل كلامه ما هو ثالثي في الأصل كيد تقول فيه يدية بخلاف الرباعي المؤنث المعنوي كزينب وسعاد، وما فيه ألف التأית كحبل، وصحراء؛ فإن التاء لا تلحق ذلك، ومثله الثلاثي المؤنث عند خوف اللبس كخمس، ونحوه في عدد المؤنث إذ لو لحقته للتبس بعدد المذكر، وكشجر، وبقر إذ لو لحقته للتبس بتصغير وشجرة، وبقرة؛ فإن سمي به مذكر كأن علم لرجل؛ فالجمهور على أنه لا تلحقه التاء إذا صغر اعتبارا بما آلت إليه من التذكير وذهب يونس إلى أنها تلحقه اعتبارا بأصله محتاجا بقولهم عروة بن أذينة، ومالك ابن نويره وعيينة بن حصن، وفيه نظر.

٢٤٦ - وَصَفِّرَ الْبَابَ فَقُلْ بُوَيْبُ وَالنَّابَ إِنْ صَقْرَةَ نَيْبُ

٢٤٧ - لَأَنْ بَابًا جَمْعُهُ أَبْوَابُ وَالنَّابُ أَصْلُ جَمْعِهِ أَنْيَابُ

إذا كان ثالثي الثلاثي لدينا منقلبا عن لين رددته في التصغير إلى أصله لأن التصغير كالجمع يرد الأشياء إلى أصولها؛ فيقال في باب بويت؛ لأن ألفه بدل من واو بدليل جمعه على أبواب، وأصله بوب قلبت الواو ألفا لتحرركها، وانفتاح ما قبلها، ويقال في ناب للضرب: نيب لأن ألفه بدل من ياء بدليل جمعه على أنىاب، وأصله نيب قلبت ياءها ألفا كما تقدم، وإنما يرجع فيما إلى الأصل لزوال موجب البدل، وهو انفتاح ما قبل حرف العلة؛ فإن جهل أصل ألف ردت إلى الواو كعاج، وصاب اسم لنبت كريه الطعم فتقول عويج، وصويب، ويقال في ثوب وبيت ثويب وبيت بلا قلب بخلاف نحو: ريح وقيمة فيقال فيما: رويع وقيمة بالواو لأنها الأصل المنقلب عنه.

وشذ في نحو عيد عيد لأنه من عاد يعود وإنما قالوا: ذلك كراهة التباسه بتصغير عود.

ما يستدرك على الحريري في نظمه:

وإذا كان ثالث الثلاثي ألفا كفت، وعصى، أو واوا كدل وجب قلبه ياء، وإدغام ياء التصغير فيها فيقال: فُي، وغضي وذلي، ولم يتعرض له في النظم.

ولما فرغ من تصغير الثلاثي المفرد أخذ في بيان تصغير ما زاد عليه فقال:

تصغير ما زاد على الثلاثي

٢٤٨ - وَفَاعِلٌ تَصْغِيرُهُ فَوَيْعِلُ كَفَّ وَلِهِمْ فِي رَاجِلٍ رُوَيْجِلُ

أي إذا كان ثالثي المزيد عليه ألفا زائدة فيصغر على فويعل بقلب ألفه واوا

لانضمام ما قبلها فتقول في ضارب وعامر وصاحب ضمير، وعمر وصريح ومثله نحو: آدم مما أله مبدل من همزة لكرائية اجتماع همزتين فتقول في تصغيره أو يدم كما تقول في جمعه أودم، وأما الرباعي المجرد؛ فإنه يصغر على فعال كجعير ودرهم في تصغير جعفر، ودرهم، ولم يتعرض له في النظم:

- ٢٤٩ - **وَإِنْ تَجِدْ مِنْ بَعْدِ ثَانِيَةِ أَلْفِ فَاقْلِبُهُ يَاءً أَبْدَا** ولا تقف
 ٢٥٠ - **تَقُولُ كَمْ غُزِيلٌ ذَبَحْتُ**
 ٢٥١ - **وَقُلْ سُرَيْحِينٌ لِسَرْحَانَ كَمَا**
 ٢٥٢ - **وَلَا تُغَيِّرْ فِي عُثَيْمَانَ الْأَلْفَ**
 ٢٥٣ - **وَهَكَذَا زَعِيفَانُ فَاعْتِرْ** به السداسيات وافقه ما ذكر

إذا صغر ما ثاله أو رابعه ألف وجب قلب ألفه ياء وإدغام ياء التصغير فيها، وذلك نحو: كتاب وغلام، وغازال، ومفتاح، ودينار، ومثقال، فتقول: كتب وغلام وغزال ومفيتح ودينير، أما سرحان وسلطان فتقول فيها: سريجين وسلطيين، وإن كان لا يجمع على ذلك لم تغير ألفه اسمًا كان أو صفة كعثمان و عمران وسكران فتقول فيها عثمان وعمران وسكران، ومثله نحو: زعفران مما الألف والنون فيه بعد أربعة أحرف؛ فإنه إذا صغر لا يغير ألفه فتقول فيه زعفران وقس عليه كل سداسي آخره ألف ونون كشلبان ومرطبان وهذا معنى قوله فاعتبر به السداسيات:

تصغير ما حذف منه حرف برد المذوف:

- ٢٥٤ - **مِنْ أُولِهِ حَتَّى يَعُودْ مُنْتَصِفٌ وَارْدُدْ إِلَى المَحْذُوفِ مَا كَانَ حَتْ**
 ٢٥٥ - **كَفَّوْلِهِمْ فِي شَفَةٍ شَفِيهَةٍ وَالشَّاهَةِ إِنْ صَغْرَتِهَا شُوَيْهَةٍ**

إذا صغر ما حذف منه حرف وجبر برد المذوف إن كان قد بقى بعد الحذف على حرفين مذكرا كان كأب، وأخ أو مؤثثا كيد وشفة مذوف الفاء والعين واللام فتقول في تصغير كل وخذ، وعد أعلاما أكيل وأخيد، ووعيد برد الفاء وفي مد علماء وسنة منيذة، وسنيهة برد العين.

وفي أب، وأخ، وشفة، وشاة، أببي، وأخي وشفيهه وشويهه، يرد اللام، وإنما وجب برد المذوف في الجميع ليتمكن من بناء فعال فيكون رباعيا له نصف صحيح؛ فإن بقي بعد

المحذف على أكثر من حرفين صغر على لفظه، ولم يتحتاج إلى رد المذوف لأن بناء فعل ممكن بدونه كما يؤخذ من التعليل كقولك في هار^(١) وشار^(٢) وخير وشر هوير وشوير وخبير وشرير.

تصغير أخت وبنت:

وإذا صغر نحو أخت وبنت رد إليهما المذوف كما في شفة فتقول أخيه وبنية ولا يعتد بالباء كما لا يعتد همزة الوصل في نحو: اسم وابن.

(١) «هار» أصله: هائر، هاره بالأمر هوراً، أزنه، وبكذا ظنه به، والاسم منها المورة – بالضم – ، وعن الشيء صرفه، وعلى الشيء حمله عليه، والقوم مثلهم، وكب بعضهم على بعض، فالرجل غشه، والشيء حرزه، وفلانا، صرعه، كهرره، والبناء هدمه فهار، والرجل هار، اهـ [القاموس المحيط] وهار وهيار، ضعيف. اهـ ويقال أيضاً: زن عصبه – يبس، وفلان بخير أو شر ظنه به كأزنه وأزنته بكذا اهتمته به. اهـ [القاموس المحيط].

(٢) «شار» أصله شائر، شار العسل شوراً، وشياراً، وشيارة، ومشاريأ، ومشاريأ، ومشاركة: استخرجه من الوقفة، والشور: العسل المشور اهـ [القاموس المحيط].

والوقفة: نقرة في الصدر يجتمع فيها الماء كاللوبق، أو نحو البر، في الصفا، تكون قامة أو قامتين، وكل نقرة في الجسد كنقرة العين والكتف. اهـ [القاموس المحيط].

بَابُ الْحُرُوفِ الْزَّوَائِدِ

٢٥٦- وَالْقِنْدِيُّ فِي الْتَّصْفِيرِ مَا يُسْتَقْبَلُ زَائِدَةً أَوْ مَا تَرَاهُ يَقْبَلُ

٢٥٧ - والأَحْرَفُ الالْيَاتِيَّةُ^(١) تُرَادُ فِي الْكَلْمَ مَجْمُوعُهَا قَوْلُكَ يَا هَوْلُ اسْتَنْمَ^(٢)

^(٣) - تَقُولُ فِي مُنْطَلِقِ مُطَلِّبِكَ فَأَفْهَمْ وَفِي مُرَكَّزِكَ مُرْبِّزِكَ

٢٥٩ - وَقِيلَ فَسَفَرَ جَلْ سُفِيرُ جَلْ وَفَتَى مُسْتَخْرِجَ مُخْيَرُ جَلْ

قد سبق أن للتصغير ثلاثة أبنية:

١ - فعيل . ٢ - وفعيل . ٣ - وفعييل .

فالاول للثلاثي المجرد والثانى للرباعي المجرد، والثالث للرباعي المزيد قبل آخره حرف

مد کمیابح.

تصغير الخمسى:

فإذا كان الاسم خماسياً مجرداً من الزيادة أو مزيداً فيه حرف، ولم يكن قبل آخره حرف مد؛ فاحذف في التصغير من الأول آخره، ومن الثاني زائد ليعود رباعياً؛ فيتوصل إلى بناء فعييل فتقول في نحو سفرجل، ومدحرج، سفيرج، ودحيرج؛ لأن بقاء هما يستثقل؛ فإن اشتمل الاسم على زيادتين وإلحادهما مزية على الآخرى حذفت الأخرى كمطلق فتقول فيه مطيلق بحذف النون دون الميم لتصدرها ولدلالتها على معنى اسم الفاعل، وهكذا تقول في مرتفق مريزق بحذف التاء دون الميم لما سبق.

تصغير السادس:

وإذا صغر السادس حذف منه حرفان من حروف الزيادة ليتوصل إلى بناء فيعمل كمستخرج فتقول فيه مخيرج بحذف السين والتاء.

أحرف الزيادة:

وقد بين الناظم حروف الزيادة، وهي عشرة في قوله: يا هول استنم أي اسكن،

(١) في طبعة ملحة الإعراب طبعة عيسى الباب الحلبي ص ٢٣ «التي».

(٢) ما بين القوسين في طبعة عيسى البابي الحلبي ص ٢٣ بدلاً منهمما سائل وانتهم.

(٣) ما بين القوسين في طبعة عيسى الباعي الحلبي ص ٢٣ بدلا منها مطبلق.

وجمعها بعضهم في أمان وتسهيل وبعضهم في تسهيل ومناء، ومعنى كونها زائدة أن الحروف الرائدة على الأصول لا تكون إلا منها لا يعني أنها لا تكون إلا زائدة أبداً لأنها قد تكون أصولاً، ولمعرفة الرائد من الأصول ضابط مذكور في علم التصريف:

٢٦٠ - وقد تزاد الآياء للتغويض والجبر للصغر المهيض

٢٦١ - كَقَوْلُهُمْ إِنَّ الْمُطْلِيقَ أَثَى وَأَخْبَارُ السُّفِيرِ يَحْكُمُ فَصْلِ الشِّتَّا

يعني أنه يجوز أن يوضع ما حذف منه حرف أصلي أو زائد أو حرفان في التصغير ياء ساكنة قبل الآخر جبرا له ولি�توصل بذلك إلى بناء فيجعل فتقول في منطلق وسفرجل مطليق وسفيريج وفي مستخرج خيريج وفهم من قوله، وقد تزداد قلة ذلك وأنه غير لازم وأنه لا يخل ببناء التصغير بخلاف بقاء الرائد.

والمهيس: المكسور، اسم مفعول من هاض العظم إذا كسر.

٢٦٢ - وشَدَّ مِمَّا أَصْلُوهُ ذِيَّا تَصْغِيرُ ذَا وَمِثْلُهُ الْلَّذِيَا

قد سبق أن التصغير من خواص الاسم المتمكن؛ فالالأصل أن لا يدخل غير المتمكن لكنهم خالفوا هذا الأصل فصغروا شذوذًا أسماء الإشارة والموصول لشبهها بالأسماء المتمكنة في كونها توصف ويوصف بها فاستبيح لذلك تصغيرها لكن على وجه خوفها بها قاعدة التصغير فترك أولها على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير وزيد في آخرها ألف عوضاً عمما فاتها من ضم الأول؛ فقالوا في ذا وتا: ذيّا، وتيّا، وفي الذي، والتي: اللذيا والتيّا.

تصغير أسماء الإشارة:

وقد سمع التصغير في خمسة ألفاظ من أسماء الإشارة:

١ - ذو. ٢ - تا. ٣ - وذا. ٤ - وتان.

٥ - وأولي؛ فيقال ذيان وتيان، وأوليا بالقصر أو المد على اللتين^(١).

وسمع أيضاً في خمسة ألفاظ من أسماء الموصولات الذي والتي وتشبيتها وجمع الذي فيقال: اللذيان والتيان والذيون بضم ما قبل الواو رفعاً وبكسره جراً ونصباً عند سيبويه.

(١) وقد جمعت في قوله: «سألتمنيهما» أو «اليوم ننساهما»، «على اللغتين» يقال: فيه هلاباً بإبدال المهمزة هاء، وأولاء بضم المهمتين، وأولاء بالكسر والتوزين، وأولاء بأشباع الضمة قبل الواو، وهؤلاء بالباء، وأولي بالقصر، والتشديد، وهذه الألفاظ يشار لها إلى القريب اهـ [علوي].

تصغير أ فعل التعجب:

وقد صغر أيضاً أ فعل في التعجب وكذا المركب المزجي كبعליך وسيبويه في لغة من بناتها، وتصغيرهما تصغير التمكّن.

من شواذ التصغير:

٢٦٣ - وَقَوْلُهُمْ أَيْضًا أَئِسِيَانُ شَذْ كَمَا شَذْ مُغَيْرِيَانِ

٢٦٤ - وَلَيْسَ هَذَا بِمِثَالٍ يُحْذِي فَأَتَيْعُ الْأَصْلَ وَدَعْ مَا شَذَا

ما خرج عن القياس فصغر شذوذاً قولهم في إنسان وليلة أنيسيان ولليلة بزيادة الياء فيهما، وقياسهما نيسان ولليلة، وفي مغرب وعشاء مغيريان وعشيان بزيادة ألف ونون وقياسهما مغريب وعشى وفي رجل روبيل وقياسه رجيل، وفي صبية وغلمة وبنون أصبية، وأغيلمة، وألينون بزيادة الهمزة في أولها وقياسه صبية، وغليمة وبنيون، فهي تحفظ ولا يحذى عليها أي لا يقاس.

باب النسب^(١)

- ٢٦٥ - وَكُلُّ مَنْسُوبٍ إِلَى اسْمٍ فِي الْعَرَبِ أَوْ بِلْدَةٍ تَلْحَقُهُ يَاءُ النَّسَبِ
- ٢٦٦ - فَشَدَ الْيَاءَ^(٢) بِلَا تَوْقِفٍ مِنْ كُلِّ مَنْسُوبٍ إِلَيْهِ فَاغْرُونَ
- ٢٦٧ - وَإِنْ يَكُنْ فِي الْأَصْلِ هَاءُ فَاحذفْ كَمْثَلَ مَكَيٍّ وَهَذَا حَنْفَيٌ^(٣)
- ٢٦٨ - تَقُولُ قَدْ جَاءَ الْفَتَنِي الْبَكْرِيُّ كَمَا تَقُولُ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ

تعريف المنسوب:

إذا أريد النسب إلى أب، أو قبيلة، أو بلدة، أو صنعة زيد في آخر المنسوب إليه ياء مشددة مكسورة ما قبلها^(٤) فتصير حرف إعراب فيقال في النسب إلى دمشق دمشقي، وإلى قريش قريشي^(٥)، وإنما كانت الياء مشددة لتدل على نسبته إلى الجرد عنها.

التغييرات التي تلحق الاسم المنسوب:

وكسر ما قبلها تشبيهاً بباء الإضافة، وهذا أحد التغييرات اللاحقة للاسم المنسوب إليه إذ تلحقه ثلاثة تغييرات:

- ١ - لفظي: وهو كسر ما قبل الياء.
- ٢ - وانتقال الإعراب إليها، ومعنى: وهو صيرورته اسمًا لما لم يكن له.
- ٣ - وحكمي، وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالصفة المشبهة كمررت برجل

(١) راجع في هذا الموضوع المراجع التية: الكتاب (٣٣٥/٣)، المقتصب (١٣٤/٣)، شرح جمل الزجاجي (٣٠٩/٢)، خزانة الأدب (٦٠٨/١٢)، علل النحو للوراق ص: (٧٠٦) بتحقيقه.

(٢) في طبعة عيسى الباب الحلبي وشركاه ص ٣٤ رواية البيت هكذا:

وَإِنْ يَكُنْ مِمَّا عَلَى وَزْنِ فَتَنَّ أَوْ عَلَى وَزْنِ ذَيَا أَوْ عَلَى وَزْنِ مَتَّى

والمعنى: وإن يكن المنسوب إليه متصوراً بما على وزن فتن فتن نحو رحى وعصا، أو على وزن دنيا نحو موسى وعيسى، أو على وزن متى نحو قضا، وقنا.

(٣) في طبعة ملحة الإعراب ص ٣٣ بدلاً من فشد الياء، وتحذف الهاء.

(٤) الكتاب لسيبوه (٣٣٥/٣) هذا باب الإضافة، وهو باب النسب، الأصول لابن السراج (٦٣/٣)، التكلمة لأبي علي الفارسي ص: (٢٢٨)، المقتصب (١٣٣/٣).

(٥) الكتاب (٣٣٥/٣)، المقتصب (١٣٣/٣).

قرشي أبوه كأنك قلت منسوب إلى قريش أبوه، وبطرد ذلك فيه، وإن لم يكن مشتقاً، وإذا كان آخر المنسوب إليه تاء التأنيث، وجب حذفها للنسب فيقال في مكة مكي وبالبصرة بصري حذرا من ادع تاءي تأنيث عند نسبة مؤنثة في نحو مكية وبصرية إذ لو بقيت لقيل مكتبة وبصرية.

قال أبو حيان: وقول الناس درهم خليفتي لحن، ومثل تاء التأنيث في وجوب الحذف للنسب ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعدا نحو قرقري في قرقري وحيثي في حديثي أو رابعة في اسم متحرك الثاني كجمزى في جمزي.
فإن كان ساكنا كحبلى فحكم ذلك ما أشار إليه مع غيره بقوله:

النسب إلى المقصور:

- ٢٦٩ - وَإِنْ يَكُنْ مِمَّا عَلَى وَزْنِ فَتَى أَوْ وَزْنِ دُبْيَا أَوْ عَلَى وَزْنِ فَتَى
 ٢٧٠ - فَأَبْدِلِ الْحُرْفَ الْأَخِيرَ وَأَوْا وَعَاصِ مَنْ مَارَى وَدَعْ مَنْ نَاوَى
 ٢٧١ - تَقُولُ هَذَا عَلَوِيُّ مَعْرِقٌ وَكَلُّ لَهُ وِدُبْيَوِيُّ مُوبِقٌ

يعني إذا كان المنسوب إليه ثلاثة مقصوراً قلت ألفه واوا سواء كانت بدلأ منها كعاصاً أو من الياء كفتى أو مجھولة كمن فتقول عصويّ وفتويّ ومتويّ، وإنما قلت في فتى واوا، وإن كان أصلها ياء كراهية اجتماع الكسرة واليآت وأما نحو دنيا كحبلى مما هو رباعي مقصور ثانية ساكن فيجوز في ألفه الحذف والقلب فتقول دني وحبلى، ودنيوي وحبلوي والحدف أرجح وليس القلب متينا كما توهمه عبارة الناظم ويقال في النسب إلى فعل معتل اللام كغنىّ وعلى غنوبيّ وعلويّ بحذف الياء الأولى وفتح ما قبلها وقلب الثانية واوا أي بعد قلبها ألفا ومنه قول الناظم هذا علوبيّ نسبة إلى على لا إلى علا كما توهمه عبارته أيضاً.

النسب إلى المنقوص:

وإذا نسبت إلى المنقوص؛ فإن كانت ياءه ثلاثة كتشبھي وعمى فتح ما قبلها وقلبت واوا فتقول شجوي وعموي، وإن كانت رابعة كقاضي جاز حذفها وقلبتها واوا والحدف أحسن فتقول في قاضٍ قاضي وقاضوى، وإن كانت خامسة فصاعداً وجب حذفها كمعتدى في معند ومستعلى في مستعل.

النسب إلى الممدود:

وإذا نسب إلى الممدود فإن كانت هيرته للتأنيث قلبت واوا كصحراوي أو أصلا سلمت من القلب غالبا نحو: قرائي في قراء وهو الرجل الناسك أو بدلا من أصل نحو: كسأء جاز الوجهان نحو كسائي وكساوي بالواو رجوعا إلى الأصل.

النسب إلى المركب:

وإذا نسب إلى المركب فإن كان التركيب إسنادياً كأنه شرّاً أو مرجياً كبعליך نسب إلى صدره فنقول تأطلي وبعليٌ وكذا إذا كان إضافياً كامرأتي في أمر القيس إلا إذا كان الإضافي كنية كأبي بكر، وأم كلثوم، أو معه صدره بعجزه كابن عمرو، وابن الزبير فإنك تنسبه إلى عجزه فنقول بكري وكلثومي، وعمري وزبيري وربما الحق هما ما خيف فيه ليس كقوتهم في عبد الأشهل أشهلي، وفي عبد مناف منافي.

٢٧٢ - **وَانْسُبْ أَخَا الْحِرْفَةِ كَالْبَقَالِ وَمَنْ يُضَاهِهِ إِلَى فَعَالِ**

أي قد يستغنى من ياء النسب بصوغ المنسوب إليه على فعال وذلك غالباً في الحرف كبزار ونحار وعطار.

شواذ النسب^(١):

وشذ قوله^(٢):

وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَالٍ^(٣)

(١) ينظر هذا الموضوع في: الكتاب (٢/٦٩، ٧٠، ٨٦، ٧٢) (ط بولاق).

(٢) قائله: أمرؤ القيس.

(٣) قال الجوهري في الصحاح (٥/١٨٢٣) نبل.

النبال - بالتشديد - صاحب النبل ثم ذكره. يعني وليس بذي نبل، وكان الوجه أن يقول: وليس بنابل، مثل لابن وتامر.

والنابل الذي - يعمل النبل، وكان من حقه أن يكون بالتشديد، والفعل النبالة بالكسر.

صدره:

وَلَيْسَ بِذِي رُمْجٍ فَيَطْعَنُ بِهِ

البحر: الطويل.

قال الشيخ خالد في التصريح (٥/٢٢٧)، شاهد رقم (٤٥) في باب: النسب فصل: وقد يستغنى عن

أي بذى نبل وجعل منه قوله تعالى: «وَمَا رُبِّكَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ»^(١) وقد يصاغ أيضاً على فاعل، أو فعل بمعنى ذي كذا؛ فال الأول كتامر ولاين وطاعم، وكاسِ والثاني كطعم ولبن ونهر.

لستُ بِلِيلِيْ وَلَكِنْ نِهْرٌ^(٢)

أي عامل في النهار.

وهذه الأبنية ليست مقيسة وإن كان بعضها كثيراً هدا مذهب سيبويه.

ياعي النسب بصوغ المنسوب إليه: «فقال» بفتح أوله، وتشديد ثانيه - وذلك غالب في الحرف جمع حرفة كبار - بزائن معجميين - لياع البر، ونممار - بالنون والجيم لم حرفته التجارة. وعرّاج لياع العاج. وعطار: لياع العطر.

ومن غير الغالب ما أشار إليه بقوله: وشذ قوله:.. وذكره.

المصادر:

الكتاب لسيبوه (٩١/٢)، ديوان أمرئ اقيس ص ٣٣، المقتصب (١٩٢/٣) العيني (٤٥٤٠)، الأشموني (٤٠٠/٢)، شرح الكافية الشافية (٤/١٩٦٣).

(١) سورة فصلت آية (٤٦).

(٢) البحر: الرجز.

وبليه:

لَا أُوْلَجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرْ

أنشد سيبويه (٩١/٢)، أي: ولكن نماري، أي: عامل بالنهار.

المعنى: يقول: إنه يعمل بالنهار حلب رزقه فهو من يكدر، وقد يكون أراد أنه إذا عمل عملاً عمله في وضع النهار بحيث يطلع عليه الناس، ولا يعمله في الظلام مسترًّا عن أعين المراقبين، وهذه كناية عن ظهور أمره، واتضاحه وانكشافه.

باب التَّوَابِع

- ٢٧٣ - **وَالْعَطْفُ وَالتَّوْكِيدُ أَيْضًا وَالْبَدْلُ** تَوَابِعٌ يُغَرِّبُنَ إِغْرَابَ الْأُولَى
- ٢٧٤ - **وَهَكَذَا الْوَصْفُ إِذَا ضَاحَى الصَّفَةُ** مَوْصُوفُهَا مُنْكَرًا أَوْ مَغْرِفَةً

تعريف التَّوَابِعِ:

التَّوَابِعُ: جمع تَابِعٍ وهو المشارك لما قبله في إعرابه، الحاصل والمتجدد غير خبر.

أقسام التَّوَابِعِ:

وهو أربعة:

- ١ - عَطْفٌ . ٢ - تَوْكِيدٌ . ٣ - وَنْعَتٌ . ٤ - وَبْدَلٌ .

ومن فصل في العطف جعل التَّوَابِع خمسة ومن فصل في التوكيد جعلها ستة والأولى أن يبدأ منها بالنعت ثم البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم النسق لأنها إذا اجتمعت في التبعية رتبت كذلك كما في «التسهيل»^(١).

العامل في المتَّبَعِ:

والعامل في التَّابِع هو العامل في المتَّبَع إلا في البَدْل؛ فالعامل فيه مقدر.

إعراب المتَّبَعِ:

وكلها تعرب إعراب ما قبلها كما أشار إلى ذلك بالأمثلة التي ذكرها في قوله:

- ٢٧٥ - **تَقُولُ خَلَّ الْمَرْحَ وَالْمُجُونَ** وَأَقْبَلَ الْحُجَّاجُ أَجْمَعُونَا
- ٢٧٦ - **وَامْرُرُ بِزَيْدٍ رَجُلٍ ظَرِيفٍ** وَاعْطِفْ عَلَى سَائِلَكَ الْضَّعِيفِ
- مثال للعطف.

ومثال للتوكيد واستفيد منه جوازا التوكيد بأجمع من غير تقدم كل (وامر بزيد رجل ظريف) مثال للبدل واستفيد منه جوازا إبدال النكرة من المعرفة.
 (واعطف على سائلك الضعيف) مثال للوصف، وأفهم قوله أولاً وهكذا الوصف إلى آخره أن المعرفة لا تتعنت بنكرة ولا العكس وهو كذلك وقد اختصر الناظم أحكام هذه

(١) تسهيل الفوائد لابن مالك.

التابع، ولا بأس بذكر جمل منها فنقول: أما العطف فهو قسمان. عطف نسق، وعطف بيان وسيأتي:

تعريف عطف البيان:

وعطف بيان، وهو: «تابع جامع موضح أو مخصوص لمجموعه وشرطه موافقة متبعه في تعريفه وتنكيره وتأييشه وتذكيره وإفراده، وتشتيته وجمعه فهو كالنعت يوافق متبعه في أربعة عشرة كما سيأتي كـ»:

أقسم بالله أبو حفص عمر^(١) وهذا خاتم حديد ومنه نحو: «من شجرة مباركة زيتونة»^(٢).

أقسام التوكيد

وأما التوكيد فهو قسمان أيضاً:

١ - توكيد لفظي وهو إعادة اللفظ الأول أو موافقة اسمها كان أو فعل أو حرفاً أو جملة.

(١) البحر: الرجز المشطور.

قاله: رؤبة وهذا خطأ، والصواب أعرابي.

لأن رؤبة لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وبعده:

مَاقَسْهَا مِنْ نَعْتٍ وَلَا دَبْرٍ
فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرْ

قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (١/٣٨٣) رقم (٤٠) عقبه.

فقد المكية وهي أبو حفص على الاسم، وهو عمر.

وبسبب أشاد ذلك: أن قال لها قال لعمر - رضي الله عنه - إن ناقتي قد نقت فاحملني، فقال له عمر: كذلك، وأبى أن يحمله، وحلف على ذلك فانشد ذلك.

يقال: نقب البعيد: ينقب - بكسر القاف في الماضي، وفتحها في المضارع، إذا رف حُفَّه، ودبَ البعير إذا حفَّه، فكأنه تفسير له. ويقال: «فَجَرْ» إذا حَتَّثَ في يمينه.

انظر: العين (١/٣٩٢)، خزانة (٢/٣٥١)، شرح ابن يعيش على المفصل (٣/٧١)، وابن عقيل (٢/٢٠١) شذور الذهب ص ٤٣٥ في باب عطف البيان الأثماني (١/١٢٩) باب: العلم، ولسان العرب (ن ق ب) (٢/٢٦٣)، فجر (٦/٣٥٤).

(٢) سورة النور آية: (٣٥).

- ٢ - توكيـد معنوي وهو «إتـاع الاسم المعرفـة، بالفـاظ مـعلومـة، وهي:
- ١ - النـفس.
- ٢ - والـعين وكـلا وـكلـتا وـكـل وـجـمـع وـأـجـمـع وـجـمـعـهـما.

شرط الإضافة:

ولا بد من إضافة النفس والعين وكلا وكلتا وكل إلى ضمير مطابق للمؤكـد وإذا اجـتمـعـتـ النـفـسـ وـالـعـيـنـ وجـبـ تـأـخـيرـ العـيـنـ عـنـهاـ كـحـاءـ زـيـدـ نـفـسـهـ عـيـنـهـ وإـذـاـ أـكـدـ بـهـماـ مـثـنـىـ أوـ مـجـمـوـعـاـ أوـ مـاـ فيـ مـعـناـهـماـ^(١) جـمـعـاـ عـلـىـ أـفـعـلـ بـضـمـ العـيـنـ كـحـاءـ الزـيـدانـ أـنـفـسـهـمـاـ وـجـاءـ الزـيـدونـ أـنـفـسـهـمـ وـيـؤـكـدـ بـكـلاـ وـكـلـتاـ المـثـنـىـ أوـ مـاـ فيـ مـعـناـهـ إـنـ صـحـ^(٢) وـقـوـعـ المـفـرـدـ مـوـقـعـهـ وـاتـحـدـ مـعـنـيـ المـسـنـدـ^(٣) كـحـاءـ الزـيـدانـ كـلـاهـمـاـ وـالـمـرـأـتـانـ كـلـتـاهـمـاـ وـيـؤـكـدـ بـكـلـ غـيـرـ المـثـنـىـ إـنـ كـانـ ذـاـ أـجـزـاءـ يـصـحـ وـقـوـعـ بـعـضـهـاـ مـوـقـعـهـ كـحـاءـ الـقـومـ كـلـهـمـ وـبـعـتـ السـيـدـ كـلـهـ وـالـأـوـلـ كـلـهـ.

تعريف البدل:

وـأـمـاـ الـبـدـلـ فـهـوـ تـابـعـ مـقـصـودـ بـالـحـكـمـ بـلـ وـاسـطـةـ.

أـقـسـامـ الـبـدـلـ:

وـهـوـ أـرـبـعـةـ أـقـسـامـ:

- ١ - بـدـلـ كـلـ مـنـ كـلـ «وـهـوـ مـاـ كـانـ مـدـلـولـهـ مـدـلـولـ الـأـوـلـ كـحـاءـ زـيـدـ أـخـوـكـ وـسـمـاهـ اـبـنـ مـالـكـ الـبـدـلـ الـمـطـابـقـ لـوـقـعـهـ فـيـمـاـ لـاـ يـطـلـقـ عـلـيـهـ.
- ٢ - كـلـ وـبـدـلـ بـعـضـ مـنـ كـلـ وـهـوـ مـاـ كـانـ مـدـلـولـهـ جـزـءـ الـأـوـلـ كـبـعـتـ الـعـبـدـ نـصـفـهـ وـأـكـلـتـ السـمـكـةـ رـأـسـهـاـ.
- ٣ - وـبـدـلـ اـشـتـمـالـ^(٤) وـهـوـ مـاـ كـانـ بـيـنـهـمـاـ تـعـلـقـ بـغـيـرـ الـكـلـيـةـ وـالـجـزـئـيـةـ وـكـانـ الـبـدـلـ بـجـيـثـ تـبـقـيـ النـفـسـ عـنـ ذـكـرـهـ نـحـوـ: سـلـبـ زـيـدـ ثـوـبـهـ وـأـعـجـبـنـيـ بـكـرـ حـسـنـهـ.
- ٤ - وـبـدـلـ غـلـطـ وـهـوـ مـاـ لـمـ يـكـنـ جـامـعـاـ لـلـأـمـرـيـنـ نـحـوـ: جـاءـ زـيـدـ غـلامـهـ حـمـارـهـ.

(١) «أـوـ فيـ مـعـناـهـ» وـهـاـ الـمـعـاطـفـانـ كـحـاءـ زـيـدـ وـعـمـرـوـ أـنـفـسـهـمـاـ، وـجـاءـ زـيـدـ وـعـمـرـوـ وـبـكـرـ أـنـفـسـهـمـ.

(٢) «إـنـ صـحـ» فـلـاـ يـقـالـ: اـخـتـصـمـ الـرـيـدانـ كـلـاهـمـاـ.

(٣) «وـاتـحـدـ مـعـنـيـ الـمـسـنـدـ» فـلـاـ يـقـالـ مـاتـ زـيـدـ، وـعـاـشـ بـكـرـ كـلـاهـمـاـ لـاـخـتـلـافـ الـمـسـنـدـ.

(٤) «وـبـدـلـ اـشـتـمـالـ» نـحـوـ: ﴿صـرـاطـِ مـسـتـقـيمـ * صـرـاطـِ اللـهـ﴾ [الـشـورـىـ] ٥٣.

وـنـحـوـ: ﴿إـنـ لـمـ مـتـقـنـ مـقـارـاـ * حـدـائقـ﴾ [الـبـيـانـ] ٣١. ﴿بـسـأـلـوكـتـ عـنـ الشـهـرـ الـحـرـامـ﴾ [الـبـقـرةـ] ٢١٧.

ما يشترط في البدل:

- ١ - ولا يشترط في البدل موافقته للمبدل منه في التعريف والتنكير ، ولا في الإظهار والإضمار.

ما يبدل منه:

- ١ - فتبدل المعرفة من المعرفة.
- ٢ - ومن النكرة.
- ٣ - والنكرة من النكرة.
- ٤ - ومن المعرفة.
- ٥ - ويبدل الظاهر من الظاهر^(١).
- ٦ - ومن المضر^(٢).
- ٧ - والمضر من المضر^(٣).
- ٨ - وكذا من الظاهر^(٤) عند الجمهور.
- ٩ - ويبدل الجملة من الجملة^(٥) ومن المفرد.

تعريف النعت:

وأما النعت: فهو التابع المستقى أو المؤول به المبادر للفظ معنوه.

فائدة النعت:

وفائدته:

- | | | |
|----------------|---------------|------------|
| ٣ - أو مدح. | ٢ - أو تخصيص. | ١ - توضيح. |
| ٦ - أو توكيده. | ٥ - أو ترجم. | ٤ - أو ذم. |

(١) ويبدل الظاهر من الظاهر نحو: جاء زيد عمرو.

(٢) ومن المضر أي ويبدل الظاهر من المضر نحو: ضربته زيدا.

(٣) «المضر من المضر» نحو: رأيتك إياك.

(٤) «وكذا من الظاهر» أي ويبدل المضر من الظاهر نحو: رأيت زيدا إياه.

(٥) «ويبدل الجملة من الجملة» نحو: أمدكم بما تعلمون أمدكم بأموال وبنين. [الشعراء: ١٣٣، ١٣٢].

ما يتبع فيه النعت متبعه:

ويتبع متبعه في اثنين من خمسة حقيقة كان أو سبباً: في واحد من أوجه الثلاثة وواحد من التعريف والتنكير وعلى هذه الخمسة اقتصر الناظم.

رفع ضمير النعت:

ثم إن رفع ضمير المنعوت يتبع منعوته في اثنين أيضاً من خمسة في واحد من التذكير والتأنيث وواحد من الإفراد وفرعيه فيصير بهذا مع مامر مطابقاً له في أربعة من عشرة ويسمى حينئذ حقيقة وإن رفع ظاهراً أو ضميراً بارزاً فهو بالنسبة إلى الخمسة الثانية كالفعل الحال محله فيفرد لرفعه ذلك.

النعت السببي:

ويطابق في التذكير والتأنيث المرفوع لا المنعوت كمررت برجلين قائمةً أمّهما، وبرجال قائمٍ آباءُهم ويسمى حينئذ سبباً.

جواز قطع النعت:

ويجوز قطع النعت إن علم منعوته بدونه إلى الرفع بتقدير هو وإلى النصب بتقدير أعني مثلاً.

وأما عطف النسق فهو تابع يتوسط بينه وبين متبعه أحد الحروف الآتى ذكرها ويجرى في الأسماء والأفعال كما أشار إليه بقوله:

ما يجوز في العطف:

٢٧٧ - **وَالْعَطْفُ يَدْخُلُ فِي الْأَفْعَالِ كَفَوْلِهِمْ ثُبْ وَاسْمُ لِلْمَعَالِي**

أي يجوز أن يعطف الفعل على الفعل كما يجوز ذلك في الاسم وذلك كثير لا قليل لكن يشترط اتحاد زمانيهما في الماضي والاستقبال سواء اتحد نوعاهما في الفعلية نحو «**لُخِيَّ بِهِ بَلْدَةَ مَيْتَا وَتَسْقِيَةَ**^(١)» ومنه نحو: ثُبْ واسم للمuali، وقد يقال وهو من عطف

(١) سورة الفرقان آية: ٤٩.

الجمل أو اختلف نحو: «إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا»^(١) ويجوز أيضاً عطف الاسم على الفعل والعكس وعطف المفرد على الجملة وبالعكس في الأصح بالتأويل بأن يكون الاسم يشبه الفعل والجملة في تأويل المفرد نحو: «يُنْخِرُجُ الْحَيُّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُنْخِرُجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ»، «فَالْمُغَيْرَاتِ صُبْحًا * فَأَثْرَنَ»^(٢). ونحو: «دَعَانَا لِجَنْبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا» «بِيَائِنَا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ»^(٣).

(١) سورة الفرقان آية: ١٠.

(٢) سورة العاديات آية: ٣.

(٣) سورة يونس آية: ١٢.

باب حروف العطف^(١)

- ٢٧٨ - وأخرُفُ الْعَطْفِ جَمِيعًا عَشَرَةً مَحْصُورَةً مَا ثُوَّرَةً مُشْتَهِرَةً^(٢)
- ٢٧٩ - الْوَاوُ وَالْفَاءُ وَثُمَّ لِلْمَهْلِنْ وَلَا وَهَنَى ثُمَّ أُوْزَ وَأَمَّ وَبَلْ
- ٢٨٠ - وَبَعْدَهَا لِكَنْ وَإِمَّا إِنْ كُسْرٌ وَجَاءَ فِي التَّخْيِيرِ فَاحْفَظْ مَا ذُكِرَ

عدد حروف العطف:

ذكر في هذه الآيات أن حروف العطف عشرة محصورة بالعدد منقولة عن العرب مشتهرة عند علماء هذا الفن ولعله قصد بذلك الرد على من أنكر إن إما المسبوقة بمثلها عاطفة، وأن العطف بالواو التي قبلها.

ونقل عن ابن عاصم دعوى الإجماع على كونها غير عاطفة كالأولى تخلصا من دخول عاطف على عاطف وإنما ذكرت في باب العطف لصاحبها لحرفه.

أقسام حروف العطف

وحواف العطف قسمان:^(٣)

- ١ - قسم يقتضي التشریک في الإعراب والحكم وهو سبعة:
- | | | |
|---------------|-------------|------------|
| ٣ - وثم. | ٢ - والفاء. | ١ - الواو. |
| ٦ - وإما وأم. | ٥ - وأو. | ٤ - وحتى. |
- ٢ - وقسم يقتضي التشریک في الإعراب فقط وهو ثلاثة^(٤) بل^(٥).

(١) ينظر هذا الموضوع في المراجع الآتية: اللمع ص: (١٧٤، ٩٤٢/٢)، المقتضى (٩٦١، ٩٣٧/٢)، الباب في علل البناء والإعراب (١٦/١)، علل التحوّل للوراق ص: (٥١٦) بتحقيقى.

(٢) في طبعة عيسى الباجي الحلبي (ص: ٣٦) مسطرة.

(٣) انظر: المقتضى (٩٤١/٢)، الجنى الدان (١٢١)، الأزهية (ص: ٢٤١)، حروف المعان للرماني ص: (٤٣)، الفصول الخمسون (ص: ٢٣٧).

(٤) أو: انظر: اللمع (١٧٥)، المقتضى (٩٤٢/٢)، الأزهية ص: (١١١)، رصف المباني ص: (١٣١)، الباب للعكيري، (٤٢٢/١)، علل التحوّل للوراق ص: (٥٣١)، بتحقيقى.

(٥) «بل» انظر: اللمع (١٧٦)، المقتضى (٩٤٦/٢)، الفصل الخمسون ص: (٢٣٧)، الجنى الدان ص: (٢٥٣)، الأزهية ص: (٢١٩)، رصف المباني ص: (١٥٣) علل التحوّل للوراق ص: (٥١٦).

ولكن^(١)، ولا وإنما تعددت حروف العطف لتعدد معانيها فالواو لطلق الجمع بين المتعاطفين في الحكم لا تفيد ترتيباً ولا معية بدليل صحة نحو: اشتراك زيد وعمرو فيعطف بها سابق^(٢) ولاحق^(٣).

ومصاحب^(٤)، والفاء للترتيب والتعليق فيعطف بها لاحق متصل نحو: تزوج زيد فولد له إذ لم يكن بين التزوج والولادة إلا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته، وثم للترتيب والمهلة أي التراخي في الزمان فيعطف بها لاحق منفصل نحو: غاب زيد ثم حضر ويعطف بلا بعد مثبت لنفي الحكم عن تاليها وقصره على متلوها نحو: زيد كاتب لا شاعر، ويعطف بمحى بعض على كل ولو تقديرنا نحو: أكلت السمسك حتى رأسها وقوله: **أَقْيَ الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفَّفَ رَحْلَةُ وَالزَّادُ حَتَّى نَعْلَهُ أَقْاهَا**^(٥).

(١) «لكن» انظر: الكتاب (٤٣٥/١)، هذا باب مجرى النعت على المعرفة، والشريك على الشريك، والبدل على البديل منه، وما أشبه ذلك، المقتضب (١٢/١)، باب: حروف العطف بمعانيها، علل النحو للوراق ص: (٥٢٠).

(٢) «فيعطف بها على سابق» نحو: **﴿كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾**. [الشورى: ٣].

(٣) «ولاحق» نحو: **﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾** [الخديج: ٢٩].

(٤) ومصاحب نحو: **﴿فَأَنْجَيْنَا وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾** [العنكبوت: ١٥].

(٥) البحر: الكامل. قائله: نسبة الشيخ خالد الأزهري في التصريح (١٤١/٢)، والخلل ابن السيد البطليوس، خزانة الأدب للبغدادي (٣/٣٧٠، ٢١/٩، ٤٧٢/٩، ٢٢)، للمتلمس في شواهد المغنى للسيوطى (١/٨٩)، وشرح أبيات الحمل لابن سيده، ٥٣، وبالنسبة وكذا في هم المرامع (٢/٢٤)، والزجاجي في الحمل (٦٩)، وابن الدهان في شرح اللمع (١/١٨٦)، السلسلي في شفاء العليل (٢/٦٦٧)، الرضا في شرح الكافية (١/٤٥٥، ٤/٤٥٥)، وابن مالك في شرح التسهيل (٣/١٦٧)، ابن مالك في شرح الشافية (٣/١٢١١)، ابن السراج في الأصول (١/٤٢٥)، ابن فرخان في المستقى (٢/٤٤)، الصimirي في التبصرة والتذكرة (١/٤٢٣)، سيبويه في الكتاب (١/٩٧)، الأشموني (٢/٢١٤)، المرادي في الجني الداني ص ٢٤٧، ٥٥٣، المساعد (٢/٤٥٢)، أبو حيان في تذكرة النحاة (٢٩٩)، وابن يعيش في شرح المفصل (٨/١٩) وابن عصفور في شرح جمل الزجاجي (١/٥١٩). قال الششتقطي: استشهد به على أن حتى إذا دلت قرينة على دخول ما بعدها عمل بما، والبيت من شواهد سيبويه والرضي. قال البغدادي: على أن «حتى»، وإن كانت يستأنف بعدها اللام إلا أنها ليست متحاضنة للاستئناف فلم يكن الرفع بعدها أول فهي كسائر حروف العطف يعني أنه يجوز في فعله النصب، والرفع، أما النصب فمن وجهين: أحدهما نصبه بإضمار فعل يفسره ألقاها كأنه قال: حتى ألقى نعله ألقاها كما يقال في الواو وغيرها من حروف العطف. ثانياً: أن يكون نصبه بالعطف على الصحيفة، وحتى معنى الواو، كأنه قال: ألقى الصحيفة حتى

أي ألقى ما يثقله حتى نعله، ولا يكون المعطوف بها أولاً إسماً ظاهراً غاية لما قبلها في شرف أو إهانة أو قوة أو ضعف نحو: مات الناس حتى الأنبياء وغلب الناس حتى النساء، وقوله:

قَهْرُنَاكُمْ حَتَّى الْكِمَاة فَأَلْتُمْ قَابُوئَنَا حَتَّى بَنِينَا الْأَصَاغِرَ^(١)

أدلة العطف بأو^(٢):

ويعطف بأو لأحد الشيئين أو الأشياء مفيدة بعد الطلب:

- ١ - التخيير بين المتعاطفين نحو: تزوج زينب، أو اختها.
- ٢ - أو الإباحة نحو: تعلم فقهاً أو نحوه، والفرق بينهما جواز الجمع بين الأمرين في الإباحة دون التخيير وبعد الخبر إما الشك من المتكلم كجاء زيد أو عمرو.
- ٣ - والتشكيك للسامع أي إيقاعه في الشك ويعبر عنه بالإيهام نحو: «وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هَذِي أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ»^(٣).

- ٤ - أو التقسيم نحو: الكلمة اسم و فعل وحرف، أو الإضراب نحو: «وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِنْهُ أَلْفٌ أَوْ يَزِيدُونَ»^(٤) ومثل أو في إفاده ما تقدم سوى الإضراب إما المقرونة بالواو

نعله بريد، ونعله، وأما الرفع فعلى الابتداء، وجملة ألقاها هو الخبر فمعنى على هذا الوجه الأول من وجهين النصب حرف ابتداء والجملة بعدها مستأنفة.

(١) البحر: الطويل.

قال السيوطي:

«حق» هي كالواو لطلق الجمع، وقيل: هي للترتيب قال ابن مالك، وهي دعوى بلا دليل، وذكر الشاهد هم المومع (١٣٦/٢).

وقال ابن هشام في معنى الليب (١١١/١).

«حق» حرف يأني لأحد ثلاثة معان انتهاء الغاية، وهو الغالب، والتعليق، ومعنى إلا في الاستثناء . . . وذكر الشاهد.

انظر: الدرر اللوامع (١٨٨/٢)، الأشنوني (٩٧/٣).

(٢) انظر هذا الموضوع: الكتاب (١٦٩/٣)، اللباب في علل البناء والإعراب (٣٧٠/٢)، المقتضب (٢٨٦/٣)، هذا باب أم، وأو، الجني الداني ص: (٢٢٥، ٢٤٥)، علل النحو للوراق ص: (٦١٠)، بتحقيقه.

(٣) سورة سباء آية: (٢٤).

(٤) سورة الصافات آية: (١٤٧).

المسبوقة بعثتها، واقتصر الناظم على التخيير لكونه أشهر معانيها وقيدها بقوله: وإنما إن كسر للاحتراز عن أما المفتوحة فإنها غير عاطفة بل حرف متضمن لمعنى الشرط مؤول عند سبويه بمهما يكن من شيء.

مواضع العطف بأم

- ١ - ويعطف بأم بعد همزة التسوية نحو: «سواءٌ عَلَيْهِمُ الْأَذْرَاثُهُمْ أُمٌّ لَمْ تُنذِرْهُمْ»^(١).
- ٢ - وبعد همزة يطلبها وبأم التعين نحو: أزيد عندك أم عمرو، والمعنى أيهما عندك، وهذا يجيب بتعيين أحدهما لا بضدي أحدهما لأنه معلوم للسائل، وتسمى حينئذ متصلة فإن وقعت بعد غير ذلك كانت منقطعة معنى بل مختصة بالجمل نحو: «أُمٌّ هَلْ تَسْتُوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ»^(٢) أي بل هل.

مواضع العطف ببل^(٣):

ويعطف ببل بعد النفي أو النهي لتقدير حكم متلوها، وإثبات نقشه لتاليها نحو: ما جاءني زيد بل عمرو، ولا تضرب زيدا بل عمرا.

شروط العطف بل لكن^(٤):

ومثلها في ذلك لكن:

- ١ - ويشترط في العطفها إفراد معطوفها.
- ٢ - ووقوعه بعد نفي أو نهي.
- ٣ - وعدم اقتراحها بالواو فإن نلتها جملة أو تلت واوا ووقيعه بعد إثبات فهي حرف ابتداء وإن وقعت بل بعد الإيجاب كانت لنقل الحكم من متلوها وصيورته كالمسلك عنه وإثباته لتاليها نحو: جاءني زيد بل عمرو، وأضرب زيدا بل بكرأ.

(١) سورة المقرة آية: (٦).

(٢) سورة الرعد آية: (١٦).

(٣) انظر: أحكام «بل» في المراجع الآتية: الكتاب (٢١٦/١)، المقتصب (١٥٠/١)، المقتصد (٩٤٦/٢)، علل النحو للوراق (ص: ٥١٩) بتحقيقه.

(٤) انظر: أحكام لكن في المراجع الآتية: الكتاب (٤٣٥/١)، المقتصب (١٢٩/١)، علل النحو للوراق (ص: ٥٢٠)، بتحقيقه.

باب ما لا ينصرف^(١)

٢٨١ - هَذَا وَفِي الْأَسْمَاءِ مَا لَا يَنْصَرِفُ فَجَرْهُ كَصْبِهِ لَا يُخْتَلِفُ

٢٨٢ - وَلَيْسَ لِلتَّنْوِينِ فِيهِ مَدْخَلٌ لِشَبِهِ الْفِعْلِ الَّذِي يُسْتَقْلُ

الاسم المعرف: إما منصرف أولاً، فالمعرف ما دخله الصرف أي تنوين التمكين وجر بالكسرة وغير المنصرف ما منع منها، وجر بالفتحة، والغالب في الأسماء أن تكون مصروفة كما يومئ إليه قوله: هذا وفي الأسماء ما لا ينصرف، أي خذ هذا المذكور من الإعراب فإنه حكم غالب الأسماء، وفي الأسماء ما لا ينصرف.

وحكمة: أن نصبه وجره بالفتحة لا يختلفان، وإنما منع من التنوين والجر بالكسرة لشبهه بالفعل كونه فرعاً من جهتين بوجود علتين فيه أو ما في معناهما كل واحدة فرع شيء، كما أن الفعل فرع عن الاسم من جهتين اشتقاقه من الاسم وافتقاره إليه فلما شاهد في ذلك ثقل فحمل عليه في الحكم فمنع مما منع منه الفعل وهو الجر والتنوين، وعلل منع الصرف تسعه يجمعها قوله:

٢٨٣ - اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ رَكْبٌ وَزِدْ عَجْمَهُ فَالوَصْفُ قَدْ كَمْلًا

وتسمية كل واحدة منها علة يعني أن لها مدخلاً في العلية فيه تجوز والعلة في الحقيقة بمجموع شيئاً منها أو ما قام مقام ذلك.

أقسام الممنوع من الصرف

واعلم أن ما لا ينصرف قسمان:

١ - قسم يمتنع صرفه معرفة ونكرة وهو خمسة أنواع.

٢ - وقسم يمتنع صرفه معرفة لا نكرة وهو ستة أنواع.

أنواع الأسماء الممنوعة من الصرف

٢٨٤ - مِثَالُهُ أَفْعُلُ فِي الصَّفَاتِ كَقَوْلِهِمْ أَحْمَرُ فِي الشَّيْءِ

فمجموع الأسماء التي لا تصرف أحد عشر نوعاً.

(١) ينظر هذا الموضوع المراجع الآتية: الكتاب (٥/٣٦٨ - ٣٧١)، علل النحو للوراق (ص ٦١٣) بتحقيقى،
شرح الكافية للرضي (١/٣٠، ٣١)، خزانة الأدب (١٢/٥٧٩)، وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج.

القسم الأول:

وبدأ منها بالقسم الأول فقال: أي مثال ما لا ينصرف ما جاء على وزن أفعال في الصفات كأحمر وأيضاً في الشيات أي في الألوان، وأفعال وأحسن في غيرها، والمانع له من الصرف الصفة وزن الفعل لكن يشترط فيه بالنسبة إلى الصفة أمران.

أحدهما: أن يكون وصفاً في الأصل بأن يكون من أول الأمر دالاً على الوصفية ليخرج ما وضع اسم للعدد ثم عرضت له الوصفية ولهذا صرف أربع في نحو: مررت بنسبة أربع لأنه وضع اسم للعدد فلم يلتفت إلى ما طرأ له من الوصفية.

والثاني^(١) أن لا يقبل التاء إما لأنه لا مؤنث له كأكمر لعظيم الكمرة، وآدر لمن بخصيته نفع أوله مؤنث لكنه على وزن فعلاء، أو فعلى كأحمر وحراء وأفضل، وفضلى، بخلاف نحو: أرمل فإنه يقبل التاء فيقال أرملة فهو منصرف وأما أدهم، وأرقم، وأبطح ونحوها فغير مصروفة كما يعلم مما مر فإنما وقعت صفات فلم يلتفت إلى ما طرأ لها من الاسمية، وربما اعتد بعضهم بأسميتها فصرفها.

القسم الثاني:

ما كان على وزن فعلى:

٢٨٥ - أُوجَاءَ فِي الْوَزْنِ مِثَالٌ سَكْرَىٰ أَوْ وَرَنْ ذُنْبَىٰ أَوْ مِثَالٍ ذُكْرَىٰ

هذا هو النوع الثاني من القسم الأول، وهو مما جاء مماثلاً في وزنه فعلى مثلث الفاء كسكنى وذنياً وذكري، ونحو ذلك مما آخره ألف التائين المقصورة نكرة كانت كما تقدم أو معرفة كمرضوى مفرداً كما مر، أو جمعاً كجرحى جمع جريح اسمها كما مر وصفه كجبلى، والمانع له من الصرف ألف التائين وحدها، وإنما استقبلت المنع لأنها زيادة دالة على التائين لازمة لبناء ما هي وكوتها للتأين علة ولزومها لبناء ما هي فيه حتى كأنها من أصول الكلمة بمفردة علة أخرى بخلاف التاء فإنما في الغالب مقدرة الانفصال.

هذا هو النوع الثالث وهو مما جاء مماثلاً في وزنه فعلن بفتح أوله بشرط كونه وصفاً في الأول، وكونه غير قابل التاء إما لأنه لا مؤنث له كلحيان لكثير اللحية ورحمان أو له مؤنث لكن على فعلى كسكنان وغضبان والمانع له من الصرف الصفة وزيادة الألف

(١) أي القسم الثاني.

واللون، ومن اشتراط وجود فعلى كالناظم صرف نحو: رحـمان لانتفاء وجود فعلى، قال «صاحب المتوسط» والحق انتفاء وجود فعلاـنة لأن وجود فعلى ليس شرطاـ بالذات بل لكونه مستلزمـا لانتفاء فعلاـنة الذي هو شرطـ بالذات انتهـى، فلو كان فعلاـنـ غير صفةـ كسرـحانـ أو صفيـتهـ عارـضـةـ كصـفـوـانـ بـعـنـ قـاسـ، أو مـؤـنـتـهـ عـلـىـ فـعـلـانـ كـنـدـمـانـهـ انـصـرـفـ وقولـهـ ماـ أـنـفـثـهـ أـيـ: ماـ أـلـفـظـهـ لـكـ مـنـ فـمـيـ؛ وـمـنـ النـوـعـ الثـانـيـ مـاـ أـشـارـ إـلـيـ بـقـولـهـ:

ماـ كـانـ عـلـىـ وزـنـ فـعـلـاءـ أـفـعـلـاءـ:

٢٨٦ - أـوـ وزـنـ فـعـلـانـ الـذـيـ مـؤـنـثـةـ فـعـلـىـ كـسـكـرـانـ فـخـذـ مـاـ أـنـفـثـهـ

٢٨٧ - أـوـ وزـنـ فـعـلـاءـ وـأـفـعـلـاءـ كـمـثـلـ حـسـنـاءـ وـأـنـبـيـاءـ

أـيـ أـوـ جـاءـ مـاـثـلاـ فيـ وزـنـهـ فـعـلـاءـ كـحـسـنـاءـ أـوـ أـفـعـلـاءـ كـأـنـبـيـاءـ، وـنـحـوـهـمـاـ مـاـ فـيـهـ أـلـفـ التـائـيـتـ المـدـوـدـةـ نـكـرـةـ كـحـمـرـاءـ أـوـ مـعـرـفـةـ مـفـرـداـ أـوـ جـمـعـاـ اـسـمـاـ أـوـ صـفـةـ وـمـنـهـ: هـلـاـ تـسـأـلـواـ عـنـ أـشـيـاءـهـ^(١) إـذـ أـصـلـهـ فـعـلـاءـ بـخـلـافـ هـإـنـ هـيـ إـلـاـ أـسـمـاءـهـ^(٢) وـالـمـانـعـ لـهـ مـنـ الصـرـفـ أـلـفـ التـائـيـتـ المـدـوـدـةـ وـاسـتـقـلـتـ بـالـمـنـعـ لـمـاـ تـقـدـمـ، وـأـشـارـ إـلـيـ الرـابـعـ بـقـولـهـ:

ماـ كـانـ عـلـىـ وزـنـ مـفـعـلـ:

٢٨٨ - أـوـ وزـنـ مـشـئـ وـثـلـاثـ فـيـ الـعـدـ [فـاسـيـغـ يـاـ صـاحـ إـلـىـ قـوـلـ السـدـدـ]

أـيـ أـوـ جـاءـ مـاـثـلاـ فيـ وزـنـهـ مـفـعـلـ بـفـتـحـ أـوـلـهـ أـوـ فـعـالـ بـضـمـ أـوـلـهـ مـنـ الـوـاحـدـ إـلـىـ الـأـرـبـعـ بـاـتـفـاقـ وـمـنـ الـخـمـسـةـ إـلـىـ الـعـشـرـةـ عـلـىـ الـأـصـحـ عـنـدـ اـبـنـ مـالـكـ وـجـمـاعـةـ كـمـوـحـدـ وـأـحـادـ وـمـثـنـىـ وـثـلـاثـ وـهـيـ مـعـدـوـلـةـ عـنـ الـأـفـاظـ الـعـدـ الـأـصـوـلـ مـكـرـرـةـ وـأـصـلـ جـاءـنـيـ الـقـوـمـ أـحـادـ جـاءـوـاـ وـاحـدـاـ وـاحـدـ وـكـذـاـ الـبـاقـيـ وـلـاـ تـسـتـعـمـلـ هـذـهـ الـأـلـفـاظـ إـلـاـ نـعـوـنـاـ نـحـوـ: هـأـوـلـيـ أـجـنـحةـ مـثـنـىـ وـثـلـاثـ وـرـبـاعـهـ^(٣) أـوـ إـخـبـارـاـ نـحـوـ: «ـصـلـاةـ الـلـيـلـ مـثـنـىـ مـثـنـىـ»^(٤) أـوـ أـحـوـالـاـ نـحـوـ: هـفـائـكـ حـوـاـ مـاـ

(١) سورة المائدة آية: (١٠١).

(٢) سورة النجم آية: (٢٣).

(٣) سورة فاطر الآية: (١).

(٤) الحديث: متفق عليه.

آخرـهـ الـبـخارـيـ ١٤ـ كـتـابـ الـوـتـرـ ١ـ بـابـ: مـاجـاءـ فـيـ الـوـتـرـ، مـسـلـمـ (٥١٩ـ، ٥١٦ـ/١) ٦ـ كـتـابـ: صـلـاةـ الـمـسـافـرـينـ وـقـصـرـهـاـ. ٣ـ بـابـ: صـلـاةـ الـلـيـلـ مـثـنـىـ مـثـنـىـ، وـالـوـتـرـ رـكـعـةـ مـنـ آخـرـ الـلـيـلـ (١٤٥ـ) مـالـكـ (١٢٣ـ) ٧ـ كـتـابـ: صـلـاةـ الـلـيـلـ ٣ـ بـابـ: الـأـمـرـ بـالـوـتـرـ (١٣ـ)، أـبـوـ دـاـودـ (٣٠٥ـ/١) كـتـابـ: الـوـتـرـيـابـ: الـوـتـرـ،

طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرَبْعَةٍ^(١) والمانع لهذا النوع من الصرف الصفة والعدل وإذا سمي بهذا النوع كثني وثلاث بقى على منع صرفه كما اقتضاه كلامه فيما بعد خلافاً للأخفش وأبي العباس؛ لأن الصفة، وإن زالت بالتسمية خلفتها العلمية والعدل باق فما يوجد في بعض النسخ بدل قوله فاصغ إلى آخره.

إِذْ مَا رأَى صَرْفَهَا قَطُّ أَحَدٌ^(٢)

فيه نظر بالنسبة إلى تقيييم الخلاف والإصراغ استماع القول، والسداد الصواب، وإضافة القول إليه منباب إضافة الموصوف إلى الصفة، ويما صاح منادي مرخم، وأشار إلى الخامس بقوله:

٢٨٩ - وَكُلُّ جَمِيعٍ بَعْدَ ثَانِيهِ أَلْفٍ وَهُوُ خَمَاسِيٌّ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ
 ٢٩ - وَهَكَذَا إِنْ زَادَ فِي الْمُثَالِ تَخْوُذَ ثَانِيَرَ بِلَا إِشْكَالٍ

أي وكل جمع خماسي أو سداسي موازن مفاعيل أو مفاعيل في كون أوله مفتوحاً وثالثه ألفاً بعدها حرفان أو ثلاثة أو سطها ساكن وما يلي الآلف مكسوراً لفظاً أو تقديراً فإنه لا ينصرف كمساجد ومصابيح ولا يتشرط أن يكون أوله مما يليه كدرهم ودواب لأن المعتبر موافقة لفاعل أو مفاعيل في الهيئة لا في الحروف ويسمى الجمع المتأهي والجمع الذي لا نظير له في الأحاداد وإنما استقل بالمنع لقيام الجمع فيه مقام علتين فكونه جماعاً على، وخروجه عن صيغ الأحاداد العربية بمنزلة علة أخرى؛ لأن هذين الوزنين يختصان بالجمع أو بما نقل عنه كحضاجر للضبع، وإذا كان هذا الجمع معتل الآخر كجوار وغواش، أجرى في الرفع، والجر مجرى المنقوص المنصرف كفاض في حذف يائه وبيوت تنوينه نحو: «من

الترمذى، ٢ - كتاب: الصلاة، باب: ما جاء أن صلاة الليل مثنى مثني (٤٧٣). النسائي (١٨٥/٣)،

- كتاب: قيام الليل، باب: كيف صلاة الليل، باب: كيف الوتر بواحدة.

- ابن ماجه (٦٢/٢) بتحقيقى ٥ - كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها. ١١٦ - باب: ما جاء في الوتر برکعة (١١٧٤)، (١٣٧/٢) بتحقيقى ٥ - كتاب: إقامة الصلاة الصلاة والسنة فيها (١٧١ - باب: ما جاء في صلاة الليل ركعتين (١٣١٩).

(١) سورة النساء آية: (٣).

(٢) هذه رواية الشطر الثاني وهي في المطبوع من الملحقة.

فَوْقِهِمْ غَوَاشِ^(١) وَالْفَجْرُ * وَلَيَالِي^(٢).

وفي النصب بجري الصحيح كدراهم في سلامه آخره وظهور فتحه من غير تنوين ثحو: **«سِيرُوا فِيهَا لَيَالِي^(٣)** لكن تنوين قاض تنوين صرف ونحو: جوار تنوين عوض، وجر قاض بكسرة مقدرة وجوار بفتحة مقدرة، وإنما قدرت مع خفتها لنيابتها عن الكسرة.

٢٩١ - فَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ لَيْسَتْ تَنْصَرِفُ فِي مَوْطِنٍ يَعْرُفُ هَذَا الْمُعْتَرِفُ

يعني أن هذه الأنواع الخمسة لا تصرف في محل تكير ولا تعريف فهي لا تصرف أبداً فإذا سمى بشيء منها بقي على منع صرفه كما لو سمى شخص بالجمع المتأهي كضاجر علماً للضيق أو بأفعال الوصف كأحمر مسمى به أو بفعلان الوصف كسكران مسمى به نظراً إلى أصله وقد مر أن بعضهم يصرف نحو: أدهم مما استعمل استعمال الأسماء، وعن الأخفش وأبي العباس أهلاً يصرفان نحو **«مَشْتَى وَتَلَاثَ^(٤)** إذا سمى بهما، وذلك لزوال الوصف والعدل فليس فيهما إلا التعريف خاصة ورد بأن هذا لا نظير له إذ لا يوجد لنا ما لا ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وإنما المعروف العكس.

واعلم أن هذه الأنواع إذا نكرت بعد التسمية لم تصرف أيضاً إلا أفعال التفضيل إذا سمى به مجرداً من ثم نكر فإنه ينصرف بالإجماع لأنه لم يبق فيه شبه الوصف إذ لم يستعمل فيه إلا من ظاهرة أو مقدرة فإن سمى به مع من ثم نكر منع قولًا واحدًا.

هذا هو القسم الثاني، وهو ما امتنع صرفه معرفة لا نكرة وهو ستة أنواع:

أنواع المعرفة الممنوعة من الصرف:

٢٩٢ - وَكُلُّ مَا تَأْنِيَثُ بِلَا أَلْفِ **فَهُوَ إِذَا عُرِفَ غَيْرُ مَنْصُوفٍ**

٢٩٣ - تَقُولُ هَذَا طَلْحَةُ الْجَوَادِ **وَهَلْ أَتَتْ رَيْبَنْ أُمْ سَعَادٍ**

٢٩٤ - وَإِنْ يَكُنْ مُحَفَّفًا كَدْغَدِ **فَاصْرِفْهُ إِنْ شِئْتَ كَصْرِفِ سَعْدٍ**

بدأ منها بما تأنيته بغير ألف فإذا كان الاسم المؤنث معرفة بالعلمية امتنع صرفه

(١) سورة الأعراف آية: (٤١).

(٢) سورة الفجر آية: (١).

(٣) سورة سباء آية: (١٨).

(٤) سورة فاطر آية: (١) وسورة النساء آية: (٣).

للعلمية والتأنيث سواء كان علماء مؤنث كفاطمة أم لمذكر كحمزة زائدا على ثلاثة أحرف أم لا محرك الوسط أم لا عجميا أم لا منقولا من ذكر إلى مؤنث أم لا، لكن يشترط لتحتم التأنيث المعنوي في منع الصرف أحد أمور أربعة إما زيادة على ثلاثة أحرف كزرينب أو تحرك الوسط كسفر أو العجمة كبلغ اسم بلدة أو النقل من ذكر إلى مؤنث كزيد اسم امرأة.

وما عدا ذلك من الثلاثي الساكن كهند يجوز فيه الصرف نظرا إلى خفة اللفظ والمنع وهو أولى نظرا إلى وجود العلتين فهما يؤثران جواز منع الصرف لا تحتمه وهذا هو المراد بقوله، وإن يكن مخففا إلى آخره.

وأوجب بعضهم الصرف في نحو: هند نظرا إلى أن سكون الوسط قابل لأحدى العلتين فتساقطنا فبقي بلا سبب.

وقيل يجوز الوجهان أيضا في نحو: زيد اسم امرأة.

وأشار إلى النوع الثاني بقوله:

الأعلام الممنوعة من الصرف والتي جاءت على وزن الفعل.

حكم الأعلام التي على وزن الفعل من التصريف:

٢٩٥ - وأجْرِ مَا جَاءَ بِوزْنِ الْفُعْلِ مُجْرَاهُ فِي الْحُكْمِ بِغَيْرِ فَصْلٍ

٢٩٦ - فَقَوْهُمْ أَحْمَدٌ مِثْلُ أَذْهَبٍ وَقَوْلُهُمْ تَغلِبُ مِثْلُ ضَرِبٍ

يعني أن ما جاء من الأعلام على وزن الفعل كأحمد وتغلب يجري في الحكم من عدم الصرف للعلمية ووزن الفعل مجرى المؤنث من غير فرق، لكن يشترط في وزن الفعل المانع من الصرف أحد أمور ثلاثة:

شروط منع الاسم الذي على وزن الفعل من الصرف

١ - إما أن يختص بالفعل كشمر اسم فرس بالتشديد وضرب بالبناء للمفعول، وانطلق أعلاما أو يكون غالبا فيه لكونه فيه أكثر كإ Ahmad وأصبح وأبلم فإن وجود أو زادها في الفعل أكثر منه في الاسم أو يكون مفتاحا بزيادة هي بالفعل أولى كأحمد وبعلى ثم لا بد مع ذلك أن يكون لاما باقيا في اللفظ على حالته الأصلية غير مخالف لطريقة الفعل كما قرر في محله، فإن كان الوزن خاصا بالاسم أو غالبا فيه لم يؤثر في منع الصرف وكذا لو كان فيما على السواء، وأما قوله:

أنا ابن جلا وطلع الشايا

(١) عجزه:

من أضع العمامة تغريوني

قائله: سحيم بن وثيل الرباحي.

اللغة: «جلا» أصل فعل ماض، فسمى به كما سمى بيزيد وبشكرا.. فهو الآن علم. وقبل، فهو باق على فعليته، وهو مع فاعله المستتر فيه جملة في محل جر صفة لموصوف محدود. والتقدير: أنا ابن رجل جلا الأمور وأوضحتها.

وقبل: هو «جلا» بالتنوين مصدر أصله المد فقصره.

والالأصل: أنا ابن جlad وليس في آباء سحيم من سمي أو لقب بذلك.

المعنى: يصف نفسه بالشجاعة والإقدام على المكاره، وبأنه لا يهاب أحداً، ولا يخافه وبأنه قوام بأعباء الأمور حمال لصعبها.

الإعراب:

«أنا» ضمير منفصل متدا. ابن: خبر المتدا، وابن مضاد، قوله: «جلا» مضاد إليه، مجرور، وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المثل بفتحة الحكایة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعدّر.

وهذا الإعراب على أنه علم منقول عن الفعل الماضي.

«طلع» الواو حرف عطف طلاع معطوف على خبر المتدا والمعطوف على المرفوع مرفع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

وطلاع مضاد. قوله: «الشايا» مضاد إليه، مجرور، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعدّر.

«مني» اسم شرط حازم يجزم فعلين الأول: فعل الشرط، والثاني جوابه وجراوئه، يجزوم بمعنى، وعلامة جزمه حذف النون، وواوا الجماعة فاعله، مبني على السكون في محل رفع، والنون الموجودة، هي نون الواقية وباء التكلم مفعول به، مبني على السكون في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله: «مني أضع العمامة تغريوني» حيث جزم بمعنى فعلين أو هما: «أضع» والثاني: «تغريوني» على أن الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجراوئه، وقد عرفت أن علامه جزم الأول السكون، وأنه لولا وقوع الساكن بعد آخره لما كسر، كما عرفت أن علامه جزم الثاني حذف النون، وهذا النون المذكورة ليست نون الرفع. ولكنها نون الواقية التي تلحق الفعل عند اتصاله بباء التكلم، ولو كان هذا الفعل مرفوعاً لقال: «تغريوني» ببنون أو لاهما نون الرفع وثانيةهما نون الواقية.

المصادر: شرح قطر الندى (ص ١١٨ - ١٢٠) رقم (٢٦). الكتاب ٢/٧، المعانى الكبير لابن قتيبة (٥٣٠)، الطبرى (٧/٢١٠)، شرح المفصل لابن يعيش (١، ٦١، ٦٢، ٥٩/٣، ٤/١٠٥)، خزانة

فهو جملة محكية أو صفة لمحنوف أي أنا ابن رجل جلا وأشار إلى الثالث بقوله:

المانع الثالث للصرف: العدل:

٢٩٧ - وإنْ عَدَلْتَ فَاعِلًا إِلَى فَعْلٍ لَمْ يُنْصَرِفْ مَعْرِفًا مِثْلُ زَحْلٍ

العدل صرف لفظ أولى بالمعنى إلى لفظ آخر؛ فإذا عدل عن صيغة فاعل إلى صيغة فعل بضم الفاء امتنع صرفه إذا اقترن به التعريف بالعلمية كعمر وزفر وزحل فكل منها منوع الصرف للعلمية والعدل في الأول عن عامر، وفي الثاني عن زافر وفي الثالث عن زاحل تقديرًا لورودها منوعة الصرف وليس فيها ظاهرا إلا العلمية وهي لا تستقل بمنوع الصرف فحكم بتقدير العدل لإمكانه وتعذر غيره فإن ورد فعل العلم منوعاً من الصرف وفيه مع العلمية ما منع لم يجعل معدولاً نحو: طوى فإن فيه مع العلمية التأنيث باعتبار البقعة فلا وجه لتتكلف غيره مع إمكانه وإنما عدلوا عن عامر مثلاً حال إرادة التسمية به إلى عمر اختصار ولثلايتهم إرادة الوصف المنقول عنه، وأشار إلى النوع الرابع بقوله:

النوع الرابع: المانع للصرف: الاسم الأعجمي:

٢٩٨ - وَالْأَعْجَمِيُّ مِثْلُ مِيكَائِيلٍ كَذَاكَ فِي الْحُكْمِ وَإِسْمَاعِيلًا

أي الاسم الأعجمي وضعا كميائيل وإسرافيل وإبراهيم، وإسماعيل مثل طلحة، وزينب، وأحمد، وزحل في الحكم وهو عدم الصرف لكن بشرط زيادته على ثلاثة أحرف وكونه علما في اللغة العجمية كما مثل بأن تنقل الكلمة وهي علم في العجم إلى لسان العرب فحيثند تمنع من الصرف للعجمة والعلمية بخلاف ما نقل في لسامهم، وهو نكرة كل حام أو ما كان نكرة في لسامهم ثم نقل في أول أحواله علما في العربية كبندار فينصرف لانتفاء علميته في لغة العجم ومثله الاسم الأعجمي الثاني فينصرف وإن كان علما في العجمية كستر ونوح.

تعريف العلم الأعجمي:

والمراد بالأعجمي كل ما نقل إلى لسان العرب من لسان غيرها سواء كان من لغة

الفرس، أم الروم، أم الحبشة، أم الهند، أم البربر، أم غير ذلك.

كيفية معرفة الأعجمي:

وتعرف عجمية الاسم بخروجه عن أبنية العرب كإسماعيل وبنقل الأئمة أعيجميته، وبأن يجتمع فيه ما لا يجتمع في لغة العرب كالجيم والصاد كصوجان أو كالجيم والقاف لمجنيق أو واو الكاف كسكرجة وبغير ذلك مما ذكروه جميع أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أعيجمية إلا أربعة محدثاً عليه السلام وصالحاً وشعيباً وهوداً وألحقها في الصرف من أسماء العجم نوح ولوط وشيث وهذه السبعة منصرف ويجمعها قوله:

تَذَكَّرْ شَعِيبًا ثُمَّ ُوَحَا وَصَالِحًا وَهُودًا وَلَوْطًا ثُمَّ شِيشَا مُحَمَّداً^(١)

وأشار إلى النوع الخامس بقوله:

النوع الخامس: الاسم المركب:

٢٩٩ - وَهَكَذَا الْأَسْمَانِ حِينَ رَأَيْتُ مَفْدِي كَرِبَّا

أي: ومثل ما تقدم من الأعلام في الحكم، وهو عدم الصرف لاسم إذا ركب تركيب مزج كمعديكرب وبعلك لكن بشرط أن يكون معرفة بالعلمية ولم يختتم بويه فيمنع حينئذ من الصرف للعلمية والتركيب بخلاف ما ختم بويه كسيبويه وما ركب من الأعداد كخمسة عشر ومن الظروف نحو تأثيرنا صباح مساء، والأحوال نحو: هو جاري بيت بيت؛ فإنه مبني على الكسر في الأول وعلى الفتح في الثاني، وبخلاف المركب الإضافي نحو: عبد الله فمتصروف والإسنادي نحو: شاب قرناها فمحكي والأفضل في المركب المزجي أن يعرب ثانٍ جزئيه إعراب ما لا ينصرف ويبيّن الأول على الفتح ما لم يكن آخره ياء فيسكن وأشار إلى السادس بقوله:

٣٠٠ - وَمَنْهُ مَا جَاءَ عَلَى فَعْلَاتِنَا عَلَى اخْتِلَافِ فَائِهِ أَخْيَائِنَا

٣٠١ - تَقُولُ مَرْوَانُ أَتَى كَرْمَائَا وَرَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى عَشْمَائَا

أي ومن غير المصرف العلم المزيد في آخره الف ونون الجائي على وزن فعلان مثلث الفاء كمروان وكريمان وعثمان، وإنما أورد هنا ثلاثة أوزان مختلفة، ولم يورد في الصفة إلا

(١) لم أقف عليه.

وزنا واحدا وهو مفتوح الفاء كسكنان لأن مضموم الفاء من الصفات كعريان مؤنثه يقبل التاء فيكون منصرا قطعا ومكسور الفاء لا يوجد وزنه في الصفات ولا يختص العلم المزيد في آخره ما تقدم بوزن فعلان فمن أوزانه: فعلان كأصبهان، فعلان كعطافان وفعalan كخراسان.

والمقصود أن ما فيه من الأعلام ألل ونون مزيدتان يمنع الصرف للعلمية والزيادة ويحکم بزيادتهما إذا تقدم عليهما أكثر من حرفين أصليين؛ فإن كان قبلهما حرفان ثالثهما مضعفا فذلك اعتباران إن قدرت أصالة التضييف فهما زائدتان أو زيادته فالنون أصلية كحسان وعلان وحيان؛ فإن جعلتها من الحسن والعل، والحياة فوزنها فعلان فلا تتصير أو من الحسن والعلن والحين فوزنها فعال فينصرف ومثلها شيطان هل هو من الشيط أو من الشيطان.

٣٠٢ - فَهَذِهِ إِنْ عَرِفْتَ لَا تَنْصَرِفِ وَمَا أَئْتَ مُنَكِّرًا مِنْهَا صُرِفِ

أي فهذه الأنواع الستة المتقدمة إن قصد بها التعريف بالعلمية أي بكل منها لم تتصير لوجود العلتين كمررت بطلحة، وأحمد، وعمر، وإبراهيم، ومعدى كرب، ومروان، وإن قصد بهما التكير صرفت لزوال العلمية تقول: رب طلحة وأحمد، وعمر، وإبراهيم، ومعدى كرب، ومروان لقيتهم بالجر والتثنين.

٣٠٣ - وَإِنْ عَرَاهَا أَلْفٌ وَلَامٌ فَمَا عَلَى صَارِفِهَا مَلَامٌ

٤ - وَهَذَا ثُصْرَفُ بِالإِضَافَةِ تَحْوِصَهَا بِأَطْبَيبِ الضِيَافَةِ

يعني أن الأسماء التي لا تتصير إنما تمنع من الصرف فتتجز بالفتحة إذا لم يدخلها ألل أو بدها أو تضف لشبيها حيث إن دخلها ألل أو بدها سواء كانت معرفة أم موصولة أم زائدة وجوب جرها بالكسرة كمررت بالأفضل «وَأَتُئُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ»^(١) وكذا إذا أضيفت ولو تقديرًا نحو: «فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ»^(٢) وسخى بأطيب الضيافة لكن هل هي حيث إنها منصرفة أم باقية على منع صرفها فيه خلاف فذهب جمع منهم الناظم إلى الأول؛ لأن ما لا يتصير لما دخله ما هو من خواص الاسم أعني ألل والإضافة

(١) سورة البقرة آية: (١٨٧).

(٢) سورة التين آية: (٤).

قابل شبه الفعل فرجع إلى أصله من الصرف وهو الجر بالكسرة وهو ضعيف. وقيل بالثاني بناء على أن الكسرة لم يزل عما لا ينصرف إلا تبعاً لزوال التنوين بالعلتين فلما كان زواله هنا لأجل اللام والإضافة لا لأجل العلتين زال موجب منع الكسر فدخل وهذا هو قول الأكثرين والذي اختاره كثير من المتأخرین أنه إن زالت منه إحدى العلتين بالإضافة أو بآل صرف وإلا فلا:

حكم أسماء الأماكن والبلدان من الصرف وعدمه

٣٠٥ - ولَيْسَ مَصْرُوفًا مِنَ الْبِقَاعِ إِلَّا بِقَاعٍ جَنِينَ فِي السَّمَاءِ

٣٠٦ - مِثْلَ حُنَيْنَ وَمَنَى وَبَدْرٍ وَأَسِطْرٍ وَدَابِقٍ وَحِجْرٍ

أسماء الأماكن والبلدان صرفها وعدمه مبنيان على المعنى فإذا أريد بها البقعة أو الخطة منعت من الصرف، أو المكان أو البلد صرفت كالأسماء التي ذكرها لكن لما غلب عليها التأنيث في كلامهم لتأوّلها بما ذكر غالب عليها منع الصرف فكان أكثرها لا ينصرف وقد يتبعن اعتبار المكان أو البقعة فالأول كبر وبنجد والثاني كدمشق وجلق^(١) وقد يستوي الأمران كسباً وحراء ومناء وقباء وبغداد، ومثل أسماء البقاع أسماء القبائل فإن أريد باسم القبيلة الأب كمعد وعيم أو الحي كقريش وثقيف صرف أو الأم كباهرة أو القبيلة كمجوس وبهود منع للتأنيث مع العلمية.

أحكام الضرورة في المنوع من الصرف

٣٠٧ - وَجَائِزٌ فِي صِنْعَةِ الشَّعْرِ الْصَّلْفِ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفُ

إذا اضطر الشاعر إلى صرف ما لا ينصرف صرفة لأن الضرورة ترد الشيء إلى أصله، وأصل الأسماء الصرف؛ كما تقدم لكن الضرورة قد تكون موجبة للصرف لأجل إقامة الوزن كقوله^(٢):

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْحِذْرَ حِذْرَ عُنْيَزَةٍ فَقَالَتْ لَكَ الْوِيلَاتِ إِلَّكَ مُرْجِلِي^(٣)

(١) «جلق» بالتشديد، وكسر الحيم واللام. موضع بالشام [مختر الصاحب].

(٢) القائل: هو امرؤ القيس بن حمر بن عمرو الكدي أمير شعراء الجاهلية، والبيت من معلقته المشهورة.

(٣) اللغة:

«الحذر» المفرد، والجمع الحذور، ويستعار للستر، والمحجة، وغيرهما.

وقد لا تكون موجبة كقوله:

أَعْدُ ذِكْرَ نَعْمَانَ لَنَا إِنْ ذِكْرَهُ هُوَ الْمُسْكَ مَا كَرِرْتُهُ يَتَضَوَّغُ^(١)

إذ لو بقي نعمان على منع الصرف لم ينكسر الوزن إلا أنه يكون فيه الزحاف المسمى بالكف^(٢)، وهو قبيح عندهم فعدل إلى الصرف لتحصيل أمر مستحسن ومنع جمع صرف ما فيه ألف التأنيث المقصورة لتأديته إلى حذف ساكن وهو ألف وإثبات لشيء آخر وهو التنوين فلا فائدة وأحازره بعضهم وهو ظاهر إطلاق النظم فقد يكون فيهفائدة بأن ينون فليتقتى ساكنان؛ فيكسر فيكون محتاجاً إلى ذلك وبه جزم الدمامي ويجوز صرف ما لا ينصرف للتناسب نحو: «سَلَالِ وَأَغْلَالِ»^(٣) «وَدَا وَلَا سُوَاعَا وَلَا يَقُوْث وَيَعْوَقَ وَكَسْرَاهُ»^(٤) وقد يكون التصغير سبباً للصرف أيضاً نحو حميد وعمير في أحمد وعمر لزوال أحد السببين بالتصغير، وأما منع المتروف من الصرف فمذهب البصريين المنع مطلقاً لأنّه خروج عن الأصل بخلاف صرف الممنوع فإنه رجوع إلى الأصل، وجوزه بعضهم مطلقاً وبعضهم في الشعر.

«عنيزة» عشيقته، وهي ابنة عمّة، وقيل: هو لقب لها. واسمها فاطمة. وقيل: اسمها عنيزة وفاطمة غيرها. «الريل» شدة العذاب. وزعم بعضهم أنه دعاء منها له في معرض الدعاء عليه، والعرب تفعل ذلك صرفاً لعين الكمال عن المدعى عليه.

«مرجي» يقال: رجل الرجل يرجل رجلاً في راجل، وأرجلته أي جعلته يسير على رجليه، أو يصير رجلاً. المعنى:

يوم دخلت هودج عنيزة، فدعت عليًّا، أو دعت لي في معرض الدعاء عليًّا. وقالت: إنك تصرين راجلة لعقرك ظهر بعري. يريد أن هذا اليوم من محسن الأيام الصالحة التي نلناها منها أيضاً.

الشاهد فيه:

صرف عنيزة لضرورة الشعر، وهي لا تصرف في غير الشعر للتأنيث والتعريف. شرح المعلقات السابع ص ١٠، ١١، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الروزنوي طبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م.

(١) لم أقف عليه.

(٢) «الكف» حذف الساكن مثل حذف نون مقاعيلن ليبقى مقاعيل، ويسمى مكتوفاً [التعريفات (ص: ١٦٢)] طبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٥٧ هـ - سنة ١٩٣٨ م).

(٣) سورة الإنسان آية (٤).

(٤) سورة نوح آية (٢٣).

باب العدد

- ٣٠٨ - وَإِنْ نَطَقْتَ بِالْعُقُودِ فَأَنْظُرْ إِلَى الْمَعْدُودِ لَقِيتَ الرَّشْدَ
 ٣٠٩ - فَأَثْبُتِ الْهَاءَ مَعَ الْمَذَكُورِ وَاحْذِفْ مَعَ الْمَؤْتَمِشِ
 ٣١٠ - تَقُولُ لِي خَمْسَةً أَثْوَابٍ جَدَدَ وَأَرْعِمْ لَهَا تِسْعًا مِنَ التُّوقِ وَقُدْ

حد العدد:

«ما وضع لكمية آحاد الأشياء» قاله ابن الحاجب، فالواحد والاثنان يجريان على القياس يذكران مع المذكر نحو واحد، واثنان ويؤثنان مع المؤنث نحو: واحدة، واثنان ولا يجمع بينهما وبين المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنان رجال لأن رجلاً يفيد الجنسية والوحدة وكذلك رجالان يفيدين الجنسية والزوجية فلا حاجة إلى الجمع بينهما وما ورد من ذلك فضرورة.

وأما الثلاثة والعشرة وما بينهما فيجب الجمع بينهما وبين المعدود إذ لا يستفاد العدد والجنسية إلا بالجمع بينهما ثم إن قصد بما المعدود جرت على خلاف القياس من إثبات الهاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث كما مثل به من خمسة أثواب وتسع من التوقيع.
 والمراد بالهاء تاء التأنيث واستفید من تمثيله أن العبرة في التذكير والتأنيث بالفرد لا بالجمع وهو كذلك.

ولذلك يقال ثلاثة اصطبلات وثلاثة حمامات بالباء فيما، ولا يقال ثلاط بتركها خلافاً للكسائي والبغداديين.

وقد مر أن ميز الثلاثة ونحوها يجوزها جره بالإضافة وعن كما نطق به الناظم.

أحكام العدد المركب

- ٣١١ - وَإِنْ ذَكَرْتَ الْعَدَدَ الْمُرْكَبَا وَهُوَ الَّذِي اسْتُوْجَبَ أَنْ لَا يُغْرِي
 ٣١٢ - فَالْحِقِ الْهَاءَ مَعَ الْمَؤْتَ بِآخِرِ الثَّانِي وَلَا ئَكْتَرِ
 ٣١٣ - مِثَالُهُ عِنْدِي ثَلَاثَ عَشَرَةً جَمَائِلَةً مَنْظُومَةً مَعْ دُرَّةً

العدد المركب المستوجب للبناء هو المؤلف من الآحاد السابقة مع العشرة كأحد عشر إلى تسعه عشر بإدخال الغایة فالآحاد من الثلاثة إلى التسعة على حكمها السابق من

إثبات الماء مع المذكر وحذفها مع المؤنث وما دون ذلك على القياس إلا أنك تأتي بأحد واحدى مكان واحد وواحدة وتبنى الجمع بعد التركيب على الفتح إلا اثنين واثنتين فتعرهما كالمثنى وإلا ثمان عشر فلك فتح الياء وإسكافها ونقل حذفها مع بقاء كسرة النون وفتحها.

وأما العشرة فعلى القياس فتلحق بها الماء مع المؤنث دون المذكر وتبنيهما على الفتح مطلقا فتقول في المذكر عندي أحد عشر عبدا وأثنا عشر رجلا بتذكيرهما وثلاثة عشر عبدا بتأنيث الأول وفي المؤنث إحدى عشرة أمة وأثنتا عشرة جارية بتأنيتها وثلاث عشرة جارية بتذكير الأول والشين في التذكير مفتوحة وفي التأنيث يجوز إسكافها وكسرها والأول أفصح.

وإذا تجاوزت التسعة عشر في التذكير والتسع عشرة في التأنيث استوى لفظ المذكر والمؤنث تقول: عندي عشرون عبدا وثلاثون أمة.

باب نواصب الفعل المضارع وجوائزه

٣١٤ - وقد تناهى القول في الأسماء على اختصار وعلى استيفاء

٣١٥ - وَحَقٌّ أَنْ نُشْرِحَ شَرْحًا يُفْهَمُ مَا يَنْصُبُ الْفِعْلُ وَمَا قَدْ يَجْزِمُ

أي قد انتهى قولنا في الأحكام المتعلقة بالأسماء على اختصار وإيجاز في العبارة واستيفاء لكل ما بهم أمره في إرشاد المبتدئ، ووجب علينا أن نشرع في إثبات المقصود ببيان نواصب الفعل المضارع، وجوائزه لما تقدم أنه لا يعرب من الأفعال سواه، وأنه لا يدخله من أنواع الإعراب الرفع، والنصب، والجزم، أما رفعه فلا خلاف أنه إذا تجرد من ناصب أو جازم ولم تباشره نون التأكيد ولا نون الإناث يكون مرفوعاً بحركة أو حرف لفظاً أو تقديرًا. وإنما الخلاف في رفعه والأصح أنه التجرد عن الناصب والجازم لا مضارعته للاسم ولا حلوله محله ولا حروف المضارعة.

وأما نصبه فإذا أدخل عليه ناصب والتوصيب له على ما ذهب إليه الناظم تبعاً للковيين تسعه وهو ضعيف والأصح أنها أربعة وهي: أن ولن وإن وكني، وما عداها فالفعل بعدها منصوب بأن مضمرة.

عوامل نصب الفعل المضارع

وإلى عوامل النصب أشار بقوله:

٣١٦ - فَتَنْصِبُ الْفِعْلَ السَّلِيمَ أَنْ وَلَنْ وَكَيْ وَإِنْ شَتَّى لِكَيْلَا وَإِذْنْ

فهذه الأربعة هي نواصب الفعل باتفاق ولا فرق فيه بين أن يكون صحيح الآخر أو معتله غير أن المعتل منه بألف لا تظهر فيه الفتحة بل تقدر كما سيأتي، ولهذا قيد الفعل بالسليم أي الصحيح الآخر للاحتراف عنه، وكان الأولى تركه، وشرط النصب بأن أن تكون مصدرية غير مسبوقة بعلم نحو: ﴿وَاللَّهُ يُوَيِّدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُوَيِّدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا ه﴾^(١).

فإن سبقت بعلم وجوب إهمالها وتسمى مخففة من الثقيلة نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيُّكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾^(٢).

(١) سورة النساء آية: (٢٧).

(٢) سورة المزمل آية: (٢٠).

وإن سبقت بطن جاز إعمالها وإهمالها وقد قرئ بالرفع والنصب نحو: ﴿وَحَسِبُوا أَلَا
يَكُونَ فِتْنَةً﴾^(١).

وشرط النصب بكى أن تكون مصدرية وعلامتها تقدم اللام عليها لفظاً أو تقديرها نحو: ﴿لَكَيْ لَا تَأْسُوا﴾^(٢) ﴿كَيْ لَا يَكُونَ﴾^(٣) فإن ظهرت اللام بعدها أو أن المفتوحة نحو: جئتكم كي لتكرموني أو كي أن تكرمني تعين كونها حارة والفعل بعدها منصوب بأن لكنها مضمرة في الأول مؤول بمصدر مجرور بكى.

فإن لم تظهر اللام قبلها ولا أن بعدها نحو: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ أو ظهرتا معاً كقوله:

أَرَدْتُ لِكِيمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي^(٤)

(١) سورة المائدة آية: (٧١).

فالنصب بـ «أن» والرفع على أن «أن» مخففة من الثقلتين أي: وحسبوا أنه لا تكون فتنة. انظر: الكتاب (٤٨١/١)، والمتنصب (٣٢/٢)، الأصول (٢٠٩/٢)، والإيضاح (١٣٢، ٧/٣)، الخصائص (٤٢٤/٢)، ابن يعيش (٧٧/٨) الجمع (٨٩/٤).

(٢) سورة الحديد آية (٢٣).

(٣) سورة الحشر آية: (٧).

(٤) البحر الطويل.

عجزه:

فَتَرَكَهَا شَنَا بِيَدِاءِ بَلْقَعَ

اللغة:

«لكيما» حاصله زائدة. «القربة» بكسر القاف معروفة. «بيداء» جار ومحروم متعلق بالترك، أو هو المفعول الثاني. «شنا» حال. و «بلقع» بالجر صفة بيداء. الشن: بفتح المعجمة وتشديد النون: القربة الخلق. «البيداء» العلة التي يبيد من يدخلها، أي يهلك. والبلغع: القفر.

الشاهد فيه: قال ابن الأنباري في الانصاف (٥٨٠): ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار «أن» بعد كي توكيداً لكى. وذهب بعضهم إلى أن العامل في جنح لكى أن أكرمك، اللام، وكى، وأن توكيدان لها. وقالوا: يدل على جواز إظهارها النقل. وانظر رأي البصريين في الانصاف، وخزانة الأدب (٤٨٤/٩، ٤٨٥) الشاهد رقم (٦٥٣).

المصادر: معاني القرآن للفراء (٢٦٢/١)، ابن يعيش (١٩/٧، ١٦/٩)، التصریح (٢٣١/٢)، الأشموني (٣/٢٨٠)، العیني (٤/٤٠٥)، المغنی (١٧٢).

جاز كونها مصدرية وكونها حارة.

وشرط النصب بإذن أن تكون مصدرة في أول الكلام المحاب به والفعل بعدها مستقبل متصل بها، أو منفصل بقسم أو بلا نافية نحو: إذ أكرمك أو:

إذْنُ وَاللَّهِ نَرْمِيهِمْ بِحَرْبٍ يُشَيِّبُ الطَّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ^(١)

وإذا للا فعل، واغتراب ابن باشاذ الفصل بالنداء، وابن عصفور الفصل بالظروف وشبيهه.

٣١٧ - وَاللَّامُ حِينَ تَبْتَدِي بِالْكَسْرِ كَمْثُلِ مَا ثَكْسَرَ لَامُ الْجَرَّ

أي وتنصب الفعل المضارع اللام المكسورة سواء كانت للتعليل نحو: **﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾^(٢)** أو للعقاب والصيرورة. نحو: **﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَذْوًا وَحَزَنًا﴾^(٣)** أو للجحود وهي المسبوقة بكون ماض منفي نحو: **﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَعْذِبَهُمْ﴾^(٤)** **﴿لَمْ يَكُنْ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾^(٥)** أو كانت مؤكدة نحو: **﴿وَأَمْرَنَا لِتُسْلِمَ لَوَبَّ الْعَالَمِينَ﴾^(٦)** فالفعل في هذه الأمثلة منصوب باللام عند الناظم وعند غيره وهو الراجح بأن جوازا لا بعد لام الجحود فوجوباً فإن اقترنت الفعل بعد اللام بلا نافية كانت أو مؤكدة وجب إظهار أن كراهة اجتماع لامين نحو: **﴿كُلَا لَيْكُونَ﴾^(٧)** لعدم علم.

٣١٨ - وَالْفَاءِ إِنْ جَاءَتْ جَوَابَ النَّهْيِ وَالْأَمْرِ وَالْعَرْضِ مَعَ النَّهْيِ^(٨)

(١) البحر: الواقر. قائله: حسان بن ثابت الأنباري.

الشاهد فيه: قوله: **«إذن والله نرميهم»** حيث نصب الفعل المضارع الذي هو نرمي بإذن، مع الفصل بينهما بالقسم، وهو قوله: والله.

المصادر: شرح شدور الذهب ص ٣٥٦، رقم ١٤٥، شرح التصريح (٢٣٥/٢)، مع الموضع (٧/٢)، الدرر اللوامع (٥/٢)، الأشوني (٢٨٩/٣)، العيني (٤/٣٠٦)، مغني اللبيب الشاهد رقم (٣٢٧).

(٢) سورة الفتح آية: (٢).

(٣) سورة القصص آية: (٨).

(٤) سورة الأنفال آية: (٣٣).

(٥) سورة النساء الآية: (١٦٨).

(٦) سورة الأنعام الآية (٧١).

(٧) سورة النساء آية (١٦٥).

(٨) في الملحمة المطبوعة النفي. بدلاً من النهي.

٣١٩ - وفي الجواب ليتَ لِي وَهُلْ فَتُّ وَأَيْنِ مَغْنَاكَ^(١) وَأَىٰ وَمَتَىٰ أي وينصب الفعل المضارع أيضاً الفاء السبيبة الواقعة في جواب نفي محض أي خالص من معنى الإثبات نحو: «لا يُفْضِي عَلَيْهِمْ فَيَمُوْتُوا»^(٢) أو طلب من هي نحو: «وَلَا تَطْعُمُوهُ فَيَحُلُّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي»^(٣) أو أمر بالفعل نحو:
يَا أَقَ سِيرِي عَنْقًا فَسِيْحًا إِلَى سَلِيمَانَ فَسَسْرِيْحًا^(٤)
 أو دعاء كذلك نحو: «اللَّهُمَّ تَبْ عَلَى فَاتُوب»^(٥) أو استفهام بالحرف نحو:
هَلْ لَنَا مِنْ شَفَاعَةٍ فَيَشْفَعُونَا لَنَاكَ^(٦) أو بالاسم نحو: من يدعوني فأستجيب له، أين يتيك، فازورك، وكيف تكون فأصحابك وشرطه أن لا تكون بأدأة يليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز هل أخوك زيد فأكرمه بالنصب بخلاف هل أخوك قائم فأكرمه، أو عرض نحو قوله:

يَا أَبَنَ الْكَرَامِ أَلَا تَدْلُو فَتَبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَارَاءِ كُنْ سَمِعَا^(٧)

(١) في الملحة: «مَغْذَاكَ» بدلاً مغناك.

(٢) سورة فاطر الآية (٣٦).

(٣) سورة طه الآية (٨١).

(٤) البحر: الرجل.

قاله: أبو النجم العجلي، واسمه: الفضل بن قدامة.

اللغة: «ناق» مرخم ناقة. «عنقا» بفتح العين، والون جميعاً، ضرب من السير السريع.

«سيحا» واسع الخطى. «سليمان» هو سليمان بن عبد الملك بن مروان. «فسيريجا» نلقى عنها تعب السفر. المعنى: يأمر ناقته أن نسرع السير به حتى يصل إلى مدوحه، ليعطيه العطاء الجزيل الذي يرتاح بعده من عناء الأسفار لتحصيل المال.

الشاهد فيه: قوله: «فسيريجا» حيث نصب الفعل المضارع، الذي هو نستريح، بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السبيبة الواقعة في جواب الأمر المدلول عليه بقوله: سيري.

(٥) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (٤٦٢/١٣).

(٦) سورة الأعراف الآية (٥٣).

(٧) البحر: البسيط.

اللغة: «الكرام» جمع كريم. ويراد به الجنود، كما يراد به الأصليل.

«تدنو» تقرب، وأراد به هنا التروك عليهم.

«راء» اسم فاعل فعله رأى. معنى أبصر.

أو تحضيض نحو: هلا أتيت الله فيغفر لك الله أو تمن نحو: **﴿لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزُ فَوْرًا عَظِيمًا﴾**^(١) أو تربع عند القائل به نحو: **﴿لَعَلِي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾**^(٢) **﴿أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطْلُعَ﴾** بالنصب في قراءة حفص عن عاصم، ومذهب الجمهور أن الفعل في هذه الموضع الثمانية أو التسعة منصوب بإضمار أن وジョبا بعد الفاء من المضارع الواقع بعد الطلب ولو بلفظ الخبر وقدد به الجزاء جزم جوابا لشرط مقدر نحو قوله تعالى: **﴿قُلْ تَعَالَوْا أَثْلُ﴾** **وقول الشاعر:**

فِقَادُكِ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٌ وَمَنْزِلٌ.....^(٣)

المعنى: يقول المخاطبة: لقد حدثك الناس عنا، وزعموا لك أنا تزورنا، وتلم بدارنا التعرفحقيقة ما سمعته من أفواه المتحدثين عنا، ولتكون عارفا بحالنا معرفة أكيدة، فإن المعرفة عن طريق السمايع ليست كالمعرفة عن طريق المعاينة والمشاهدة.

الشاهد فيه:

قوله: «فتتصر» حيث نصب الفعل المضارع، الذي هو تبصر بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السبيبية في جواب العرض المدلول عليه بقوله: «ألا....».

المصادر:

شرح شذور الذهب ص (٣٧٥) رقم (١٥٢)، قطر الندى رقم (٢١)، وابن عقيل رقم (٢٢٦)، شرح التصريح (٢٣٩/٢)، الأشموني (٣٠٢/٣).

(١) سورة النساء الآية (٧٣).

(٢) سورة غافر الآية (٣٦).

(٣) عجزه:

بِسْقَطِ اللَّوْيِ بَيْنَ الدَّخُولِ فَخُوْمَلٍ

قائله: أمرى القيس.

اللغة:

«فَقَادُكِ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٌ وَمَنْزِلٌ.....» **﴿قَدْ فَعَلَ أَمْرٌ مِنَ الْوَقْفِ، خَاطَبَ بِهِ اثْنَيْنِ كَانَا يَسِيرَانِ مَعَهُ، أَوْ خَاطَبَ بِهِ وَاحِدًا فَتَرَاهُ مِنْزَلَةً اثْنَيْنِ، لِجَرِيَانِ عَادَةِ الْعَرَبِ عَلَى أَنْ تَكُونَ الرَّوْفَةُ ثَلَاثَةَ فَمَا فَسُوفَ، أَوْ خَاطَبَ بِهِ وَاحِدًا، وَهَذِهِ الْأَلْفُ لَيْسَ ضَمِيرًا، وَإِنَّمَا هِيَ مِنْقَلَبَةٍ عَنْ نُونِ التَّوْكِيدِ الْحَقِيقَةِ إِجْرَاءِ الْوَصْلِ بِجَرِيَانِ الرَّوْفَةِ.**

«تَيْكٌ» مضارع من البكاء.

«مِنْزَلٌ» أَرَادَ بِهِ الْمَكَانَ الَّذِي كَانَ يَنْزَلُ أَحْبَابَهُ فِيهِ.

«يَسْقَطُ اللَّوْيُ» السقط - بكسر السين أو ضمها أو فتحها - ما تساقط من الرمل.

وشرط صحة الجزم بعد النهي عند غير الكسائي صحة حلول إن لا محله مع صحة المعنى نحو: لا تدن من الأسد تسلم، بخلاف لا تدن منه يأكلك فإنه بالرفع.

٣٢٠ - والواوِ إِنْ جَاءَتْ بِمَعْنَى الْجَمْعِ فِي طَلَبِ الْمُأْمُورِ أَوْ فِي الْمُنْعِ

أي: ونصب المضارع أيضاً الواو التي تعني مع في:

- ١ - جواب نفي محض. ٢ - أو طلب من أمر. ٤ - أو نهي. ٥ - أو دعاء.
- ٦ - أو استفهام. ٧ - أو عرض. ٨ - أو تحضيض. ٩ - أو عنّ.
- ١٠ - أو ترجح كالفاء فلا وجه لاقتصر الناظم على الأمر والنهي المعبر عنه بالمعنى نحو: **﴿وَلَمَّا يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ﴾**^(١) والأمر نحو **﴿فَقُلْتَ اذْعِنِي وَادْعُوكُمْ إِنَّ أَنِّي لَصَوْتٌ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ﴾**^(٢)

واللوى: بكسر اللام. المكان الذي يكون رمله مستهدفاً.

«الدخول» بفتح الدال، وضم الخاء - اسم مكان بعينه.

«حومل» بفتحترين بينهما سكون بزنة جعفر - اسم مكان معين أيضاً.

المعنى: يأمر صاحبيه أن يقفا معه ليعاوناه على البكاء عند منازل أحبابه التي كانت يلقاهم فيها، وليجدد الذكريات القديمة.

الشاهد فيه:

قوله: «تبثِّ» فإنه فعل مضارع غير مقوون بالفاء، وقد سبقه فعل أمر، وهو قوله: قفا، وقد قصد الشاعر أن يجعل البكاء سبباً عن الوقوف.

ولذلك جزم هذا المضارع في جواب الأمر، فمحذف منه حرف العلة الذي هو آخره وهذا المحذف هو أمارة الجزم، مع أنه لا مانع في الكلام في ذلك، لأنه يصح لك أن تقول إن تقفا نبك. شرح قطر الندى (ص ١٠٩، ١١٠) الشاهد رقم (٢٤)، الكتاب لسيبوه (٤٢٦/١)، خزانة الأدب (١١)، رقم (٦/٦)، رقم (٨٨٧)، الإنصاف ص (٥٣١).

(١) سورة آل عمران آية: (١٤٢).

(٢) قول الأعشى أو الحطيئة فيما زعم ابن يعيش أبو ربيعة بن جشم فيما زعم الزمخشري، أو دثار بن شيبان النهري فيما زعم ابن بري. شرح التصريح للشيخ خالد الأزهري (٢٣٩/٢).

(٣) البحر: الواقر. قال الشيخ خالد الأزهري رحمه الله في شرح التصريح (٢٣٩/٢): فادعوه: مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الواو، وأندوى: أفعل من الندى بفتحترين، وهو بعد الصوت، ولصوت: بكسر اللام متعلق به. وأن ينادي: بفتح المهمزة، وكسر الدال خبر إن وداعين تثنية واع فاعل ينادي.

المعنى: فقلت لها ينبغي أن يجتمع دعائي ودعاؤك، فإن أرفع صوت وأبعده دعاء داعين معاً، وعلى

والنهي نحو:

لَا تَنْهِي عَنْ حُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ^(١)

والدعاة نحو: اللهم ارزقني بغيرا وأحاج عليه.

والاستفهام نحو قوله^(٢):

تبَيَّتْ رَيْانَ الْجُفونِ مِنَ الْكَرَى وَأَبْيَتْ مِنْكَ بِلَسِيلَةِ الْمَلْسُوعِ^(٣)

الدنوشي على قول الشيخ خالد الأزهري - رحمهما الله «وهو بعد الصوت.. إلخ» قال: فقال العيني: وهو بعد ذهاب الصوت، فزاد لفظ ذهاب قبل الصوت. والشارح حذفه فليتأمل أ، وأقول: إنما حذفه الشارح لظهور إن معنى بعد الصوت بعد ذهابه، وليس هذا مما يحتاج لتأمل.

(١) عجزه:

عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمَ

وقبله:

هَلَا لِنفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمُ فَإِذَا اسْتَهَتْ عَنْهُ فَأَتَتْ حَكِيمُ بِالْقُولِ مِنْكَ وَيَسْتَغْفِي	يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُعْلَمُ غَيْرُهُ ابْدَا بِنَفْسِكَ فَإِنَّهَا عَنْ غَيْرِهَا فَهُنَاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ وَيُشَتَّفِي
------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

البحر: الكامل.

قاتلها: أبو الأسود الدؤلي.

الشاهد فيه:

قوله: «وتأن» فإن هذه الكلمة التي هي تأتي مسوقة براو دالة على المية، ومع ذلك لا يجوز أن تسمى مفعولاً معه؛ لأنها فعل، وليس باسم، ولا يجوز عند جمهور النحاة أن يسمى الاسم المؤول من أن الفعل مفعولاً معه، لأنهم يشترطون في المفعول معه أن يكون اسماً صريحاً.

انظر: الكتاب (٤٢٤/١)، شرح شذور الذهب ص (٢٩٦) رقم (١١٤)، قطر الندى رقم (٢٣)،
 أوضح المسالك رقم (٤٩٩) جمهرة الأمثال للعسكري (٢٧٩/٢)، العقد الفريد لابن عبد ربہ (٣٠/٢)،
 ابن عقيل رقم (٣٣٤).

(٢) المولدين.

(٣) صدر البيت هكذا في همع الطوامع (٩٠/٢):

أهون على إذا امتلأت من الكرى

البحر: الكامل.

انظر: الدرر اللوامع للشنقيطي (١٢٠/٢).

والعرض نحو: ألا تقوم وأقوم معك، والتحضيض نحو: هلا اتقيت الله ويغفر لك.
والتميـ نحو: هـا لـتنا نـد ولا لـذـبـ بـأـياتـ رـبـنـا وـكـونـ مـنـ الـمـؤـمـنـينـ^(١) في قراءة
النصـ^(٢) والترجيـ نحو: لـعـيـ أـرـاجـعـ الشـيـخـ وـيفـهـيـ.

موضع النصب بعد الواو

قال ابن هشام: ولم يسمع النصب بعد الواو في الموضع المذكورة إلا في خمسة النفي، والنهي، والأمر، والتميـ، والاستفهام، وقاسه النحويون في الباقي، ومذهب الجمهور أن الفعل في هذه الموضع منصوب أيضاً بإضمار أن وجوباً بعد الواو لا بها ولا بالمخالفة خلافاً لمن زعم ذلك.

٣٢١ - وَيُنْصَبُ الْفِعْلُ بِأَوْ وَحْتَيْ وَكُلُّ ذَا أَوْدَعَ كُثُبَا شَتَّى

من النواصـ عند الناظـ رـحـمـهـ اللـهـ تـعـالـيـ: «أـوـ الصـالـحـ فـيـ مـوـضـعـهـ إـلـىـ أـنـ أـوـ إـلـىـ أـنـ
نـحـوـ لـأـلـزـمـتـكـ أـوـ تـقـضـيـنـ حـقـيـ أـيـ إـلـىـ أـنـ تـقـضـيـنـ حـقـيـ.ـ وـقـولـهـ^(٣):ـ
وَكُنْتُ إِذَا غَمَرْتُ قَنَةً قَوْمًا كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا^(٤)ـ
أـيـ إـلـىـ أـنـ تـسـتـقـيمـ،ـ وـالـصـحـيـحـ أـنـ أـوـ عـاطـفـةـ وـالـنـصـبـ بـإـضـمـارـ أـنـ وـجـوـبـاـ بـعـدـهاـ

(١) سورة الأنعام آية: (٢٧).

(٢) التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكيري (٤٨٩/١)، فرا حمزة وحفظ عن عاصم بنصب الباء والنون، وقرأ ابن عامر برفع الباء ونصب النون، وقرأ الباقرون برفعهما، انظر: السبعة، ٢٥٥، والتيسير (١٠٢)، والنشر (٢٥٧/٢)، والكتاب (١/٤٢٤، ٤٢٧) المقتضب (١/٢٥)، الإيضاح (٣١٤، ٣١٥).

(٣) القائل: زيد الأعجم.

(٤) البحر: الوافر.

اللغة: غمزـ: الغـمـ: حـبـسـيـ بـالـيـدـ يـشـبـهـ النـحـسـ.ـ فـنـاهـ: أـرـادـ الرـمـحـ.ـ كـعـوبـ جـمـعـ كـعـبـ،ـ وـهـوـ
طـرـفـ الـأـنـبـوـيـةـ النـاـشـرـ.ـ تـسـتـقـيمـاـ: تـعـدـلـ.ـ الـعـنـيـ: قـالـ الشـمـنـيـ: اختـلـفـ فـيـ معـنـ الـبـيـتـ،ـ فـقـيلـ:ـ الـعـنـيـ أـنـ مـنـ
لـمـ تـصـلـحـ لـهـ الـمـلـاـيـنـ تـوـلـيـنـاهـ بـالـمـلـاـشـنـةـ،ـ لـأـنـ يـسـتـقـيمـ.ـ وـقـيلـ الـعـنـيـ:ـ إـذـاـ هـجـرـتـ قـوـمـاـ أـيـدـهـمـ بـالـجـاءـ إـلـىـ أـنـ
يـتـرـكـواـ هـجـائـيـ..ـ إـلـخـ.

الشاهدـ فيهـ: قـولـهـ:ـ (أـوـ تـسـتـقـيمـ)ـ حـيـثـ نـصـبـ الـفـعـلـ الـمـضـارـعــ وـهـوـ قـولـهـ:ـ تـسـتـقـيمــ بـأـنـ الـضـمـرـةـ بـعـدـ أـوـ
الـتـيـ بـعـنـ إـلـاـ،ـ وـتـلـخـيـصـ الـعـنـيـ،ـ كـسـرـتـ كـعـوبـهـاـ فـيـ كـلـ حـالـ إـلـاـ فـيـ حـالـ استـقـامتـهـاـ.

مـصـادـرـ الشـاهـدـ:ـ الـكـتـابـ لـسـيـبـوـيـ (٤٢٨/١)،ـ أـوـضـعـ الـمـسـالـكـ رقمـ (٤٩٨)،ـ وـقـطـرـ النـدىـ رقمـ (١٧)،ـ
وـشـرـحـ قـطـرـ النـدىـ رقمـ (١٤٧)،ـ مـعـنـ الـلـيـبـ رقمـ (٩٨)،ـ مـبـحـثـ أـوـ،ـ وـاـيـنـ عـقـيلـ رقمـ (١٣٩).

والفعل مؤول بمصدره معطوف على مصدر منسبك من الفعل المتقدم أي ليكون لزوم من أو قضاء منه لحقه ولি�كون كسر مني لكتعبها أو استقامة منها.

ومن النواصب أيضاً عنده حتى نحو: «حتى يرجع إلينا موسى»^(١)، «حتى يحُكِّمَ اللَّهُ»^(٢) والصحيح أن حتى جارة والنصب بإضمار أن وجوباً بعدها والفعل مؤول بمصدر مجرور حتى لأنه قد ثبت جرها للأسماء فوجب نسبة العمل هنا لأن لما تقرر من أن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال لأن ذلك ينفي الاختصاص، ويشترط لإضمار أن بعدها أن يكون الفعل مستقبلاً أو مؤولاً به وذلك بالنظر إلى ما قبلها كما مثلنا، وإن لم يكن مستقبلاً بالنظر إلى زمن التكلم كما في «وزُلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ»^(٣) في قراءة غير نافع؛ فإن قول الرسول مستقبل بالنظر إلى زلزالهم، وإن كان ماضياً بالنظر إلى زمن التكلم، وحيث انتصب المضارع بأن بعدها فالغالب أن تكون للغاية كما مثلنا وعلامتها صلاحية إلى موضعها، وقد تكون للتعليل نحو: «أسلم حتى تدخل الجنة»^(٤) وعلامتها صلاحية كي موضعها ويحملها نحو: «حتى تفيء إلى أمر الله»^(٥) وقد تكون حتى ابتدائية وعلامتها أن تدخل على جملة مضمومة غاية لشيء قبلها كقوله:

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى ثُمَّجُ دَمَاءَهَا بِدَجْلَةٍ حَتَّى مَاءٌ دِجْلَةٌ أَشْكَلُ^(٦)

(١) سورة طه آية: (٩١).

(٢) سورة الأعراف آية: (٨٧).

(٣) سورة البقرة آية: (٢١٤).

(٤) سورة الحجرات آية: (٩).

(٥) لم أقف عليه.

(٦) البحرين: الطويل.

قالله: جرير.

اللغة: «القتلى» جمع قبيل. «تعج» تقذف، يتعدى إلى مفعول واحد يقال: مع الرجل الماء من فيه بمحار.

«رجله» بفتح الدال، وكسرها: النهر الذي يمر ببغداد.

لا ينصرف للعلمية والتأنيث. والباء معنى في.

الشاهد فيه: على أن فائدة «حتى» الابتدائية هنا التعظيم والبالغة، وهو حمرة مختلطة بياض، والشكلة كالحمرة وزناً ومعنى. لكن يخالطها بياض، وهو مأخوذ من أشكال الأمر، أي التبس.

المصادر: الأزهية ٢٢٥، ابن عباس (٨/١٨)، الهمع (١/٢٤، ٢٤٨)، ديوان جرير (٤٥٧)، الأشموني (٣٠/٣).

ولا يكون الفعل معها إلا حالاً أو مؤولاً به، وقد تقدم أيضاً أنها تكون عاطفة، وأشار بقوله: «وكل ذا أو دع كتبها شئ» إلى أن هذه التواصب كانت متفرقة في كتب شئ فجمعها في هذه الأبيات، وقرها على الطالب فجزاه الله خيراً، وقد أشار إلى أمثلتها مجموعة زيادة في البيان بحسب ما اتفق بقوله:

٣٢٢ - **تَقُولُ أَبْغِي يَا فَشِي أَنْ تَذْهَبَا**

٣٢٣ - **وَجَهْتُ كَيْ تُولِينِي الْكَرَامَةُ**

٣٢٤ - **وَأَقْبَسَ الْعِلْمَ لِكِيمَا يُكْرَمَا**

- (تقول أبغى يا فشي أن تذهبا) مثال للنصب بأن.

- (ولن أزال قائماً أو تركها) مثال للنصب بلن وبأو.

- (وجئتُ كي توليكي الكرامة) مثال للنصب بكى المصدرية إن قدرت اللام قبلها وإلا فال فعل منصوب بإضمار أن وكى جارة وقوله:

- (وسرت حتى أدخل الياما) مثال لحق.

- (واقبس العلم لكيميا تكرما) مثال أيضاً لكى وأفاد بذلك أن اتصال ما بها لا يكفيها عن العمل.

٣٢٥ - **وَلَا ثُمَارِ جَاهِلًا فَسَعَبَا**

٣٢٦ - **وَهَلْ صَدِيقٌ مُخْلِصٌ فَأَفْصَدَهُ**

٣٢٧ - **وَزُرْ لَتَلَتَذِي أَصْنَافِ الْقَرَى**

«وعاص أسباب الهوا لتسليماً» مثال للام كي.

مثال من النصب:

«ولاتمار جاهلا فتعبا» من التعب مثال للفاء في جواب النهي.

«وما عليك عتبه فتعبا» مثال لها في جواب النفي وقوله فتعبا بوزن فتضريباً مبنياً للمفعول من العتب يقال: أعتبه يعتبه إذا لامه على قبيح وقوله: «وهل صديق مخلص فأقصده» بكسر الصاد مثل لها في جواب الاستفهام «وليت لي كثر الغنى فأرفده» بكسر الفاء من رفده كضربه إذا أعطاه مثل لها في جواب التمني:

«وزر فلتاذ بأصناف القرى» بكسر القاف أي: الضيافة مثل لها في جواب الأمر.

«ولا تحضر وتسيء الحضرة» مثال للواو التي معنى مع في جواب النهي أي لا تجمع بين المحاضرة وسوء الأدب مع الجليس.

٣٢٨ - وَمَنْ يَقُلُّ إِلَيْيَ سَأْغُشَّيْ حَرَمَكْ فَقُلْ لَهُ أَئْتَ إِذَا أَحْتَرَمَكْ

٣٢٩ - وَقُلْ فِي الْعَرْضِ يَا هَذَا أَلَا تَنْزِلُ عِنْدِي فَتُصِيبَ مَا كَلَّا

مثال للنصب بارز وفي بعض النسخ إن إذا أحترمك والنصب في مثل هذا لا يجوز إلا في ضرورة كقوله:

إِنِّي إِذَا أَهْلَكَ أَوْ أَطْبِرَا^(١)

٣٣٠ - فَهَذِهِ نَوَاصِبُ الْأَفْعَالِ مَثَلُهَا فَأَخْذُ عَلَيْ بِمَثَالِي

(فهذه نواصب الأفعال) أشار إلى الأدوات التسع السابقة، وقد علمت أن النواصب في الحقيقة أربع منها وقوله:

(مثلتها) أي صورها.

(فأخذ على بمحالي) أي فقس على تصويري، ثم أشار إلى المعتل بالألف الذي احترز عنه بالسليم بقوله:

٣٣١ - وَإِنْ يَكُنْ خَاتِمَةُ الْفِعْلِ أَلِفْ فَهَيِّ عَلَى سُكُونِهَا لَا تَخْتَلِفْ

(١) البيت هكذا:

لَا تُتَرْكِنِي فِيهِمْ شَطِيرَا إِنِّي إِذْنَ أَهْلَكَ أَوْ أَطْبِرَا

الشاهد فيه: على أن الفعل جاء منصوباً بإذن مع كونه خيراً عمّا قبلها، بتأويل أن الخبر هو بمجموع إذن أهلك، لا أهلك وحده، فتكون إذن مصدرة، ونصب أهلك ضرورة أو الخبر مذوف أي أنهما أستطيع ذلك. وقال الأندلسى: يجوز أن يكون خيراً إن مذوفاً، أي إن لا أحتمل ثم ابتداً فقال: إذن أهلك، والوجه الذي رفع أهلك، وجعل أو معنى لا.

قال البغدادي في خزانة الأدب (٤٥٧/٦) الشاهد رقم (٦٤٩)، وأما قول الأندلسى، وعلىه اقتصر ابن هشام في المختن، فهو تخريج السيرافي قال في شرح الكتاب: هذا البيت شاذ ولا يحتاج به، لأن قائله مجھول لا يحتاج بقوله: فإن صحة فإما أن يقال: إنه لغة حمل فيها إذن على لنا، وهي لا تکفى، بحال، أو نقول: خير إن مقدر، أي إن لا أقدر على ذلك، وجملة إذن أهلك مستأنفة، وإذن فيها مصدرة انتهى.

انظر: معان القرآن للقراء (١/٢٧٤، ٣٣٨/٢)، الأنصاف (١٧٧)، شرح المفصل لابن يعيش (٧/١٧)، المقرب (٢٦١/١)، العيني (٤/٣٨٣)، التصریح (٢/٢٣٤)، المجمع (٢/٧)، اللسان: شطر، ومع نسبة إلى رؤبة لم يوجد في دیوانه.

٣٣٢ - تَقُولُ لَنْ تَرْضِي أَبُو السَّعْودِ حَتَّى يَرَى نَسْأَلَ الْوَعْدِ

الأمثلة الخمسة التي يحذف حرفها الأخير في النصب

٣٣٣ - وَخَمْسَةٌ تَحْذِفُ مِنْهُنَّ الْطَّرْفَ^(١) فِي ئِصْبَهَا فَالْقِهِ وَلَا تَحْذِفُ

٣٣٤ - وَهِيَ لَقِيتَ الْخَبَرَ بِفَعْلَانِ وَتَفْعَلَانِ فَاغْرِفِ الْمَبَازِي

٣٣٥ - وَتَفَعَّلُونَ ثُمَّ تَفَعَّلُونَا وَأَتَتِ يَا أَسْمَاءَ تَفَعِيلِنَا

٣٣٦ - فَهَذِهِ تَحْذِفُ مِنْهَا السُّكُونُ فِي تَفْسِهَا لِيُظْهِرَ السُّكُونُ

أي إذا كان آخر المضارع ألفا فنصبه بالفتحة لا يظهر في آخره لتعذر ظهور الحركة على الألف لوضعها على السكون، ولهذا قال: فهي على سكونها لا تختلف، نحو: لن يرضي حتى يرى فتقدر فيه الفتحة كما تقدر فيه الضمة في حالة الرفع.

وأما إذا كان آخره واوا كيدعوا أو ياء كيرمي فله حكم الصحيح من ظهور النصب في آخره كما علم مما مر وتقدر فيه الضمة للاستقال، وسيأتي أن حرف العلة إذا كان آخر الفعل فجزمه بحذف آخره.

يعني أن خمسة أمثلة من الأفعال يكون حذف الطرف أي الأخير منها علامه لنصبها، وهي بالمضارع المتصل به ضمير اثنين المخاطب أو غائب نحو: أنتما تضربان، والزیدان يضربان أو ضمير جمع كذلك نحو: أنتم تضربون والزیدوني ضربون أو ضمير المؤنثة

(١) «خمسة تجذف منهن الطرف... إلخ» اعلم أفهم لما أعربيوا المثنى، والجمع بالحرروف أرادوا مثله في نظيرها من الأفعال. وهو هذه الأمثلة، ولا يمكن إعرابها بأحرف العلة الموجودة لثلا يجدها الجازم، وهي ضمائر، ولا الإتيان بحرف علة آخر لثلا يلتقي ساكنان معها، فيحذف ثانيا فرفعوها بالتون لشدة شبيهها بأحرف العلة، ولنا تدغم فيها نحو: **هُمْ وَالِّي** [الرعد: ١١]، وتبدل ألفا في الوقف على نحو إذن، ثم حذفت للجزم كأحرف العلة، ولما حملوا النصب على الحر في نظيرها من الأسماء لتأتيهما في إعراب الفضلات، حملوه هنا على الجزم المقابل له دون الرفع، ولم يحملوه عليه في الفعل المعتل لإمكان ظهور الفتحة أو تقديرها على حرف العلة. ولو قدرت هنا لفات إعرابها بالحرروف، وكسرت التون بعد الألف تشبيهها بالمثنى، وفتحت بعد أختيئها تشبيهها بالجمع وللخفة.

ولما كان الضمير المتصل كالجزء قدم عليهما، وبها يلغز فيقال: أي إعراب يفصل من الكلمة. معمولها أو أي كلمة يفصل بين الكلمة وإعرابها أهـ (حضرى).

المخاطبة نحو: أنت تضربين فهذه الأمثلة ثلاثة في اللفظ وخمسة في التقدير وهذا معنـى قوله؛ فاعرف المباني وإن اعتبرت الألف والواو علامتين على لغة أكليون البراغيث بلغت هذه الأمثلة بالاستقراء إلى ثانية وسميت أمثلة خمسة لأنها ليست أفعـالا بعينها كالأسماء الستة وإنما هي أمثلة يكتـنـها عن كل فعل كان مـنزلـتها، وأشار إلى الطرف الذي يحـذـف منها للناسـب بـقولـه:

٣٣٧ - **وَقُولُ لِلرَّازِيْدِينَ لَنْ يَفْتَرِقا**

٣٣٨ - **وَجَاهِدُوا يَا قَوْمٍ حَتَّىٰ تَعْنَمُوا**

٣٣٩ - **وَلَنْ تَطِيبَ الْعِيشُ حَتَّىٰ تُسْعِدِي**

أي أن هذه الأمثلة الخمسة تنصـب بـحـذـفـ النـونـ نـيـابةـ عنـ الفـتحـةـ كـمـاـ مـثـلـ وـمـنـهـ: «لـنـ تـنـأـلـاـ الـبـرـ حـتـىـ تـنـفـقـواـ مـمـاـ تـحـبـونـ»^(١) «وـأـنـ تـعـفـواـ أـقـرـبـ لـلـتـقـوـىـ» وـأـمـاـ نـحـوـ: «إـلاـ أـنـ يـعـقـونـ»^(٢) فالـواـوـ أـصـلـ وـالـفـعـلـ مـبـنيـ عـلـىـ السـكـونـ وـنـحـوـ: «أـنـ حـاجـونـىـ»^(٣) فالـحـذـفـ مـنـهـ نـونـ الـوـقـاـيـةـ لـاـنـونـ الرـفـعـ وـقـوـلـهـ لـيـظـهـ السـكـونـ أـيـ بـعـدـ الـحـذـفـ فـيـماـ اـتـصـلـ هـاـ مـنـ الـأـلـفـ وـالـواـوـ وـالـيـاءـ إـذـاـ وـصـلـ النـونـ هـاـ رـبـماـ أـنـخـفـىـ الـكـسـوـنـ، وـقـدـ تـحـذـفـ هـذـهـ النـونـ لـتـوـالـيـ الـأـمـثـالـ نـحـوـ: «لـتـبـلـوـنـ»^(٤) وـحـذـفـهـاـ لـغـيرـ ذـلـكـ شـاذـ وـالـأـصـلـ فـيـهـاـ السـكـونـ، وـإـنـاـ حـرـكـتـ لـلـتـقـاءـ السـاكـنـيـنـ فـكـسـرـتـ بـعـدـ الـأـلـفـ عـلـىـ أـصـلـهـ وـفـتـحـتـ بـعـدـ الـواـوـ وـالـيـاءـ طـلـبـاـ لـلـخـفـةـ وـقـبـلـ تـشـيـبـهـاـ لـلـأـوـلـ بـالـشـنـ، وـالـثـانـيـ بـالـجـمـعـ، وـقـوـلـهـ: لـنـ تـنـطـلـقـاـ بـتـاءـ الـخـطـابـ وـالـفـرـقـدـانـ بـحـمـانـ صـغـيرـانـ هـاـ أـوـلـ بـنـاتـ نـقـشـ الصـغـرـىـ وـيـشـفـىـ بـفـتـحـ التـاءـ وـضـمـهـاـ وـالـصـدـىـ الـظـمـآنـ وـقـدـ مـرـ أـنـ هـذـهـ الـأـمـثـلـةـ تـرـفـعـ بـشـوـتـ النـونـ وـسـيـأـتـيـ أـهـاـ بـجـزـمـ بـحـذـفـهـاـ أـيـضاـ.

(١) سورة آل عمران الآية (٩٢).

(٢) سورة البقرة الآية (٢٣٧).

(٣) سورة الأنعام الآية (٨٠).

(٤) سورة آل عمران الآية: (١٨٦).

باب جواز الفعل المضارع

- ٣٤٠ - وَيُجْزِمُ الْفِعْلُ بِلَمْ فِي التَّنْفِي
 ٣٤١ - وَمَنْ حُرُوفِ الْجَزْمِ أَيْضًا لَمَّا
 ٣٤٢ - تَقُولُ أَلْمَ أَسْعَ كَلَامَ مَنْ عَذَلْ
 ٣٤٣ - وَخَالَدَ لَمَا يَوِدْ مَعَ مَنْ وَرَدْ

الجازم قسمان:

قسم يجزم فعلاً واحداً، وقسم يجزم فعلين، وبدأ بالأول فقال:
 أي: ويجزم المضارع بالسكون أو بحذف حرف إذا دخل عليه أحد هذه الأحرف
 الأربع فأما لم فهي حرف جزم لنفي المضارع، وقلب معناه إلى الماضي نحو: «لَمْ يَلِدْ وَلَمْ
 يُولَدْ»^(١) ويتصل بها هزة الاستفهام نحو: «أَلَمْ تَشْرَحْ»^(٢) «أَلَمْ تَرْ»^(٣) وأما لما فالمراد بها
 هنا النافية لا الرابطة ولا الإيجابية وهي مركبة من لم، وما ويقال فيها حرف جزم لنفي
 المضارع وقلب معناه إلى الماضي نحو: «لَمَا يَقْضِ مَا أَمْرَهُ»^(٤) فهي تشارك لم في الحرافية
 والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم والقلب إلى الماضي وتشاركتها أيضاً في جواز دخول
 هزة الاستفهام عليها، وينفرد عنها باتصال نفي منفيها وبتوقعه نحو: «لَمَا يَدُوْقُوا
 عَذَابِ»^(٥) ومن ثم امتنع أن يقال لما يجتمع الضدان وبجواز حذفه: قاربت البلد ولما أي،
 ولما أدخلتها وتنفرد لم عنها بمصاحبة أداة الشرط نحو: إن لم ولو لم ويجوز انقطاع نفي
 منفيها نحو: «لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا»^(٦) ومن ثم جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما يكن ثم
 كان. وأما الأمر فهي موضوعة لأمر الغائب ولامها مكسورة نحو: «لَيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ
 سَعْتِهِ»^(٧) فإن تقدم عليها فإأ أو واو سكت على المختار نحو: «فَلَيُكْتَبَ وَلَيُمْلِلَ الَّذِي

(١) سورة الشرح الآية: (١).

(٢) سورة التجر الآية: (٦)، سورة الفيل الآية: (١).

(٣) سورة الإخلاص الآية (٣).

(٤) سورة عيسى، آية (٢٣).

(٥) سورة ص الآية: (٨).

(٦) سورة الإنسان الآية: (١).

(٧) سورة الطلاق الآية: (٧).

عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلَيَتَّقَنَ اللَّهُ^(١) 『وَلَيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا^(٢)』 ومثلها أيضاً لام الدعاء نحو: 『لِيَقْضِي عَلَيْنَا رَبُّكَ^(٣)』.

وأما لا النافية فنحو: 『لَا تُشْرِكُ بِاللَّهِ^(٤)』 『وَلَا تَطْغُو فِيهِ^(٥)』 ومثلها أيضاً لا الدعائية نحو: 『لَا تُؤَاخِذنَا^(٦)』 『وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا^(٧)』 『وَلَا تَحْمِلْنَا^(٨)』 وأفهم قوله في الأمر، وفي النهي أهـما قد يأتيان لغير ذلك فهذه الأحرف الأربع تجزم فعلاً واحداً كما تقدم وأمثلتها في النظم ظاهرة، والمراد من إذا قال فعل أرباب الشوكة والولاية.

٤٤ - وَإِنْ تَأْلِهَةَ الْأَلْفِ وَلَامُ فَلَيْسَ غَيْرُ الْكَسْرِ وَالسَّلَامُ

٤٥ - تَقُولُ لَا تَنْهِيَ الْمِسْكِينَ وَمَثْلُهُ لَمْ تَكُنِ الَّذِينَ

أي: وإن تلا المضارع المجزوم بالسكون ساكن كلام التعريف كسر آخره وجوباً لالتقاء الساكين كما مثل جريا على القاعدة ويكون السكون مقدراً في آخره منع من ظهوره اشتغال المخل بحركة التخلص وقوله: لم يكن الذين أصله يكون حذف الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكين.

أشار إلى مسألتين:

٤٦ - وَإِنْ تَرَى الْمُعَتَلَ فِيهَا رِذْفًا أَوْ أَخْرَى الْفَعْلِ فَسُمْمَةُ الْحَذْفَ

٤٧ - تَقُولُ لَا تَأْسِ وَلَا تَوَدَ وَلَا تَخْسِ الظَّلَاءَ

إحداهما: أن المضارع الصحيح الآخر إذا كان معتل الوسط بأن كان حرف العلة قبل آخره وهذا معنى قوله ردفاً من ردد الراكب وجزم بالسكون لدخول الجازم فاطب الحذف للردف الذي هو الوسط أي أحذفه؛ لأنـه يلتقي حينـذ ساـكتـانـ وـهـماـ سـكـونـ الآـخـرـ للـجـزـمـ وـسـكـونـ الرـدـفـ أوـ اـجـعـلـ الحـذـفـ سـمـةـ لـهـ فـقـولـهـ فـسـمـهـ الحـذـفـ بـضـمـ السـيـنـ أوـ كـسـرـهاـ

(١) سورة المقرة الآية: (٢٨٢).

(٢) سورة النساء الآية: (٩).

(٣) سورة الزخرف الآية: (٧٧).

(٤) سورة لقمان الآية: (١٣).

(٥) سورة طه الآية: (٨١).

(٦) سورة المقرة الآية (٢٨٦).

من السوم أو السمة، وقد مثل للردف بقوله: لا تقل ولا تبع أصلهما تقول، وتتبع حذف الضمة ثم حرف العلة لما تقدم ومثلهما لا تخف.

والثانية: أن حرف العلة إذا كان آخر المضارع فاحذفه للجازم واجعل حذفه عالمة للجزم، وقد مثل لذلك رحمه الله تعالى بقوله: لا تأس، أي: لا تخزن على ما فات، ولا توذ أي أحداً من خلق الله، ولا تخس الطلا بكسر الطاء أي لا تشرب الخمر، ولا تقو المنا أي لا تحب الأماني الكاذبة، ولقد صدق فيما قاله رحمه الله تعالى فهذه الأفعال الأربع مجزومة بحذف آخرها وكون حرف العلة يحذف للجازم هو المشهور.

٣٤٨ - وَأَتَتْ يَا زَيْدُ فَلَا هُوَ الْمُنِيٌّ وَلَا ئَيْغُ إِلَّا بِسَنْدٍ فِي مِنَىٰ

٣٤٩ - وَالْجَزْمُ فِي الْخَمْسَةِ مِثْلُ النَّصْبِ فَاقْنَعْ بِإِيمَاجِازِيٍّ وَقُلْ لِي حَسْبِيٍّ

وأما قوله:

أَلَمْ يَأْتِيَكَ وَالْأَنْبَاءُ تَمِيَّ بِمَا لَاقْتَ لَبُونُ بَنِي زَيْدٍ^(١)

ضرورة أو إجراء له بجرى الصحيح في حذف الحركة المقدرة للجازم كما تحدف له الملفوظة وهي لغة لبعض العرب كما أشار إلى ذلك في «التسهيل» وعليها خراغ فراءة قبل «إِلَهٌ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرُ»^(٢). والجزم في الخمسة مثل النصب فاقع بإيجازي وقل لي حسي.

(١) البحر: الوافر. قائله: قيس بن زهير بن يزيده بن رواحة العبسي أورده سيبويه في كتابه (١٥/١)، (٥٩/٢) على أنه أثبت الياء في حال الجزم ضرورة، لأنّه إذا اضطر ضمها في حال الرفع شيئاً بالصحيح، قال الأعلم: وهي لغة ضعيفة، فاستعملها عند الضرورة اهـ..، وقال الصفار في «شرح الكتاب» قال: إثبات حرف العلة في المخروم ضرورة، نحو: ألم يأريك، وقيل: إنه لغة، يعرب بحركات مقدرة، والصحيح أنه ليس لغة. وقال ابن حلف: هذا البيت أنشده سيبويه في باب الضرورات، وليس يجب أن يكون من باب الضرورات، لأنه لو أنشد بحذف الياء لم ينكسر. وإنما موضع الضرورة مالا يجد الشاعر منه بدأ في إثباته، ولا يقدر على حذفه لولا ينكسر الشعر. وهذا ما يسمى في عروض الوافر المتقوص، أعني إذا حذف الياء من قوله: «ألم يأريك».

المصادر: خزانة الأدب (٣٦١/٨) رقم (٦٣٦)، نوادر أبي زيد (٢٠٣)، الخصائص (٣٣٣/١)،
المحتسب (٦٧/١، ٦٧، ١٩٦، ٢١٥)، المتصف (٨١/٢، ١١٤، ١١٥)، سر صناعة الإعراب (٨٨/١)، أمالى
ابن الشجري (٨٤/١، ٨٥، ٢١٥)، ابن يعيش (٢٤/٨)، (١٠٤/١).

(٢) سورة يوسف الآية: (٩٠).

يعني أن الأمثلة الخمسة السابقة حزمها بمحذف التون نيابة عن السكون كنصبها نحو: «فَإِنْ لَمْ تَفْعُلُوهُ»^(١) «وَإِنْ يَتَفَرَّقُوا»^(٢)، «وَلَا تَحْزِي وَلَا تَحْزَنِي»^(٣) والإيجاز هو الاختصار. ولما فرغ من القسم الأول وهو ما يجزم فعلاً واحداً أخذ في بيان ما يجزم فعلين فقال:

الأدوات التي تجزم فعلين

٣٥٠ - هَذَا وَإِنْ فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ تَجْزِمُ فَعْلَيْنِ بِلَا امْتِرَاءِ

٣٥١ - وَيَلْوُهَا أَيُّ وَمَنْ وَمَهْمَا وَحِيشُمَا أَيْضًا وَمَا وَإِذْ مَا

٣٥٢ - وَأَنَّ مِنْهُنَّ وَأَكَى وَمَتَى فَاحْفَظْ جَمِيعَ الْأَدَوَاتِ يَا فَتَى

فذكر أن الأدوات التي تجزم فعلين عشرة والإشارة بهذا إلى القسم الأول أي خذ هذا. ثم ما يجزم فعلين على ثلاثة أقسام:

١ - ما هو حرف باتفاق: وهو إن وهو موضوع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط.

٢ - وما هو حرف على الأصح: وهو إذ ما وهو كإن في الدلالة على مجرد التعليق وما هو اسم على الأصح، وهو مهما وهو موضوع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط.

٣ - وما هو اسم باتفاق: وهو من وهو موضوع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط.

٤ - وما وهو كمهما وحيثما، وأين، وأي، وهي موضوعة للدلالة على المكان ثم ضمنت معنى الشرط، ومني وهو موضوع للزمان ثم ضمن معنى الشرط، وأي، وهو بحسب ما يضاف إليه فيكون لمن يعقل ولما لا يعقل وللزمان والمكان والفعلان المخزومان بهذه الأدوات أي بكل منها يسمى أو لهم فعل الشرط، وثانيهما جواب الشرط فإن كانا مضارعين نحو: «وَإِنْ تَعُودُوا تَعُدُّنْ»^(٤)، فالجزم للفظهما أو ماضيين نحو: «وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا»^(٥) فالجزم محلهما وإن كانا مختلفين ماضياً ومضارعاً أو عكسه فلكل منهما حكمه

(١) سورة البقرة الآية: (٢٤).

(٢) سورة النساء الآية: (١٣٠).

(٣) سورة القصص الآية: (٧).

(٤) سورة الأنفال الآية: (١٩).

(٥) سورة الإسراء الآية: (٨).

نحو: «مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ»^(١).

ومن يقم ليلة القدر بإيماناً واحتساباً غفر له.

وإذا كان الجواب جملة اسمية فالجزم محل الجملة ويجب اقتراها بالفاء أو فإذا الفجائية وكذا كل جواب امتنع جعله شرطاً فإنه يجب اقترانه بالفاء.

مواضع زيادة «هـ» :

٣٥٣ - وَزَادَ قَوْمٌ فَقَالُوا إِمَّا وَأَيْنَمَا كَمَا تَلَوْنَا إِيَامًا

أشار إلى أنَّ إِنْ وَأَيْنَ وَأَيْنَما تزاد عليها ما جوازاً لتأكيد معنى الشرط نحو: «فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدَاهُمْ»^(٢) «أَيْنَمَا تَكُونُوا»^(٣) «أَيْا مَا تَدْعُوا»^(٤) ومثلها متى، وأفهم كلامه أنَّ الجزم بمحضهما وإذا ما مخصوص باقتران ما هما كما لفظ به، وهو الأصح وبقية الأدوات لا تلحقها وقد تخرج إن عن الشرط وكذا من وما وأيَّ كما يشعر به قوله في الشرط والجزاء فتفع استفهاميات أو موصولات وكذلك يقع أين ومن استفهاماً وكذلك أتى معنى متى نحو: «فَأَنْوَا حَرَثَكُمْ أَلَى شَتْمِهِ»^(٥) ويعني من أين نحو: «أَلَى لَكِ هَذَا»^(٦) ويعني كيف نحو: «أَلَى يُخْبِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهِ»^(٧).

ما يستدرك على الفاكهي:

ولم يذكر من الجوازات أيان لقلة الجزم بها، وكثرة ورودها استفهاماً، ولا كيماً لعدم السماع بذلك.

٣٥٤ - تَقُسُولُ إِنْ تَخْرُجْ تُصَادِفْ رُشْدًا وَأَيْنَمَا تَذَهَبْ تَلَاقِ سَعْدًا

٣٥٥ - وَمَنْ يَزُرْ أَرْزَهُ يَأْتِفَاقِ وَهَكَذَا تَصْنَعُ فِي الْبَوَاقِي

(١) سورة الشورى الآية: (٢٠).

(٢) سورة مريم الآية: (٢٦).

(٣) سورة النساء الآية: (٧٨).

(٤) سورة الإسراء الآية: (١١٠).

(٥) سورة البقرة الآية: (٢٢٣).

(٦) سورة آل عمران الآية: (٣٧).

(٧) سورة البقرة الآية: (٢٥٩).

ومن أجاز الجزم ها فالقياس على غيرها، ولا إدما لأن الجزم ها خاص بالشعر، وقد مثل الناظم لبعض الأدوات بقوله:

أَتَيْ بِثَلَاثَةَ أُمَّلَةَ لَا إِنْ وَأَيْنَ، وَمِنْ وَاحَالْ بِقِيَةَ الْأُمَّلَةِ عَلَى الطَّالِبِ كَيْ يَتَمَرَّنْ عَلَى اسْتِخْرَاجِ الْمَثَالِ بِقُولَهُ: وَهَكُذَا تُصْنَعُ فِي الْبَوَاقِي أَيْ: تُصْنَعُ فِي بِقِيَةَ الْأُمَّلَةِ مُثَلُ هَذَا الصُّنْعَ مُثَالُ أَيِّ نَحُوكَ: أَيْ جَهَةَ تَجْلِسُ أَجْلِسَ وَأَيْ الدَّوَابَ تَرْكِبُ أَرْكَبَ، وَمِمَّا نَحُوكَ: «مَهْمَمَا تَأْتِيَ بِهِ مِنْ أَيَّةٍ لِتَسْحُرَكَ بِهَا فَمَا تَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ»^(١).
وَحِيثَمَا كَقُولَهُ:

حَيْثُمَا تَسْتِقِيمْ يَقْدِرْ لَكَ اللَّهُ تَجَاهَ حَا فِي غَابِرِ الْأَرْمَانِ^(٢)

وَمَا نَحُوكَ: «وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ»^(٣).

و«إِذَا» ما نَحُوكَ:

وَإِذْكِ إِذْ مَا تَأْتِيَ مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تُلْفِ مِنْ إِيَاهُ تَأْمُرْ آتِيَا^(٤)

و«أَنِّي» نَحُوكَ:

خَلِيلِي أَلَى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخَا غَيْرَ مَا يُرْضِيُكُمَا لَا يُحَاوِلُ^(٥)

(١) سورة الأعراف الآية: (١٣٢).

(٢) البحر: الخفيف.

اللغة: « تستقيم » تعدل، وشر في الطريق القويم. « يقدر » يريد يبلغك، ويوصلك. « بناحاها و ظفرا بما تحب، ونيلا لما تريده. « غابر الأزمان » باقيها.

الشاهد فيه: قوله: «حيثما تستقم يقدر» حيث جزم بحيثما فعلين.

أو لهما: قوله: « تستقم »، وهو فعل الشرط.

وثانيهما: قوله: « يقدر » وهو جواب الشرط وجراه.

المصادر: شرح شدور الذهب ص ٤٠٧، رقم ١٧١، قطر الندى رقم (٣٨)، ابن عقيل رقم (٣٣٨)، الأشموني في جواز المضارع.

(٣) سورة البقرة الآية: (١٩٧).

(٤) البحر: الطويل.

المصادر: العيني (٤٤٥/٤)، الأشموني (٤/١١).

(٥) البحر: الطويل.

الشاهد فيه: في قوله: «أَنْ تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا» حيث جزم بـأـنـ فعلين أو لهما: قوله: «تأتيـانـ» وهو فعل الشرط

و «مني» نحو:

- ٣٥٦ - **مَتَى تَأْتِيهِ تَغْشُو إِلَى صَوْنَارِهِ
حَلَّوْتَهَا مَنْظُومَةً الْلَّالِي**
- ٣٥٧ - **فَاحْفَظْ وَقِيتَ السَّهْوَ مَا أَمْلَيْتَ
وَقَسْ عَلَى الْمَذْكُورِ مَا أَغْيَتَ**

هذه الإشارة إلى الأدوات العشرة السابقة وشبهها بالعروض المخلافة باللائى المنظومة، وأمر الطالب بحفظ ما أملأه، لأن الحفظ يعينه على ما هو بصدده وبقياس ما أهمل ذكره على ما ذكر.

وثانيهما: قوله: «أتاي» وهو جواب الشرط وجزاؤه قال الشيخ محمد محبي الدين عبد الحميد - رحمه الله - «ولا يقال: إنه قد اتحد هنا الشرط، والجواب فيكون كترتب الشيء على نفسه، لأننا نقول: الجواب هنا هو الفعل مع متعلقاته، فأما الشرط فهو مطلق الإتيان.

انظر: شرح شدور الذهب (ص ٤٠٧)، رقم (١٧٠) وهو من شواهد ابن عقيل رقم (٣٣٩).

(١) البحر: الطويل.

فائله: الخطيبة. قال سيبويه - رحمه الله - في الكتاب (٨٦/٣): هذا باب ما يرتفع بين الجزمين، وينجزم بينهما. «وما جاء مرتفعا قول الخطيبة.. وذكرة». وقال ابن الشجري في أماله (٢٧٨/٢) المجلس الحادي والسبعين يتضمن الكلام في الحال. «وأما الجملة الفعلية فلا يخلو الفعل أن يكون حاضرا أو مستقبلا، أو مضاريا، فإن كان حاضرا، حسن وقوعه في موضع الحال كقولك: جاء زيد يسرع، ومنه... وذكر الشاهد». انظر: مجالس ثعلب (٤٦٧)، وابن يعيش (٦٦/٢)، (٤٤٨/٤)، (٤٥/٧)، (٥٣)، العيني (٤٣٩/٤)، ديوانه (٢٥)، المقتصب (٢٥/٢).

باب المبنيات

٣٥٨ - ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ فِي بَعْضِ الْكَلَمِ مَا هُوَ مَبْنِي عَلَى وَضْعِ رُسْمٍ

٣٥٩ - فَسُكِّنُوا مِنْ إِذْ بَنَوْهَا وَأَجَلٌ وَمَذْدُوكِنْ وَتَعْمُ وَهَلْ وَبَلْ

اعلم أن من الكلام ما هو معرب وهو الاسم المتمكن والفعل المضارع المجرد من نون التأكيد، ونون الإناث، وقد سبق الكلام عليهما، ومنه ما هو مبني على وضع لازم كلزوم البناء موضعه؛ فلا يختلف عما رسّته العرب باختلاف العوامل، والأصل في كل مبني اسمًا كان أو فعلاً أو حرفًا أن يبني على السكون لأنه أخف، ولأن الأصل عدم الحركة فوجب استصحابه ما لم يمنع مانع، وألقاب البناء أربعة: ضم، وفتح، وكسر، وسكون. ولالأصالة السكون بدأ الناظم به وخلفته دخل على الأسماء والأفعال، والحرروف؛ فمِمَّا يبني عليه من الأسماء: من وكم، وعلة بنائيهما شبههما بالحرف في الوضع. ومن الحروف: لكن، وهل، وبَلْ، ومذ في لغة من جرها، وأجل، ونعم، وما حرفًا جواب وسيأتي المبني على السكون من الأفعال.

٣٦٠ - وَضْمٌ فِي الْغَایِةِ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَأَمَّا بَعْدُ فَافْقَهْ وَاسْتَبِنْ

٣٦١ - وَحَيْثُ ثُمَّ مُنْذُ ثُمَّ تَحْنُ وَقَطُّ فَاحْفَظْهَا عَذَالَ اللَّخْنُ

أتبع السكون الضم، والأولى تأخيره عن الفتح، والكسر؛ لأنه إذا عدل إلى الحركة قدم الأخف فالأخف، وذلك الفتح ثم الكسر ثم الضم، ويكون في الأسماء لا في الأفعال، ولا في الحروف إلا في منذ في لغة من جرها.

فمِمَّا يبني على الضم من الأسماء حيث من ظروف المكان، وقط بالتشديد وهو ظرف لما مضى من الزمان ونحن من الضمائر المنفصلة، وكذلك قبل، وبعد، وإذا حذف المضاف إليه، ونون معناه نحو: **هُلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُهُ**^(١) ومنه قولهم: أما بعد؛ فإن صرخ بالمضارف إليه، أو حذف، ونون ثبوت لفظه أو حذف، ولم يتوثّب لفظه، ولا معناه

(١) سورة الروم آية: (٤).

أعرب نصبا على الظرفية أو خفضا من نحو: ﴿كَذَبْتُ قَبْلَهُمْ قَوْمٌ ثُوِّحٌ﴾^(١) ﴿فَيَأْيَ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾^(٢) ﴿لَا لَمْ يَأْتِهِمْ بِئْ الدِّينِ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾^(٣) ﴿مِنْ بَعْدِ مَا أَهْلَكَنَا الْقُرُونَ﴾^(٤). وقد قرئ: ﴿هِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدِهِ﴾^(٥) بالخفض من غير تنوين^(٦) وتقول: جئتكم قبل وبعد، أي في زمن من الأزمان ومنه قوله:

فَسَاعَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْضُبُ بِالْمَاءِ الْفُراتِ^(٧)

ومثلهما في ذلك أسماء الجهات الست، وأول، ودون، وحسب، وسميت قبل، وبعد، وما في معناهما غایيات لصيورها بعد الحذف غایة في النطق بعد أن كانت وسطاً.

٣٦٢ - وَالْفَسْحُ فِي أَيْنَ وَأَيَّانَ وَفِي كَيْفَ وَشَتَّانَ وَرَبُّ فَأَغْرِفِ

(١) سورة الحج آية: (٤٢).

(٢) سورة الأعراف آية: (١٨٥).

(٣) سورة التوبة آية: (٧٠).

(٤) سورة القصص آية: (٤٣).

(٥) سورة الروم آية: (٤).

(٦) قال العلامة جار الله الزمخشري في الكشاف (٢١٤/٣) طبعة دار المعرفة بيروت. «من قبل ومن بعد» أي في أول الوقتين، وفي آخرهما حيث غلبوا، وحين يغلبون، كأنه قبل: من قبل كوفهم غالبين، وهو وقت كوفهم مغلوبين، ومن بعد كوفهم مغلوبين، وهو وقت كوفهم غالبين، يعني أن كوفهم مغلوبين، أولاً وغالبين آخرًا ليس إلا بأمر الله. وقضائه «وتلك الأيام نداولها بين الناس» وقرئ: من قبل ومن بعد على الجر، من غير تقدير مضاد إليه، واقتطاعه كأنه قبل: قبلًا، وبعدًا يعني أولاً، وآخرًا.

(٧) البحر: الوافر.

قاله: عبد الله بن يعرب، والصواب أنه ليريد بن الصعف، وأن صحة روايته هكذا:

صَاعَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْضُبُ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ

الشاهد فيه: قوله: «قبلًا» فإن الرواية في هذه الكلمة قد جاءت بالنصب مع التنوين، وذلك لأن الشاعر قطع هذه الكلمة عن الإضافة في اللفظ، ولم يتو المضاف إليه لا لفظه، ولا معناه، ولو أنه نوى المضاف إليه لها نوبة، لأن النوى كالثابت.

المصادر: شرح شدور الذهب ص (١٤٣، ١٤٤)، رقم (٤٧)، ابن عقيل رقم: (١٧٣٢)، قطر الندى رقم (٥)، الأشموني رقم (٦٤٣)، في باب: الإضافة. (٢٦٩/٢، ٢٧٠)، أوضح المسالك رقم (٣٤٥)، التصریح (٢/٥٠)، الهمج (١/٢١٠)، الدرر اللوامع (٢/٦١)، ابن عیش (٤/٨٨)، العینی (٣/٣٥٤).

٣٦٣ - وَقَدْ بَنُوا مَا رَكِبُوا فِي الْعَدْدِ بَفْسُوحٍ كُلَّ مِنْهُمَا حِينَ يَعْدُ

البناء على الفتح يكون في الأسماء والأفعال، والحراف.

فما يبني عليه في الأسماء: أين، وعلة بنائه شبهه بالحرف في المعنى، وهو معنى الاستفهام، أو الشرط، ولم يبن على السكون فرارا من التقاء الساكنين وحرك بالفتحة طلبا للخفة ومثله أيان، وكيف، وما يبني على ذلك منها أيضا شتان، وهو اسم فعل معنى افترق، وبين لشبهه بالحروف في كونه عاملا غير معمول، وقيل لوقوعه موقع المبني وحرك بالفتحة طلبا للخفة، والجزآن من العدد المركب كأحد عشر، وكثلاثة عشر، وتسعه عشر، وما بينهما، أما الأول فافتقاره إلى الثاني، وأما الثاني فلتضمنه معنى الحرف إذ أصل أحد عشر مثلاً أحد عشر فحذفت الواو قصداً لمرج الاسمين، وجعلهما اسمَا واحداً، وحرك بالفتحة قصداً لتحجيف الثقل الحاصل بالتركيب، وما يبني على الفتحة من الأفعال الماضي المجرد من ضمير الرفع المتحرك كضرب، واستخرج، ومن الحروف رب، ولعل ولكنَّ بالتشديد.

٣٦٤- وأمس مبنيٌ على الكسر فإنْ صُفِرَ كان مُغَرِّبًا عندَ الفَطْنَ

٣٦٥ - وَجْرِيْ أَيْ حَقَا وَهُؤلَاءِ كَأَمْسٍ فِي الْكَسْرِ وَفِي الْبُنَاءِ

^(١)- قالوا حَذَّام وَقَطَّام في الدمي

البناء على الكسر يكون في الأسماء والمحروف ولا يكون في الأفعال فمما بني عليه من الحروف: باء الجر، ولامه، وجير، يعني نعم وفسرها الناظم بمعنى حقاً، المشهور الأول.

ومن الأسماء: أمس وعلة بنائه شبيه بالحرف، وهو تضمنه معنٰي لام التعريف وبين على الحركة ليعلم أن له أصلًا في الإعراب وكانت كسرة لأنها الأصل في التخلص من التقاء الساكنين وبناؤه على ما ذكره لغة أهل الحجاز، ومحل بنائه عندهم إذا أريد به معنٰي^(٢).

(١) في الملحة المطبوعة في «الدُّمَاء».

وهي جمع دمية، وهي صورة من العاج يعملها اليونانيون، و يجعلونها قبلة المرأة الحاملة إذا أتى عليها ثلاثة أشهر ليلات الولد على شكلها اهـ. وهذا الكلام فيه غلط علمي ولا أساس له من الصحة. الحقـ.

(٢) «إذا أريد به معين ولم يضف .. إلخ) وقد نظم بعضهم الشروط الخمسة بقوله:

بخمس شروط فابن أمس بكسرة إذا ما خلا من أول ولم يك مصغرًا

ولم يضف، ولم يعرف بأل، ولم يكسر، ولم يصغر؛ فإن فقد شرط من ذلك كان صغر فلا خلاف في إعرابه وصرفه وأما بنو تميم ف منهم من أعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً للعلمية والعدل على الأمس وأكثرهم يختص ذلك بحالة الرفع وبينيه على الكسر في غيرها.

ومن الأسماء المبنية على الكسر أيضاً: هؤلاء ونزل وحذام وقطام فأما هؤلاء فهو من أسماء الإشارة يشار به لجمع المذكر والمؤنث والماء فيه للتبنيه وعلة بنائه تضمنه معنى الإشارة الذي هو من معاني الحروف وبين على الكسر للتخلص من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية في ذلك.

وأما نزال فهو اسم فعل أمر بمعنى انزل وعلة بنائه ما تقدم في شتان، وخصه بالحرب لكثرة قوله عند طلب المبارزة نزال، ومثله دراك وتراك؛ فأما حذام ونحوها مما هو على وزن فعال بفتح أوله علماً مؤنث كما أشار إليه بقوله «في الديمي» كوبار، وظفار، وسکاب، وسجاج؛ فأهل الخجاز يبنونه على الكسر^(١) مطلقاً^(٢) تشبهاً له بفعال الدال على الأمر في الوزن والعدل التقديرية قال الشاعر:

إِذَا قَالْتُ حَذَّامَ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَّامٌ

وثلاثها التعين فاعلمه يا فسي وليس مضافاً ثم جمعاً مكسراً

(١) «يبنونه على الكسر مطلقاً» رفعاً ونصباً، وجراً، أي سواء فإن آخره راء أملا.

(٢) «مطلقاً» رفعاً ونصباً، وجراً، وخصوصاً ذوات الراء بالبناء على الكسر، لأن مذهبهم الإمامية، فإذا كسروا توصلوا إليها.

(٣) البحر: الوافر.

قائله: قيل إنه لديس بن طارق أحد شعراء الجاهلية والصواب كما في لسان العرب مادة «ر ق ش» أنه للجسم بن صعب والد حنيفة، وعجل، وحذام التي يذكرها في البيت هي امرأته. اللغة: «قالت» من القول.

«صدقوها» نسبوها للصدق، ولا تكذبواها، ويروى في مكان هذه الكلمة «فأنصتواها» ومعناه: استمعوا لها. الشاهد فيه: قوله: «حذام» في الموضعين، فإن الرواية فيه بكسر آخره، وهو فاعل في الموضعين: فدل ذلك على أنه مبني على الكسر. إذ لو كان معرباً للرم أن يرتفع بالفاعلية ظاهراً، فلما لم يرتفع لفظاً علمنا أنه مرفوع الحال. وهذا هو البناء.

المصادر: شرح شذور الذهب ص ١٣٢ رقم (٣٨)، ابن عقيل رقم (١٦)، أوضح المسالك رقم (٤٨)،

وأكثر بنى تميم يوافقهم فيما ختم براء فتبنيه على الكسر مطلقاً وتعرب غيره إعراب ما لا ينصرف وغير الأكثر ذهب إلى إعرابه مطلقاً إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل عند سيبويه وللعلمية والتأنيث المعنى عند البرد وهو الظاهر والدمي بضم الدال المهملة جمع دمية، وهي الصورة المنقوشة على الحائط، وتطلق على الصورة الجميلة على سبيل التشبيه.

ويجوز له إسكان الواو والياء المفتوحتين وذلك من أحسن ضرورات الشعر كما قال

عامر بن الطفيلي:

فَمَا سَوَدَتِنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةِ أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بَأْمَ وَلَا أَبِ^(١)

وكقول الشاعر:

تَوْكِنْ رَاعِيْهِنْ مِثْلِ الشَّنِ^(٢)

ويجوز إشاع حركات الإعراب، حتى تصير الحركة حرفاً، كقول القائل في إشاع الفتحة.

أَلْتَ مِنْ الْغَوَايَةِ حِينَ تُدْعِيِ وَمِنْ ذَمِ الرِّجَالِ بُنْتَ زَاجَ^(٣)

قطر الندى رقم (١)، الأشموني في باب ما لا ينصرف.

(١) البحر: الطويل.

الشاهد: فيه شاهدان أو همما: تسکین الواو من أسماء. مع الناصب شذوذًا.

وثانيهما قوله: «ولا أب» حيث عطف بـ «ولا» بعد الإيجاب لما كان في معناه. قال الله لا اسم بأم، ولا أب.

المصادر:

الحيوان للجاحظ (٩٥/٢)، خزانة الأدب (٨، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥)، شرح المغني ص (٤٠٤)،
شرح شواهد المغني ص (٩٥٣)، شرح المفصل (١٠١/١٠)، الشعر والشعراء ص (٣٤٣)، لسان العرب
كلل، المقاصد التحوية (٢٤٢/١)، شرح شافية ابن الحاجب (١٨٣/٣)، المختسب (١٢٧/١)، مغني

اللبيب ص ٦٧٧.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) روى الشطر الأول هكذا:

وَأَلْتَ مِنَ الْقَوَافِلِ حِينَ تَوْمِي

البحر: الوافر.

قائله: ابن هرمة.

أي: ممتزج.

وكتقول الآخر في إشباع الكسرة:

نَفِيَ يَدَاهَا الْحَصِّي فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ^(١)

وكتقول الآخر في إشباع الضمة:

وَأَنْسَى حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْثُو فَانْظُرُ^(٢)

الشاهد: فيه قوله: (ممتزج) حيث أشبع فتحة الرأي، فتولدت الألف، وذلك للضرورة.

المصادر: ديوان ابن هرمة ص ٩٢، الأشياء والظواهر (٣٠/٢)، المخصص (١٠٦/٢)، (١٣١/٣)، سر

صناعة الإعراب (٢٥/١)، (٧١٩/٢)، شرح شواهد الشافية ص (٢٥)، الإنضاف (٢٥/١)، لسان

العرب: «نجد، علم، حسن»، المحتسب (٣٤٠/١)، (١٦٦)، أسرار العربية ص (٤٥).

(١) البحر: البسيط.

فائله: الفرزدق. ويروي: «نفي الدنابر تقاد»، «تفي الدرادهم تقاد»، «تفي الدراديم تقاد».

«تفي يداها الحصي»: الضمير للنافقة. «الماجر» وقت اشتداد الحر، وذلك متتصف النهار. «تقاد» على وزن

فعال مصدر كترداد، وصف ناقته بسرعة السير في الهواجر فيقول: إن يديها لسرة وفعة تفاني الحصي

فيقرع بعضه بعضاً، ويسمع صليل الدرادهم إذا اتقندها الصيرف، فتفي رديتها عن جيدها، وخص الماجر،

لتذر السير فيها و «تفي» مفعول مطلق مبين للنوع منصوب بتفني وهو مضاف، و«الدراديم» مضاف إليه

من «إضافة المصدر لمفعوله» «تقاد» فاعل بالمصدر، وهو مضاف، والصياريف مضاف إليه. أما على روایة

نصب الدراديم وجرا تقاد فقد رواها الكسائي كما في شرح الكافية لابن مالك. وفيه شاهد على

الفصل بين المضاف وهو نفي والمضاف إليه، وهو تقاد بمفعول المضاف، وهو الدراديم، بالنصب.

الشاهد: يقول ابن جن في سر صناعة الإعراب ص ٧٦٩ عن الشاهد: «يريد» الصياريف فأشبع كسرة

الراء، فتولدت بعدها ياء، فأما «الدراديم» فإن كان جمع «درهم» فهو كالصياريف، وإن كان جمع «درهم»

فلا ضرورة فيه. اهـ. وقال ابن الشجري في أمالية (٩٣/٢) بعد أن أتى به على روایة: نفي الدراديم

قال: وقد روى بعضهم «نفي الدراديم» وهذا ي قوله من يأتي طبعة الرحاف. يعني حذف الثاني الساكن

على روایة «نفي الدراديم».

انظر المصادر:

ديوانه ص (٥٧)، سيبويه (١٠/١)، الكامل (٣٢٩)، سر صناعة الإعراب (٢٤، ٢٥) أمالى ابن الشجري

(١٥٧/٢)، الإنضاف (٢٧)، العيني (٥٢١/٣)، خزانة الأدب (٢٥٥/٢)، المرزوقي (١٤٧٧)، أمالى ابن

الشجري (١٤٢/١، ١٤٢، ٢٤١، ٩٣/٢)، الضرورة للقرزاز (١٧٧)، شرح الكافية لابن مالك (٩٨٧/٢).

(٢) وفي روایة بدلاً من يسري «يشئ».

أي: فانظر.

ومنها حذف التون من من ولكن كقول الشاعر:

فَلَسْتُ بِآتَيْهِ وَلَا أَسْتَطِعُهُ وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوِكَ ذَا فَضْلٍ^(١)

يريد: ولكن.

وكقول الآخر^(٢):

وَكَانَ الْخَمْرُ الْمَادِمَةُ الْأَسْفَنْ طِّمْ مَمْزُوجَةُ بَاءُ الرُّزْلَالِ^(٣)

البحر: البسيط.

قائله: ابن هرمة.

الشاهد: فيه قوله: «فانظور» حيث أشيع ضمة الطاء للضرورة الشعرية.

انظر: ملحق ديوانه ص (٢٣٩)، أسرار العربية ص (٤٥)، الأشباء والنظائر (٢٩/٢)، الانصاف (١١/٢٤)، الجني الداني ص (١٧٣)، خزانة الأدب (١٢١/١)، (٧، ٨)، (٢٢٠/٨، ٣٧٣)، الدرر اللوامع (٦/٢٠٤)، رصف المباني (١٣/٤٣٥)، سر صناعة الإعراب (١/٢٦، ٣٣٨، ٦٣٠/٢)، شرح شواهد المغني (١/٧٨٥)، الصاحبي في فقه اللغة ص ٥٠، لسان العرب شرى الآلف، وا، المحسوب (١/٢٥٩)، المتع في التصريف (١/١٥٦)، همع المرامع (٢/١٥٦).

(١) البحر: الطويل. قائله: النجاشي الحارثي.

الشاهد فيه: قوله: «ولك» يريد، ولكن، فحذف التون ضرورة. وفي رواية: «ولك» بدلاً «ولاك».

المصادر:

ديوانه ص ١١١، الأزهية ص ٢٩٦، خزانة الأدب (٤١٩، ٤١٨/١٠)، شرح أبيات سيبويه (١٩٥/١)، شرح التصريح (١٩٦/١)، شرح شواهد المغني (٢٧٠١/٢)، الكتاب (٢٧/١)، المنصف (٢٢٩/٢)، وبلا نسبة في الأشباء والنظائر (١٣٣/٢)، سر صناعة الإعراب (٤٤٠/٢)، شرح الأشموني (١٣٦/١) شرح المفصل (١٤٢/٩)، اللامات ص (١٥٩)، لسان العرب (١٣/٣٩١)، «لكن» همع المرامع (٢/١٥٦).

(٢) الأعشى.

(٣) الإسفنجط: اسم من أسماء الخمر كذا قال الجواليلي ثم قال: وروى لي عن ابن السكيم، أنه قال: هو اسم بالروميه معرب، وليس بالخمر، وإنما هو عصير عنب المغرب للجواليقي ص ٦٦. لأبي منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن أحضر ٤٦٥ - ٥٤٠ هـ تحقيق أحمد محمد شاكر: الطبعه الثانية ١٣٨٩هـ ١٩٦٩، دار الكتب المصرية.

(٤) البيت من بحر الخفيف قال ابن منظور: قال أبو عبيد: الإسفنجط أعلى الخمر، قال الأصممي: هو اسم رومي... ثم ذكر الشاهد. ثم قال عقبة بقوله: قال أبو حنيفة: قال أبو حرام الحكلي فهو مما يمدح به

يريد من الإسفاط.

ويجوز له حذف الواو من هو كقول القائل.

فَبِيْنَاهُ يَسْرِي رَجُلُهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْجَمُلْرُخُو الْمَلاطِ ئَجَيبٌ^(١)

ويجوز له حذف الباء من هي كقول الراجز:

دَارُ لَسْعَدَيِ إِذْهِ مِنْ هَوَاكَا^(٢)

ويجوز له حذف الحركة من هاء الضمير كقول الشاعر:

فَظَلَّتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيلَةً وَمِظْوَايِ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ^(٣)

ويعبّر لسان العرب (١٠٦/١). ديوان الأعشى ص ٤١، طبع المكتب الشرقي للنشر والتوزيع بيروت شرح وتعليق د/محمد محمد حسين، القصيدة رقم (١) رقم البيت (١٥) المعنى: فكأنما باكرت خمراً عتيقاً قد مزج بماء عذب زلال.

(١) البحر: الطويل.

قائله: العجيز السلوبي.

الشاهد فيه: قوله: «فَبِيْنَاهُ» مريداً، بينما وهو فسكن الواو ثم حذفها ضرورة، فأدخل ضرورة على ضرورة تشبيهها للواو الأصلية بواو الصلة.

المصادر: خزانة الأدب (٢٥٧/٥)، (٤٧٣/٩، ٢٦٠٠)، الدرر اللوامع (١٨٨/١)، شرح أبيات سيبويه (٣٣٢/١)، شرح شواهد الإيضاح ص (٢٨٤) الكتاب (١٤١/١)، لسان العرب (٤٣٥/٣) هديه، هار، الأنصاف (٥١٢/١)، الخصائص (٦٩/١)، رصف المباني ص (١٦)، شرح المفصل (٦٨/١، ٩٦/٣).

(٢) البحر: الراجز.

البيت بلا نسبة في الكتاب (٢٧/١)، شرح شواهد الشافية (٢٩٠/٤)، الإنفاق (٦٨٠/٢)، التكميلة لأبي علي الفارسي (٢٠٨) المسائل العسكرية (١٩٩)، الفصول الخمسون لابن معط (٢٧٤)، شرح الكافية للرضي (١/٣٠٧، ٤١٩/٢، ٤١٣/٣)، الأصول (٤٦١/٣)، نظم الفرائد وحصر الشرائد (١٩٦)، المستوفى لابن فرخان (٧٩/١)، الخصائص (٨٩/١)، ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠٠ صنوره الشعر للسيرافي (١١١)، وفي: «دار لسلمي»، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (١٦١/٢) خزانة الأدب (٥/٢)، (١٣٨/٨)، كشف المشكل (٥٥٠/٢)، النكت الحسان (٣٠٧)، شرح المفصل لابن يعيش (٩٧/٣) شرح جمل الرجاجي لابن عصفور (٢٣/٢، ٥٨٨)، الدرر اللوامع (٣٦)، الحجة لأبي علي الفارسي (١٠٠/١)، الضرائر لابن عصفور (١٢٦) ارتشاف الضرب (٢٤١١/٥).

(٣) البحر: الطويل.

قائله: يعلى بن الأحول الأزدي في نظم الفرائد، وحصر الشرائد (٢٠٥)، وخزانة الأدب (٥/٢٧٥).

واختلاس الحركة كقول الشاعر:

وَمَالَةُ مِنْ مَجْدِ تَلِيدٍ وَمَالَةُ مِنْ الريحِ فَضَلَّ لَا الجُنُوبُ وَلَا الصِّبا^(١)

يريد بقوله: لا الجنوب ولا الصبا أي: ماله ندى؛ لأن الجنوب موصوفة بالإنداء، وتأليف سحب الأمطار، وأراد بالصبا: ماله حظ في ترويع المكروب؛ لأن نسيم الصبا مستروح إليه.

ويجوز له حذف الياء من الذي كقول الراجز:

كَاللَّذُ تَرَبَّى رَبِيَّةً فَاصْطَبِدَا^(٢)

وروايته فيها:

فَيْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ أَشْبَهَهُ وَمَطَوَّا يَمِنْ شَوَّقِ لَهُ أَرْقَانِ

ومنسوب لرحل من أزد السراة في: الأصول (٤٦١/٣)، وما يجوز للشاعر في الضرورة (٢٠١)، وبلا نسبة في معان القرآن للأخفش (٢٨/١) الفصول الخمسون لابن معط (٢٧٤)، شرح اللمع لابن برهان (٤٨٢/٢)، شرح الكافية للرضي (٤٢١/٢)، المتضصب (٤٠٢/١)، الخصائص (١٢٨/١)، ضرورة الشعر للسيرافي (١١٠)، سر الصناعة (٤٢٧/٢) جمهرة اللغة (٩٢٧/٢)، شرح كتاب سبيوه للسيرافي (٢/٢) النكث الحسان، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٥٨٦/٢)، شروح سقط الزند (٤٠/١)، ارتشاف الضرب (١٠٢/٤)

(١) البحر: الطويل.

قائله: الأعشى.

وفي رواية: حظ بدلا من فضل.

الشاهد فيه: «مالله» حيث حذف واو الضمير الناتجة عن الإشارة ضرورة.

المصادر: ديوان الأعشى (٢٢)، ضرورة الشعر للسيرافي (٢١٩)، الكتاب (٣٠/١)، شرح أبيات سبيوه للسيرافي (٣٥٢/٢)، النكتب للأعلم (١٥٨/١)، وبلا نسبة في الإنصاف (٥١٦)، الأصول لابن السراج (٤٦٠/٣) ما يجوز للشاعر من الضرورة (١٩٨)، سر صناعة الإعراب (٦٣٠/٢)، الحجة لأبي علي الفارسي (١٥٢/١)، ارتشاف الضرب (٢٤١٠/٥).

(٢) البحر: الجزء.

القائل: رجل من هذيل.

الشاهد فيه: قوله: «اللذا» مرتين، وهو لغة في «اللذى».

المصادر: خزانة الأدب (٤٢١/١١)، شرح أشعار المذلين (٦٥١/٢)، الأزهية ص (٢٩٢)، الإنصاف (٦٧٤/٢)، خزانة الأدب (٣١٦)، رصف المباني ص (٧٦) شرح المفصل (٤٠/٣)، لسان العرب

وتحذف النون من تثنية الذي كقول الشاعر:

أَبْنِي كَلِيبٍ إِنَّ عَمَّى اللَّذَا قَتَلَ الْمُلُوكَ وَفَكَّا الأَغْلَالِ^(١)

وتحذف النون من الذين كقول الشاعر:

فَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِقْلَعَ دَمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمَ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أَمَّ خَالِدٍ^(٢)

«زبي» ما ينصرف وما لا ينصرف ص (٨٣).

(١) البحر: الكامل.

فائله: الفرزدق، وهو همام بن غالب المتوفى سنة (١١٠)، هو من أشهر شعراء بني أمية، برع في الفخر، والهجاء، نسبه الشيخ خالد الأزهري للفرزدق، والزمخشري في الأحاجي التحوية ص ٤٠.

الشاهد:

قال الشيخ خالد الأزهري: «أراد اللذان» فتحذف النون، وهو مرفوع على الخبرية، لـ «إن» و «بني» منادي بالهمزة، و «عمى» بالثنوية هما: هذيل بن هبيرة التغلبي، وهذيل بن عمران الأصغر، كان أخاه لأمه. «والأغلال» جمع غل، وهو حديد يجعل في العنق من الأساري وغيرهم.

المعنى: أراد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير، فإنه من بني كليب بأن عميه قتلا الملوك، وخلصوا الأساري من أخلاقهم.

المصادر:

توضيح المقاصد (٢٠٧/١)، ونسبة للأخطل التغلبي، وهو في ديوانه ص (٣٨٧) من كلمة يهجو فيها حريرا. ومن نسبة للأخطل في كتاب سيبويه (٩٥/١)، والمبرد في المقتضب (١٤٦/٤)، وابن الشجري في أمالية (٣٠٦/٢)، خزانة الأدب (٥٢/١، ٢٩٩/٢)، الدرر اللوامع (٢٣/١)، وورد بلا نسبة في: المحسب (١٨٥/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٦٢/١، ١٩٢)، الرضي (٤٠/٢)، تعليق الفرائد (١٨٧/٢)، شرح التصريح (٤٢٢/١) بجيري رقم (٤٣).

(٢) البحر: الطويل.

فائله: الأشهب.

قال الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح (٤١٧/٢) رقم (٤٩)، الذي مشترك بين المفرد، والجمع على قول الأخفش كما قاله الموضح في شرح اللهجة (٢٦٧/١).

مصادره:

الكتاب (٩٧/١)، المقتضب (٤/١٤٦)، المحسب (١٨٥/١)، شرح المفصل لابن يعيش (١٥٥/٣)، (١٥٦) المنصف (١٦٧/١)، لسان العرب: (ف. ل. ح)، العيني (٤٨٢/١) وللأشهب أو حرث في الدرر اللوامع (٢٤/١)، وبلاستيك في الرضي (٤٠/٢)، شرح اللهجة (٢٦٧/١)، أما المغني فقد استشهد به مرتين (١٩٤/١)، (٥٥٢/٢)، وموضع الشاهد.

ويجوز له استعماله الترخيم في غير النداء كقول الشاعر:

لِنَعْمَ الْفَتَى تَغْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالِ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْحَصْرِ^(١)

يريد طريف بن مالك.

٣٦٧ - **وَقَدْ بُنِيَ يَفْعَلُنَّ فِي الْأَفْعَالِ**

٣٦٨ - **تَقُولُ مِنْهُ النُّوقُ يَسْرَخُنَ وَلَمْ**

٣٦٩ - **فَهُنَذِهُ أَمْثَلَةُ مَا بُنِيَ**

٣٧٠ - **وَكُلُّ مَبْنِيٍ يَكُونُ آخِرُهُ**

مختلف فيماهما. ففي الموضع الأول: استشهد به على أن «كل» اسم موضوع لاستغراض أفراد المعرفة التي قبلها في قوله.

«هم القوم كل القوم» فـ«كل» بعث للمعرفة قبلها وتدل على كماله، وتحب إضافتها إلى اسم ظاهر بمثال المنعوت لفظاً، ومعنى.

وفي الموضع الثاني ذكر الصدر فقط مستشهاداً به على إطلاق الذي على الجماعة.

ويروي بعضهم البيت: إن التي حانت بفلح دماؤهم، ولا شاهد فيه على الرواية: وقوله: «حانت» الحين: الموت، والملائكة، و«فلح» موضع بين البصرة وضربة «أم حالك» هي زميلة أم الشاعر، وقيل: زميلة بالزاي، الشاهد فيه:

جميع الذي مفرداً يؤدي معنى الجمع، فإن عاد الضمير بلفظ الواحد فنظر إلى اللفظ، وإن عاد بلفظ الجمع فالحمل على المعنى.

(١) البحر: الطويل.

قائله: أمر القيس.

الشاهد: قال الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح (٤/١١٨) رقم (٤٥٣): أراد ابن مالك فرضه، في غير النداء ضرورة، وترك ما بقي كأنه اسم برأسه، ونونه على لغة من لا يتضمن. اللغة: «يعشو» يسير فيه العشاء، وهو الظلام.

و«الحضر» يفتح الحاء والصاد المهمليتين، شدة البرد.

المصادر: الكتاب لسيبوه (١/٣٣٦)، شرح التسهيل لابن مالك (٣/٤٢٩)، شرح الكافية الشافية لابن مالك (٣/١٣٧٠)، العين (٤/٢٨٠)، الدرر اللوامع (١/١٥٧)، شرح ابن عقيل (٢/٢٧٠)، همع الهوامع (١/١٨١)، الأشهر (٣/١٨٤)، ويروى في المراجع السابقة باستثناء العيني والتصریح، «ليلة الجوع والحضر» بالخاء المعجمة.

تقدم أن المضارع إذا لم تباشره نون التوكيد، ولم يتصل به نون الإناث كان معرباً فذكر هنا أنه إذا اتصلت به نون الإناث بني على السكون نحو: «وَالْمُطْلَقَاتُ يَتَرَبَّصُنَ»^(١) والنون يسرحن، وإذا أدخل عليه عامل نحو: «لِنْ يضرِّينَ وَلَمْ يسْرَحْنَ لَمْ يؤثِّرْ فِيهِ لفظاً، وهذا معنى قوله: فماله غير مجال، وإلى ذلك أشار بعضهم ملغراً حيث قال: «مَا أَصِبَ لِلْفِعْلِ أَوْ جَازِمٌ وَلَا حُكْمٌ لِلإِعْرَابِ فِيهِ يَشَاهِدُ وَمِثْلُهُ الْمَاضِي الْمَتَّصِلُ بِضَمِيرِ رُفْعٍ مُتَحَركٍ كَضْرِبِتِ وَضَرِبَنِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِحُكْمِ الْمَاضِي إِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ نونُ التوكيد الْمَبَاشِرَةُ نَحْوَهُ: «لَيَبْتَدَّنَ»^(٢) وَ«لَيَكُونَنَ»^(٣).

ومذهب الجمهور أنه مبني معها على الفتح لتركبها معها تركيب خمسة عشر بدليل أنه لو فصل بينه وبين النون فاصل لم يحكم بينائه نحو: «وَلَا تَتَبَعَانَ»^(٤) «وَلَا يَصُدُّكَ»^(٥).

وقوله بهذه أمثلة مما بين أشار به إلى أنه لم يستوف المبنيان، وإنما ذكر جملة منها لكونها جائلة بين الناس أي دائرة على المستفهم، وأشار بقوله: وكل مبني يكون آخره على سواء إلى الفرق بين العرب والمبني فالمعنى ما يكون آخره سواء أي لازماً طريقة واحدة من سكون أو حركة فسكونه وحركته ليسا بعامل دخل عليه حتى يتغير آخره بخلاف العرب فإنه يتغرب آخره باختلاف العامل فحركته وسكونه يكونان بعامل فيوجدان بوجوده فقد ظهر لك أنهما ضدان، والله أعلم بالصواب.

٣٧١ - وقد ثَقَضَتْ [ملحة الإعراب] مُوَدِّعَةً بِدَائِرَةِ الْأَدَابِ

٣٧٢ - فَالظَّرِزُ إِلَيْهَا نَظَرَ الْمُسْتَخْسِنِ وَحَسَنَ الظَّنَّ بِهَا وَأَحَسَنَ

يشير إلى أن هذه المنظومة الموسومة بملحة الإعراب انقضت شيئاً فشيئاً مع ما أودع فيها من العلم والأداب؛ فإنها مع سهولة ألفاظها اشتغلت على جملة جعل من مهمات النحو والتصريف، وتضمنت أمثلتها من الحكم الجامعية والأحكام النافعة التي من وفقه الله لامتثالها وفهم معانيها بلغ الرتبة العليا فينبغي للناظر فيها أن ينظر إليها نظر من يستحسن.

(١) سورة البقرة آية: (٢٢٨).

(٢) سورة الهمزة، آية (٤).

(٣) سورة يوسف آية (٣٢).

(٤) سورة يونس آية (٨٩).

(٥) سورة القصص آية: (٨٧).

- ٣٧٣ - فَجَلَ مَنْ لَا عِيبَ فِيهِ وَعَلَّا
 ٣٧٤ - فَبِعْنَمَ مَا أَوْلَى وَتَعَمَ الْمُوْلَى
 ٣٧٥ - عَلَى النَّبِيِّ الْهَامِشِيِّ مُحَمَّدٌ
 ٣٧٦ - ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدَ حَمْدِ الصَّمَدِ
 ٣٧٧ - الْقَائِمِينَ فِي دُجَى الْأَسْحَارِ
 ٣٧٨ - وَآلَهِ وَصَاحِبَةِ الْأَطْهَارِ
 ٣٧٩ - مَا اُسْلَخَ اللَّيْلُ مِنْ النَّهَارِ
 ٣٨٠ - الْأَفَاضِلُ الْأَخْيَارِ

الشيء ليتفعل بها حفظاً وقراءةً وتفهماً فإن من أساء ظنه بشيء لم ينتفع به وأن يحسن ظنه بها ليبلغ بها ما يرجيه ويؤمله من العلم، وأن يحسن إلى ناظمها بالدعاء كما أحسن إليه بها؛ فإنها مشهورة البركة قل أن يستغل بها طالب إلا وانتفع بها ومنح، والملاحة الواحدة من الملح بضم الميم ما يستعمل من الكلام، والبديع الشيء الغريب الذي لم ينسع عن منواله.
 ولما كان كلامه هذا متضمناً الاعتناء بهذه المنظومة لما أودعته وأشار بقوله:

(وإن تجد عيباً فسد الخلل) وإلى أن الناظر فيها إذا لاح له فيها انتقاد أو اعتراض أن يسد الخلل، وذلك حيث تتحققه ولم يمكن الجواب عنه على وجه حسن ليكون من يدفع والتي هي أحسن؛ فإن الإنسان محل العيب والنقص، فالكمال لا يكون إلا لله (فجل من لا عيب فيه وعلا) وأصل الخلل الفرج التي يكون بين أواخر الباب.

ثم ختم هذه المنظومة بما بدأ من الحمد العقب بالصلاحة فقال:

قد مر الكلام على الحمد، والنبي وآلـهـ، والصلاحة من صلـىـ إذا دعا بخـيرـ، والمراد بها هنا: الاعتناء بشأن المصـلىـ عليه وإرادةـ الخـيرـ لهـ، وقد مرـ أنـ إفرادـهاـ عنـ السلامـ مـكـروـهـ، وماـهـاـشـيـ نسبةـ إلىـ جـدهـ هـاشـمـ بنـ عبدـ منـافـ، وـمـحـمـدـ عـلـمـ عـلـىـ نـبـيـ وـهـوـ مـنـقـولـ منـ اسمـ مـفـعـولـ حـمـدـ كـمـفـضـلـ مـنـ فـضـلـ، مـوـضـوعـ لـمـ كـثـرـتـ خـصـالـهـ الـحـمـيدـةـ، وـصـحـبـهـ اـسـمـ جـمـعـ لـصـاحـبـ عـنـدـ سـيـبـوـيـهـ، وـجـمـعـ لـهـ عـنـدـ الـأـخـفـشـ وـالـصـاحـبـ مـنـ اـجـتـمـعـ مـؤـمـنـاـ بـالـنـبـيـ ﷺـ وـمـاتـ عـلـىـ ذـلـكـ، وـعـطـفـ الصـاحـبـ عـلـىـ الـأـلـ لـتـشـمـلـ الصـلـاـةـ بـاقـيـهـ، وـالـدـجـىـ جـمـعـ دـجـيـةـ بـالـيـاءـ، وـهـيـ ظـلـمـةـ الـلـيـلـ).

وليكن هذا آخر ما تيسر جمعه فللـهـ الحـمـدـ سـبـحـانـهـ لـأـحـصـيـ شـاءـ عـلـيـهـ هوـ كـمـاـ أـثـنـىـ عـلـىـ نـفـسـهـ، وـحـسـيـ اللـهـ وـنـعـمـ الـوـكـيلـ نـعـمـ الـمـوـلـىـ وـنـعـمـ النـصـيرـ وـلـاـ حـولـ وـلـاـ قـوـةـ إـلـاـ بـالـلـهـ الـعـلـىـ الـعـظـيمـ.

فرغ من تحقيقه ومراجعته الشيخ: محمد بن محمد بن حسن بن نصار الشهير. محمود

نصار المولود سنة ١٣٨٠ هـ راجيا من الله عزوجل أن يتقبل هذا العمل، فإننا بلغنا الجهد الذي حكم به الوقت، وكان أملنا أن يكون أفضل من ذلك.

اللهم اجعل هذا العمل في ميزان حسناتي، وحسناتي والدي الشيخ محمد محمود حسن نصار - رحمة الله تعالى -، وفي ميزان جدي محمود حسن نصار، تغمد الله تعالى الجميع برحمته، وفي ميزان كل من لهم فضل علينا، وهم أخي إسماعيل محمد محمود حسن نصار، وأخي المهندس طه محمد محمود حسن نصار، أبو علاء، وفي ميزان فضيلة الشيخ المرحوم المهندس حامد إبراهيم أحمد الدوري مؤسس مكتبة المصطفى عليه السلام وفي ميزان والده الأستاذ المهندس محمد حسام الدين حامد إبراهيم، والأستاذ النابغ الزاهد الوارع محمد حمدي حامد إبراهيم اللذين يرعيان مكتبة المصطفى عليه السلام وهي مفتوحة صباحاً ومساءً في ١٧ شارع وحدة الدمرداش خلف مستشفى الدمرداش بالعباسية بالقاهرة، وهي وقف لله تعالى لا بيع ولا شراء لها، وتم لها تحضر أكثر من ألفين من رسالة ماجستير ودكتوراه مجانية دون مقابل، والمكتبة تفتح أبوابها لطلاب العلم الشرع واللغوي لا يتغير مؤسسوها والراغبون لها من وراء ذلك إلا ابتغاء مرضاة الله عزوجل.

وإلى الأستاذ محمد السعيد زغلول بسيوني الأبياني أبو هاجر المفهرس الذي اشتغل برهة من الوقت محققاً لكتب التراث الإسلامي وصاحب موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف.



فهرس المحتويات

٥.....	ترجمة الحريري
٩.....	ترجمة المصنف صاحب الشرح
١٠	(شرح ملحة الإعراب)
١١	منهج الفاكهي في الشرح
١٢	نقولات الفاكهي
١٣	عملي في التحقيق
١٥	المقدمة
١٥	(كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب)
١٩	أجزاء الكلام الذي يتتألف منه
٢٣	باب الفعل
٢٧	باب المعرفة والنكرية
٣١	المعرف بالألف واللام

٣٣.....	بابُ قِسْمَةِ الْأَفْعَالِ
٣٤.....	إعراب الفعل الماضي.....
٣٥.....	إعراب الفعل الأمر.....
٣٦.....	صوغ الأمر من المعتل الآخر
٣٦.....	صوغ الأمر من المضارع الأجوف
٣٧.....	بابُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ
٤٠	بابُ الْإِعْرَابِ
٤١	أقسام الإعراب
٤٣	بابُ فِي الْاسْمِ الْمُنْصَرِفِ
٤٥	بابُ الْأَسْمَاءِ السَّتَّةِ الْمُعْتَلَةِ
٤٧	بابُ حُرُوفِ الْعَلَّةِ
٤٨	بابُ فِي الْاسْمِ الْمُنْقُوصِ
٤٩	حكم الاسم المعرب الذي آخره الياء
٥٠	بابُ الْاسْمِ الْمُقْصُورِ
٥١	بابُ فِي الْاسْمِ الْمُشَنِّ

٥٥	بابُ في الجَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّاِلِمِ
٥٨	بابُ في الجَمْعِ بِالْفِ وَتَاءِ مَزِيدَتِينِ جَمْعُ الْمُؤْتَثِ
٦٠	باب جمع التكسير
٦١	باب في حُرُوفِ الْجَرِّ
٦٩	باب حُرُوفُ الْقَسْمِ
٧٠	باب في الإضافة
٧٤	باب كَمِ الْحَبَرِيَّةِ
٧٤	حكم الواقع بعد كَمِ
٧٥	بابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ
٧٦	فَصْلُ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ
٨٠	باب اشْتِغَالِ الْعَامِلِ عِنِ الْمَعْمُولِ بَضْمِيرِهِ
٨١	بابُ الْفَاعِلِ
٨٥	بابُ مَا لَمْ يُسَمِ فَاعِلَةً
٨٧	بابُ الْفَعُولِ بِهِ
٨٩	باب ظَنَّتُ وَأَحَوَاتُهَا

٩٣.....	باب إعمالِ اسمِ الفاعلِ
٩٥.....	بابُ المَصْدَرِ
٩٩.....	بابُ المَفْعُولِ لَهُ
١٠٢.....	بابُ المَفْعُولِ مَعَهُ
١٠٦.....	بابُ الْحَالِ
١٠٧.....	الفرق بين الحال والتمييز
١٠٨.....	صاحب الحال
١٠٩.....	فصلُ التَّمْيِيزِ
١١٠.....	أمثلة التمييز
١١١.....	فصلٌ: منصوبُ أفعالِ المدح والذم كنعمٍ وبئسٍ
١١٢.....	حكم تقديم التمييز على عامله
١١٣.....	بابُ كم الاستفهامية
١١٤.....	بابُ المَفْعُولِ فِيهِ وَهُوَ الْمُسَمَّى ظرفاً ((زمان و المكان))
١١٧.....	بابُ الاستثناء
١١٩.....	مثال للمستثنى

١٢٣.....	بابُ لَا التَّنَافِيَةِ لِلْجِنِّ
١٢٥.....	بابُ التَّعْجُبِ
١٢٦.....	شروط صوغ فعل التعجب
١٢٧.....	صوغ التعجب من الأفعال الدالة على لون.....
١٢٧.....	لا يتعجب من الأفعال الجامدة.....
١٢٨.....	بابُ الْإِغْرَاءِ
١٣٠.....	بابُ إِنْ وَأَخْوَاهَا
١٣٠.....	معاني إن وآخواتها.....
١٣١.....	أحوال إن.....
١٣٣.....	اختصاصات إن.....
١٣٣.....	اختصاصات إن.....
١٣٣.....	كف إن وآخواتها عن العمل.....
١٣٧.....	باب كان وآخواتها.....
١٤٠.....	حكم متصرفات أفعال كان وآخواتها
١٤٠.....	حكم تقديم خبر كان وآخواتها على اسمها.....

الموضع التي تزداد فيها الباء في خبر ليس والغرض منه ١٤١
بابُ مَا النَّافِيَةُ الْحِجَازِيَّةُ ١٤٣
شروط عمل ما عمل إنَّ ١٤٣
بابُ النَّدَاءِ ١٤٦
تعريف النداء ١٤٦
أقسام المنادى باعتبار حكمه ١٤٨
حكم نداء الاسم الصحيح الآخر المضاف إلى ياء المتكلم إضافة مهنة .. ١٤٨
بابُ التَّرْخِيمِ ١٥٢
ما لا يرحم من الأسماء ١٥٣
ترخيم ما كان آخره هاء ١٥٤
بابُ التَّصْغِيرِ ١٥٥
تصغير ما زاد على الثلاثي ١٥٧
بابُ الْحُرُوفِ الزَّوَائِدِ ١٦٠
بابُ النَّسَبِ ١٦٣
بابُ التَّوَابِعِ ١٦٧

أقسام التوكيد ١٦٨
باب حروف العطف ١٧٣
أقسام حروف العطف ١٧٣
مواضع العطف بأم ١٧٦
باب ما لا ينصرف ١٧٧
أقسام الممنوع من الصرف ١٧٧
أنواع الأسماء الممتوعة من الصرف ١٧٧
شروط منع الاسم الذي على وزن الفعل من الصرف ١٨٢
حكم أسماء الأماكن والبلدان من الصرف وعدمه ١٨٧
أحكام الضرورة في الممنوع من الصرف ١٨٧
باب العدد ١٨٩
أحكام العدد المركب ١٨٩
باب نواصب الفعل المضارع وجوازمه ١٩١
عوامل نصب الفعل المضارع ١٩١
مواضع النصب بعد الواو ١٩٨

الأمثلة الخمسة التي يحذف حرفها الأخير في النصب	٢٠٢
باب جوازم الفعل المضارع	٢٠٤
الأدوات التي تجزم فعلين	٢٠٧
باب المبنيات	٢١١
فهرس المحتويات	٢٢٥

